

٧٣



WVVO



٠ ١ ١ ١

مجموع فیہ ١١ کتاباً





مكتبة جامعة الكويت - قسم المخطوطات

الرقم:	٥٨٨٨ - ٢٨٦٦
العنوان:	مجموعه من الرسائل
المؤلف:	عبد الوهيد
تاريخ النسخ:	١١٥٧ هـ
اسم الناسخ:	عبد الوهيد
عدد الأوراق:	٤٦
ملاحظات:	



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تفضل بتولي اجابته واعرض عن تولى غيره واعد له ايم عذابا واربع  
عجايبا في الالفاظ اليسيرة من ايات كتابه والصلوة والسلام على سيد محمد والواحدة  
وبعد فقد وقع الكلام في قوله تعالى الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور الالة  
وقرئت فيها بضعة عشر نوعا من الانواع البديعية ثم وقع الكلام فيها بعد ذلك ففتح  
الله بزيادة على ذلك حتى جاوزت الاربعين ثم قدمت الكفر فلم يزل يستخرج وينتول  
ان وصلت جملة الله مائة وعشرين نوعا وقد ارتدت فيها في هذه الكرات ليستفيد بها  
من غرض في الوقوف على اسرار التنزيل راجيا من الله الهدى الى اقوم سبيل قول في هذه الالة  
الكرمية الطباق وهو الجمع بين التقدير وذلك في ثلثة مواضع بين امنوا وكفروا بين المؤمنين  
والظلمات في الموضوعين ومنها المقابلة في ثمانية مواضع بين الجلالة والطاعة وروى  
اوليا لان المفرد يقابل الجمع في هذا الفن وبين امنوا وكفروا ويخرجهم ويخرجونهم لما ذكر  
وبين من والى الموضوعين لان من والى لا تبدأ الفاعل واللام تاءا وهما متقابلان وقد ورد  
اصل البيع في المقابلة قول الشاعر ازورهم وسواي اللب لا يشفع لي والنبي وهاهنا الصبح  
يعزني وقالوا دن بين لي وفي مقابلة بين الظلمات والنور والنور والظلمات وفيها  
ثان مجاز في يخرجهم بمعنى ينعمهم من الدخول في ابتداء وفي يخرجهم كذلك وفي نسبة الخراج  
الى الطاعة لا بسبب الخير والشر على الحقيقة هو الله تعالى واصح النوا في اطلاق الظلمات  
على الكفر والنور على الايمان في الموضوعين وفيها التقديم والناخير في ثلثة مواضع احدها  
قدم في الجملة الاولى الجلالة وفي الثانية الذين كفروا ولم يقدم الطاعة من جملة الجلالة  
لله تعالى انه احقر من ذلك والثاني انه قدم الاسم الكريم على الولي فجعله مبتدا وخبره بالولي  
وقدم اولياءهم على الطاعة فجعل الاولياء مبتدا واخبره بالطاعة لا مثالا الى ان الطاعة

شيء لم يتحقق له فانه القاعدة النحوية جعل الاعرف مبتدا والاخفى خبرا والثالث تقديم  
فيها على خال دون ومراعاة للفواصل وفيها التثنية في ثلثة مواضع افراد النوع في الظلمات  
في الموضوعين الايمان شيء واحد والكفر انواع والصلوات اشياء والاهواء والبدع متفرقة  
وشاهد قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم  
عن سبيل قوله صلى الله عليه وسلم تفرق امتي على ثلث وسبعين فرقة واحدة منهم في الجنة  
وثلاث وسبعون في النار وافراد ولي المؤمنين لانه واحد جمع اولياء الكفار لتعدد  
معبودهم وفيها التفسير للموضوعين فان جملة يخرجهم وجملة يخرجونهم تفسير للولاية واهل  
البيع يسمى بذلك تفسير واهل المعاني يسمى استينا انا فابيانا وفيها وقوع المفرد مؤلج  
في الطاعة وفيها وقوع الماضي امنوا وكفروا مراد به الدوام وفيها وقوع المضارع  
في يخرجهم ويخرجونهم مراد به الاستمرار وفيها التكرار في خمسة مواضع الذين ومن  
والى والظلمات والنور وفيها الترييد تخرج والفرق بينه وبين التكرار ان التكرار ان  
الترييد علق فيه اللفظ الثاني بغير ما علق به الاول وقد ذكر هذا النوع بعينه ههنا ابو حيان  
وفيها التباين في ولى الطاعة وفيها العكس التبدل في قوله من الظلمات الى النور ومن النور  
الى الظلمات وفيها القلب الاختصاص في لفظ الطاعة على ما ذكره الزخشي فانه قال في قوله  
والذين اجنبوا الطاعة وان يعبدوا القلب للاختصاص بالنسبة لفظ الطاعة لانه وزنه  
على قول فعلموا من الطاعة ككوت ورجحوا قبل تقديم اللام على العين فوزنه فلعوت  
ففيها القاموس المصنف والناظم ما لمعه والقلب هو الاختصاص لا يطلق على غير الشيا  
وفيها المصدر بتعريف المبتدا والخبر في ثلثة مواضع الله ولى الذين امنوا الى الاول لهم  
عليهم واولياءهم الطاعة الى لا غيرهم واولئك اصحاب النأى لا غيرهم فالاولى حقيقة  
والثاني محتمل للحقي والجماع والتثنية من قصر الصفة على الموضوع وفيها التأكيد لهم  
في قوله هم فيها خال دون وفيها الاهتمام حيث قدم والزخشي يقول في مثل ذلك



انه يفيد الحصر ذكره وفي قوله وبالآخرة هم يوقنون وذكره الاصمعي في قوله وما هم  
بخارجين من النار فيكون مقهورا ان عصا المؤمنين لا يخلدون فيها وفيها  
الاشارة بالاولى على حدها ذكره في قوله تعالى اولئك على هدى من ان يحكم بما يذكر  
بعده وفيها الخطا العام في اولئك ان كان الخطا لغير معين وان كان لمعين فان  
كان هو النبي صلى الله عليه وسلم فهو اخص لما في الذم ويحتمل ان يكون في التثنية  
من قوله ورفع بعضهم درجات ان المراد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقع ذكره بان ذلك  
لا بالخطا ولا بغيره وان كان للمؤمنين او الكافرين ففيه نوعان الاتقان الغيبة  
في الذين امنوا والذين كفروا وخطا الجمع بصيغة المفرد وزيد الثاني ثالثا وهو  
الاشارة تعريضا بغاوة السامع حتى انه لا يفهم الا على حدها قوله في  
اولئك باي البت وفيها المشاككة والاستعانة التكمية في قوله اولئك  
الاخراج من النور الى الظلمة صنع الاعداء لا الاولياء ابدلوا ذلك الشيطان لكم عند  
ففيه تمكيمهم ومشاكلة بقوله والى الذين امنوا وفيها القول بالموجب هذه الجملة  
لانهم لما ادعوا ان لهم اولياء ينصرهم قبل صبحهم اولياء ولكن اولياءهم الظالمون  
الذين هم اول من ان يصبرهم وانفسهم فضلا عن غيرهم وفيها الاطناء في موضعين  
الذين امنوا والذين كفروا ان كان يقوم مقامها المؤمنين والكافرين وفيها  
الحذف في موضعين وهما موضوعا الذين وتقديره القوم وفيها التثنية في قوله  
فيها خالدون اذ لو اقتصر على اصحاب النار لاكتفى به في استحقاقهم لها لكنه تم بوصف  
خلوهم فيها الذي هو قد تاب على الدخول وفيها الاكتفاء حيث ذكر وعيد الكافرين  
دون وعيد المؤمنين وفيها الاحتباك وهو ان ذكر جنتان ويحذف من كل ما اثبت  
نظيره في الاخرى والتقدير هنا الله والى الذين امنوا وهم اصحاب الجنة والذين  
كفروا ليس هم والى اولئك اصحاب النار في الاول فابتن نظيره في الاول وهو ولاية

الله وفيها التعليل اعلم موضع الذين في الموضعين وضمير امنوا وكفروا و  
ضميرهم في المواضع الاربعة وخالدون لانه شامل للذكور والاناث وغلب لفظ المذكر  
في اصحابه لانه خاص بجمع المذكر وجمع المؤنث صوابا وصاحبا وفي الواو من يخرجونهم  
لان الطاعة شامل للشيطان والاصنام وكل ما عبد من دون الله فغلب ضمير المذكر العاقل  
فيما الفراد وهي تاييد بلفظة فريد لا تقوم غيرها مقامها وهي هنا في لفظين الاول  
البر لا لا يقوم غيره مقامها فيمن الاشياء بالخصومة الزائدة والقرب المعنوي والكانة و  
الاعتناء بمصلحة المؤمن فان الولي يطلق لغيره شبهة على القريب خلافا للاجنبي ومن الولي  
وصلة قرابة او نظرا ووصفا او تحولا ولفظة الناصر والمعين المتولي مثلا لا يفيد  
ذلك الا كلاما ذكر في سياجها فافاد بلفظة الولي انه يراعي المصلحة لعبيده  
في الولي مصلحة عاجية والثانية لفظ الطاعة فانها لا تقوم غيرها مقامها  
في الاية والفتح والبشارة كما لا يخفى وانخرنا من هنا الى امر اخر وهو انه ورد عن  
سعيد بن جبير ان الطاعة بلسان الحبشة فيكون ذلك من المعرب وقد قرر الخري  
من فرائد وقوع المعرب في القرآن ان يكون والاعلى معنى لا يوجد في الالفاظ العربية  
ما يؤتى معنى الا بلفظ اطول منه كما بيناه في الاتقان وذلك تقرير يكون هذه اللفظة  
غيره وفيها الاتساع وهو ان يؤتى بكلمة متسع فيها التاويل فان الولي يحتمل ان يكون  
في الناصر او بمعنى المعين او بمعنى المحب بمعنى المتولي لا موهم وفيها استعمال اللفظ  
في حقيقة وجان معاني اربعة مواضع فان امنوا دأب من صدق منه الا بحقيقة  
او بمن اراد ان يؤمن بجازا او من كان في الكفر ثم امن وعين لم يكفر اصلا والاخراج  
تيقن في الاول مجاز في الثاني وكذا جملة كفروا وفيها الابداع وهو استعمال لفظ لم يسبق  
التكلم اليه وذلك هنا في ستة مواضع اثنا حقيقيا وهما الايمان والكفر فانها من الاسماء  
التي هي واربعة مجازية وهو الظلم والنور في الموضعين فان استعمالهما في الكفر والايمان شرعي ايضا



وفيها الاتفاق على اى السكاى فانه لا يشترط فيه تقدم خلا بل الاتفاق عند يقع  
الغية مثالا فيما حقه الكلام وان لم يتقدمها تكلم بخول قول الخلفاء امير المؤمنين يامرهم  
بكذا مكان انا امرك وهناك موضع التكلم بان يقال نحن انا وانا والذين هم اهلها  
على اللفظ الجلاله كان الاتفاق على رايه وفيها التقسيم في موضعين فان الناس امة من  
او كافر فلا ثالث لهما فهو قوله فمنهم شقي وسعيد والطرق ما تارة او مظلة ولا ثالث لهما  
وفيها الافتاء وهو الجمع بين اثنين وهناك جمع بين مبدع الاثنين وفيه اخر  
وفيها النزاهة وهي بخلاف الفحش وما في الآية من فم الكفا كذا لا وفيها الدلالة  
الكلام وتقرين من من فانه وليه ومن كان الله وليه فهو مستحق فلو لم يكن من  
المراد يفتونهم الى اخره ومن كفر فولى الطاغوت ومن كان الله وليه فهو مستحق  
فالكا فضا وهو المراد يفتونهم الى اخره وفيها ارسا الثا فان كلاً من المؤمنين  
الاوليين يصح ان يكون مثلاً وفيها الاختصار وهو تقييد الكلام بكلمة  
وذلك في قوله يخرجونهم من النور الى الظلمة لان ما قبل اولياءهم الطاغوت توهم مترهم انه  
لما كان لهم اولياء فقد يفعلون بهم كما يفعلون للمؤمنين باجابه فتقيد هذه الجملة  
ومنها الخناس لا اشتقاق بين النور والنا ومنها الخناس المطرفين منهم وهم ومنها  
جناس محرف ناقص بين اولئك لان الواو المكتوبة في اولئك لا يضر في اللفظ وانما  
جنا خطى ناقص بين اولياء واولئك لان اولياء يكتب بياء بعد الالف وفيها جناس شيق  
وبين واد الى ومنها الوصل في جملة والذين كفروا والمناسبة في بالذين اسوءت  
النضاً وفيها الفصل في يخرجهم ويخرجونهم لانهم لستينافان بيانان وفي اولئك  
اصح النار وفيهم فيها خالدون لانها تأكيد للجملة قبلها ومنها ايضا القصر في موضعين  
لا يفتونهم من الظلمة الى النور فم مقام ينزع عنهم الريب الشكوك والوساوس و  
الخواطر الردية والجزع والقلق والسخط وحب الدنيا وغير ذلك من جوارح الضلالة والبع

وما اكثرها واني فقلوبهم اليقين والرضى والصبر التوكل والتقوى والتسليم والزهد والورع  
الى غير ذلك من جوارح الاهتداء على كثرتها وكذا في الجملة الثانية ومن الشاة في قوله اولئك اصح النار  
فانه نكرة مطبوع معاً وفيها البسط وهو كثرة اللفظ للبعى بلا حشو كما لا طناً لكه خاص بالظن بالحل  
وهو هنا في جملتي الخراج وفيه تقدم ان فيها الاطناً في موضعين فيها الاستيعاب وهو يكون الكلام مخلوق  
من العقائد كالآلة المنسجمة في المحل وكما له تركيبة معدودة في الكاسيل والآية كذلك بل العنق وفيها  
ان في اللفظ والعنى وهي ان يوثق بالقامت مناسبة ان في فم فم وان رقيقة فريقة والفا الآية كذلك  
الجملة منها من جهة لعظم الذلة المقدسة ولفظ الطاغوت في لفظ منسما وكذا اللفظ كثر والالواء من جهة  
الاستيعاب لانه الامانة وكذا اللفظ الظلمة وخالدون ولفظ اولي وامنوا رقيقة ولفظ التوارق من  
لفظ الظلمة مع ما في المفسر من ان لا يستلزم الجمع وفيها الطر والعكس لاشك ان تطل الجملة الاولى تفر  
لعمري الثانية وبالعكس فيها التفكير ان يكون الفاعل متمكة مستقر في محلها غير ملقة ولا مستند عام  
ولا يستلزم رفاة خالدة وهذا لك وفيها التسمييم هو ان يكون ما قبل الفاعل لا يدعى لاشك  
ان لفظ الكفر يدعى ان الفاعل المخلوق والنا وفيها التشرع وهو ان يكون في انشاء الآية ما يصح ان يكون  
فاصلة وذلك في قوله في الجملة الاولى الى النور وقوله في الثانية الى الظلمة وفيها التهذيب هو ان يكون  
الكلام مستقياً بحيث لا يكون الاعتراض فيه بحال والآية والقران كله كذلك وفيها الاستيعاب وهو  
الوصف بشئ على وجه يستتبع الوصف باخر وهو هنا في موضعين فانه وصف المؤمنين بولاية الله على وجه  
يستتبع وصفهم بالهداية ووصف الكافرين بولاية الطاغوت على وجه يستتبع وصفهم بالضلالة ثم ظهر  
في ان يقال ان في قوله يخرجهم من الظلمة الى النور استعانة بتمثيلية بان يكون المشبه المنقول من الضلالة الى  
الهداية كان قاراً في كماله فخرج منه الى مكان غير فابت المشبه وحده المشبه ودل على يلزم وهو الخراج  
في ان يكون ذلك ان يكون استعانة بتمثيلية فخرج منها وجب من متعة كاترى ويأتي ذلك في الجملة الثانية  
ايضا فظهر ايضا ان باي فيها التورية وذلك انه ورد في الجيد ان التاكيد في القيمة في قوله فيرسلهم  
توبيخ نوري المؤمنين بطلان نوري المنافق وقد ناول بعضهم هذه الآية في هذا يكون للنور والظلمة معنى حقيقي











بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم بالآلاء المتفضل بنعمائه الذي لم ينزل بصفاته  
واسمائه الذي أنزل الكتاب على عبده ورسوله محمد صلى الله  
عليه وسلم بين فيه الحلال والحرام وكرره فيه المواعظ والقصص  
للافهام وضرب فيه الامثال وشرح فيه الفرائض والاحكام  
ونص فيه علم الاخبار وجعله ظاهر السامعين مفهوما للمعتبرين  
واعظا للمتذكرين واية للمتفكرين غير خفي على المتفهمين انزله  
بلسان العرب المبين ونظمه من الحروف التي في حكمة الله المعبرين و  
دلالة المتوسمين اذ قد استولت مع قلته في جميع لغات العرب مع  
انشاعها اعتبارا في الخطب والكلام والاشعار ورب ينارك  
وتعجب اسمها لها مخارج تخرج منها عند النطق بها من اضر الصدق العلي  
وما يليه من الخلق والفم الى اطراف الشفتين والي الخبايا ثم لا يخرج حرف  
من مخارج غير مخرجه لا بتغيير لفظه ولا بتعدي كل حرف عند النطق به  
عن مخرجه ورتبته التي انزل الله فيها وجعل جل ذكره **منها** القوي

في مخارج

في مخرجه والضعيف كما جعل في مخلوقاته وجعل منها الشبه لغيره  
من الحروف والبعد الشبه من غيره كما فعل في مخلوقاته فهي وما يعرض  
فيها من الحركات والسكون كاجسام وما يعرض فيها من الاعراض لا ينفرد  
الحركة بنفسها عما لا ينفرد الغرض بنفسه فهذا تمثيل لها وفي ذلك كله  
حكمة منه وقدره ولفظه وندير لآله الا هو العلي الكبير **واني**  
لتا رايت هذه الحكمة البديعة والقدرة العظيمة في هذه الحروف  
التي تضمنت الفاظ كتاب الله جل ذكره ووفقت على قصرها في  
مخارجها وترتيبها عند خروج الصوت بها واختلاف صفاتها وكثرة  
القابها **وراي** شرح هذا وبيان مقتضى كتب المتقدمين واللاحقين  
والمشاهير غير مشروح للطالبين فثبت ينبغي في تاليف هذا الكتاب  
وجعه في تفسير الحروف ومخارجها وصفاتها والقابها وبيان قوتها  
وضعفها واتصال بعضها ببعض ومناسبتها بعضها ببعض ومبانيه  
بعضها ببعض ليكون الوقوف على معرفة ذلك عبرة في لطف قدرة الله  
وعونا لاهل تالوة القرآن الكريم على تجويد الفاظه واحكام النطق به  
واعطاء كل حرف حقه من صفته واخراج من مخرجه باقيا ذلك مرور  
الارمان وتعاقب الاعصار يستفاد به المقرئ والقارئ والمبتدئ والمنتهى  
ويتذكر اهل الفهم والذرية ويتنبه به اهل الجمل والجهالة



**اذكر الحروف** واحدا بعد واحد على رتبة الخارج مع جملة من  
 صفته **ثم** تذكر مع كل حرف الفاظا من كتاب الله جل ذكره تنبيه  
 على تجويد لفظه ذلك الحرف فيها وفي مثلها مما وقع ذلك الحرف فيها وفي  
 مثلها بمقاربا لغيره ويجب ان يحتفظ ببيانها لا بدخله خلل او نقص او  
 زيادة لعل يحدث فيه نذكر تلك العلل مع كل فصل منه ولست اذكر  
 في هذا الكتاب الا ما لا اختلاف بين اكثر القراء فيجب على كل من قرأ بآي حرف  
 كان من السبعة ان يأخذ نفسه بتحقيق اللفظ وتجويده واعطائه حقه  
 على ما تذكر مع كل حرف في هذا الكتاب ويكون على تحفظ تام انصبه له  
 فيسلم حيث شذ من التقصير في لفظه ويأمن من الخريف في قرأته ويجري  
 في قرأته على اصل صحيح ولفظ فصيح فيكون الغالب على قرأته التلاوة  
 من الخلل والبعد من الدل **واعلم** ان احدا من المتقدمين سبقني الى  
 تاليف مثل هذا الكتاب ولا ابي جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف والفاظها  
 ومعانيها ولا الى ما اتبع فيه كل حرف منها من الفاظ كتاب الله والتنبيه  
 على تجويد لفظه والتخفيف به عند تلاوته **ولقد اضرت** في نفسي  
 تاليف هذا الكتاب وترتيبه **من ستة** تسعين وثلاثمائة واخذت  
 في نفسي ما يخطر بآي منه في ذلك الوقت ثم تركته اذ لم اجد معينا فيه من  
 مؤلف بمثل قلبي **ثم** فوي الله النية وجود البصيرة في اتمامه بعد

نحو من ثلثين سنة فسر هل جل ذكره امره ويشترجه ومان على لايه  
 وعسى ان يكون ذلك سببا لاجل او سببا لادخله لوجه خالصا  
**وسميت** ما الفت من ذلك كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ  
 التلاوة لعلم مراتب الحروف ومخارجها من ايتهم بكافي هذفي تجويد  
 الفاظه وتحقيق لفظ تلاوته ممن سلم من اللحن والخطا وضبطوا اياته  
 التي يقر بها قام له هذا الكتاب على تقادم الاعصار ومرار الزمان  
 مقام المقرئ الناقد البصير الماهر **فنبه** ان شاء الله بابواب مختصرة  
 في الترتيب في حفظ القرآن وتوابعه وفضل اهله وما يجب على اهل القرآن  
 من رعايته والقيام بحقه وصفته المقرئ والقارئ وادبهما وما يليق  
 ذكره مع ذلك **ثم** تذكر على الحروف والحركات وما استعملت العرب  
 من ذلك واختلاف النحويين في التاليف من الحروف والحركات وما اشبهه  
 لذلك **ثم** تذكر الحروف وعدتها واقسامها والفاظها وصفاتها **ثم**  
 تذكر كل حرف ومخرجه وجملة من صفته المقدمة على مراتب الخارج **ثم**  
 تذكر مع كل حرف الفاظا منه في كتاب يخص على اللفظ تجويد لفظه واعطائه  
 في القراءة حقه لئلا يغفل عنه ويدخله خلل او زيادة لعل توجب ذلك  
 فيه تذكر مع ذكر كل حرف **ثم** **تختتم** الكتاب بعرفة احكام اللفظ بالحروف  
 المشددة وتفاضلها في التشديد والوقوف على المشددة وغير ذلك مما



تذكرت به فأي الكتاب ان شاء الله والله المستعان على ذلك كله وبه  
اعتصم من الذل والخطأ في القول والعمل لا اله الا هو عليه توكلت وهو  
رب العرش العظيم **باب يذكر فيه جملة من وصل القرآن والترغيب**  
فيه وفضل طاب له وقارته **قال ابو محمد اعلم** ان هذا الباب واسع كبير  
فذا انما العناء فيه كتب كثير **وان** اذكر من كتابنا ذلك على فضله واجزه  
ما اعتد الله لاهله اذا اخلصوا القلب لوجهه وعلوا به وغذف الاسائد  
للإيجار والاختصار فاعظم ما يستشعر المؤمن من فضل القرآن انه كلام  
رب العالمين غير مخلوق وكلام من ليس كمثل شئ وصفة من ليس له  
شبه ولا ند وكتاب له العالمين وروح خالق السموات والارضين  
وهو هاد الضالين ومنفذ الهالكين ودليل المتحيرين وهو جبل الله للبين  
وهو الذكر الكريم وهو السراج المنير وهو الحق المبين وهو الصراط المستقيم  
**فأي فضل بعد هذا فما روي** في فضل تلاوة القرآن يزيد بن اسلم روي ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سئل أي الاعمال افضل فقال الخصال المرغلة ببريد الذي  
يختم القرآن ثم يفتحه **وهذا الحديث** اخذ عبد الله بن كثير المقرئ **فروي**  
عنه ابن ابي برة الذي باسناد انه كان يأمر القاري اذا ختم عليه القرآن  
ان يفتح بعقبه الا فيقرأ الحمد لله وخمس ايات من البقرة ليكون  
مرتجلا من ختمه حالا في ختمه اخري تباعا للحديث **وروي**

ابو عبد الله الرحمن السلمي وغيره عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان افضلكم من تعلم القرآن و  
علمه وكان ابو عبد الرحمن يجلس لاقرأ القرآن ويقول هذا الذي اجلس  
هذا المجلس يريد الحديث الذي ذكرنا **وروي** سهل بن معاذ عن ابيه  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأ القرآن وعمل بما فيه البس  
والداه يوم القيمة تا جاضوه احسن من ضوء الشمس فكيف من عمل به  
**قال** كعبان في التورية مكتوبا ان الغلام اذا تعلم القرآن وهو حديث  
السن وحرص عليه وعمل به وتابته خلطه الله بلحه ودمه وكتبه  
عند من السفرة الكرام البررة **واذا تعلم** الرجل القرآن وقد دخل في سن  
وحرص عليه وهو في ذلك سيقب من كان له اجره مرتين ويكسب حلة الكرامة  
ويتخرج بتاج الوقار ويقول الله جل ذكره للقرآن هل رضى هذا العبد  
فيقول القرآن ما رضى ما اعطيت فيعطى النعمة بمشيته والحمد بشماله  
فيقول الله جل ذكره للقرآن هل رضى ما اعطيت لعبد فيقول نعم  
**وروي** الحسن البصري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا القرآن  
فانه نعم الشفع هو لاهله يوم القيمة تعلموا البقرة فان تعلبها تبركة و  
وتركها حيرة ولا تستطيع البقرة تعلموا البقرة وال عمران فانها  
يا بيان يوم القيمة كأنها غمامة او كأنها غيابان او كأنها فرقان من طير



صَوَافُ الْحَدِيثِ **وَرَوَى** ابوامامة الباهلي يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قرأ ربع القرآن وقد اوتي ربع النبوة و من قرأ ثلث القرآن فقد اوتي ثلث النبوة ومن قرأ ثلثي القرآن فقد اوتي ثلثي النبوة ومن قرأ القرآن كله فقد اوتي النبوة **قال ابو محمد** يريد بذلك والله اعلم الفضل والثواب والدلالة على نبوة من انزل عليه القرآن **وقال الحسن** من استمع آية من كتاب الله كتب له آية مضاعفة لو من تال آية من كتاب الله كانت له نور يوم القيمة **وقال** ابن مسعود تعلموا القرآن واتقوا فانه يكتب بكل حرف منه عشر حسنة اما اني لا اقول الم حرف ولكن الالف حرف واللام حرف والميم حرف **وقال** ابو سلمة بن عبد الرحمن يقال لصاحب القرآن يوم القيمة اقرأ وارق فان كان يهتد اعطى بقدر هدة وان كان يرتكبه اعطى بترتيبه **قال** مجاهد من ختم القرآن تبارك وتعالى وكل به سبعون الف ملك يصلون عليه حتى يمسي ومن ختمه ليلاً وكل به سبعون الف ملك يصلون عليه حتى يصبح وكانوا يستحبون ان يكون الختم للقرآن في اول النصف او في اول النبل لهذا الحديث **وعن** النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من جمع القرآن فظن ان احداً اغنى منه فقد حقر عظيمًا وعظم صغيرًا **وعن** النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان القرآن يمثل يوم القيمة باحسن صورة يراها الناس فيقول الناس من هذا الذي فاذا اجاز ذلك لا تكة عرفوا من هو حتى ياتي بين مكان

النبيين

النبيين فالاول هذا ملك فاذا اجاز يد الله تعالى فيعرض عليه القرآن فيشهد على كل امرئ فكيف كان فيه فتشهد مصدق وينتفع مطاع **وروى** انس في حديث اسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الله لحمة القرآن تقر به الى بتلاوه في كتابي ازيدكم حياء واحياءكم الى عبادي ويدفع عن سمع القرآن بلوى الدنيا ويدفع من قل روى القرآن شراً الاخرة **ومستمع** آية من كتاب الله خير من كثر ذهب ولفار آية من كتاب الله افضل مما تحت العرش الى الختم **ومن** رواية ابي بكر بن ابي شعبة **قال** ابن مسعود تعلموا القرآن فانه يكتب بكل حرف منه عشر حسنة او بكفر به عشر سيئة اما اني لا اقول الم عشر ولكن اقول الف عشر ولام عشر وميم عشر **وقالت** ام الدرداء دخلت على عائشة رضى فقالت لها ما فضل من قرأ القرآن علي من لم يقرأه ممن دخل الجنة فقالت عائشة رضى ان عدد درج الجنة على عدد ابي القرآن فليس احد دخل افضل من قرأ القرآن **وقال ابن عباس** من قرأ القرآن واتبع حافيه هداية الله من الضلالة ووقيه يوم القيمة سوء والحسان **وذلك** بان الله تعالى لا يضل من اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى **قال** فضيل الله من اتبع القرآن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الاخرة **وروى** ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوماً على اصحابه فقال اشيروا بالبشر والبشر البس تشهدون



ان لا اله الا هو قالوا بل قال فان هذا القرآن سيبطرفه بيدي الله  
وطرفه بايديكم فتسكوا به فلن تضلوا ولن تهلكوا بعد **ابن مري**  
ابن وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال باي القرآن يوم  
القيمة تشفعوا مطاعا وما حلا مصداقا فمن جعله امامه قاده  
الي الجنة ومن جعله وراءه ساقه الي النار **قال** النبي يقال الرحمه  
الي احد باسع منها الي مستمع القراءة لقول الله جل ذكره واذقني  
القران فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون ولعل من الله فاجبه **وقال**  
علي بن ابي طالب رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول كتاب الله هو خير من بنكم وبناءكم بعدكم وحكم ما بينكم هو الفضل  
ليس بالهزل هو الذي لا تنفع فيه الاهواء ولا يشبع منه العلماء  
لا يخلق على كثرة رد ولا ينقصي عجائبه هو الذي من تركه من جوارحه  
الله ومن اتبع الهدى في غير اضله الله وهو جل المنين وهو الذكر الحكيم  
وهو الصراط المستقيم وهو الذي من علمه اجر ومن حكمه عدل ومن  
دعا اليه دعى الي صراط المستقيم **وقال** ابن مسعود قال رسول الله صلى  
عليه وسلم ان هذا القرآن مادبة الله فاعلموا مادبة الله ما استعملتم  
ان هذا القرآن حبل الله وهو النور المنير والشفاء النافع عصمة لمن  
تسك به وخافة لمن يتبعه لا يعوج فيقوم ولا يبرج فيستعيب ولا ينقص فيعجب

ولا يخلق

ولا يخلق على كثرة الرد **وقال** ابن مسعود مثل البيت الذي لا يقرأ فيه  
القران كمثل البيت الحربي الذي لا عار له **وقال** ابن سبويه البيت  
الذي يقرأ فيه القران تحضره فيه الملائكة وتخرج منه الشياطين و  
يتسع باهله ويكثر خيره والبيت الذي لا يقرأ فيه القران تحضره الشياطين  
وتخرج منه الملائكة ويضيق باهله ويقل خيره **وعن** ابي هريرة وابي  
سعيد الخدري رضى الله عنهما قال ايقال ايضا القران يوم القيمة اقرأ  
وارق فان من تركك عند آخرة تقرأها **وقال** فيه عاصم بن  
بهذلة عن زر عن عبد الله بن عمرو قال كانت ترتل في الدنيا فان  
من تركك من الذرجات عند آخر ما تقرأ **ومروي** ابو الدرداء ان النبي  
صلى الله عليه وسلم من قراء مائة اية في ليلة لم يكتب من العاقبين و  
من قراء مائتي اية كتب من القانتين ومن قراء الف اية الى خمسة اية  
اصبح وله قنطرة من الاجر الفيراط منه مثل التل العظيم **وعن** ابن مسعود  
انه قال من قراء في ليلة خمسين اية لم يكتب من العاقبين **وعن** ابن عمر انه  
قال من قراء عشرايات في ليلة لم يكتب من القانتين **وقال** ابن عباس  
من سمع اية من كتاب الله تعالى كانت له نور يوم القيمة **وعن** النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال فضل قراءة القران نظر اعلى من بقراءه ظاهر الفضل القر  
على النقلة **وعن** النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شهد خاتمة القران



كان من شهد المفاز حين تقسم ومن شهد فاحية الكتاب كان من شهد فحاً  
في سبيل الله **وقال** ابن مسعود من اعطى القرآن قد عينه الى شئ مما صغر  
القران فقد خالف القران الم تسمع الى قول الله تعالى لنبيه ولقد اتيناك  
سبعاً من الثاني والقران العظيم لا تمتد عينيك الى ما تغابه ازواجاً منهم  
**باب ما يجد ربه اهل القران من الرباء فيه وغيره قال ابو محمد**  
اعظم افة تدخل على اهل القران طلبه لغير الله واستعمال الرباء فيه  
واخلاص العمل فيه للدين وترك اتباعه والاعراض عن العمل عافيه اعظم  
ذنبا واقرى الى الهلكة به فانه يرى من اتبع القران هبط به الى رياض  
الجنة ومن اتبعه القران زحف في جهنم فيقتله في جهنم **وقال الحسن** اولي الناس  
بهذا القران من اتبعه وان كان لا يقرأه **وقال ابو محمد** رضى عنه **وانا** اقول  
اولى الناس بهذا القران من علمه وان لم يحفظه واشقى ان من هذا القران  
من حفظه ولم يعلم ما فيه **والله** قال ابو موسى الاشعري رضى الله عنه والقران  
ولا يتبعكم القران **وقد روي** عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال  
اغزو بالله من جيل الخرن ففيلد رسول الله وما جيل الخرن قال واد في جهنم  
تقوون منه جهنم كل يوم سبعين مرة وعد الله للقران المراتين **وفي رواية**  
اخرى عذ الله للذين يراون الناس باعمالهم وفي حديث اخر انه  
صلى الله عليه وسلم قال ان جهنم لو اديا ان جهنم تقوون بالله من شئ ذلك

الوارث

الوارث كل يوم سبع مرة وان في ذلك الوارث جنة ان جهنم وذلك الوارث  
يعود ان بالله من شئ ذلك الجب وان في ذلك الجب الجنة ان جهنم والوارث  
وذلك الجب يعقودون من شئ ذلك الجنة سبع مرات عذها الله للاشفا  
من حلة القران الذين يعصون الله به **قال ابو محمد** واصل هذا كله قول  
الله **فكان** يرجو الفاء ربه فليعلم لا صالحة ولا يشرك بعبادة  
ربه احداً اي لا يعلم الا يظهر انه الله وهو يريد به الرباء فقد سماه  
الله شركا وقال ان الشرك لظلم عظيم **وقال ابو محمد** والروايات في هذا  
الفن كثيرة وهذا الحديث مذكورة في كتاب اسد بن موسى ورواها عنه  
**وقال ابو محمد** فليقتن الله حال القران في نفسه ولجمل العمل والطب الله وان كان  
قد تقدم له شئ مما يكن فليبادر الى التوبة والامانة من ذلك وليبتداء  
الاخلاص في طلبه وعمله فالذي يلزم حال القران من التحفظ اعظم مما يلزم  
غيره كما ان له من الاجر ما ليس لغيره **باب ما ينبغي لصاحب القران ان يخذ**  
**نفسه به** قال ابو محمد اول ما ينبغي لطلب القران في فعله ان يخلص طلب  
لله عز وجل فقد قال ابن مسعود من قرأ القران يتبع به وجه الله كان  
له بكل حرف عشر حسنة ومحوسر سبئاً **وقالت عائشة** رضى الله عن عدد  
درج الجنة على عدد اى القران فليس احدهم دخل الجنة افضل قراء  
القران تعنى الله لخلصا **وينبغي** له ان ياخذ نفسه بقراءة القران في ليله



وفضله في الصلوة او في غير الصلوة وان اقل ذلك **وقد سئل الحسن**  
عن رجل يحفظ القرآن وينام ليله كله فقال بعن الله هذبتوسد القرآن  
وقال كلاما شديدا من هذا **وينبغي** له ان لا يطلب بالقرآن شرف المنزلة  
عند ابناء الدنيا من الملوك او غيرهم وان يخلصه الله فان كان قد دخله  
شيء من ذلك فليتب منه وليعتقد الاخلاص لله **وينبغي** له ان يكون لله  
حامدا ومنعمه شاكرا وذاكرا وعليه متوكلا وبه مستغنيا واليه راعيا  
وبه معظما والى الله ذاكرا وله مستعدا **وينبغي** له ان يكون خائفا من اجاب  
عقوبته ويكون الخوف في صحته اغلب عليه اذ لا يعلم بما يحتم له ويكون  
الرجال عند حصول ميتته اقوى في نفسه لحسن الظن بالله وقرب ميتته  
منه **وينبغي** له ان يكون عالما باهله زمانه متحفظا من شيطانه ساعيا  
في خلاص نفسه ونجاه بهجته مقدمين يدي ما يقدر عليه من غرض  
دنياه مجاهدا في نفسه في ذلك ما استطاع **وينبغي** له ان يكون اتم امره  
عند الورع في دينه واستعمال تقوى الله ومراقبة فيما امر به ونهاه  
عنه **وقال** بن مسعود ينبغي لقارئ القرآن ان يعرف بليته اذ الناس  
نامون وبهارة اذ الناس مضطرون بكائه اذ البصكون وبورعه  
اذ الناس يخلصون وبصمته اذ الناس يخوضون في شجوعه اذ الناس  
يختالون ويجزئه اذ الناس يفرحون **وقال** عبد الله بن عمر لا ينبغي

لحمل القرآن ان يجتمع مع من يجتهد ولا يجمل مع من يجمل ولكن يعفو ويصفح  
لحق القرآن لان في جوفه كلام الله **وقال** ابو محمد وينبغي له ان لا يمس  
في قلبه عملا لمسلم وان يعفو عن من ظلمه ويصل من قطعه ويعطى من  
حرمة وان يأخذ بالفضل من اموره اذ لا منزلة فوق منزله **باب**  
**ما يجب من تعظيم القرآن** واجلال حامله قال موسى الاسدي  
من اجل الله اجلال حامل القرآن غير العالي فيه الجافي عنه **وروي**  
انس بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القرآن افضل من كل شيء فمن قرأ  
القرآن فقد قرأ الله ومن استخف بالقرآن فقد استخف بحق الله **حملة**  
القرآن هم المحفون برحمة الله العظمون كلام الله ليلسوا نور الله من  
والاهم فقد والى الله ومن عادىهم فقد استخف بحق الله **وقد قال قتادة**  
ما اكلت الكرات منذ قرأت القرآن يريد به تعظيما للقرآن **وقال**  
يزيد بن ابي مالك ان اواهم طرق من طرق القرآن فظهروها ونظفوها  
ما استطعتم **قال** المحدث عنه فاكل البصل مذقوا القرآن يريد به اجالا  
للقرآن **وقال** مجاهد اذا تأنست وانت تقرأ القرآن فامسك عن القرآن  
حتى يذهب ثوباؤك **وقال** عكرمة يريد ان في ذلك الفعل اجلالا للقرآن  
وتعظيما له **وكرم** ابو العالبة ان يقال سورة صغيرة او قصيرة **وقال**  
من سمعه قالها انت امغر منها واما القرآن فكله عظيم **باب ادب طالب**



**القرآن** وما يجب عليه فيه **قال** أبو محمد ينبغي لطالب القرآن بعد اخلاص  
طلبه لله ان يحفظ في نقله وينقله عن ثقة برضى حاله وعلمه ودينه  
**وينبغي** ان يتواضع لله عز وجل في طلبه ولمن ينقله عنه ولمن يطلبه  
وان لا يخل علي من اراد القراءة عليه اذا امن على نفسه من الخطأ **وينبغي**  
ان يلين جانبه لمن يطلب عليه ولمن يطلبه منه ولا يفتقه ولا يبرجحه ويقل  
عليه ما استطاع ويحسب في ذلك ما عند الله **وينبغي** له ان يأخذ نفسه  
بالتصاوت عن طرق الشبهة ونقل الفتك وكثرة الكلام والنقطة في مجالس  
القرآن وغيرها وتأخذ نفسه بالحلم والوقار **وينبغي** ان يتواضع للفقراء  
ويحفظ عن التكبر والابحار ويتجافى عن الدنيا وابنائها ان خاف على نفسه  
الفتنة **وينبغي** له ان يدع الجدل والمراءاة يأخذ بالرفق والادب **وينبغي**  
له ان يكون من يؤمن شتره ويرجي خيره وبسلم من ضره وان لا يسمع  
من ثم عند **وينبغي** له ان يصنام بعاونه على الخير ويدنه على الصدق  
ومكارم الاخلاق ويبرئ منه ولا يستنبه **تأما يكمله** حال طالب القرآن  
**قال** أبو محمد ينبغي لطالب القرآن ان يتعلم احكام القرآن فيفهم من الله ما فرض  
عليه ويلقن عنه ما خاطبه به فيستفيع بما يقراء ويعلم ما يتلو وان يتعلم  
الناسخ والمنسوخ فيعلم ما فرض عليه وما لم يفرض عليه وما سقط العمل  
به مما العلية واجبت ان يتعلم الفرائض والاحكام فما اجمع بحامل القرآن

ان يتلو فرائضه واحكامه عن ظهر قلبه وهو لا يفهم ما يتلو فكيف يعمل به  
بما لا يفهم معناه **وما** اجمع به لان يسئل عن فقه ما يتلو فلا يدري به فامر هذه  
حالته الاكمل الحار يحمل اسفارا **وينبغي** لطالب القرآن ان يعرف الحكمي من  
المدني فيفهم بذلك ما خاطب الله به عبارة في اول الاسلام وما نزلهم  
اليه في اخر الاسلام وما افترض عليهم في اول الاسلام وما زاد عليهم  
من الفرائض في اخره ويقوي بذلك على معرفة الناسخ من المنسوخ لان  
المدني هو الناسخ الذي في اكثر القرآن ولا يمكن ان ينسخ الحكمي المدني لان  
المنسوخ هو المقدم في الترتول قبل الناسخ له **ومن** كحال طالب القرآن  
ان يعرف الاعراب وغرب القرآن فذلك مما يسبق عليه معرفة معنى  
ما يقراء ويريد عنه الشك في اعراب ما يتلو فهذا كله من كماله ونظام شرفه  
وبراعته فقد قال عائشة رضي الله عنها الماهر في كتاب الله مع الشفرة  
الكرام البررة **والله** يفتق عليه القرآن له اجران بمشقة وتلاوته و  
لا يستفيع بشي من جميع ما ذكرنا حتى يخلص الشبهة فيه لله جل ذكره عند  
طلبه او بعد طلبه فقد يستدعي الطالب للعلم يريد به المباحاة والشرف  
في الدنيا او لا يعتقد به شيئا من ذلك فلا يزال به فهم العلم حتى يتبين له  
الله على خطأ في اعتقاده فيتوب عن ذلك ويخلص النية لله فيستفيع بذلك  
ويحسن حاله **فقد** قال بعض العلماء لقد طلبنا العلم لغير الله فزال العلم



بنا حتى رونا الى الله او كلاما هذا معناه **وقال** مجاهد لقد طلب العلم  
 زمانا لثانية لغيرية ثم حزن الله عليه في بعد **باصفة متجرب**  
 ان يقرأ عليه وينقل عنه **قال** ابو محمد يجب على طالب القرآن ان يجتهد  
 لقراءته ونقله وضبطه اهل الديانة والقبالة والعلم في علوم  
 القرآن والتفاد في علوم العربية والتجريد لحكاية الفاظ القرآن وصحة  
 النقل عن الائمة المشهورين بالعلم فاذا اجتمع للمقرئ صحة الدين و  
 السلامة في النقل والعلم في علوم القرآن وانتفاذ في علوم العربية والتجريد  
 لحكاية الفاظ القرآن تلك حالته ووجبت له **وقد وصف**  
 من تقدمنا علماء القرنين فقال القراء يتفاضلون في العلم بالقرآن  
 فمنهم من علمه رواية وقياسا وتميزا وذلك الحاق الفطن **ومنهم** من  
 يعرفه سماعا وتقليدا وذلك الوهن الضعيف لا يثبت ان يشك ويدخله  
 الخريف والضعف فلم يبين على اصل ولا نقل عن فهم **قال** ونقل القرآن  
 فطنة ودراية احسن منه سماعا ورواية **قال** فالرواية لها اهتلا و  
 الدراية لها ضبطها وعلمها **قال** فاذا اجتمع للمقرئ النقل والفظنة  
 والرواية وحيت له امامة وصحت عليه القراءة اذا كان له مع ذلك  
 ديانة **وقد قال** ابو بكر بن مجاهد رحمه الله في وصف حملة القرآن قال  
 من حملة القرآن العرب العالم بوجود الاعراب والقرآن العارف باللفظ

ومعك الكلام العالم البصير يحفظ القرآن المتقد لا تار ذلك الامام  
 الذي يفرغ اليه حفاظ القرآن في كل مصر من مصار المسلمين **قال** ومنهم  
 من يعرف ولا يحسن ولا علم عنده غير ذلك فذلك كالأعرابي الذي يقرأ  
 بلفظه ولا يفيد على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه **قال** ومنهم من يودى  
 ماسع من اخذ عنه ليس عنده الا الاراء لما يعلم انه لا يعرف الاعراب ولا غيره  
 فذلك الحافظ لا يثبت مثله ان ينسب في اطلعه فيضيق الاعراب لشدة  
 تشابهه عليه وكثرة فمه وفتحه وكسره في الالوان الواحدة لانه لا يفيد على  
 علم العربية ولا بصير المعاني يرجع اليه وانما اعتماده على حفظه وسماعه  
 وقد ينسب الحافظ فيضيق التماع وتشبهه عليه الحروف فيقرأ بغير ان يعرفه  
 وتدعو الشبهة الى ان يرويه عن غيره ويترى نفسه وعيبي ان يكون عند  
 الناس مصداق فيجل ذلك عنه وقد نسي واوهم فيه وحبس نفسه على لزومه  
 والاصرار عليه او يكون قد قرأ على من نسي وضيق الاعراب دخلته الشهمة  
 فيتوهم فذلك لا يقبل القراءة ولا يحجج بنقله **قال** ومنهم من يعرف قرآنه  
 ويهم المعنى ويعرف اللغات ولا علم له بالقرآن واختلاف الناس في الالفاظ  
 دعاه يصير بالاعراب الى ان يقرأ بحرف جاز في العربية ولم يقرأ به احدا  
 من الماضين فيكون مبتدعا **وقال** ابو محمد فليحسب لعالي القرآن ان يهل  
 نفسه وينقل عن من لا يجب النقل عنه من يتألف هذا الصفا صفة والنو



ببدا الله جل ذكره **باب معرفة الحروف التي تالف منها الكلام** وعلما للحروف  
التي تالف منها الكلام تسعة وعشرون حرفا وهي حروف **أ ب ث**  
وشهرتها نعتي ذكرها وقد اضيف الى ذلك احرف مستقلة واخرى اخر  
قليلة الاستعمال وسترى ذلك في باب بعده هذا وانما سمي كل واحد من  
هذه التسعة والعشرون على اختلاف الفاظها حرفا لانه في الكلام لها طرف  
في اولها وطرف في آخرها وطرف كل شئ حرفه من اوله من آخره ولذلك  
كان اقل اصول عدد حروف الاسماء والافعال ثلاثة طرفان ووسطا  
**وكذلك** الحروف العوامل سميت حروفا لانها وصلة بين الاسم والفعل فهي  
طرف لكل واحد منهما اخر الاول واول الثاني وطرفا الشئ حده من اوله  
واخره **ومن** قوله تعالى **واقيم الصلوة** طرفي النهار اوله واخره **فمن**  
التسعة والعشرون الحروف المذكورة عظيمة القدرة جليلة الخط لانها  
افهمنا الله كسبه كلها وبها يعرف التوحيد ويفهم بها افصح الله عامته السور  
وبها اقسام بها نزلت اسماء وصفاته وبها قامت محبة الله على خلقه  
وبها انقل الاشياء ونظم الفرائض والاحكام وغير ذلك من شرفها كثير  
لا يحصى **واعلم** انه قد يكون كل حرف منها ساكنا او متحركا الا الالف  
فانها لا تكون الا ساكنة ابدا ولا تكون الا زائدة الا ان تكون منقلبة من حرف  
اخر فتكون اصلية نحو قام وكان وسال وهي صوت هو اي يخرج من الحلق

متصلا

متصلا به هو الهم لا يعتمد على خروج معين وهي احدى الحروف **والله** سميت  
بالحروف الهوائى لانه هو في الهم حتى ينصل بالهم **وكل** الحروف تتغير  
الحركة التي قبلها فتكون ضما او فتحا او كسرا الا الالف فانها لا يكون ما قبلها  
الا مفتوحا ابدا والا الواو الساكنة فانها لا يكون قبلها كسرة والياء الساكنة  
لا تكون قبلها ضمة ويكون قبلها غير ذلك من الحركات **وكل** الحروف المذكورة  
لها صورة في الخط يعرف الحروف بها اصطلاحا متفق عليه لا يتغير ذلك  
الصورة الا الهمزة فانها لا صورة لها تعرف بها وانما يستعار لها صورة  
غير حاضرة يستعار لها صورة الالف مرة وصورة الواو مرة وصورة  
الياء مرة لا يكون لها صورة **وانما** لم يكن لها صورة كساير الحروف  
لان الهمزة حرف ثقيل فغيرته العرب لنقله ونصفت فيه مالم يتعرف في  
غيره من الحروف فانت ربه على سبعة اوجه مستقلة في القرآن والكلام  
**وجاءت** به محققا ومخففا ومبدلا بغيره وملق حركته على ما قبله ومخففا  
**ومشتبا** وسهلا بين حركته والحرف الذي منه حركته فلما لم تثبت الهمزة في  
كلام العرب على لفظ واحد كما تثبت كل الحروف وغير هذا التغيير المذكور  
دون ساير الحروف لم يكن لها صورة ثابتة في الخط مختلفة كما لم تثبت  
هي في الخط على سنن واحد **والثاني** اسفير لها صورة الالف الواو والياء  
دون صورة غيرها من الحروف لان الهمزة مواخبة لهن اذ يبدلن منها باني



في كثير من الكلام تقول راس وبوس وبثر فاذا خففت الهمزة ابدت منها حرفا  
من جنس الحركة التي قبلها تبدل ابداء الساكنة مع الفتحة الفا ومع القمقوا  
ومع الكسرة باء **فقول** راس وبوس وبثر **وتبدل** هي من انبعاث كثير  
من الكلام نحو قولك شفاء الهمزة تبدل من باء لانه فعال من شفا يشق وتقول  
كساء الهمزة تبدل ولو لانه فعال من كسا يسوا وتقول رسائل الهمزة تبدل  
من الف زائدة لانه جمع رسالة فالعرف هذا من حكم هذه الحروف و  
صورها وعللها **باب ما تنضم اليها الالف** وعلله الكلام كله الالف  
من اربعة اشياء **من** حرف متحرك **ومن** حرف ساكن **ومن** حركة **ومن**  
سكون **وذلك** يرجع الى سيبين **حرف متحرك** وحرف ساكن **والحرف**  
**المتحرك** في كلام العرب اكثر من الساكن كما ان الحركة اكثر من السكون **وانما**  
كان الحرف المتحرك في الكلام اكثر من الساكن لانه لا يستند في الابتداء وقد  
يصل بحرف اخر متحرك واخر بعد ذلك متحرك ولا يجوز ان يستند بساكن  
ولا ان يتصل ساكن بساكن ابداء الا ان يكون الاول حرف متحرك ولين او يكون  
الثاني ساكن للوقف **وانما** كانت الحركة اكثر من السكون للعلة التي  
ذكرنا في المتحرك والساكن **باب معرفة الساق** من الحروف والحركات  
وعلى ذلك اختلف النحويون واهل النظر في الحرف والحركة ايم مقابل الاخر  
اذ لم يسبق احدهما الاخر في قوة النظر **فقال** جماعة الحروف قبل الحركات

واسندوا

واسندوا على ذلك لعل منها ان الحرف قد يسكن ويجلون من الحركة ثم  
يتحرك بعد ذلك فالحركة ثانية ابداء الاول قبل الثاني بالاضافة **ومنها**  
ان الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر الى حركة والحركة لا تقوم بنفسها ولا تبدل  
ان تكون على حرف فالحركة مضطرة الى الحرف والحرف غير الى الحركة فالخرف اول  
**ومنها** ان من الحروف ما لا يدخله حركة نحو الالف وليس ثم حركة تنقذ بغير  
حرف فدل ذلك عندهم ان الحروف في القوة مقدمة على الحركات **وقال**  
قوم الحروف بعد الحركات والحركات اول واسندوا على ذلك بان الحركات اذا  
اشبهت تولدت منها الحروف نحو الفتحة تتولد منها الواو والكسرة تتولد  
منها الياء والفتحة تتولد منها الالف **فقال** بذلك ان الحركات اصل الحروف  
والاصل هو الاول وهذا قول ضعيف لان الحركات التي تولدت منها الحروف لا تنقذ  
بنفسها ولا بد ان تكون على حرف فكيف تسبق الحروف وهي لا تنقذ من الحروف  
**وقال** جماعة الحروف والحركات لم يسبق احدهما الاخر في الاستعمال بل استعماله  
مما كالجسم والعرض الذين لم يسبق احدهما الاخر **وقد طعن** في هذا القول  
فقبل ان السكون في الجسم عرض وليس السكون في الحروف حركة فزوال الحركة  
من الحرف لا يؤدي الى الحركة فقد وزوال العرض من الجسم يؤدي الى عرض اخر  
مخالفه لان حركة الجسم وسكونه كل واحد منهما عرض يعاقبان عليه وليس  
سكون الحروف حركة وايضا فان الجسم الذي هو نظير الحرف لا يجلو من عرض



البتة وبذلك علمنا ان الاجتماع كما يحدثه اذ لا يفارقه المحدث وهو الرض  
 وما لم سبق المحدث فهو محدث مثله والحرف يتناول الحركة ويقوم بنفسه  
 ولا يقال لسكون حركة **قال ابو محمد** وهذا الاعتراض انما يلتزم منه ان  
 لا يشبه الحرف بالجسم والحركة بالرض وليس ينبغي قول من قال يلزم الحرف  
 والحركة لم يسبق احدهما الاخر في الاستعمال **ومن الدليل** على صحة هذا القول  
 ان الكلام الذي جئ به للافهام مبنى من الحروف والحروف ان لم تكن في قول  
 امرها متحركة فهي ساكنة والتساكن لا يمكن ان يتداهبه ولا يمكن ان يتصل  
 ساكن اخر في سرد الكلام لافصال بينهما فالأدوية من كون حركة مع  
 الحرف لا يتقدم احدهما على الاخر لا يمكن وجود حركة على غير حرف **فايضاً**  
 فان الكلام انما جئ به لفهمه لتعاني التي في نفس التكلم والحركات لا اختلافها  
 تفهم التعاني فهي منوطة بالكلام وينبسط به اذ بها يفرق بين التعاني من  
 اجلها جئ بالكلام وهذا القول اول من غيره **باب الاختلاف في حروف اللين**  
 والحركات الثلاث ايتها ما خوز من الاخر وعلة ذلك اختلاف الخويون في  
 الحركات الثلاث الفتحية والقمية والكسرية هل هن مأخوذة من الحروف  
 للذواللين الثلاثة **الف والواو والياء** او حروف المد واللين مأخوذة  
 من الحركات الثلاثة فقال اكثر الخويون ان الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف  
 الثلاثة القمية من الواو والكسرية من الياء والفتح من الالف **واستدلوا**

على ذلك

على ذلك بما قد مناس قول من قال ان الحروف قبل الحركات والثاني ابدأ  
 مأخوذة من الاول والاخر اصل له ولا يجوز اخذ الاول من الثاني لانه يصير  
 مأخوذة من العدم **واستدلوا** على ذلك ايضا ان العرب لم تقرب اشياء  
 من الكلام بالحركات التي هي اصل الاعراب اعربت بالحروف التي اخذت الحركات  
 منها وذلك نحو التثنية والجمع السلم ونحو الاسماء الخمسة المعتلة للضافة  
 وهي اخوك وابوك ونوك وحواك وذا وما **قالوا** الا ترى انهم لم يعربوا  
 هذا بالحركات اعربت بالحروف التي اخذت الحركات منها **قال ابو محمد** وفي تسمية  
 هذه الحروف بالاعراب اختلاف ليس هذا موضع ذكره **استدلوا** على صحة ذلك  
 ايضا ان هذه الحروف لو كانت مأخوذة من الحركات لكانت الحركات قبلها والحركة  
 لا تقوم بنفسها فكيف تقدم ما لا يقوم بنفسه **وقال قوم** حروف المد واللين  
 الثلاثة مأخوذة من الحركات الثلاثة **واستدلوا** على ذلك بان الحركات اذ اشبع  
 حدثت منها هذه الحروف الثلاثة **واستدلوا** ايضا على ذلك ان العرب قد  
 استغفرت في بعض كلامها بالفتحة عن الواو والكسرة عن الياء والفتحة عن الالف  
 فيكتفون بالاصل عن الفرع لدلالة الالف على فرعها فنقول هذه ازيد وبيناه  
 عمرو والاصل هذا هو وبيناه هو **واشددوا** فلو ان الاطباء كان حولى وكان  
 مع الاطباء الاسماء **فخففوا** الواو من كانوا وبقي الفحة تدل عليها **وقال دار**  
 السلي اذه من هو كما **فخففوا** الياء من هي بعد ان اسكنها بالدلالة الكسرة عليها



**وقال** اخروييناه بشري رحله **قال** قائل من اجل رغبه الما لا يحجب بريد فينا  
هو فاسكن الواو ثم حذفنا الدلالة الفقه عليها ويقولون ان في الدار  
فيذفون الالف من انا لدلالة الفقه عليها **ومن قراء** ونادي نوح ابنه وكان  
يفصح لهم ما يريد ان ينها فيذف الالف لدلالة الفقه عليها يريدون قراء بذلك انه  
كان ابن زوجته ولم يكن ابنه لصلبه وهذا كثير في الكلام **وقال** بعض اهل  
النظر ليست هذه الحروف مأخوذة من حركات الثلاث ولا الحركات المفردة من الحروف  
اذ لم يسبق احد الصنفين الاخر على ما قد ناه من قول من قال ان الحروف والحركات  
لم يسبق احدهما الاخر وهو قول صحيح ان شاء الله تعالى **باب بيان ما زاد**  
**العرب في كلامها على الشعة** والعشرين حرفا المشهورة وعلى ذلك **اعلم**  
ان العرب قد استقلت مع الشعة والعشرين حرفا المشهورة ستة احرف  
زائدة عليها اشعت بها في كلامها وتفتحت بها في لغاتها فن ذلك النون  
الخفيفة نحو التنوين والنون التي تحق عند الكاف والجيم وشبه ذلك ونحو  
النون الخفيفة التي تؤكد بها الافعال لان مخرجها من غير مخرج النون  
المحركة والنون الضميمة الشكون وسري بيان ذلك ان شاء الله تعالى  
في باب النون **والثاني** الالف المائلة وهي الف بين الالف والياء لاهي الف المائلة  
والياء خالصة انما هي الف قريبة من لفظ الياء لعل وجبت ذلك وبذلك  
قراء حمزة والكسائي في كثير من القرآن نحو الهدى والعلو وافقهما البصر

وغيره

وغيره على جملة منه **والثالث** الالف المفتحة فهي الف في الالف المائلة فيفتحها فتحيم قريها  
من لفظ الواو كما كانت الالف المائلة الف في الالف المائلة فيفتحها فتحيم قريها من الياء  
في نقيضة الالف المائلة وبذلك قراء ورش عن نافع في الضلوة ومصلى  
والضلاق وظلام وشبهه وذلك فاش في لغة اهل الحجاز **والرابع** القاء الالف  
الذي اذ اردت في جواز الالف فيها **وقال** بعض النحويين ولذلك كتب الضلوة  
بالواو على لغة الذين فحوا **والرابع** القاء الالف التي في الالف المائلة  
الزاي نحو الزد اذ وقدر التيسر وشبهه فقلوا ذلك بها القرب الزاي من  
القاء اذ هما من مخرج واحد ومن حروف الصغير والاصل في الضراط السين  
والسين حرف ميموس مفتوح فيه صغير والطاء حرف مطبق مجرور لا صغير  
والميموس ضد المجرورة هي اضعف منه في النطق والمخرج والمنطق ضد المفتحة  
وهو اقوى منه في النطق **فلما** اجتمعت الاضداد ابدلوا من التين حرفا  
يو اخبها في الصغير ومن مخرجها و يواخي الطاء في الجهر وهو الزاي و خلطوا  
بلفظ الزاي الصامخا بها في المخرج والصغير وطواختها الطاء في  
الاطباق الثلاثة لاجل نزول السين وصغيرها فرب لفظها من لفظ الطاء عند  
ذلك وصار على ذلك من موضع واحد ولم يخلوا بالسين التي هي الاصل  
اذ قد عوضوا منها حرفا من مخرجها فيه من الصغير مثل ما فيها وكذلك  
الذال حرف مجرور لا صغير فيه والطاء حرف ميموس فيه صغير ففعلوه



ما فعلوا بالسين قبل الطاء ليعمل اللسان على واحد وبذلك فراء حمزة و  
والكسائي في مواضع فلا هي صاد خالصة ولا زاي خالصة **والخامس**  
همزة بين بين هي مستعملة في كلام العرب وفي القرآن يجعلون الهمزة مخففة  
بين الهمزة والالف وبين الهمزة والواو وبين الهمزة والياء خوراي في الفتحة  
وبؤس في الضمة وسيم في الكسرة ولا هي همزة مخففة خالصة ولا هي  
حرف آخر خالص غير الهمزة لكنها في حال تخفيفها بين حرفين بنزها محققة  
فهذه الخمسة الاحرف مستعملة في الكلام والقرآن كثيرا وهي رائدة على السبعة  
والعشرين للحروف المشهورة ومخرج كل حرف من هذه الخمسة متوسط بين  
مخرج الحرفين الذين اشترك به **واما الحرف السادس** فهو حرف  
لم يستعمل في القرآن وهو حرف بين السين والجيم وهي لغة لبعض العرب  
يبدلون لوس كاف الوث شيئا خالفا لفظ الجيم **قال** ابن دريد يقولون  
في غلامك غلاما مشجعا لكون الكاف بين السين والجيم **ومنه** من جعلها  
شيئا خالصة فذلك خمسة وثلاثون حرفا **وبعض** العرب يزيد عند  
الاضطرار الى هذه الخمسة والثلثين للحروف سبعة احرف وهما قليلة  
الاستعمال في الكلام ولا يستعمل في القرآن وشاذة فبلغ الحروف في مجدها  
اثنين واربعين حرفا **قال** ابن دريد من ذلك حرف بين القاف والكاف  
وحرف بين الجيم والكاف يقولون في جبل كل في القوم الكوم وذلك قليل

في لغاتهم

19  
في لغاتهم ولذلك اعرضنا عن شرح باقيها **باب بيان اشترائك القاف والجر**  
وانفراد بعضها ببعض اعلم ان الحروف السبعة والعشرين المشهورة قد اشتركت  
في استعمالها لغات العرب ولغات الجيم الا الطاء فانه بالعرب خالصة ليس  
في لغات الجيم طاء **وقد** قيل ان الطاء ايضا انفردت بها العرب ليس لغات  
الجيم **وقال** الاصمعي ليس في الرومية ولا الفارسية طاء ولا في السريانية  
ذال **وكذلك** ستة احرف انفردت بكثرة استعمالها العرب وهي قليلة  
في لغات الجيم ولا توجد البتة في لغات كثير منهم **العين والصاد والظا**  
**القاف والطاء والظاء** وانفردت العرب ايضا باستعمال الهمزة متوسطة  
ومستطرفة ولم يستعمل ذلك الجيم الا في اول الكلام **ويروى** انه ليس من  
الاشيخات في لفظ الشتر **باب صفات الحروف والقائما وعلها**  
**قال** ابو محمد لم ير اشبع القاف للحروف التسعة والعشرين وصفاتها  
وعلمها حتى وجدت من ذلك اربعة واربعين لقبها صفاتها وصفت  
بذلك على معان لعل ظاهرة فيها تذكرها مع كل قسم ان شاء الله تعالى  
في اربعة واربعين بابا **وربما** اجتمع للحروف صفتان وثلاث اكثر والحروف  
اشتركت في بعض الصفات وتفرقت في بعض والمخرج واحد وتفق في الصفات  
والمخرج مختلف ولا تجد احرفا اتفقت في الصفات والمخرج واحد لان ذلك  
يوجب اشتراكها في السمع فيصير بلفظ واحد فلا يفهم الخطاب بها **وهذه**



الصفات والالفاظ انما هي طباع في الحروف خلقها الله عز وجل على ذلك  
فسمت تلك الطباع التي فيها ما تذكر من الالفاظ اصطلاحاً ولقبت بـ  
اتفاق مع ما بسعد ذلك من معنى الاشتقاق الذي ذكره **الاول الحروف**  
المهموسة وهي عشرة احرف يجتمعها هاء قولك سنتحكك خصفه وهاء  
قولك سكت فحثة شخصه وهاء قولك سكت شخصه تحت ومعنى  
الحرف المهموس انه حرف يجري معه النفس عند النطق به لضعفه وضعف الاعتم  
عليه عند خروجه فهو اضعف من المجهور وبعض هذه الحروف المهموسة  
اضعف من بعض الصاد والحاء اقوى من غيرها لان في الصاد اطباقاً واستعلاءً  
وصغيراً وكل هذه الصفات من صفات القوة وفي الحاء استعلاءً وانما  
لقب هذا النوع بالهمس لان الهمس الخفي الضعيف فلما كانت ضعيفة لقب  
بذلك قال الله جل ذكره فلا تسمع الا همساً **فصل** هو الحسن الاقدام **الثاني**  
الحروف المجهورة وهي اقوى من المهموسة المذكورة وبعضها اقوى من بعض  
على قدر ما فيها من الصفات القوية غير الجهر وهذه الحروف هي ما عدا  
المهموسة المذكورة قبل هذا **ومعنى** الحرف المجهور انه حرف قوي لا يعتمد  
فمع النفس ان يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه  
في موضع خروجه **وانما** لقب هذا النوع بالجهر لان الجهر الصوت الشديد  
القوى فلما كانت كذلك في خروجها لقبته لان الصوت جهرها لقوتها

**الثالث** الحروف الشديدة وهي ثمانية احرف يجتمعها هاء قولك اجدك  
قطبت ومعنى الحرف الشديد انه حرف استدلزومه لموضعه وقوى  
فيه حتى منع الصوت ان يجري معه عند النطق به والشد من علاماته قوة  
الحرف **فان كان** مع الشدة جهر واطباق واستعلاء فذلك غاية القوة  
في الحرف لان كل واحد من هذه الصفات يدل على القوة في الحرف **فانما** الجمع  
اثان من هذه الصفات في الحرف او اكثر في غاية القوة كالطاء فعلى قدر  
ما في الحرف من الصفات القوية كذلك قوته وعلى قدر ما فيه من الصفات  
الضعيفة كذلك ضعفه فادغم هذا النقط في كل حرف في قراءته حقه من القوة  
**وليتقظ** بيان الضعيف في قرأتك فالجهر والشد والغلبة والاطباق  
والاستعلاء من علاماته اضعف الحرف فاعرف هذه المقدمة **وانما** لقب  
هذه الصفات بالشد لاشتداد الحرف في موضع خروجه حتى لا يخرج معه صوت  
الانزى انك تقول في الحرف الشديد **الج والذ** فلا يجري النفس مع الجيم والذال  
وكذلك اخواتها فلما استدلزومه لموضعه وامتنع الصوت ان يجري معه سمى حرفاً  
شديداً **الرابع** الحروف الرخوة وهي ثلثة عشر حرفاً يجتمعها قولك **تخذ**  
**ظفش** فضعف **ص** وهو ما عدا الشد المذكورة وما عدا هاء قولك  
**لم يرو عتاً** ومعنى حرف الرخوة انه حرف ضعيف لا يعتمد عليه في موضعه  
عند النطق به يجري معه الصوت فهو اضعف من الشديد **الانزى** انك تقول



**الشن** الشن فجزى النفس والصوت معهما وكذلك آخرهما فجاء الشدية  
 وانما سميت الرخوة لان الرخاوة اللين واللين ضد الشدة فسميت بذلك  
 لانها ضد الشدة وهذه الصفات علامتا الضعف كما هي من الخفاء فاعرف الضعفا  
 الضعيفة والصفى القوية تقوى بذلك على نحو يلفظ كتاب الله عز وجل  
**فاز** اكان احد الصفات الضعيفة في حرف كان فيه ضعف واد اجتمعت فيه كان  
 ذلك اضعف لهما كما انهما التي هي موسسة رخوة خفية وكل واحدة من هذه الصفات  
 من الضفا الضعيف في الحرف وكذلك سميت لهما او مرة وبيد مرة فزيد ذلك  
 بعدها لضعفها وخفاءها في قولك فاهو وعصاهو وهي وفيه لم يفعل  
 ذلك يعنى من الحروف غير ما كذلك الصفات القوية اذ كان احدها في حرف  
 قوى كذلك فاذا اجتمعت في حرف كان ذلك اقوى له نحو الطاء الذي اجتمع  
 فيه الجهر والشدة والاطباق والاستعلاء وحول القاد الذي اجتمع فيه الصغير  
 والاطباق والاستعلاء وفي دون الطاء في القوة اذ عدت الجهر والشدة  
 والقاد اقوى من الصاد لان الصاد حرف جهورى مع انه مطبق مستعمل  
**فالجهر** الذي فيه اقوى من الصغير الذي في الصاد فاعرف هذا **الخامس**  
 الحروف الزوائد وهي عشرة احرف يجمعها هاء قولك سئلتموها وهي قولك  
 اليوم تنسأ ومعنى تسميتهم لها بالزوائد انه لا يقع في كلام العرب حرف فزيد  
 في اسم ولا فعل الا من هذه العشرة الاحرف المذكورة يأتي زائدا على ز الف

بسر

ليس بفاء ولا عين ولا لام وقد يجمع في الفعل زائدتان منها وثلاث زوائد  
 منها نحو انطلق واستكبر المرة والنون والسين والهاء والالف زوائد  
 منها اربع في المصادر نحو استكبار الممن والسين والهاء والالف زوائد  
**وقد يقع** هذه الحروف اصولا غير زوائد في مواضع اخر الا الالف فانها  
 لا تكون اصلا لا متقلبة عن حرف اخر وقد ذكرنا ذلك وتلفب ايضا هذه  
 الحروف بالحروف المزيدة وهو اللب السادس وانما سميت المزيدة لانها لا تستقر  
 على حال تقع مرة زوائد مرة اصولا وسائر الحروف غير هالاي تقع الا اصلا الا  
 الالف **السابع** الحروف الاصلية وهي ما عد الحروف الزوائد المذكورة وهي  
 حروف المعجم كلها ما عدا هاء اليوم تنسأ او سئلتموها وانما سميت بالحروف  
 الاصلية لانها لا تقع ابدا في كلام العرب في الاسماء والافعال الا اصولا انما في الفعل  
 او عينه او لامه **الثامن** حروف الابدال وهي اثنا عشر حرفا يجمعها هاء قولك  
**طال يوم تجدته** وانما سميت حروف الابدال لانها تبدل من غير هاتقول  
 هذا الامر لا رب ولازم فتبدل ما حدها من الاخر **فاليوم** بدل من الباء ولا تقول  
 الباء بدل من اليوم لان الباء ليست من حروف الابدال انما تبدل غير منها ولا تبدل  
 من غير وليس البدل في هذا جازا في كل شئ انما هو موقوف على استعمال  
 من العرب بنقل ولا يقاس عليه ولم يأت في السماع من العرب حرف يكون بدلا  
 من غير الا من احده هذه الاثني عشر حرفا **التاسع** حروف الاطباق وهي



اربعة احرف **الطاء والظاء والقاف والصاد** واما سميت بحروف  
الاطباق لانه طائفة من اللسان تطبق مع الريح الى الخنك عند النطق  
بهذه الحروف فتخرج الريح بين اللسان والحنك الاعلى عند النطق بها مع  
استقلالها في الفم وبعضها اقوى في الاطباق من بعض الطاء اتمها في  
الاطباق وامكنها في الجهر وشدها **الظاء** في الاطباق لخواصها واخرها  
الى طرف اللسان مع اصول اللسان العليا **والصاد** والصاد متوسطان  
في الاطباق **الحادي عشر** الحروف المنفخة وهي ما عدا حروف الاطباق المذكورة  
**واما** سميت بالمنفخة لان اللسان لا ينطبق مع الريح الى الخنك عند النطق بها  
ولا تنحصر الريح بين اللسان والحنك بل ينفتح ما بين اللسان والحنك وتخرج الريح  
عند النطق بها **الحادي عشر** حروف الاستعلاء وهي سبعة منها الاربعة  
الاحرف التي هي حروف الاطباق المذكورة **والعين** **والحاء** **والقاف**  
**واما** سميت بالاستعلاء لان الصوت يعملوا عند النطق بها الى الخنك  
فيطبق الصوت مستعليا بالريح مع طائفة من اللسان مع الخنك مع حروف  
الاطباق المذكورة على هيئة ما ذكرنا ولا ينطبق مع العين والحاء والقاف  
**اما** يستعمل الصوت غير منطبق بالحنك **الثاني عشر** الحروف المستقلة  
وهي ما عدا الحروف المستقلة المذكورة **واما** سميت مستقلة لان اللسان  
والصوت لا يستعمل عند النطق بها الى الخنك كما يستعمل عند النطق بالحروف

المستقلة

المستقلة المذكورة بل يستعمل اللسان بها الى قاع الفم عند النطق بها على هيئة  
خارجها **الثاني عشر** حروف الصغير وهي ثلثة **الزاي** **والسين** **والضاد**  
**واما** سميت بحروف الصغير لصوت يخرج معها عند النطق بها يشبه الصغير  
ففيها قوة لاجل هذه الزيادة التي فيها **والصغير** من علاما قوة الحرف  
**والضاد** اقواها للاطباق والاستعلاء الذين فيها الزاي تليها في القوة للحرف  
الذي فيها السين اضعفها للهمس الذي فيها **الرابع عشر** حروف القلقة  
ويقال القلقة وهي خمسة احرف تجمعها **حدايق** **واما** سميت  
بذلك لظهور صوت يشبه النيرة عند الوقف عليهن واردة اتمام النطق  
بهن فذلك الصوت في الوقف عليهن ايسر فيه في الوصل بهن وقيل اصل  
هذه الصفة للقاف لانه حرف منقطع عن موضعه فلا يقدر على الوقف  
عليه الا مع اصوات زائدة شدة ضعفه واستعلائه ويشبهه في ذلك  
اخوانه المذكورات معه **وقد قال** الخليل القلقة شدة الصياح والقلقة  
شدة الصوت فكان الصوت يشتد عند الوقف على القاف فسميت بذلك لهذا  
اللفظ وايضا واخوانها لما فيها من ذلك الصوت الزائد عند الوقف عليهن و  
القاف بينهما صوتا في الوقف لهما من الحلق وقوتها في الاستعلاء **الخامس**  
**عشر** حروف المد واللين وهي ثلثة احرف **الالف** **والواو** **والياء** التي  
قبلها حركات **والياء** الساكنة التي قبلها كسرة **واما** سميت بحروف المد لان



الصوت لا يكون في شئ من الكلام الا فيهم مع مالا يصغر من كذا بعد  
او همزة قبلها او بعد همزة ولا همزة في انفسهم مدات **والالف** هي الاصل  
في ذلك **والياء والواو** مشبهتان بالالف وانما اشبهتا بالالف لانهما ساكنتان  
كالالف ولان حركة ما قبلهما ساكنة كالالف ولاهما يتولدان من اشباع الحركة  
التي قبلهما كالالف ولاهما يعربهما كالالف ولاهما يبدلان لاس **والالف**  
تبدل منهما في اشياء لهذا **وانما سميت** بحرف الف لانهم يخرجون من اللفظ  
في لين من غير كلفة على **الالف والهمزة** بخلاف سائر الحروف وانما يسئل  
بين الحروف عند النطق بهن اسلا لا فيغير تكلف **السادس عشر** حرف اللين  
وهي الواو الساكنة التي قبلها مفتحة **والياء** الساكنة التي قبلها مفتحة وانما  
سميت بذلك لانها يخرجان في لين وقلة كلفة على اللين لهما انقصتا عن  
مشابهة الالف لغير حركة ما قبلهما عن جنسهما انقصتا المذاذي في الالف  
وتبقى فيهما اللين لسكونهما فسميتا بحرف اللين **السابع عشر** الحروف الهوائية  
**وي** ايضا حروف المد واللين والمقدمة الذكر وانما سميت بالهوائية  
لانهم ينسبون الى الهواء لان كل واحد منهما من تسمى للفظ بها في الفم ففردة  
خروجها في الهواء الفم واصل ذلك الالف والياء والواو وضارعا الالف  
في ذلك **والالف** ما كان في الهواء الفم عند خروجها من الواو والياء لا يعتمد  
الانسان عند النطق بها على موضع من الفم **الاعزى** ان النطق بها في الحروف

انما

انما هو فتح الفم او صوته بصوت ممتد وغير ممتد حتى ينقطع مخرجه في الخلق و  
اصل ذلك الالف **الثامن عشر** الحروف الخفية وهي اربعة **الياء** وحروف  
المد واللين المتقدمة الذكر **وانما** سميت بالخفية لانها تخفى في اللفظ اذا  
اندرجت بعد حرف قبلها انما الفظ بها في هذا خفي بين حرفين او بعد حرف او  
حروف وخفاء الهاء قوتها بالزوائد على ما تقدم ذكره وخفاء الهاء انما  
لبعض العرب ان يحذف الواو بعد الهاء اذا كان قبلها الهاء ساكن وان يحذف  
الياء بعد الهاء اذا كان قبل الهاء ساكن فتحذف لالتقاء الساكنين ولا يعتمد الياء  
حاجزا لحفظها **والالف** اخفى هذه الحروف لانها لا تخرج على اللين فاعند  
النطق بها ولا لها مخرج تنسب على الحقيقة اليه ولا تتحرك ابدا ولا تغير حركة  
ما قبلها **والا** يعتمد اللين عند خروجها على عضو من اعضاء الفم انما تخرج من  
هواء الفم حتى ينقطع النفس والصوت في اخر الخلق ولذلك نسبت من المخرج  
الى الخلق في حقيقته في اللفظ ولذلك لا يكون الامثلة بما قبلها ولا تختلف  
حركة ما قبلها ولا يكون الاساكنة **وقد ذكر** بعض العلماء ان في الهمزة خفاء  
يسيرا وكذلك التو الساكنة فيها خفاء **التاسع عشر** حروف العلة وهي  
اربعة الهمزة وحروف المد واللين الثلاثة المتقدمة الذكر وانما سميت  
بحروف العلة لان التغيير والعلة والافتقار لا يكون في جميع كلام العرب الا  
في احدها نقل الياء والواو فيقلبان الفائرة وهمزة مرة نحو **قال**



**وشفاء ودهاء** وتنقلب الهزة ياء مرقبوها والفتحة فتقول **مراس**  
 مومن **وبير وقد** ادخل قوم في هذه الحروف الهاء لانهما تنقلب هزة في  
 ما و ايهات وشبهه **العشرين** حروف التحميم وهي حروف الاطباق المذ  
 المذكورة بتحميم اللفظ بها لانطباق الصوت بها في الريح من الخشك ومثلها  
 في التحميم في كثير من الكلام **الراء واللام والالف** حروف تحميم وجميع القلق  
 والطلاقة في قراءة ورش **والنقحيم** لازم لام الله جل ذكره اذ كان قبله  
 فتح او ضم نحو قال الله ويعلمه الله وشبهه ولا نقحيم اللام من قال انما  
 نقحيم اللام المشددة من اسم الله جل ذكره والطاء امكن في التحميم من خواصها  
**والحادى والعشرين** حروف الامالة وهن ثلثة احرف **الالف والراء**  
 وانما سميت بحروف الامالة لان الامالة في كلام العرب لا يكون الا قبلها كن  
 الالف وهاء التانيث لا يمكن اما لهما الا بالامالة الحرف الذي قبلهما و  
 والهاء لا تعال الا في الوقف والراء والالف بما لان في الوقف والوصل وفي  
 الامالة ان يميل الفتح نحو الكسرة ويميل الالف نحو الياء واذا امت من اجل  
 الراء فلا بد من امالة ما قبلها فان كان الفاقلا لا بد من امالة ما قبل الالف  
 لان الالف لا تنقل الى ما لهما الا بالامالة ما قبلها وفيه الامالة في الالف  
 ان نحوها نحو الياء ولا نقدر على ذلك حتى نحوها بالفتحة التي قبلها نحو  
 الكسرة فاذا قلت في دارهم املت الالف لاجل كسرة الراء واملت فتحة

الذال

الذال لاجل امالة الالف فالالف وهاء التانيث تما لان في انفسهما مجال  
 ما قبلهما من اجلهما والراء انما يما ما قبلها من اجلها اذ انكسرت وقبلها الف  
 وتما هي من اجل غيرهما نحو ترى واشترى فافهم **الثاني والعشرون**  
 الحروف المشربة ويقال الخالطة بكسر اللام وفتحها وهي الحروف الستة  
 التي ذكرنا ان القربا شعت فيها فزادها على السبعة والعشرين الحروف  
 المستعملة نحو الضابن الضا والزلى وهزة بين بن وشبهه **والثاني**  
 مشربة بغيرها وهي الخالطة في اللفظ لغيرها لان غيرهما في اللفظ  
**الثالث والعشرون** الحروف المكررة وهو الراء سمي بذلك لانه يتكرر  
 على اللسان عند النطق به كان طرف التانيث يرقده واطر ما يكون  
 ذلك اذ كانت الراء مشددة ولا تبدل في القراءة من اخفاء التكرير والتكرير الذي  
 في الراء من الصفا التي تقوى الحروف والراء حرف تقوى للتكرير الذي فيه  
 وهو شديدا ايضا وقد جرى فيه القوي تكثره واخفاه الى اللام نصار  
 كانه خوة لذلك **الرابع والعشرون** حرفا الفتحة وهو النون والميم  
 الساكتان سميان بذلك لان فيهما غنة تخرج من الحيا ستم عند النطق بهما  
 فهي زيادة فيهما كالاطباق الزائدي حروف الاطباق وكالصغير الزائدي  
 في حروف الصغير **الفتحة** من علاما قوة الحرف ومثلها **الثوبين الخامس**  
**والعشرون** حرفا الاخفاف وهما اللام والراء وانما سميان بذلك لانهما اخفا



عن يخرج ما حتى انضلا يخرج غيرها وعن صفتها الى صفة غيرها **واما**  
**اللام** فهي من الحروف الرخوة لكنه اخرف به الشئاع الصوت الى الشدة  
فلم يعترض في منع خروج الصوت اعراض الشدبة ولا خرج مع الصوت  
كله خروجه مع الرخوة فهي مخففة الاخرافه عن حكم الشدبة وعن حكم  
الرخوة فهو بين صفتين **واما الزاء** فهو حرف اخرف عن يخرج النون  
الذي هو اقرب المخارج اليه الى يخرج اللام وهو بعد من يخرج مخروجه  
في ذلك مخرفا ولذلك قيل انما سميت الزاء مخروفة لانها في الاصل  
من الحروف الشدبة ولكنها اخرفت عن الشدة الى الرخوة حتى جري  
معها من الصوت لا يجري مع الشدبة لاخرها الى اللام والتكرير الذي  
فيها فلو لا ذلك لم يجز معها الصوت عند النطق بها لان الغلب عليها الشدة  
والحروف الشدبة لا يجري معها الصوت على ما قدمنا من الشرح **التاسع**  
**والعشرون** الحرف الجرسى وهو الهمزة سميت بذلك لان الصوت يعلوها  
عند النطق بها ولذلك استقلت في الكلام فجاز فيها التحقيق والتخفيف  
والبدل والحذف وبين وبين والقاء الحركة **والجرس** في اللغة الصوت فكانه  
الحرف الصوق ابي الصوت به عند النطق به وكل الحروف يصوت بها عند  
النطق بها لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك فلذلك استقل الجمع بين  
هذين في كلمة حتى ان اكثر العرب لا يستعمله لان الصوت يتكرر في ذلك

بتكلف

بتكلف شديد بغير واسطة بين الهمزتين فكثر صونا فونا شديدا فيضع  
وقد احمله بعض العرب اذا كانت الهمزتان من كلمتين او في تقدير ما هو من  
كلمتين ولذلك قال الخليل في الهمزة انها كالنوع وقال مرة اخرى كالسئلة  
فلما كان في الصوت بها زيادة على سائر الحروف نسبت الى تلك الزيادة فيقول  
لها الحرف الجرسى وقال الخليل الجرس الصوت ويقال جرسيت الكلام تكلمت به  
اي صوتت به ويقال اجرس الخي اذا صوت **التابع والعشرون** الحرف  
المستطيل وهو الضاد وسميت بذلك لانها استطالت على الفم عند النطق بها  
حتى انضلت يخرج اللام وذلك لما اجتمع فيها من القوة بالمجهول والاهل في  
والاستعلاء فتوت واستطالت في الخرج من يخرجها حتى انضلت باللام  
اقرب من يخرجها **الثامن والعشرون** التنقيش وهي الشين سميت بذلك  
لانها تنقشت في يخرجها عند النطق بها حتى انضلت يخرج الطاء وقد قيل  
ان في الشاء نقشيتا ومعنى التنقيش كثرة انتشار خروج النج بين الشين  
والخاء وانسابا في الخرج عند النطق بها وقد ذكر بعض اهل الفصاحة  
مع الشين وقال الشين يتنقيش في الفم حتى ينضل يخرج الطاء والفاء يتنقيش  
في الفم حتى ينضل يخرج اللام قال وسمى هذان الحرفان الخاطين لانها يجالان  
ما يتصلان به في طرف الا ان **التاسع والعشرون** الحروف المعجمة والحروف  
المذكاة فهذه بين اللقيين لقبان يربط الحروف قال ومع المعجمة على ما قدمنا



الاخفش انها حروف فصحت اي صفت ان تختص ببناء كلمة في لغة العرب  
 اذا كثرت حروفها لا اعتبارها على السطوح في حروف لا تنفرد بنفسها في كلمة  
 كثيرة الحروف اعني اكثر من ثلثة ا حرف حتى يكون معها غيرهما من الحروف  
 المدلفة وذلك لا اعتبارها وصعوبتها على السطوح في المصنعة الممنوعة  
 من ان تنفرد في كلمة طويلة من قولهم صحت اذا منع نفسه الكلام ومع الحروف  
 المدلفة على ما فسر الاخفش انها حروف عملها وخرجها من طرف التثنية  
 وما يليه من الشقيين وطرف كل شيء ذلقة فسميت بذلك اذ هي من طرف  
 التثنية وهو حذقة وهي اخف الحروف على التثنية واحسنها اشراكا واكثرها  
 امترجا بغيرها وهي ستة ا حرف ثلثة تخرج من الثلثة لا على التثنية فيها  
 وهن الفاء والباء والميم وثلثة تخرج من السلسلة التثنية الى مقدم الفاء الالف  
 على وهن الراء والنون واللام يجمع الستة عجا فذلك **فرض** **ب** فلهذا الستة  
 هي المدلفة والمصنعة وهي ما عدا هذه الستة من الحروف وهن اثنتان  
 وعشرون حرفا ثلثة منها مقالات وهي الواو والياء والمهمزة وتسعة عشر  
 صحاح والالف خارجة عن المدلفة والمصنعة لانها هوائية لا تستقر لها في  
 المخرج فليست بجدة كلمة كثرت حروفها في كلام العرب الا وفيها حروف من  
 احرف المدلفة الستة المذكورة او الالف لا تنفرد المصنعة بكلمة كثر حروفها  
 قاع هذا الاصل فانه اصل مشتق لكلام العرب ال على حكمة الله جل ذكره

في نفسها

في نفسها سنية على ان في الحروف مستقلا **الماد** **والثلثون** الحروف  
 الصم وهي الحروف التي ليست من الحلق وهي ما عدا الستة الاحرف الخارجة  
 من الحلق وهي المهمزة والهاء والالف والعين والحاء والعين والحاء فاعدا  
 هذه الستة الاحرف يقال لها صم وانما سميت صم لانها في خروجها من  
 الفم واسمها ما فيه يقال لها صم ككاه الخليل وغيره وقال الخليل  
 في كتاب العين والحروف الصم التي ليست من الحلق **الثاني** **والثلثون** الحروف  
 المرشوف وهي المهمزة سميت بذلك لخرجها من الصدر كالمشروع فتخرج الى الفم  
 صوت قوي شديد والنفق الصوت يقال هتف به اذا صوت وهو في المعنى  
 بمنزلة شتمهم للمهمزة بلجرسي لان الجرس الصوت الشديد والنفق الصوت  
 الشديد فسميت المهمزة بذلك الشدة الصوت بها وقوته وذكر بعض العلماء  
 في موضع الموقوف المهموزة بان قال لان المهمزة اذا وقف عليها لا تسمى  
 انا واوا واما ياء واما الف **الثالث** **والثلثون** الحرف الرابع وهو اليم  
 سميت بذلك لانها تخرج في خروجها الى الخياشيم لا فيهما من الفنة ويجب ان  
 تشاد كها في هذا القلب النون الساكنة لانها تخرج ايضا الى الخياشيم للفنة  
 التي فيها **الرابع** **والثلثون** الحرف المقبل وهو الواو وذلك لانها تنوي  
 من يخرجها في الفم لا فيهما من اللين حتى تنصل من خرج الالف قال ابو محمد هذا  
 اربعة وثلثون لقباً للحروف قد بيناها وشرحنا وكل واحد من هذه الالف



يدل على معنى وفائدة في الحروف ليس في غير مما ليس له ذلك القبر وبقيت  
عشرة القاب تمام اربعة واربعين لقبا القها بها الخليل بن احمد في اول  
كتاب العين جعل القابها عشرة مستقمة من اسماء المواضع التي خرج منها  
الحروف **الاول من العشرة** الحروف الحلقية وهي ستة العين والحاء والخاء  
**والعين والطاء والهمزة** هذه الحروف تخرج من الخلق نسبها الى المواضع  
الذي يخرج منها وهو الخلق فقال فيهن حلقية ولم يذكر الخليل معهن  
الالفلا تخرج من هواء الفم وتنقل الى اخر الخلق فلما لم تقتصر في خروجها  
على الخلق دون الفم لم يذكرها مع حروف الخلق **الثاني** الحروف اللغوية  
وهي احرفان القاف والكاف سماها الخليل بذلك لانه نسبها الى اللسان  
الذي يخرجان منه وهو اللهاة والنهاة ما بين الفم والحنك **الثالث** الحروف  
الشجرية وهي ثلاثة احرف الشين والصاد والجيم سماها الخليل بذلك  
لانه نسبها الى موضع الذي يخرج منها وهو مفرج القراق الخليل الشجر  
مفرج الفم اي مفتحة وقال غيره الشجر جمع الخمين عند انقفاه **الرابع**  
الحروف الاسلية وهي ثلاثة الضا والسين والزاى سماها الخليل بذلك  
لانه نسبها الى موضع الذي يخرج منها فلما كان يخرج من طرف اللسان  
وطرف اللثة اسلمة نسبها الى ذلك **الخامس** الحروف النطقية وهي  
ثلاثة الطاء والذال والناء سماها الخليل بذلك لانه نسبها الى موضع

يخرج

يخرج منه فلما كان يخرج من نطق الحار الاعلى وهو سقفه نسبها اليه  
**السادس** الحروف المتوالية وهي ثلثة الظاء والفاء والذال سماها الخليل  
بذلك لانه نسبها الى اللثة لانه يخرج منها والثة اللحم المركب فيه  
الاسناد **السابع** الحروف الذلقية ويقال الذلقية والذوقية وهي  
ثلثة الزاء واللام والنون سماها الخليل بذلك لانه نسبها الى موضع  
الذي يخرج منها وهو حنجر من طرف اللسان وطرف كل شئ ذلقية **الثامن**  
الحروف الشفوية ويقال الشفوية وهي ثلثة الفاء والبا والميم سماها  
الخليل بذلك لانه نسبها الى موضع الذي يخرج منه وهو حنجر من  
بين الشفتين فسميها بالشفة **التاسع** الحروف الجوفية ويقال الحروف  
الجوفية جمع اجوف وهي ثلثة الالف والواو والياء حروف المد واللين  
المتقدمة الذكر سماها الخليل بذلك لانه نسبها الى اخر انقطاع غر  
يخرج منها وهو الجوف وزاد غيره معهن الهمزة لان يخرجها من افضى الخلق  
وهو يتصل بالجوف **العاشر** الحروف الهوائية وهي الحروف وقد تقدم  
ذكرهن وشرحهن اربعة واربعين لقبا بتكرير لقبا واحدا فاعرف  
هذه الصفات والالتقاء واختلاف معانيها واحكامها وطباعها فلو لا اختلاف  
صفات الحروف ومخارجها وطباعها التي خلقها الله جل ذكره عليها لما فهم  
الكلام ولا علم معنى الخطا وكلمات الاصوات ممتدة لانهم من يخرج واحد



وعلى صفة واحد كما صوت البهايم فصل قال المازني الذي فضل بين الحروف  
 التي ألفها الكلام سبعة اشياء **الجر والهمس والشدة والاصواء و**  
**الاطباق والمد واللين** قال لانك اذا جهرت او همست او طبقت واشدك  
 او مددت او لينت اختلفت اصوات الحروف التي يخرج واحد قال فعند  
 ذلك ياتلف الكلام ويفهم المراد قال وكو كانت الخارج واحد والصفات  
 واحدة لكان الكلام بمنزلة اصوات البهايم التي لها مخرج واحد وصفة  
 واحدة لا تفرق فمذه حكمة جيل الله تعالى على هذه الحروف في اصوات بني  
 آدم يخرج هذه الصفات من جنس اصوات البهايم لان اصوات البهايم لا تختلف  
 في مخرجها ولا في صفاتها ولذلك لا تفرق فيها اختلاف صفات هذه الحروف في  
 الفاظ بني آدم واختلاف مخرجها وتباين طباعها فهم الكلام وظهر المعنى  
 القائم في فسر التكم للنخاطب وعلم المراد قال ابو محمد واذ قد ذكرنا صفا  
 الحروف وطباعها والفاها فلنذكر الآن مخرج الحروف حرفا بعد حرف و  
 نذكر مع كل حرف ما يليق به من الفاظ كتاب الله تعالى مما في اللفظ به اشكال  
 او فيه بعض صعوبته على اللسان فيحفظ القاري منه عند قرأته وياخذ  
 نفسه بالتجويد فيه واعطايه حقه واخرجه من محججه والله المستعان  
 على ذلك <sup>طه</sup> **فان تعلم ان الحروف التي تلف منها الكلام ستة عشر مخرجاً**  
**لهاق منها ثلثة مخرج باب الهمزة** الهمزة اول الحروف فخرجها هي

خرج

خرج من اول مخرج الخلق من اخر الحلق مما يلي الصدر وقد ذكرنا انها  
 من الحروف المجرورة ومن الحروف الشديدة وهي من حروف الزوائد ومن حروف  
 البدل وبسطنا جميع ذلك وغيره من صفاتها ومعانيها فيما تقدم ذكرنا  
 استشفال العرب لها وكثرة تغيرهم لها وانها لا صورة لها في الخط نثبت عليها  
 على القاري ان يعرف جميع ذلك من احوالها وطبعها فينوسط اللفظ ولا ينصف  
 في شدة اخراجها اذ النطق بها لكن يخرجها بلطافة ورفق لا حرف بعد مخرجها  
 فكتب اللفظ لصعوبته ولذلك لم يستعمل العرب همزين محققين من اصل كلمة  
 ولا توجد همزة مدعمة في هذه الالفيل من الكلام فاذا اخرجها القاري في  
 لفظه برفق ولطف لم يتغير اللفظ بها فقد وصل الى اللفظ السخس الخنار  
 فيها **فقده** حكى عن حماد بن زيد انه قال رايت رجلاً يستدعي على رجل  
 بالمدينة فقام حاتم يده منه فقال انه يتصدد القرآن قال فاذا المطلوب  
 رجل اذا قرأ فغير يعني كان همز من امتنعفاً فيجب على القاري ان لا يتكلف  
 في الهمز ما يقع من ظهور الشدة البرة ببرة القوت وان يلفظ بالهمز مع  
 انفس لفظاً سهلاً **فقده** قال ابو بكر بن عياش صاحب علم كان اماماً  
 همز مؤصدة فاشترى ان اشتد اذني اذا سمعته همزها يريد ان كان يتقف  
 في اللفظ بالهمز ويتكلف الشدة البرة ويقع لفظها **فصل** منه قال  
 ابو محمد وينبغي للقاري ان يتفقد من نفسه تجويد اللفظ بالهمزة الملية بين



فيخرجها بين الهمزة المحققة والحرف الذي يجرها اليه نحو الهمزة الثانية في قوله  
 قل أو تبشركم أو تلقى أيذا التثنية فكأجاء أمة شهداء أروصيتكم في قراءة نافع  
 ومن تابعه على تخفيف الثانية في ذلك من كلمة ومن كلمتين فيلفظ بالهمزة  
 المضمومة بين الهمزة المضمومة والواو الساكنة وبالمكسورة بين الهمزة المكسورة  
 والياء الساكنة وبالفتوحة بين الهمزة الفتوحة والالف نحو أنذرهم وجاء  
 أحدهم أعنى الهمزة المفتوحة الثانية فإن كانت الهمزة المفتوحة لثبتهان  
 أبدل منها حرف غيرهما لفظت بالحرف الذي هو بدل من الهمزة خالصا لا يشترط  
 غير نحو الهمزة الثانية من قوله تعالى السفها ولا وباسماء ألقى بلفظ فيهما  
 وشبههما في موضع الهمزة الثانية بواو خالصة مفتوحة فيصير لفظك بقوله  
 تعالى السفها ولا بمنزلة لفظك يقول إلا انضم هم السفهاء والواو الأولى أصله  
 هذان والثاني أصله همزة وواو مفتوحة واللفظ واحد وكذلك كان  
 كانت الأولى من الهمزتين مكسورة والثانية مفتوحة فأنك تبدل من الهمزة  
 المفتوحة ياء خالصة إذا قرأت بالتخفيف نحو من الشهادين بقل والغشاء  
 تقولون وشبهه تلفظ به كما ترى في الخط بياء مفتوحة محضة وإذا كانت  
 الهمزة الثانية مكسورة والأولى مضمومة كان ذلك في تخفيف الثانية  
 وجهان إن شئت نحوث بالثانية إذا لبتها نحوليا على حكم حركتها وإن  
 شئت نحو الواو على حكم حركة ما قبلها نحو من يشا إلى صراط ولا ياب الشهداء

إذا ما

إذا ما دعوا وشبهه فإن كان الفاري بحقق الهمزتين في ذلك كله حقيقهما  
 في لين ورفق **فصل منه** ويجب على الفاري أن يحفظ باظهار الهمزة  
 إذا انفتحت مفردة أو إن كسرت لأنها في غيرها ثقيلة والقمة والكسرة ثقيلة  
 فيصعب على الآت اجتماع ثقيليين والتخفيف باظهار اللفظ بها واجب لا سيما  
 إذا كان بعدها كسرة أو قبلها أو يكون قبلها ضمة وهي مضمومة نحو قوله  
 والارض أعدت والحجارة أعدت والى بارئكم **فصل منه** وإذا كان في الكلمة  
 همزتان ملتان قبلهما همزة محققة وجب على الفاري أن يحفظ باللفظ بذلك  
 بقاى بالحقيقة بلفظ سهل غير متعسف ثم بالمليئة الأولى بين الهمزة المفتوحة  
 والألف تبدل من المليئة الثالثة الفاقب مع المدد لاك ويطوله وذلك  
 في قراءة نافع ومن تابعه عليه وذلك نحو قوله واستقم به واستم له في ثلثة  
 مواضع في الأعراف وطه والشعراء والمشتاق في الزخرف وكذلك ان وقع  
 اجتماع ثلث همزات من كلمتين نحو جاء ال لوط وجاء ال فرعون مثله فإن  
 من يحقق الهمزتين حقق الأولى والثانية في لطف ورفق وإنى بعد ذلك  
 بالفتوح من الهمزة الثالثة الساكنة **فصل منه** وإذا كانت الهمزة  
 الثانية من الهمزتين مكسورة وأصلها السكون أبدلت منها ياء خالصة في  
 قراءة من حقيق الهمزة نحو آيئة لا يجعلها مثل آيدوا ويفكها بين الهمزة والياء  
 وأما تبدل منها ياء محضة مكسورة لأن أصلها السكون لأنه جمع أمام



على افعلة أصله أمة ثم اعل بالادغام والالف حركة الميم الاولى  
على الهمزة الساكنة فصارت مكسورة فابدل من باب خالصة مكسورة في  
التلين فيجب على القاري المجتهد لقراءة ان يفرق في لفظة انفكا و  
اتمة فيأتي بالثانية من انفكا ويشبهه اذ التين بين الهمزة المكسورة والياء  
الساكنة ويأتي بالثمة اذ التين بياء مكسورة خالصة لان الاولى اصلها  
الكسر والثانية اصلها السكون والساكن من الهمزة اما حقها في التلين  
البذل **فصل منه** ويجب على القاري اذا وقف على الهمزة وهي  
منطرفة بالسكون ان يطيل اللفظ بها واظهارها في وقفة لانها لما بعد  
بحرهما وضعفت واست في اخر الكلمة وزهبت وحركتها بالوقف وضعفت  
بالسكون صعب اظهارها في الوقف وضعف عليها النقص فلا بد من اظهارها  
عند الوقف والتكلف لذلك نحو اسوا ويستغري فان كان قبلها ساكن  
من حروف المد واللين ضعف اللفظ بها في الوقف استقامت قبله فيجب ان تظهر  
في الوقف وتطلب باللفظ نحو الوقف على السراء والضراء وسوء وسى  
ويضى وشاء وجاء ويشاء فان كنت تروم الحركة كان ذلك اسهل قليلا  
من وقفك بالسكون وان كانت ساكنة قبل الهمزة غير حرف مدلين فمن  
اصعب طلب الهمزة في الوقف اذ كانت لا تروم الحركة نحو قوله تعالى دف  
ومثل وشئ وسوء فاعرف هذا كله وتحفظ منه في وقفة وان لم تحفظ

في اظهار

في اظهار الهمزة في هذا في وقفك كنت حاذرا فاحرف الاختلاف في ذلك ولاجل  
صعوب طلب الهمزة في الوقف فراهشام بن عمار عن ابي عامر تليين الهمزة المنطرفة  
في الوقف خاصة وواقعه على ذلك حمزة في المنطرفة وانفرد حمزة تليين الهمزة  
المنوسطة في الوقف خاصة وقد افردنا الحكم قرأنا في تليين المنطرفة كتابا  
معلوما فان كانت الهمزة المنطرفة مفتوحة بعد ما تنوين حسن الوقف عليها  
فظهرت غير تكلف لانك تبدل من التنوين الفاظ تظهر الهمزة لانها تنوين غير  
منطرفة اذ بعدها حرف في ذلك نحو قوله في الوقف مجاء واسماء وما وشميه  
**فصل منه** فاذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها حرفان مشددان وجب  
ان تحفظ ببيان الهمزة لان المشددين ثقيل وتكرره ثقيل والهمزة ثقيلة والكثرة  
ثقيلة لاسيما اذا كان المشددين من حروف العلة فهو اقل فيجب التحفظ باظهار  
لفظ الهمزة في رفق ولين واجتماع المشددين وتوالي الكسرين على باب  
مشددة وهمزة منطرفة وذلك كله ثقيل وذلك نحو قوله تعالى ومكر الشقي  
ولا يجحى ولا نظيره الانزى ان حمزة لا يراى ثقيل ذلك قرأه باسكان  
الهمزة وهي قرأة ضعيفة ولا تحسن الاعلى بنية الوقف على الهمزة فان كانت  
الهمزة مضمومة وقبلها حرفين مشددة وقبله حرف اخر مشدود ومعد  
الهمزة همزة اخرى كان ذلك اقل واحوج الى بيان الهمزة الاولى وتحذف  
الثانية لتكرر الثقل وذلك نحو قوله ولا يجحى المكر الشقي لا باهله فحتاج



الفاري الى ان ياتي بالشدة من قبل الهمزة متمكنين ظاهرين ثم ياتي بالهمزة  
 المضمومة محقة ظاهرة ممكنة بلفظ بلين ورفق ثم ياتي بعد ذلك بهمزة ملينة  
 بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة او بين الهمزة المكسورة والواو الساكنة على  
 ما ذكرنا في الهمزتين اذا كانت الاولى مضمومة والثانية مكسورة واذا لفظ  
 الفاري بهمزة بعد هاء الف لا يخلط لفظه بذلك ويخرجه مرفقا سها لاخر من  
 واخر وان المال وشبهه يقاس على هذا ما شاكله من الهمزة تقدم ذكر اصول  
 القراء واختلافهم في الهمزة وتليته وحذفه وبدله وتخييفه وغير ذلك من  
 احكامه في غير هذا الكتاب فلا حاجة بنا الى ذكر ذلك وكذلك ما شبهه ليس  
 كتاب اختلاف وانما هو كتاب تجويد الفاظ ووقوف على حقائق الكلام واعطاء اللفظ  
 حقه ومعرفة احكام الحروف التي اتيها الكلام منها مما لا اختلاف في كثرة **باب**  
 الهمزة من مخرج الهمزة ومن وسط المخرج الاول من مخرج الحلق والهمزة  
 قبلها في الرتبة وان كانا من مخرج واحد وقد ذكرنا ان الهمزة حرف خفي ضعيف  
 وانها من الحروف المهموسة ومن الحروف الرخوة ولولا الهمس والرخاوة للذان  
 في الهمزة الشدة لبقاء لكانت همزة وكذلك لولا الجهر والشدة للذان في  
 الهمزة لكانت هاء اذا المخرج واحد وانما فرق بين هذه الحروف في التمعن لاختلاف  
 صفاتها وقوتها وضعفها ولولا ذلك لم يختلف السمع في حروف من مخرج واحد  
 ومن اجل قرب الهمزة من الهمزة ابدلت العرب من الهمزة ومن الهمزة هاء فقالوا

ماء واصله ماء واصل ماء ثم اعل وقالوا ابيضاهير واير وقالوا القشور  
 الرئيس ابرية وهبرية وقالوا ايا فلان وهيا فلان وهرقنا لما وارقة واباك  
 وهناك فالهمزة تكون من مخرج واحد وتختلف صفاتها فيختلف لذلك ما يقع  
 في السمع من كل حرف وهذا تقارب بين الحروف من جهة المخرج وتباين من جهة  
 الصفة وتكون الحروف من مخرجين وهي مختلفة الصفات فهذا غايبة التباين اذا  
 قد اختلفت في المخرج والصفة وتكون من مخرجين متفقة الصفات فهذا ايضا تقارب  
 بين الحروف من جهة الصفة وتباين من جهة المخرج فافهم هذا فعليه مدار الحروف  
 كلها ولا يحد حرفا من مخرج واحد متفقة الصفات البتة لان ذلك يوجب التباين  
 في السمع ولا يقبض فائدة تصوير كصوت الهمزة التي لا اختلاف في مخرجها ولا  
 صفاتها فلا بد ان يختلف الحروف اما في المخرج واما في الصفات فاذا انت الهمزة  
 وبعد هاء الف وجب ان تلفظ بها غير مغلظة كما يلفظ بها اذ لم يكن بها في الحروف  
 قلت سبع هاء وذلك نحو هؤلاء وهاتين وهذا لا يقف الهمزة بل ياتي بها في الغنة  
 مرفقة غير مغلظة ولا مماله ولما كانت الهمزة خفية وجب ان يحفظ سيلها  
 حيث وقعت واذا تكررت من كلمتين كان الياء لذلك كدلتك والخفا وانما في  
 الادغام في ذلك لاجتماع التلين وذلك مخوفه هدي والله هو السميع العليم  
 فاعبدوه هذا ان الله هو الغني عند الله هو خير ففي رحمة الله علم بان الله  
 هزرا وشبهه كثير يجب الخطط لبيان الهمزة في رج القراءة للعلل التي



ذكرنا وكذلك اذا تكررت في كلمة فالحفظ باظهار الهائين واجب على القاري  
 لتكرار الحقاء واجتماع المثليين **وذلك** نحو قوله بافراهم وجباهم واغثت  
 وجوهم وبلهم الامل والحد وهو اه فصكت وجهها من جذاكرهم من  
 ظل وجههم وجوهم مسودة وشبهه كل هذا يجب على القاري المحو للفظ  
 تلاوته ان يبينه في دمج تلاوته ويحفظ منه فان سكنت الاولى من الهائين  
 وجب اظهار الادغام والتشديد وبيان الهمزة المشددة فان كان قبلها حرف  
 مشددا كان كد في بيان التشديد لا سيما ان كان المشددا الاول حرفا مجهولا  
 فتوابعوا انما يوجهه لا بان يخبر اصله بوجهه **ولذلك** كتبت في المصنفين  
 مع الادغام فلما سكنت الهمزة الاولى بشرط ادغمت في التثنية **وكذلك**  
 كل هاء مشددة يجب بيانها نحو ومصلهم قليلا فمثل الكافرين وان طهر او قلها  
 فلما جفهم وشبهه فان كانت الساكنة من كلمة اخرى وهو موضع واحد في القرآن  
 فانوع على الاولى الوقف ولا ندغمها في الثانية وانما وقع ذلك في هذه الساكنة  
 نحو قوله ما الية هلك عني **الاختبار** ان لا ندغم الهاء الاولى الساكنة في الثانية  
 وان تنوع بها الوقف وقد اخذ قوم في ذلك بالادغام والتشديد وليس هو  
 بخيار لانه يصير قد انشئت هذه السكت في الواصل وذلك فيج **فصل**  
 واذا وقعت الهمزة قبل خاء وهد هاء وجب اظهار الهمزة والحفظ بها التمكن  
 خطاها مع الحاء اذ هي قريبة المخرج من الحاء وهي اضعف من الحاء للحاء الذي

في الهمزة

في الهمزة وذلك نحو قوله فسبحه وسبحه وادبار ان لم يحفظ باظهار الهمزة  
 مع الحاء التي قبلها بلفظ حاء مشددة قد غم في الحاء التي قبلها القوة الى اضعف  
 الهمزة وقرب المخرجين فيقلع عليها لفظ الحاء لقوة الحاء وقرب مخرجها من اضعف  
 الى ان تقرأ بما لا يقرأ به **وكذلك** قوله وما قدر الله حق قدره والقول الله  
 حق ثقافته فالحفظ ببيان الهمزة لا يتردد خلفه عند الحاء او يغير مدغم في  
 الحاء وذلك كله خطأ فالحفظ بها لازم **واذا** وقعت الهمزة الغنية  
 وجب بيانها لاجتماع ثلثة احرف خفية غوبنها وسوبها وضوبها فان كانت  
 قبل الالف الاولى هكذا كان الينا لذلك كله اكد لاجتماع اربعة احرف خفية  
 نحو منبرها **وكذلك** يجب ان يحفظ ببيان الهمزة اذا اصبحت عين قبلها او  
 بعدها لان الهمزة تقرب من مخرج العين فيخاف على الهمزة ان يغير لفظها للحاء  
 الذي فيها ولترب مخرج ما لا يصحها من مخرجها ولان العين اقوى من الهمزة  
 بكثير **وذلك** نحو كالمهين فبايعهن وشبهه وسندكر هذا في حرف العين ان  
 شاء الله تعالى **باب** الالف مخرج لمن مخرج الهمزة والهمزة من اول الحلق  
 لكن الالف حرف مجهول في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب المخرج الى الحلق  
 لانه اخر مخرجه وقد ذكرنا انه حرف خفي تشديد الحفظ اذ لا علاج على  
 اللسان فيها عند مخرجها انما هر حرف اشبع مخرجه في هوا الفم ولذلك  
 قيل انه هوائي وهوائي فاذا اصبحت همزة لم يكن بد من عكس مخرجه ومدته



ان كانت الهمزة بعد كد نحو جاء وشاء وكذلك بعد اذ كان بعد ساكن  
 مشددة او غير مشددة وزيادة نظو بل المذ ونقصه فيه على حسب ما ذكرنا  
 في غير هذا الكتاب من اختلاف القراء ولا تقع الساكنة ابداً ومفتوحاً ما قبلها  
 ولا يندبها ابداً ولا يكون الا بعد حرف متحرك ابداً من منفرد بها حال ليست  
 لغیرها واكثر ما يقع زائدة وهي من اكثر ما يقع زائداً من حروف المزاج  
 ولا يقع اصلية الا منقلبة عن غيرها من واو نحو قال واياه نحو قال والهمزة  
 نحو سال ومنسابة وتكون زائدة وهي عوض من نون ساكنة او تنوين  
 فيجب على القاري ان يعرف حركاتها وصفاتها وان يلفظ بها حيث وقعت  
 غير مفتحة ولا مائلة ولا يميلها الا برؤية ولا يلفظ بها الا برؤية  
 ويلزم في لفظها التوسط ابداً حتى ترقى الرواية الى المالة او تقلب  
 وهذا مذكور في كتاب اختلاف القراء بالامالة والفتح وما هو بين اللفظين \*

**باب** العين تخرج من قول الخرج الثاني من مخارج الحلق الثلاثة مما يلي  
 الفم وقد ذكرنا انها من الحروف المجهورة الرخوة ويقال ان فيها بعض الشدة  
 وهي حرف قوي والعين مواخية للهمزة والعرب تبدل من الهمزة عينا ومن  
 العين همزة يقولون ادبت فلاناً على فلان واعديته وموت ذواني  
 وذغاني واردين ان تغفل وعن فصل فيجيب على القاري ان يحفظ بلفظ  
 العين ويعطيهما حقهما من الحلق فان تكررت كان بيان ذلك كد لغوتها

وصورتها

وصورتها على اللسان نحو قوله تعالى ان تقع على الارض وتترع عنها وفرع  
 عن قلوبهم ونطلع على قوم ونطبع على قلوبهم وشبه ذلك البيان لها  
 لازم والتخفيف باظهارها واجب لصعوبة اللفظ عجز الخلق منفرد فاذا تكرر  
 كان اصعب لان اللفظ بالحرف المكرر كشي المقيد وكمن يرفع رجله يمشي فيها  
 الى الموضع الذي يرفعها منه وذلك ثقل **واذا وقع** بعد العين الساكنة عين  
 وجب ذلك لقرب المجزئين ولان اللفظ يادر الى ادغام العين في العين لانهما  
 من الحلق جميعا وذلك نحو قوله واسمع غير مسمع **فصل منه** ولا اسكت  
 العين وانت بعدها هاء وجب التخفيف باظهار العين لئلا تقرب من لفظ الهاء  
 وتدغم فيها الهاء فتصير كأنها هاء مشددة كما قالوا في معجمهم فابدلوا  
 من العين هاء وادغم الهاء فيها على الادغام الثاني في الاول لان الهاء تنوينا  
 للهاء في الهمزة ومخرجها متقاربان وذلك نحو قوله لم اعهد اليكم و  
 فاتبها وفيما يعصن وكلا لا ينقطع التخفيف بهذا وشبهه باظهار العين والهمزة  
 من مخرجها واجب وذلك اظهار الهاء بعد العين لازم بيانه لانك ان لم  
 يهتم بذلك قربت العين من لفظ الهاء لان الجية التي في الهاء شريعت الى اللفظ  
 بالحاء في موضع العين مع الهاء لقرب الحاء من الهاء في الصفة وبعد العين من الهاء  
 في الصفة فلا بد من عكس لفظ العين في اللفظ واخراجها من تحت مخرج الهاء  
 لانهما متقدمتان في المخرج على العين **باب الحاء** الحاء تخرج من مخرج العين



المذكورة وهو المخرج الثاني من الخلق في بي بعد العين وهو حرف همزة رخوا  
ولو لا الجهر الذي في العين كانت حاء وقد قال الخليل بن احمد لو لاجتة في  
الحاء لا شبيهت العين في اللفظ اذ المخرج واحد والصفات متقاربة ولهذا العلة  
لم يتألف في الكلام العرب عين وحاء في كلمة اصلية لان اجدها بدا احدها مجاولا  
لاخر في كلمة الاجازة بينهما وكذلك الهاء مع الحاء ولذلك قال بعض الصمداء  
في معجم محمد فابدل من العين حاء لقرب الحاء في الصفة من العين ولان مخرجها  
واحد وبعد الهاء في الصفة من العين مع خفاء الهاء فلما ابدل من العين  
حاء لقربها من الهاء اذ غم الهاء التي بعدها فيها على ادغام الثاني في الاول  
وانما وجب الادغام لانه لا يمكن اجتماع حاء وها اصليتين في كلمة متلا  
متلا صفتين لقرب احدهما من الاخر في المخرج واتفاق صفاتهما فليس بينهما غير  
الجهر والهمس والحناء فلو لا ذلك لكانا بلفظ واحد والحاء مواخية للعين  
اذ هي من مخرجها ولذلك ابدلت العربا حاء ما من الاخرى فقالوا ضيعت الخيل  
وضيحت ونزل جذابة وبغذابة اذ انزل قريبا منه وكذلك تبدل منها الهاء يقال  
مدحة ومدحة وقد كدحة وكدحة فاذا اتى بعد الحاء الف وجب على القاري  
ان يلفظ بها غير مفتحة كما يلفظ بها مقطوعة في حكاية الحروف اذ قال جهم حاء  
وذلك نحو قوله تعالى حم والحاكس ولا حام وشبهه **وجب ان يتحفظ ببيان**  
لفظها عند بيان العين بعدها لان العين من مخرج الحاء واذا وقعت قبل العين

خفيف

خفيفان بفربا اللفظ من الاخفاء او من الادغام لتقارب الحرفين واشباهها ولا  
العين اقوى قليلا من الحاء في جذب اللفظ الى نفسها ولانه لم يقع في كلام  
العرب حاء بعد هاء عين في كلمة فاذا وقع من كلمتين ثقل فوجب البيان في ذلك  
نحو قوله تعالى فلا جناح عليهما ولا جناح عليكم والمسح عسي ورجع عن التثنية  
وشبهه فاذا سكنت الحاء قبل العين من كلمتين كان التحفظ ببيان الحاء اكد لانهما  
قد تهيأتا يسكنها الادغام لان كل حرفا دخلته في حرف فلا بد من اسكان  
الاول ابدا ثم ندغم فاذا سكنت الحاء قبل العين قربت من الادغام فوجب التحفظ  
ببيانها وذلك نحو قوله فاصف عنهم البيان لازم وكيد والتحفظ واجب  
في ذلك **وذلك** يجب ان يتحفظ ببيان الحاء اذ القيت حاء مثلها لان الادغام  
الى الثاني اقرب منه في غير الثاني الا ترى انه اذا سكن الاول من اثنين لم يجر  
الادغام وذلك نحو قوله عقدة النكاح حتى ولا ابرح حتى ابلغ وشبهه  
**فصل منه** ويجب ان يتحفظ القاري ببيان الحاء الساكنة اذ اتت بعدها  
الهاء اسلا ندغم الهاء فيها لقرب المخرجين ولان الحاء اقوى قليلا من الهاء في  
جذب الهاء الى نفسها **وذلك** نحو قوله فضجه وادبار و سجة ليلالا التحفظ  
بأظهارها جميعا واجب **وقد** ذكرت ذلك في حرف الهاء وانما اجاز اجتماع هاء  
وحاء في كلمة لان الهاء غير اصلية انما هي هاء اضماع فاعلم **باب الحاء**  
الحاء يخرج من اول المخرج الثالث من مخرج الخلق مما يلي الفم وهو حرف همزة



رحو ليس بحرف قوي غير انها من الحروف الاستعلاء فيجب على القاري ان يلفظ  
 بالخاء اذا كان بعدها الف مفتحة مفتحة كاللفظ بها اذا حكاها في الحروف  
 فقال احاطا فقول الخاسرون وخالق وخائفين وشبهه بالتخفيف وقد  
 رأت كثير من الطلبة يشتدون الخاء من الاخ وهو خطأ فاحسن انما  
 هي مخففة مكسورة كالبا من الـ **باب الفين** الفين تخرج من مخارج الخاء  
 وبعدها وهو اخر المخرج الثالث من مخارج الحلق متابلي الفم والفين  
 حرف مجهور فهو اقوى من الخاء وكلاهما من حروف الاستعلاء ومن الحروف  
 الرخوة ولولا بينهما من المخرج والرسم كما ستالحا غنيا الذي يخرج واحد والثاني  
 متقاربة فيجب على القاري ان يلفظ بالفين مفتحة اذا وقع بعدها الف نحو  
 غافر الذب والغابرين والغافرين وشبهه ويجب ان يحتفظ ببيان الفين  
 اذا وقع بعدهما عين او فاء لغرب مخرجهما منها لان العين في المخرج قبلها  
 قربة منها والفاء بعدها قربة منها فيخاف من ان يلبس اللفظ بالاختفاء  
 وبالاغام في ذلك فالحفظ بتجويد اللفظ بها واعطائها حقها اولي واحسن  
 وذلك نحو قوله ربنا لا تنزع قلوبنا ربنا اخرع علينا صبرا كما ينبغي قلوب  
 فريق اخرع عليه قطرا وكذلك يجب ان يبين الفين اذا تكررت نحو ومن يتبع  
 غير الاسلام دينا خوف الاغام والاختفاء لاجتماع المشدين **فصل منه**  
 واذا وقع بعد الفين الساكنة شين وجب بيان الفين لئلا يفرق من لفظ الخاء

يعني في الحركات العشر كما تبدل على صيغة  
 للعلم والافعال في لغة العرب في سائر الاسماء  
 السبعة في الافعال السبعة وفي سائر الاسماء

لاشتراد

لا شتراد الخاء والسين في الرسم والرخاوة وبعد الفين في الهمزة وذلك  
 نحو قوله تعالى يغشي ما نعمة منكم ويغشيكم ولا يغشيكم وتغشي وجوههم النار  
 وشبهه فاذا لم يبين بيانا فاعلم انما صاروا في اقرب ما من ذلك لما ذكرنا من العلة  
 وكل ما ذكرته لك من هذه الحروف وما ذكره علم ان اجد الطلبة يترتبهم  
 السهم الى ما نهت عليه وتعمل بهم طباعهم الى الخطاء فيما حذرت منه و  
 به من هذه الالفاظ وان تجد ذلك في نفسك وطبعك **باب القاف**  
 القاف تخرج من المخرج الاول من مخارج الفم ملابلي الحلق من اقصى الشنا  
 وما فوقه من الحنك والقاف حرف ممكن قوي لانه من الحروف الجهورية  
 الشديدة المستقلة ومن حروف القلقل وقد يتناسعاف هذه الالفاظ  
 والصفات كما فيما تقدم فاعلم ذلك عن الاعادة وهي قريبة من تخرج  
 الكاف فيجب على القاري ان يفهم القاف تحيما بالغا اذا انت بعد الف كما  
 يفعلها اذا حكاها في الحروف فقال **قف** وذلك نحو قالوا قاسوا  
 وكذلك يبينها بيانا خالصا ونفجها اذا التفتد مفجوة او مضومة  
 نحو قبيلا وقد منا وقد ورو وشبهه واذا وقع الكاف بعدها وقبلها  
 وجب بيانها بشوب ما شئ من لفظ الكاف لغيرها منها او بشوب الكاف  
 بشين من لفظ القاف نحو خالق كل شئ وكل فرق كالطود وخلفكم ورفكم  
 وتركوك فاما ويكره قبيلا وشبهه واذا سكنت القاف قبل الكاف

٢٥  
 ٢٥



وجبا دغامها في الكاف لقربها من الجيم ويسبق لفظ الاستغلاء الذي  
في القاف ظهرا لاظهارك الفتحة والاطباق مع الادغام في من يؤمن  
واحطت وذلك نحو لم تخلفكم تدغم القاف في الكاف ونسب شيئا  
من لفظ الاستغلاء الذي في القاف **و** اذا تكررت القاف وجب التحفظ  
بأظهارها نحو من يشاقق الرسول ومن يشاقق الله ويومئ شقق  
السماء وافاق قال سبحانه وطريق قد داو الشبهة والتحفظ بأظهارها  
ذلك واجب **باب الكاف** يخرج من مخرج الشين من مخارج  
الفم بعد القاف مما يلي الفم وهي موسسة شديدة ولولا الجهر والاستغلاء  
الذي في القاف لكنت كافا كذلك ولولا الغمسة والنقل للذي في  
في الكاف لكنت قافا لقرب مخرجها ولذلك لم تالف القاف والكاف  
في كلمة الا جاز بينهما لا جند قافا تلاصقا كافا من اصل كلمة البنة  
فيجب ان يلفظ بالكاف اذا كان بعدها الف غير مغلظة كما تلفظ بها  
اذا حكتها في الحروف فقلت **ق كاف** نحو كانوا كاشا كافورا وكافرا  
وشبهه فاذا تكررت الكاف وجب ان تحفظ بأظهار الكافين لئلا  
يقرب اللفظ من الادغام لتكاف الشاصوبة التكرار وذلك نحو **سكم**  
وما سلككم وكذلك ان تكررت من كلمتين نحو سجد كثير او نذكر  
كثيرا انك كنت نبيا بصيرا وانك كادح الى ربك كدحا وشبهه

واذا

**و** اذا وقعت القاف بعد الكاف لقرب مخرجها من القاف وشبهها بها **و** اذا  
نحو قوله عرشك قالت ومن عندك قل كل **و** اذا وقعت الكاف في موضع  
يجوز ان تبدل منها قاف في بعض اللغات وجب ان يبين الكاف لئلا يخرج  
من لغة الى لغة اخرى نحو قوله واذا السماء كغظت الانرى انه في حرف ابن  
مسعود رضي الله عنه قشطت فالبيان لازم **باب الشين** يخرج  
من المخرج الثالث من مخارج الفم بعد مخرج الكاف من وسط اللسان بينه  
وبين وسط الخنك وهي موسسة رخوة فيها فشر لا انتشار للصوت بها  
عند النطق فذلك الانتشار هو النفساني الذي فيها وهي شدة الريح الخارجة  
عند النطق بها من وسط اللسان في سفلى وهي تنقل مخرج القاف وبذلك  
قررت بعض القوة فيجب على الفارسي ان يبين النفساني الذي فيها عند النطق  
وهي رابدة تستخرج الفم عند النطق بالجلال غيرها **و** اذا وقع بعد الشين  
جيم وجب ان يبين الشين لئلا يقرب من لفظ الجيم لانها اخفها وهي من مخرجها  
لكن الجيم اقرب منها لانها جهورية شديدة وذلك نحو قوله فيما سجدتهم وان  
شجرة الزقوم وانها شجرة وشبه ذلك والشين قليلة الضرب في الكلام  
**باب الجيم** يخرج من مخرج الشين وهي حرف قوي الجهر الذي فيها  
والشدة فاذا سكنت الجيم وبعدها زاي وجب ان يحفظ بأظهار الجيم نحو قوله  
نقالي جزا من السماء والرجز فاجر ويسجى يوما ويوم لا يخزي ويسجى الله



ويعززون وشبهه فانه ان لم يتحفظ بيان الجيم صارت ايام مدغمة في الزاي  
التي بعدها وسارع اللفظ الى ذلك لان الزاي بالزاي اشبه من الجيم  
بالزاي والزاي حرف مجهور كالجيم فيها صغير ففوت به كالجيم حرف شديد  
مجهور والزاي حرف رخو فلما فارقت الزاي الجيم في الشدة مال اللفظ واللسان  
الى بدل الجيم بزاي لعل الشدة على واحد في حرفين رخوين وكان ذلك اسهل  
من عمله في حرف شديد وحرف رخو فيه صغير مع تقارب الخارج فلا بد من التحفظ  
بلفظ الجيم الساكنة التي بعدها زاي لاجل الشدة التي تحالف الرخاوة والضعف  
الذين في الزاي ولذلك يجب ان يتحفظ باخراج الزاي التي بعد الجيم الساكنة لسا  
ذكرنا الشدة تقرب من السنين لان السنين من الجيم اشبه واليون من الزاي بعد الجيم  
ولان السنين حرف هموس فهو اضعف من الجيم واقل كلفة على اللسان وهي مواجبة  
للزاي في الصغيرة فيتاى ان يختلف الزاي **فصل منه** فاذا سكنت الجيم وات  
بعدها تاء وجب ان يتحفظ القاري باخراج الجيم من موضعها واعطاها حركتها  
لم يقبل ذلك سارع اللفظ الى ان يخاط لفظ الجيم لفظ السنين وذلك لبعدها  
بين الجيم والتاء في الخرج والصفة والقوة والضعف وذلك ان الجيم حرف  
شديد مجهور وفوق ذلك والتاء حرف هموس فيه ضعف فاللسان يسارع  
الى اللفظ بالسنين في موضع الجيم لانها اخف الجيم ومن يخرجها والسنين اقرب الى التاء  
في الصفة من الجيم بالتاء لان السنين هموسة كالنقله فلهذا ان تنوب السنين

مناب الجيم لذلك فلا بد من التحفظ باخراجها لفظ الجيم الساكنة التي بعدها تاء نحو  
قوله تعالى ومن حيث خرجت وان كنتم خرجتم ويحييكم ربكم واجتنبه  
واجتنبوا وهل انتم بمجمعون ولين اجتفت واجتنبوا والله يحييكم والذين احسن  
السنين وشبهه كثير والتحفظ باخراج الجيم في هذا النوع من مخرجها لازم للفقهاء  
لانها خاطها لفظ السنين للعلامة التي ذكرنا **وكذلك يجب** ان يبين الجيم الساكنة  
اذا انت بعدها ال لان الدال اخت الشدة في الخرج نحو قوله من الاجدان ومن وجعكم  
وان لم يتحفظ بذلك خاطها لفظ السنين للعلامة التي ذكرنا **فصل منه** ولذا  
ات الجيم مستدرة او مكررة وجب على القاري بيانها بقوة اللفظ بها وتكررها للجهر  
والشدة فيها نحو اخا جوتي وحاججهم وحاجه فومه فان ان بعد الجيم المستدرة  
حرف مستدرة ففي مكان البيان لها جميعا كالدال في الحروف الخفي الذي بعد الجيم  
ولتظهر للجيم **وذلك** نحو قوله يوتجهه لا يات بخير والبيان فيها لازم لمعربيه  
اللفظ باخراجها المستدرة بعد الجيم المستدرة لاجل خفاء لفظها **باب الشا**  
الياء تخرج من مخرج السنين والجيم المذكورين وهو المخرج الثالث من مخرج  
الفم وقد ذكرنا صفة الياء وانها تكون من حروف المد واللين ومن حروف  
العلامة وان فيها خفا وثقلا فاذا وقع بعدها الف وجب ان يلفظ بها سرقة كما  
يلفظ بها اذ حكيت في الحروف ثقلت بالواو **وذلك** نحو شياطينهم وباء ايها  
الذين وباء ايها النبي وسوف ياتي الله وذرياتهم وشبهه كثير لفظ الياء



فيه مرق غير معط حث وقع واذ كانت الياء مشددة منطرفة او مشددة  
وجب بيان الياء وبيان الشديده فيها النقل ذلك نحو اناك فبعد و اناكم  
واياه و شقيا و عتيا و وصيه وفي ايام الفقوم و حجة و سبعة و ولى  
و شقي فان كانت منطرفة و وقفت عليها بغير روم كانت لليان الخرج  
من ذلك في الوصل لان الوقف يخفى فيه الشدة اذ كان اخر الاجتماع ساكنين  
غير منفصلين و ذلك نحو الخي و من طرف خفي و بمصر في و العلى و شبهه  
فتمكن الشديده في الوقف و تظهره التلاوة فيذهب حرفه من التلاوة  
فاما في الوصل فاعطى الشديده اسهل ولكن لا بد من الخف في ذلك فان  
كانت الياء المشددة قبلها حرف مشددة فذلك لشدة كد في الياء لا يشغل  
اللسان بالمشددة الاول عن الثاني و لنقل ذلك و صعوبة ذلك نحو قوله  
تعالى من ذرية و ذرياتهم و ريتون و السين و شبهه و الياء المشددة اصول تختلف  
و معان تباين في الاصل قد افردنا لها ما كان با مشروحة فيه مقسمة معللة  
مبينة **فصل** و اذ تكررت الياء و سكن ما قبل الاولى و الثانية سكنة  
وجب ما بينهما و الخفظ باظهارها برفق بغير تفكيك و لا بتر و ذلك نحو قوله  
ان الله لا يستحي ان يفرغ مثالا و يستحيي منكم و ثم يجيبكم و يجيب و عبت  
واحيينا و كذلك ان تحرك ما قبل الاولى نحو الامثيين و كذلك ان تحركت  
الثانية و ما قبل الاولى ساكن نحو ان يجي المولى و كذلك ان تحركت الثانية

و رة لا

و تحرك ما قبلها نحو من جبي في قراءة من اظهرها هذا كله يجيب الخفظ ببيان  
واعطائه من الحركة حقه من غير تعسف و لا بتر لان الياء حرف ثقيل فاذا تكررت  
تكرر النقل فاذا تحرك كان النقل فاذا تحركت الياء بكسرة و قبلها فتح او ضم  
و قبلها كسرة و جبان تخفف الحركة على الياء و يسهل النقل بحركة الياء شيئا  
شئ من الشديده او البتر و سبق الشا في موضعها و ذلك نحو لاشية فيها و غيرها  
اذن فاما من كان كالكسرة و بعده ياء ساكنة و جبان تخفف الكسرة  
على الياء من غير تعسف و لا بتر و يسهل النقل بها نحو افعينا بالخلق فاذا اكسرت  
الياء ساكن بعده و جبان تخفف الكسرة و لا بتر و يسهل النقل بها نحو قوله  
طريق النصار و يا صاحبي السجين و بين يدي الله و شبهه و كذلك ان اكسرت  
لاعراب نحو ما دى العجم و الياء اذا سكن ما قبلها و اكسرت كان اسهل النقل و قد  
من ان لا بد منها للحد حيث وقعت الياء مكسورة **فصل** و اذ تكررت  
الياء في كلمة او في كلمتين و احدهما مشددة مكسورة و جبان على الفار و ان  
يبين ذلك بيانا ظاهرا النقل اليان و التكرير و الكسرة الشديده و ان لم  
يخفظ من ذلك اسقط حرفا من التلاوة و ذلك نحو قوله تعالى و لبي الله  
ات و لبي في الدنيا و الآخرة و اذ احيتهم و ان ير و اسيل الغي بخذروه و العشي  
يريدون و كذلك ان كانت الاولى مخففة نحو و البغي يعظم و اذا اجتمع ياءان  
والاول ساكنة قبلها بكسرة و جبان لا بد من التلاوة في الثانية لان المشددة



من غير حروف العلة اذا اجتمعا والاول ساكن فالابد من الادغام فيجب  
ان تظهر اليا لا تجرى في الادغام على اصل غير حروف العلة وذلك  
بحرف قوله تعالى فاتبعوني بحكم الله وفي يوسف شبهه فيقاس على ما ذكرنا  
ما لم نذكره واذا سكنت الياء التي هي لام الفعل لاتصال المرفوع المضمحل  
وجبان يحتفظ ببيان سكونها لا يبدلها شي من كسر فيكون ذلك لئلا  
يبيجا محو اريتم والرب وادراكه وشبهه الياء ساكنة فيه في كل القراءة من  
خفها الهزة التي قبل الياء وحققها او حذرها لا يجوز كسرها فالتحفظ لازم  
لاستقامة القراءة من خفها الهزة فان الغلط فيها امكن والتحفظ بها من  
اسكانها لازم **باب الضاد** الضاد تخرج من الخرج الرابع من مخارج  
الفم تخرج من اول خافية اللسان وما يليه من الاضراس وهو حرف قوي  
لانه مجهور مطبوع من حروف الاستعلاء وفيه استعلاء وله صفات قد تقدم  
ذكرها **والضاد** يشبه لفظها بلفظ الظاء لانها من حروف الاطباق و  
من الحروف المستغنية ومن حروف المجرورة **و** لولا اختلا المخرجين وما  
في الضاد من الاستعلاء لكان لفظها واحدا ولم يختلف في السمع فيجب على القارئ  
ان يلفظ بالضاد اذا كان بعدها الف بالفتح الميم كما يلفظ بها اذا كان  
يكنى الحروف فيقول صاد ضاد ولا بد له من التحفظ بلفظ الضاد حيث  
وقفت فهو امر يقتصر فيه اكثر من اريتم من القراءة والاجته لصعوبته على من

لم يدرب

لم يدرب فالابد للقارئ المجرد ان يلفظ بالضاد مفتوحا مستغنية مطبوعة مستغنية  
فظهر صوت حروف الميم عند ضغط حافة اللسان ما يليه من الاضراس عند  
اللفظ بها ومن فرط في ذلك ان يلفظ الظاء بلفظ الدال فيكون مبدلا ومبدلا  
فالضاد اصعب حروف تكتلف في المخرج واشدها صعوبة على اللسان فتن له تكلف  
القارئ اخراجها على حقيقتها ان يغير لفظها واخل بقرائه ومن تكلف ذلك وفاد عليه  
صار له التجريد بلفظها عادة وطبعه وسجية **فصل** واذا انزلنا حرف  
اطباق وجب التحفظ بلفظ الضاد لا يسوق اللسان الى ما هو اضعف عليه هو  
الادغام نحو فاضطر وانقص ظهرك واضطرر ثم اضطرره وشبهه  
بين فيه الضاد على حقيقتها وان عقل عز ذلك انغمث في الظاء لاجتماعها في الضاد  
والقوة مع قرب المخارج وكذلك ان كان الثاني مستنداً نحو بعض الظالم وبعض  
الظالمين وهذا المستند يحالف من حروف الادغام فيه لان الشدة لا يدغم فيه شيء  
ابدا لان الشدة لا يبدلها من الادغام كان ولا يبدلها من الادغام على ادغام فاعرف  
هذا ولكن يخاف ان تلفظ بالاول مثل لفظك بانثان للقارئ بالثانية والالفاظ  
في الظاء والضاد فيجب ان يبين الضاد من الظاء اذا كانت الضاد مستندة وجب ان يباين  
فيها البيان لتكرار الاطباق والاستعلاء والميم وذلك بعض الظالم ولا تقتصروا  
من حركته وبم تبيض وجهه وعوضوا عليكم الاناس وايضا عينا ويقتضون الصالح  
وشبهه وكذلك اذا تكررت ظاهرة يجب ان يباينها التكرير في حرف قوي مطبوع



مستعمل مستعمل مجبور وذلك بحرفه بعض من البصار من وعظف من  
 وشبهه واذا سكنت الياء قبل الصاد او بعد ها وجب التحفظ باظهار الصاد واعلمها  
 حقها لظهور الياء لان الياء حرف في ضعيف والصاد بقصد ذلك حرفا ضعيف  
 لفظ الصاد لضعف الياء وبما خفيت الياء لقوة الصاد فيجوز الياء وذلك بحرفه  
 افيضوا من حيث تراصم اذا افيضوا فيه وغضبوا او قربت من ذلك اذا حركت  
 الياء المشددة نحو وقضنا لهم ونقيض له سبطا ناهوله فربن وشبهه **فصل**  
 واذا سكنت الصاد وان بعد هاءا وجب التحفظ ببيان الصاد لئلا تندغم في الهاء  
 لسكونها ورجاوتها وسندة الصاد نحو عر ضنم وفرضتم وقفت وخضم وشبهه  
 ففسر عليه ما شابهه **باب اللام** اللام يخرج من المخرج الى اسم من خارج  
 الفم بعد مخرج الصاد وهي تخرج من من حافة اللسان ادنيها الى منتهى طرفه  
 واللام حرف متوسط في القوة لان فيه جهر او فيه رخاوة وفيه اخراقة وقد  
 ذكرنا معناه ونفسه فيما تقدم واكثر ما يقع لفظ اللام مرتقا غير مغلف لاسما  
 اذا كان بعدها الف لانها كذلك هي في الكتابة وقد ياتي اللام مفتوحا لغير ما من  
 الروا **وذلك** ان الراء حرف اخر من مخرجه الى مخرج اللام فلما استعملت  
 العرب في الراء التقييم والترقيق علمت مثله في اللام اقل منه في الراء واذا  
 سكنت اللام وانت بعد هاءا وجب التحفظ ببيان اللام ساكنة لئلا تندغم  
 في النون للناسب الذي بينهما وذلك ان اللام حرف اخر من مخرجه الى

مخرج

الى مخرج النون فادغام اللام اذا سكنت في النون يسارع اليه لئلا ينفاز  
 الذي بينهما وذلك بخوارسنا وحملنا واسلنا وانزلنا وخولناكم و  
 ذلنا واجلنا وذلنا وقتنا وفعلنا وزلنا واغفلنا وشبهه كثير الخط  
 باظهار اللام ساكنة في هذا النوع واجب لئلا يصير اللفظ الى الادغام  
 والاختلاف القريب المخرجين ولسكون اللام ولائها مجبور ان رزان ولو لا  
 الغنة التي في النون مع اختلا المخرجين كانت لما الاثر ان اهل العلم بالشا  
 قد اختلفوا في مخرجها القريب احدهما من الآخر ففهم من قدم اللام على مخرج النون  
 ومنهم من قدم النون على مخرج اللام **فصل** واذا وقع بعد اللام باي حركت  
 كانت اللام مشددة او مخففة لام اخرى مفتحة او حرف طباق وجب المحافظة  
 على تريق اللام الاولى لئلا يفتح لاجل التقييم الذي بعدها ويسارع اليها  
 الى ذلك لاجل عللا واحدا فلا بد من التحفظ بتريق اللام الاولى وذلك بحرفه  
 الله تعالى وما جعل الله والى الله ومن يول الله ولعل الله وما انزل الله وتعالى  
 الله وفضل الله ورسول الله والله لطيف وهو اللطيف الخبير وما اخذ الله  
 وان رزق لطيف وخلق الله وخلقهم وخلقكم وهو الخلاق واسطهم واخلصهم  
 وبالحرف اعلم عليهم وشبهه ذلك في اللام كثير لا بد من التكلف لاجلها وتريق  
 اللام الاولى لئلا يسبق اليها التقييم ما بعد هاءا وقد ذكرنا اصل  
 ورش عن نافع فيما يخص من اللام في غير هذا الكتاب حيث وقعت اللام باي حركت



مشددة او محففة فاللفظ بها مرقق غير مغلف نحو ان يكون لعلام  
وهذا لعلام ولا حل لكم ففعل لغت الله ومن يضل الله وقال لا تحزن  
وان يصلحها بصلحها والصلح وان تصلحوا وانزل لكم وجعل لكم والف  
بين قلوبهم وجلا قلوبهم ويخلق وخلق الله وفي قلوبهم واذا الاعلال و  
ليبتلظا عن الامين فيه واذا خلا وعلا في الارض واذا خلا وعلوا بعضهم  
وشبهه كغيره مرقق الاما ذكرنا من التخييم اللام المفتوحة في قراءة  
ورش عن نافع اذا اني قبلها **صا** او **طا** او **ظا** على ما مبتدأ في كتاب  
التبنيه وغيره اما اللام من اسم الله جل ذكره فانها مفتحة ابد في الابتداء  
وفي الوصل اذا كان قبلها فتح او ضم نحو قال الله ويعلمه الله فان كان قبلها  
كسرة فهي رقيقة نحو في الله وبه الله ومن يضل الله **صل** منه واذا  
تكررت اللام وجب ان يحفظ من بيانها مرققتين ثانيا في الادغام في ذلك  
ولثاني التخييم فيها وذلك نحو قال لهم وجعل لهم ومنه فان تكررت  
اكثر من ذلك بادغام او بغير ادغام وجب التحفظ بالاهلها من مرققان  
نحو قوله تعالى لا الذين فهذا اجتماع فيه في الوصل في اللفظ استلامات  
فيجب اظهار ذلك مرققا كما هو بيانه لتكرر اللامات المشددة ونحو قوله  
فويل الذين فهذا اجتماع فيه في الوصل خمس لامات فاليها لذلك واجب فيه  
والاحتراز منه لازم ونحو قوله قل الذين اسوام هذا قد اجتمع في اللفظ به

في الوصل

في الوصل اربع لامات ومثله وبل للمطففين وويل للصلين وويل للقاسية  
كله فيه اربع لامات في اللفظ اذ اوصلت فيان ذلك ومن رقيقه حسو لادم  
ونحو قوله فويل لهم وعلى جبل لرايته فهذا قد اجتمع فيه في اللفظ في الوصل ثلث  
لامات فاللام كثيرة النقص والتكرير فيجب ان يحفظ بها القاري ويرفعها او  
يظهرها ويبين تكريرها وتشديدها هو مشددة منها **باب النون** النون تخرج  
من المخرج السادس من مخارج الفم فوق اللام قليلا او تحتها قليلا على الاختلاف  
وفي ذلك **قال** سيبويه تخرج من طرف اللسان بين ما فوق الشايبا  
وهي متوسطة القوة وفيها اذا اسكت غنة تخرج من الحياض فذلك ما يزيد  
في قوتها والحقيقة منها يخرج جهاس الحياض من غير خروج المتحرك والنون  
مواخية اللام لقرب المخرجين ولا خراف اللام الى مخرج النون ولا هما مجزئان  
رخوتان لكن في النون غنة ليست في اللام وقارهما ابدلت العربية حديهما  
من الاخرى فقالوا هت السما وهت السماء اذا هطل مطرها بقوة وقالوا لا  
سدن وسدل وهذا نظاير كثيرة واذا تكررت النون وجبت المحافظة على  
اظهارها الثلاث لئلا يميل اللسان الى الانقضاء والادغام لاجتماع اللين وذلك نحو  
قوله تعالى ونحن ننجيهم ونحن نفق ونحن نجوي وان تكررت في كلمة نحو  
اقداسي فامني او امسك فلنبيين الذين فاذا اطأ اتم باعيننا فننجي  
من نشاء وكذلك ينجي المؤمنين وكذلك ان كانت الاولى مشددة



سنت ذلك لاجتماع ثلث نونات نحو اني ان الله اننا نحاف واستطمين  
نباه **وكذلك** اذا اجتمع النونان من كلمتين لئلا الحركة الهزئة على النون  
والاولى وجبا لئلا يخرج عجا ان اوجينا ورسولا ان اعد الله ومن شئ  
ان الحكم وهو كثير في قراءة **وشر** خاصة كل ذلك يجب التحفظ باظهاره  
خوفا ان يدخله شئ من الاخفاء **والثقل باب التراء** يخرج من  
الخنج السابع من مخارج الفم من يخرج النون غير انها ادخل الى ظهر اللسان  
قليل والراء حرف قوي للتكرار الذي فيه ولا نهج هو ولا نه حرف موافق  
للنون واللام لانه من يخرج النون ولانه ان حرف يخرج النون الى الخرج  
اللام فهو من خروف المصنعة المخرفة ولانه اخر حرف عن الرخاوة الى الشدة  
لكنه يجري مع النفس لاخراته الى اللام والتكرار الذي فيه فذلك في  
الرخاوة التي فيه **والراء** حرف استعاض اليه العرب فاخرجه فيه  
لفظة المرة مرققا كما يلفظ به فيه الكتابة اذا قلت دال دال راء وقالوا  
امر او قرا واخرجه مرة مفتحا في مثل قولك ضرب ووقد ورجي كنهه  
وذلك لما فيه من تكرار الذي انفرد به دون سائر الحروف واكثر ما يظهر  
تكريره اذا كان مشددا نحو كزة ومرة فواجب على القارئ ان يخفي تكريره  
ولا يظهره ومثي ما يظهره فقد جعل من حروف المشددة حروف المخففة  
حرفين وذلك نحو الرحمن الرحيم التواكبين فبتر منهم كما يتروا وما

انما

انما حرم عليكم فبرقه الله واذكر ربك والرايانون ولا يضار كاتب وشربه  
كثرة **والنكر** يرهون بغا دار لعد طرف اللسان اذراء مكر راها ولحقا  
ذلك التكرير لا بد منه وكذلك ان كانت الراء مكسورة مشددة اخفيت  
تكريرها وشدة هارقة نحن لانفرد وبضاربين والرجال قومون  
ومتبرجان ومنقرة وذرية وهو كثير ايضا **فصل** هو اذ اكررت  
الراء والاولى مشددة او مخففة وجب التحفظ على اظهارها واخفاء التكرير  
نحو شهر رمضان ومحررا فخر برقة وبشر كالقصر والى الضرر  
وقل امرني بالقسط وعمرهم ومنهم وينشر رحمة فلا يترك ثقله التحفظ  
على اظهار الراء واخفا التكرير واجب واقفا التحميم في الراء المفتوحة والضم  
والترقيق فيها واختلا الفرق في ذلك فاصل ورش فيها وقد اوردنا الكتاب  
قبل هذا **باب الظاء** يخرج من مخرج النون من مخارج الفم يخرج من  
طرف اللسان واصول ثابا **الطاء** من اولى الحروف لانه حرف مجهول وشديد  
يطبق مستعل وهذه الصفات كلها من علامة قوة الحرف مع انفرادها واد اجتمعت  
في حرف كملت قوته فيجب على القارئ ان يلفظ الظاء مفتحة كما يلفظ بها اذا حكاها  
مع الحروف فقال زاي طاء واذا كان بعدها الف كان ذلك امكن فيها نحو طالون  
وطاب لكم فلا بد من اظهارها رطبا قها واستغلاها وقوتها في اللفظ **واذا**  
تكررت الظاء كانت ذلك كد في بيانها التكرير حرف مطبق مستقل وذلك نحو



قوله اذا شططا على الله شططا **و** كذلك ان كانت الطاء مستندة مع  
 نحو الجبرنا وان يطوقها وشبهه وجبان بين الطاء اذ وقت بعد اصدار  
 ضلالها لا يكون كذلك الامثلة من تاء زائدة وليست باصل فيجوز ان  
 يميل بها التثنية الى اصلها وهولنا فيها هناك لازم وذلك نحو قوله فمن  
 اضطر اصله اضطر من الضم على وزن افعل ثم ابدلوا من التثنية ما هو اخصا  
 في الاطباق والاستعلاء والجر وبعد التثنية من الضم وضعفها لان التثنية هي  
 فيه ضعف فخرن بالقادح حرف قوي مثلها وهو الطاء فابديت من التثنية **و** كذلك  
 اصطيح اصله اصطيح من الصفو على وزن افعل ثم فعل بالتثنية مثل ما فعلها مع الضم  
 لان الضم ايضا من حروف الاطباق والاستعلاء فيجب ان يبين في هذا كله  
 اذ هي بدل من تاء ويظهر الاطباق لئلا يذهب اللفظ الى نحو التثنية اذ هي الاصل  
 واذا وقت الطاء مدغم في تاء بعدها وجب على القاري ان يبين التشديد  
 متوسطا وبين الادغام ويظهر الاطباق الذي كان في الطاء لا يذهب الطاء  
 في الادغام ونذهب طباقها معها كما تظهر الفنة من النون الساكنة ومن التثنية  
 اذ ادغمها في احد هجاء يوسن الفنة الباقية عند الادغام في هذه الكلمة كالطاء  
 الباقية عند ادغام الطاء في التاء وذلك نحو قوله لن بسطن واحطت و  
 وقطعت في يوسف وقرطت في جنب الله وشبهه ندغم الطاء في التاء ويبقى لفظ  
 الاطباق طاهرا كما تترك اللفظ الفنة عند ادغامك النون والتثنية في احد

هجاء يوسن والتشديد في هذا النون متوسطا غير شبع لبقا بعض ما كان في حرف  
 المدغم **باب الدال** الدال يخرج من مخرج الطاء المذكورة والدال حرف  
 قوي لا يجهل ويشد بد كالتاء وكولا السفل والانتفاع الدالان في الدال  
 كانت طاء كذلك لولا الاطباق والاستعلاء الدالان في الطاء وكانت دالا  
 فانما فرق بينهما في النسخ اختلاف بعض الصفات لا غير **و** اذا كان بعد الدال اللفظ  
 بها مرفقة كما يلفظ بها اذ حكت في الحروف فيلحقها خاذا ل ذلك نحو قوله دالين  
 ودابة وداود ودافق وشبهه فاذا سكنت الدال وادت بعدها نون وجب ان يبين  
 الدال لئلا يخفى عند النون سكنها واشتركت كما في الجهر وتقارب مخرجها وذلك  
 نحو قوله ادني وروعدا فوجدناها وصددناكم ولقد نصركم الله وردنا و  
 شبهه **و** اعلم ايها الناظر في هذا الكتاب ان اكثر ما يخص على ما بيانه والتحفظ  
 به ليس بين القراء فيه اختلاف في انه على ما بينا الا الشئ اليسير ففيه اختلاف  
 كالمثليين في الادغام الكبير لا يوسن وعونه ذلك **فصل** **منه** واذا تكررت الدال  
 استغنى شدة وجب ان ذلك لصعوبة التكرار على التثنية واثاني الادغام  
 في المثليين فالبيان لازم وذلك نحو قوله من يرتد منكم ويمددكم فكم اشد  
 بهن صددناكم جدد ببيض ثم ردناكم وشبهه البيان فيه لازم لئلا يمتد  
 اللفظ اخفا او ادغام لتكرار المثليين **و** كذلك اذا كان اولي شدة فمحمدة  
 واذا كانت الدال بدلا من تاء وجب على القاري اظهارها وبيانها لئلا يميل بها



اللسان الى اصلها وذلك بحرفه مزدجوا ز د ج و ز د ر عنيكم وشبهه  
لأن الأصل فيه مزججوا ز ج و ز ن ت ر ي فلما أوقفنا له وهو حرف مومس  
ضعيف بين حرفين مجهولين قويتين وهما الجيم والزاي خفت وضعت القوة  
ما قبلها وما بعدها واضعها في أصلها فأبدل منها حرف من يخرج ما يوافق الجيم  
والزاي الرائي للجهر القوة ويقرب من يخرج من وهو الدال ليعمل اللسان  
عملا واحدا بالحرور والقوة المتفقة في الصفة فلا بد من الحفظ بألفها والفظ  
الدال في ذلك وبما ينالها لا يشوبها لفظ التاء الذي هو أصلها **باب التاء**  
التاء يخرج من مخارج الطاء والدال المذكورة وهو يخرج الثامن من مخارج الفم  
وهو حرف متوسط في القوة والضعف لأنه مومس شديد في الأصل ضعفه و  
الشدة قوته فهو بين دبتك ولولا الهمس الذي فيه كان دالا كذلك  
الدال ولولا الجهر الذي فيه كان تاءا أو الخارج تاءا وقد اشتراكا في الشدة  
والسفل والافتتاح فيجب على القاري أن يلفظها إذا كان بعدها بالترقيق  
كما يلفظها إذا حكى فقال بآنا وذلك نحو تاء مرون وثالمون وقالنا  
وخاننا وشبهه وإذا لقيت التاء الساكنة طاء أبدل منها طاء وأفت في  
الطاء التي بعدها فيجب على القاري عند ذلك أن يحفظ بألفها لا دغام ولا طاء  
والاستغناء لا تكرر ذلك في اللفظ عند الادغام والتشديد ذلك نحو  
قوله وقالت طائفة وتبنت طائفة في قراءة من سكن التاء في اللفظ لا طاء

لأنه طائفة

لأنه

لأنه في الأصل طاء حرفين مطبقين مستعملين مجهولين شديدتين  
ذلك كله غاية القوة في الحرف وإذا لقيت التاء الساكنة طاء أخرى وجب  
أن يبين الادغام والتشديد في ذلك وذلك نحو طلعت نراور فارجت تجلادهم  
وقارلت تلك دعوتهم وشبهه يظهر الادغام وبكل التشديد فإن تكررت  
التاء في كلمة وجب إيعان التكرير بيا ناطها آخر توقاهم وتجانف وتراوشه  
فإن كان التكرير من كلمتين والأولى سحرية أظهرتها أيتها نحو كدت تكرر  
وكنت ترجوا وأفانت تسمع وأفانت تهدي وكذلك تكرر تكرر تكرر  
كان البيان لذلك كمدح قوله تاء الزخفة تتبعها بيان هذا الحرف المكرر  
لازم لأن اللفظ به صعب لأنه بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات  
ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه قد مثل ذلك في مثله بمنزلة  
إعادة الحديث مرتين أو ثلاثا لأن التاء إذا تلفظ بالتاء الأولى رجع إلى  
موضع اللفظ بالتاء الثانية ثم رجع إلى موضعه فالتاء الثالثة ليلفظ بالتاء الثالثة  
ذلك صعب فيه يكلف وقد مثل بعض العلماء بمشي القيد فالحفظ يساهل لازم  
للقاري ومعرفة لذلك زيادة في فهمه وعلمه بحقيقة لفظه **فصل**  
وإذا وقعت التاء متحركة قبل طاء وجب الحفظ ببيان التاء لا يقرن لفظها من  
لأن التاء من مخارج الطاء لكن الطاء حرف قوي متمكن لجهره وشدة وطاؤه  
واستغناءه التاء حرف مومس فيه ضعف والقوى من الحروف إذا تقدم الضعيف



مجاوراته جذبه الي نفسه ان كان من مخرجه ليعمل الشاعلا واحدا في الفقة  
 من جهة واحدة واذ لم يحفظ القاري باظهار لفظ التاء على حرفها من اللفظ  
 قرب لفظها من لفظ الطاء ودخل في التصحيف **وذلك** هو يستطيع واستطاع  
 ويستطوع وشبهه لانه من الحفظ باظهار التاء في هذا النوع بلفظ مرق  
 غير مرق تظهر من لفظ الطاء التي بعدها الاتري اذ التاء اذ اوقفت بعدها  
 حرفا طباق لم يكن بد من ان يبدل منها طاء لضعفها **وذلك** هو صيغة و  
 يصطرخون ونصطلون ومن اضطر وشبهه ليعمل الشاعلا واحدا و  
 اصل الطاء في ذلك وشبهه تاء وانما ينفي التاء على لفظها مع حرف الاطباء  
 اذ كانت قبله متحركة فافهمه **وكذلك** تبين التاء المتحركة قبل الطاء و  
 ان حال بينهما حائل نحو اختلط وان لم تبين التاء مرفقة مع ترفيق اللام  
 فربة من لفظ التاء التي بعدها وصارت اللام مفتحة وذلك حاله وتغير  
 فلا بد من ترفيق اللام والتاء واظهار ذلك **و** اذ اوقفت التاء المتحركة  
 قبل ال واجب بيانها التام فيقول الا لانها من مخرج الذال والذال اقوى منها  
 لانها مجهورة شديدة كالطاء في مخرج الحرف الذي قبلها الى لفظها لانه  
 اضعف منها ومن مخرجها **وذلك** هو ناطق لفظ التاء مع اظهاره لفظ  
 الذال الساكنة قبل النون ومثله في التاء اعدت **وقد** قال بعض العلماء  
 الاصل في اعدتنا اعدنا بدين **وكذلك** اعدت اصله عددن وفيه ضعف

ينقل

لينقل الاقرب الى الاضعف وانما ينقل ابدأ الاضعف الى الاقوى لانه اقرب الى الحاجة  
 لقوى الكلام وهذا هو الاكثر في الاصل ومنه ما خالف السير ذلك لعله توجبه  
 واذ نقل الاقرب الى الاضعف ضعف الكلام **باب الزاي** يخرج من المخرج  
 التاسع من مخرج الفيم ما بين طرف اللسان وفوق الشا بالسطى **وقد** ذكرنا  
 ان الزاي من الحروف المجهورة ومن حروف الصغير من حروف قوي لذلك  
 اللفظ بالزاي مرق كما يلفظ بها عند حكاية الحروف اذ اقلت را زاي  
 وذلك هو الزانية والزاني وزنورا وزادهم وزادهم وشبهه الزاي فقه  
 غير مفتحة وذلك وشبهه **و** اذ تكررت الزاي وجب بيانها لقل التكرير  
**وذلك** هو قوله فعز زانا ثا اذ اوقفت الزاي قبل جيم او بعدها وجب  
 ان تبين الجيم والزاي لان الزاي اذا كانت قبل الجيم رما خفيت في جيمها وشدة  
 الجيم ورما معنى اللسان بالزاي قبل الجيم الى اللفظ بالسين لان السين اخت  
 الزاي ومن مخرجها قال الشايساع الى اللفظ بالسين قبل الجيم لخواخيتها الزاي  
**وذلك** هو نجي سحابا ويزجي لكم ومنجية **و** اذا كانت الزاي بعد الجيم  
 بينت الجيم لاقرب لفظ الزاي من السين **وقد** ذكر هذا في باب الجيم بايين  
 من هذا هو حزاو الرخر **فصل منه** وانى بعد الزاي الساكنة والاولى  
 وجب ان تبين لفظ الزاي لاقرب لفظها من لفظ السين لان السين  
 مواخية للتاء في الهمس ومواخية للزاي في المخرج والضعف **وكذلك**



الذي من مخرج الناء فالبيان لازم للفظ الزاي في ذلك واجب وذلك  
 نحو ما كنتم وتزدي وازدادوا وشبهه **باب السين** السين يخرج من  
 مخرج الزاي وهو المخرج التاسع من مخرج الفم في تحت الزاي في المخرج  
 والصغير كثر السين اضعف من الزاي لان الزاي حرف مجهور والسين  
 حرف هموس **ولو** لا اله الا الذي في السين كان زاي **ولو** لا اله الا الذي في الزاي  
 كما سبنا اذ قد اشتركا في المخرج والصغير والترخاوة والانتفاع والسفل  
 وانما اختلف في الجهر والهمس لا غير باختلاف هاتين الصفتين اختلفا في السمع  
 فاعرف ذلك فيجب ان تعلم ان السين حرف موافق للصاد لا يتركها في المخرج  
 والصغير والهمس والترخاوة **ولو** لا الاطباق والاستعلاء اللذان في الصاد  
 ليست في السين كانت الصاد سبنا كذلك **ولو** لا السفلى والانتفاع اللذان  
 في السين ليست في الصاد كانت السين صاد فاعرف من اين اختلفا السمع  
 في هذه الحروف والمخرج ولحد والصفات متفقة فاذا علمت ما بين السين  
 والقسمين التقارب والتشابه فحسن لفظك بالسين حيث وقعت ومكن  
 الصغير فيها لان الصغير الذي في السين ايسر منه في الصاد الاطباق الذي في الصاد  
 فيمكن اظها والصغير الذي في السين يصغر لفظها وتظهر وتخال لفظ الصاد  
 وباطها الاطباق الذي في الصاد يصغر لفظها وتتميز من السين فاعرف الفرق  
 في اللفظ بين السين والصاد وما الذي يفرق به بينهما في اللفظ فواجب على القارئ

المجوز وان يحافظ على اظها والفرق بينهما في خفاءه فيعطى السين حقها من الصغير  
 فتظهر ويعطى الصاد حقها من الاطباق فتظهر **وحقيقة** الصغير انه اللفظ الذي  
 يخرج بقوة مع الريح من طرف اللسان ما بين الشايات سمع له حسا ظاهرا في السمع  
**فصل منه** فاذا وقعت السين وبعدها حرف اطباق وجبت المحافظة على  
 اظها لفظ السين وبيان صغيرها لئلا يظنها لفظ الاطباق الذي بعده  
 فتصير صاد **وذلك** نحو قوله امة وسطا وبسطا وقاسطوا ونقسطوا  
 ويسطوا اليكم ويبسط يدي ومن اوسط ما تطعمون ولو وسط الله ويسطون  
 بالذين وكل البسط ومسطورا والقسطاس والقسط والمقسطين وان يسطوا  
 اليكم ايديهم فوسطن به وما يسطرون وما لم تستطع عليه وشبهه كثير في حفظ  
 على بيان السين في ذلك وشبهه ولعلها يحقها من الصغير لفظها  
 ولئلا يظنها لفظ الصاد واجب مؤكدا **وكذلك** ان وقع بعد السين  
 لفظ اطباق باق من حرف مطبق ادغم وبقي اطباقه وتظهر السين غولن مسطون  
 وهذا اكد في اظها والسين لان بعد اطباقين حرفين مطبقين ادغم احدهما  
 في الآخر **وكذلك** يجب ان يتقن السين اذا اتى بعدها حرف اطباق وحال  
 بينهما حرف لان الحرف المطبق قوي لا يرد قوته حائل نحو هل يستطيع و  
 يستطيعون يستصعبون تظهر السين في ذلك لئلا يصغر لفظ الصاد للاطباق  
 الذي بعدها وتظهر الناء لا يصغر لفظ الحرف المطبق الذي بعدها صاد



لضعفها وقوة ما بعدها وقد ذكرنا هذا وكذلك نحو قوله تعالى اساطير الاولين  
ويستلظ او يسفغه وقد سرق اخله وانك سرق وبسيط وسوط عذاب  
ذي مسغبة تين السين في جميع ما هذا بياننا ظاهر التلاخيص لفظ الصاد لوقوع  
حرف الاطباق وحرف الاستعلاء بعدها **فصل منه** واذا سكنت السين وات  
بعدها جيم وجب بيان السين لئلا يذهب اللفظ بها الى الزاي بالجيم شبهه من السين  
بالجيم لان السين مرسوم للجيم مجزورة والزاي مجزورة في الجيم شبهه وهي  
من مخرج السين واللفظ يبادر الى الزاي في موضع السين لا تقام مع الجيم في  
الجيم ولا نهان من مخرج السين وذلك نحو قوله تعالى اسجدوا واسجدوا واسجدوا  
وسجدوا وسجدوا وسجدوا وسجدوا وسجدوا وسجدوا وسجدوا وسجدوا وسجدوا  
لئلا يفسد زاي واذا تكررت السين وجب بيان ذلك لنقل التكرير على اللسان  
نحو ان اسس خبر الم اسس وشبهه **فصل منه** واذا وقع لفظ المعنى هو  
بالسين واسمه لفظا المعنى هو بالصاد وجب البيان بالسين لاشتباه اللفظين  
وذلك نحو قوله تعالى واسر والنجوى واسر والندامة تين لفظ السين لئلا يفسد  
الى لفظ قوله واسر واستكر واذا اول من السر والثاني من الهمز **وكذلك**  
قوله يسجدون في الجيم تين السين لئلا يفسد لفظ قوله ولا همزنا يصحون  
**وكذلك** قوله نحن شتمنا بينهم تين السين لئلا يفسد لفظ قوله وهم قتلنا  
من قرينة **وكذلك** قوله وسير الحيات سير تين السين لئلا يفسد لفظ قوله

نصير

نصير الامور هذا كثير يجب على الحافظة على بيان السين في موضعها باظهار صغيرها  
فيخلصها بذلك من لفظ الصاد **باب الصاد** الصاد يخرج من مخرج الزاي  
والسين وهو المخرج التاسع من مخارج الف المذكورة والصاد حرف قوي  
لانه حرف مطبوع مستقل فيه صغير وهو مرسوم في السين بلفظها مفعلة كما بلفظ  
عند تقطيع الحروف اذ قلت تون صاد وقد بينا ان الصاد شبه الحروف  
بالسين لانها من مخرجها وفيها من الصغير والهمز مثل ما في السين فيجب على القاري  
ان يصغى لفظ الصاد ويعطيهما حقهما من الاستعلاء والاطباق اللذين بهما خرجت  
من ان يكون سيناً وان لم يفعل ذلك بالصاد خرج الى لفظ السين لفرعها منها و  
شبهها بها فاللسان لا يفرع من لفظ الصاد الى لفظ السين ولا من لفظ السين  
الى لفظ الصاد فيجب التفتت من ذلك باظهار الصغير في السين واظهار الاطباق في  
الصاد في هاتين الصفتين يفرقان واللفظ بالصاد قوي واكثر تكلفا على اللسان  
لما فيها من الاطباق والاستعلاء فيجب ان تقرأ القاري كلمة بالصاد بان ياتي مطبقة  
مستعلة عن خروجها الى الحنك الاعلى فتبعد عن ذلك من شبهه بلفظ السين **واذا**  
كان بعد الصاد حرف مطبوع مثله كان في اللفظ بها سهلاً لو اختصها ما بعدها ويعمل  
اللسان عملاً واحداً في الاطباق والاستعلاء فاظهار الصاد أكد لثاني ذلك  
وسهولة فيها **وكذلك** نحو قوله اصطي واصطفتك وبسط خون والضراط  
وقصمهم والقصور وشبهه الا ترى ان الشاء التي للافعال الزائدة المتحركة



إذا وفقت بعد الصاد قلبت طاء ليكون بعد الصاد ما هو مثلها في الاطباق  
والاستعلاء فيعمل اللسان عملا واحدا في الحرفين وانما اختيار بدل الطامن  
التاء لانها تخرج من مخرج التاء فكانت أولى بالبدل منها من غيرها وذلك  
مما صطفى واصطبر وشبهه اصل الطاء فيه تاء **فصل منه** اعلم ان الحروف  
انما يبدل بعضها من بعض ويدغم بعضها في بعض للتشابه والقرب الذي بينهما  
الانترى انه لو لا الاطباق والاستعلاء والجهر اللواتي في الطاء لكانت تاء  
لانها في الشدة سواء ولا نهما من مخرج واحد وكذلك لو لا الهمس الذي  
والشفط والانتقاع اللواتي في التاء لكانت طاء وكذلك لو لا الاطباق والاستعلاء  
الذان في الطاء لكانت دالا لانها في الجهر والشدة متساويان لانها من مخرج  
واحد فالذال قريب الى الطامن التاء الى الطاء للثلاثة الاحرف واحد وكذلك  
لو لا الانتقاع والشفط اللذان في الدال لكانت طاء وكذلك لو لا الجهر الذي  
في الدال لكانت تاء لانها من مخرج واحد وكذلك لو لا الهمس الذي في التاء  
لكانت دالا كالدال الى التاء اقرب منها الى الطاء فانهم هذا التشابه الذي  
بين الحروف وفسر عليه ما ذكر لك الانترى ان التاء والدال اذا سكنتا قبل  
طاء فتح الظهار وكان الادغام أولى بذلك نحو قد طار وقالت طائفة وان  
التاء والدال اذا سكنتا احدهما قبل الآخر وجب الادغام وفتح الظهار نحو  
قد نبين وانقلت دعوات الله وان الطاء اذا سكنت قبل التاء في كلمة لم تحسن الا

الادغام

الادغام وفتح الظهار نحو احطت وفطنت فانهم هذا **واعلم** انه لو لا  
الصفات في الحروف لم يفرق في السمع بين حرفين او احرف من مخرج واحد ولو  
لا الاختلاف المخرج لم يفرق في السمع بين حرفين او حروف على صفة واحدة  
وقد تقدم منه جملة فانهم فعليه مدار علم مخرج الحروف وصفاتها وحقايقها  
وقوتها وضعفها ونقارنها وتباينها وادغام بعضها في بعض **فصل منه**  
واذا سكنت الصاد وانت بعدها دال رجبت المحافظة على تصفية لفظ الصاد  
لشلاخ الظهار لفظ الزاي لان الزاي من مخرج الصاد وهي في الصفة قريب  
الى الدال من الصاد الى الدال فالشاي يدار الى اللفظ ما قرب من الحروف وهو  
البقي به من غير بلع عملا واحدا فاذ لم يبين الصاد بيا ناظرا لخالطها لفظ  
الزاي وذلك نحو بصدد وتصديقه وقصد السبل وشبهه وكذلك قراءة  
حمزة والكسائي هذا النصف من اللفظ الصاد بلفظ الزاي اقرب الى الزاي  
من الدال وبعد الصاد من الدال فكان ما هو اقرب الى الدال البقي ان يكون  
قبلها ما هو اقرب منها ووافقه ذلك ان الزاي من مخرج الصاد وهو من حروف  
الضعيف فحسب محافظة احدهما الآخر وفوق ذلك بانقصر ما في المخرج والضعيف  
**واذا** وقع بعد الصاد تاء المخير وتاء المخاطب يدار اللسان الى اللفظ بالسين  
في موضع الصاد لان السين اقرب الى التاء من الصاد الى التاء اذ السين والتاء  
ليس بينهما الجاق ولا الاستعلاء مثل ما في الصاد وكلاهما هو سنان **ولو لا**



الصغير والرخاوة اللذان في التنين مع اختلاف المخرجين فكانت ناء كذلك  
 لولا الشدة التي في الناء وعدم الصغير فيها فكانت سينا فيجب ان يبين  
 الاطباق في الصاد واذا انت بعد هاء الناء المذكورة لانه قد امتنع ان  
 تبدل الصاد طاء على اصل ما ذكرنا لئلا يتغير المعنى بين الناء وحينئذ لا يتغير  
 لفظ المتكلم والمخاطب فلما امتنع البدل في الناء لئلا يتغير المعنى بين الناء  
 وخيف التغيير في الصاد لاختلاف الصاد والطاء فوجب التحفظ بلفظ الصاد  
 وتصفية النطق بها وذلك خو حرصهم ولو حرصت وشبه يقاس عليه  
**باب الظاء** حرق يخرج من المخرج العاشر من مخارج الفم وذلك ما  
 بين طرف اللسان وطرف الشايبا العليا والطاء حرق مطبق مستعمل  
 بجهور قوي فيها رخاوة ولولا اختلاف المخرجين و كانت الظاء صاد  
 اذا الصفات متقاربة واللفظ بالطاء اذا التي بعد هاء الناء للفظ بها في تقطيع  
 الحروف اذا قلت طاء والطاء حرق يشبه لفظه في السمع لفظ الصاد  
 لانها من حروف الاطباق ومن الحروف المستعينة ومن المجهور ولولا اختلاف  
 المخرجين لهما وزيادة الاستطالة التي في الصاد كانت الظاء صاد فيجب  
 على القارئ بيان الظاء ليميز من الصاد والطاء اعظم كلفة واشق على  
 القارئ من الظاء ومتى قصر القارئ في تجويد لفظ اخرجها الى الصاد  
 او الذال لا بد من احدى هذين الوجهين ذلك تصحيف وخطا ظاهر ويجب

ان تعلم ان الظاء تشبه في لفظها ايضا الى الذال واذا رأت لفظ الاطباق  
 من الظاء متاذا الا كذلك لوزن لفظ الاطباق في الذال الصاد والطاء كان  
 ذلك لان الظاء والذال من مخرج واحد وهما مجهوران ولولا الاطباق  
 والاستعلاء اللذان في الظاء لكانت الا في التحفظ بلفظ الظاء لئلا يخل  
 في لفظ الصاد ولفظ الذال واجب مؤكدا واذا وقعت الظاء بعد الصاد كان  
 البيا للطاء اكد على القارئ فيجب عليه ان يعطى كل حرق حق من اللفظ و  
 ذلك خو قوله انقض ظهره وبعض الظالم وبعض الظالمين وشبهه  
 ولابد للقارئ ان يبين للسامع مع الصاد والطاء على حسب كل حرق منها  
**فصل** واذا وقعت الظاء في كلمة تسببه كلمة اخرى بالذال يعني اخرج  
 البيا للطاء لئلا تنتقل الى معنى اخر وذلك خو قوله تعا وما كان عطا ربك  
 مخطورا اي ممنوعا فهو بالطاء فينبه لئلا يمتنع في اللفظ قوله ان عذاب  
 ربك كان محذورا فهنا بالذال من المذروا واذا وقعت الظاء ساكنة و  
 بعدها ناء الخطا وجب على القارئ بيان الظاء لئلا تقترب من لفظ الدغام  
 وذلك خو قوله او عظمت الظاء مظهرة بغير اختلاف في ذلك بين القارئ بخلاف  
 الظاء مع الناء في قوله تعا احطت هذا مدغم مظهر الاطباق بغير اختلاف  
 ايضا وقد تقدم ذكره **باب الظاء** الناء من مخرج الظاء المذكورة وهو  
 المخرج العاشر من مخارج الفم وهو حرف ضعيف لانه يهين وفيه بعض الشدة



واذا وقع بعد الشاء الف لفظ بهامزة غير مغلظ كما يلفظ بهما عند حكاية  
 الحروف اذا قلت تانا وذلك نحو ثا لثم وثا ثا و ثا سمهم ويشافهم والنجم  
 الثاقب وشبهه يلفظ بهما غير مغلظة واذا تكررت الشاء وجب ان يتحفظ  
 ببيانها لا يدخل الكلام لخفاء او ادغام لان المتكلمين اذا جمعا سبق  
 ذلك اليهما وذلك نحو حيث ثقفتهم وثا ثا ثلثة وشبهه واذا وقعت الشاء  
 ساكنة قبل اللام وجب بيانها لضعفها وقوة اللام بعدها وذلك نحو تختمهم  
 وحتى تخن في الارض وكذلك يجب بين حيث وقعت لما في من الضعف  
 نحو قوله من الاحشا والنفاثات **باب الدال** الذي يخرج من مخارج الظاء والطاء  
 المذكور وهو المخرج العاشر من مخارج الفم وهو حروف اقوى من الشاء لانه  
 جهم والشاء همسة لكن الشاء فيها بعض شدة تقويها والدال فيها رخاوة  
 يضعفها وهي على كل حال اقوى من الشاء للجهر الذي فيها والجهر من الصفات  
 القوية ولولا الرخاوة التي في الدال مع الجهر كانت ثاء كذلك لولا الهمزة التي  
 في الشاء مع بعض الشدة لكانت الا ولولا الانفتاح الذي في الدال لكانت ظاء  
 فاعرفه واذا اتى بعد الدال الف كان اللفظ بهامزة مرققة كما يلفظ بهما اذا حكيت  
 فقلت دال دال وذلك نحو قوله ذلكم وذلك فذاق وهذا وشبهه يلفظ  
 بهامزة مرققة ومتى لم يتحفظ بترقيق الدال في اللفظ ادخلها في تخميم يؤديها الى  
 الاطباق فتصير عندك ظاء او ضا دالها اخت الظاء في المخرج وقرينة

من الضاء ايضا في المخرج والجنس فلا بد من التحفظ بلفظ الدال وترقيقها  
 والادخلها لفظ غيرهما واذا كانت بعدها قاف صارت الى لفظ الضاد  
 للاستعلاء الذي في القاف فيجب ان يرقق اللفظ بهما والتحفظ بهما مع القاف  
 أكد خذوا وذوقوا الى الازقان فلا بد من التحفظ بترقيقها اذا اتت بعدها  
 القاف والاصوات ضادا او ظاء فاعرفه وكذلك يجب ان يرقق لفظ الدال  
 حيث وقعت ومتى لم يفعل ذلك صارت ظاء نحو قوله تعالى خذوا والارزقوا  
 واذا وقع بعد الدال الحرف مخمرا او لام وجب التحفظ بترقيقها لئلا يتبع تخميم  
 ما بعدها فيخلط الاطباق وتصير كاظاء وذلك تصحيف وذلك نحو  
 قوله در امر الحرب ويذرفكم ولقد ذرانا وذرهم وذرهم فذرني  
 ومغنا الله ولا تذرنا وذر خير ايريه شر ايريه وشبهه التحفظ بترقيق  
 لفظ الدال في هذا وشبهه واجب لما ذكرنا لان الشاء يسبق الى ان يتبع  
 التخميم وعليه كلفة في ان يتبع التخميم والترقيق والتخميم واذا تكررت  
 وجب بيان نحو والقراء ذى الذكر فهذا قد اجمع في جميع اللفظ ثلث ذالات  
 فيبانه لازم وقد ذكرنا في غير هذا الكتاب ما تدغم فيه لذل وغيرهما من  
 الحروف مما اختلف القراء فيه فاعلمنا ان عن ذكر ذلك في هذا الكتاب فلك  
 الكتب كتبت لتحفظ منها الرواية المختلفة في هذا الكتاب يحكم منه لفظ الثلاث  
 التي لا خلاف فيها فلك كتب واية وهذا كما دراية فافهم هذا **باب الضاد**



الفاء تخرج من المخرج الحادي عشر من مخارج الفم من باطن الشفة العليا  
 واصل الشايب العليا والفاء حرف ضعفاء مهموز خولكن فيه نقش  
 كالشين والشين أكثر نقشا من الفاء والنقش هو المخرج الذي يخرج بشدة  
 عند النطق بالشين والفاء وتخرج من مخرج كل حرف على رتبة والفاء في  
 المخرج واللفظ من الشايب فلو لا الشدة والرخاوة لكانت الفاء ثانيا والثا  
 فاء لا شترأ كما في الهمس الانفتاح والتسفل وقرب مخرج احدهما من  
 الآخر الا ترى ان العين بيده احدهما من الآخر فتقول جدر جدر ومقاتي  
 ومفاتي وثوم وفوم واذ كان بعد الفاء الف لفظت مرقمة كانت لفظها  
 اذا حكيتا فتقول سين سين فاو ذلك نحو فاو او فوات وفار النور  
 وفاتوا بسو ولا فارض وفاقع وشبهه ترقق لفظ الفاء في ذلك وما شأنا  
 واذ تكررت الفاء وجب بيانها لتعقوا التكرير وذلك نحو فليس تعفف  
 وان يخفف الله عنكم والان يخفف الله عنكم وحففناهما بنخل وان  
 يستعففن ويخفف عنا وكذلك ان تكررت في كلمتين فهو أكد للبيان  
 لتأتي الادغام في ذلك نحو تعفف في وجوه الذين كفروا وخالو نف في الارض  
 فاختلف في يوسف في الارض يوفد خلوا الفاء وقد في قلوبهم الرعب  
 كيف فعل ربك والعصف فليعبد وصوف الفاء فاذا اكل هذا الجبل بين  
 بياننا في الصعوبة اللفظية بالمثلين المتكررين لان الادغام في اكثر من

حسن رواه ونقله **باب الباء** الباء تخرج من المخرج الثاني عشر من مخارج  
 الفم ما بين الشفتين مع تلاصقها وهو حرف قوي لا يجهش بشدة  
 كاليم فالباء مواخية الميم لان مخرجها واحد ولا يجهش تان شدة تان  
 غير ان الميم فيها غنة ولاجل تقاربها وتشابهها الباء الغنة اعم من الميم  
 فقال في اللون اريد واربد وهو لون الى الغبرة وقالو السخا البيض  
 الرقاق نبات خروب نبات بحري يقال اري فلان على فلان واري عليه  
 اذا زاد عليه ولهذا نظائر كثيرة فلو لا الغنة التي في الميم وجريان النفس معها  
 لكانت باء اذا كلاهما من مخرج واحد وكلاهما يجهش بشدة واذ وقع بعد  
 الباء الف وجب يرقق اللفظ بها كما يلفظ اذا حكها فقال با تا فاما  
 عيار هذه الحروف في اللفظ ان يلفظ بها كما يلفظ بها اذا حكيت من الحروف  
 الالراء واللام وقد ذكرناها فاذا قرأت غير باغ والباري والى باركم  
 وهدى بالغ الكعبة وباسط والاسباب والباطل وشبهت بالباء  
 مرقمة غير مغلظة وهذا كله اجاع فالزوم واذ تكررت الباء متحركة وجب التحفظ  
 باظهارها نحو ان يقرب اللفظ من الادغام الذي هو جائز في ذلك لصعوبة  
 اللفظ بتكرير الحرف وذلك نحو قول لذهب بجمعهم والعقد بالمغفرة والنص  
 بالجنب والكتاب بالحق وباللقاب بلس الاسم وشبهه كثير ولذلك ادغم  
 هذا المتكرر ابو عمرو فيما روى عنه من الادغام الكبير وكذلك تبين ان تكررت



في كلمة واحدة واطهرها في كلمة اسهل منه في كلمتين وذلك نحو قول سيبا  
وحب اليك وشبهه ولذلك ادم ابو عمر في قوله بالادغام الكبير ما كان من  
كلمتين ولم يدغم هو ما كان من كلمة واذا تكررت الباء والاولى ساكنة لم يكن  
بد من الادغام والتشديد الباع نحو قوله ولا يغتبع بعضكم بعضا والمديك  
فارغب بسم الله وشبهه وما اختلف في القراءة من ادغام الباء واطهرها في  
في كتاب الاختلاف وهذا الكتاب انا هو كما الاتفاق ليس كنا اختلفا في ذلك  
ذكر ذلك فاعلم **باب الميم** الميم تخرج من مخرج الباء وهو المخرج الثاني عشر  
من مخارج الفم فهي اخت الباء في الجهر والشدّة غلوان الميم فيها غنة اذا  
سكنت تخرج من الخيشوم مع نفس مجرى مع ما فشابهت بخروج النفس الحرف  
فلولا تلك الغنة والنفس الخارج معها كانت الميم با لا تقام في المخرج و  
الصفا والقوة والميم مواخية للنون للغة التي في كل واحد منهما تخرج من الخيشوم  
لانها مجهولتان ولمواخاتهما ابدلت العز احديهما من الاخرى فقالوا غين  
وغيم وقالوا في الغاية المدا والندا ويقال بحر الرجل من الماء ونجر اذا كثر  
شبه وهو كثير واذا سكنت الميم وجب ان يحفظ باظهارها كسنة عند الباء  
باء او فاء او واو او نحوهم فيها وعيدهم في طغيانهم وتركهم في ظلمات  
ونحوهم وازواجهم وايدهم وتشهد ونحوهم وبرهم فاحكم بينهم  
لم يحكم بما انزل الله وشبهه كثير في القرآن لا بد من بيان الميم الكسنة في هذا  
كلم

كلم ساكنة من غير ان يحشد فيها شيء من حركتها وانما ذلك من نحو الاختفاء والادغام  
لغير مخرج الميم من مخرجين لانهن كل من يخرج من مابين الشفتين غير ان  
الفاء تخرج من باطن الشفة السفلى واطراف التنابيا العليا ولو اختلفا  
صفا الباء والميم والواو على ما قدمنا من الشرح لم يختلف السمع بهن و  
لكن في السمع صفا واحدا واذا القى الميم وهي ساكنة ميم اخرى وجب الادغام  
واظهار تشديد متوسط مع اظهار غنة في الميم الاولى الساكن وذلك  
خلق لكم ما في الارض ومنهم من يؤمن ولهم ما يدعون وهو كثير وانما  
كان التشديد في هذا النوع غير مشبع لبقاء الفاء فاظهارها فانت اذا  
اذغمت لم يدغم الحرف كله اذ قد بقيت بعض ظاهرها وهو الغنة وانما يقع  
التشديد الباع في المدغم اذا لم يسبق من الحروف الاوّل شيء الادغام وسري  
ذلك ان شاء الله في باب التشديد ولحكمها فاعرف **فصل** واذا تكررت الميم  
من ادغام او من غير ادغام وجب بين التكرير بيان اظاهر وما كان فيه  
تشديد تشديد او سطا مع اظهار الغنة التي في كل ميم ساكنة للعلم التي  
ذكرناها وذلك نحو ومن اظلم ممن منع في هذا قد اجتمع في اللفظ فيه اذ وصلت  
كلامك الى اخر منع ست ميم اثنتان مشددة متاخرتان يلفظ بهما بتشديد  
متوسط يعتبر بهما مقام اربع ميم اثنتان متقدّمتان مظهرتان ونحو قوله  
ومن اظلم ممن كتم في هذا قد اجتمع في اللفظ اربع ميم واحدة مشددة



تشديد متوسطا في مقام مبدئين مع ما غنة ظاهرة وهي الثالثة وخوقوله  
وعلى امم ممن معك فهذا قد اجتمع في اللفظ به اذا وصلت كلامك الى اخر  
معك ثلثيها ولا نظير له فيما علت من القرآن وذلك مما خفيقتان وهما  
الاولى والثانية من امم ثم بعد ذلك ثلثيها مشددة تشديد متوسطا مع كل  
واحدة غنة ظاهرة في مقام ستينما وكذلك يجب ان يظهر التكرير لليم وان  
لم يكن فيه انغام نحو يعلم ما و اضم يدك وهن العظم من ذلك ان كانت الاولى  
مشددة نحو قل اللهم مالك الملك كل هذا يجب ان يحافظ على اظهاره واعطائه  
حقه وهو كثير في القرآن **باب الواو** واخرج من مخرج الباء واليم  
من المخرج الثاني عشر من بين الشفتين وهي مخارج يكون فيها مدولين  
اذا سكنت وانضم ما قبلها ولا تكون ساكنة وقبلها آخر مكسوة بالفتحة وفيها  
خفاء اذا سكنت وفيها نقل اذا تحركت لان مخرجها من الشفتين وينقطع  
اخرها في المخرج من مخرج الالف لما كانت الواو ثقيلة اذا تحركت فانها اذا كانت  
الحركة التي عليها ضمة ازادت ثقلا فان كانت الحركة التي عليها كسرة فذلك انقل  
عليها من الضمة لانها مولجة للضمة اذ هي منها مبينة للكسرة اذ هي ليست منها  
كذلك الياء المتحركة ثقيلة فاذا كانت الحركة التي عليها كسرة كانت انقل من ذلك  
فان كانت ضمة كانت انقل من ذلك لانها مولجة للضمة اذ هي منها مبينة للضمة اذ هي  
ليست منها فالكسرة على الواو انقل من الضمة عليها كما ان الياء الضمة عليها انقل من

الكسرة

الكسرة عليها فاذا وقعت الواو مضمو او مكسوة وجب ان يبين حركتها  
لانها اذا نقلت الحركة عليها ساعتان يسكن بها هزق وقد يفعله كثير من العرب  
لكن القراءة سنة فلا بد من بيان الواو وحركتها لئلا يخالطها لفظ غير لها او  
يقصر اللفظ عن اعطائها حقها وذلك نحو قوله تعالى تبيض وجوهنا غسلا  
وجوهكم بالعروة الوثقى والتناوش ويسمع تخاور كما ومن تفاوت  
ومن وجدكم ووجوه يومئذ وكل وجهه وكذلك تبين اذا انضمت للفتحة  
المساكنين نحو اشترى الضلالة ولا تحسبوا الفضل لترون وشبه  
ذلك كثيرا وان انضمت الواو وبعدها واو اخرى كان بيانا ذلك كذا  
انقل نحو ما ووري عنها وكذلك ان انضمت الواو وقبلها واو سكتا يجب  
بيانا ذلك نحو ليسوا وجوهكم اعني الواو المضمو في وجوهكم **فصل**  
سكنت الواو المفتحة ما قبلها وانت بعد واو اخرى وجب الانغام واطلها  
التشديد البين للاجتماع مثلين والاول من ساكنة بنحو عصوا وكانوا  
انقلوا ومنوا ثم انقلوا وحسنوا وتولوا واعينهم وشبههم كذلك ان كان  
قبل الواو الكسرة واخرى فذلك كذا في البيت للاجتماع الامثال الانتقال و  
الادغام وذلك نحو آو وانصروا واذا تكررت الواو بادغام وتشديد  
وجب بيان ذلك للاجتماع التشديد والتكرير والاستتقال وذلك نحو عرسوا  
عليها غدا وعشيا وعدوا لكم اذا وصلت كلامك في ذلك والواو الاولى



في هذا شد تشدد من الثانية لان الثانية قد اقيمت فيهما عند الادغام لفظ  
 الغنة فلم يندغم الحرف كله وهو التثوين من غدا واعدوا قالوا ومن غدا  
 وعد والاعنة فيهما انما اصلها واوان فلذلك تمكن التشديد فيهما اكثر من  
 الثانية اذ الثانية لم يتمكن الادغام فيهما وكذلك ان تكررت غير مشددة والاولى  
 مضمومة والثانية ساكنة واجب البيان لذلك لتقل الواوين وتقل الضمة و  
 التكرير وذلك نحو يلوون السنهم وان تلووا وتعرضوا ولا تلوون  
 على احد وهل يستوون عند الله كل هذا يجب بيانا لتقل ولئلا يهزم  
 واذا تكررت الواو مخففة محركة من كلمة او كلمتين فالبيان واجب لئلا يدخلها  
 خطأ لتقل ذلك على الساكن وذلك نحو قوله تعالى وفي كل موضع الكفا وورثه  
 اياه ووجدنا لا وقوله تعالى لا هو ويعلم والاهو والملائكة وخذ الغفر  
 وامر وهو وجنوه وهو ومن يامر بالعدل وشبه كثير والواو التي قبلها  
 حركة لجو الى الياء من التي قبلها ساكن لكن التحفظ بيانا الواوين لانهما  
 وجب ان لا يتعسف بلفظ الضمة على الواو ولا يدر معناه ويهمل ولا بد ان يلفظ  
 بها لفظا سهلا **فصل** واذا تكررت الواو واحدة منها مشددة من كلمة او  
 كلمتين فالبيان لذلك لازم والتحفظ بتحقيق لفظه واجب نحو واوا ولبا  
 وبالغدو والاصلا ولو واروسهم على قراءة نافع واذا وقعت الواو  
 المشددة مفردة مكسوة وجب بيان تشديدها لتقل ذلك وتقل الكسرة

عليها وذلك نحو قوله تعالى ونحوقونك ونحوق الله وافوض امرى الى الله  
 وشبهه اذ تكررت الواو والاولى كشخصة وجب بيانها لئلا يخفى او تندغم في الثانية  
 لان المثليين اذ اجتمعوا والاول ساكن في غير حرف المد واللين لم يكن بد  
 من الادغام فيجب ان يبين ما لا يجوز فيه الادغام من هذا الصف وذلك نحو قوله  
 تعالى امنوا وعلوا واصبروا صابروا وابطوا واتقوا الله وهو كثير على هذا  
 من اصناف وقوع الواو وما شاكله فيجوز على حقه واصله **باب الغنة** الغنة  
 نون ساكن خفيفة تخرج من الخياشيم وهي تكون تابعة للنون الساكنة  
 الخاصة بالسكون غير المخففة وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة كالسكونين  
 لانهن ساكنة والميم الساكنة مخرجه هو المخرج الثالث عشر من مخارج الفم  
 والغنة تظهر عند ادغام النون الساكنة والتثوين في النون والميم ولا ندغم وتظهر  
 ايضا عند التثوين في الياء والواو ويجوز ان ندغم فلا تظهر والغنة  
 فيخرج مشددا لعل الساكنة والخيشيم الذي يخرج منه هذه الغنة هو الكسب  
 فوق غار الخلق الاعلى فهو صوت يخرج من ذلك الموضع وتعرضه ذلك ذلك  
 لواردة اللفظ بالنون الحقة والتثوين وامسكت انك لم يكن خروج الغنة  
 التي في النون وخرجت النون بغير غنة مع تغير الصوت بالنون عند عدم الغنة  
 فدل ذلك على ان مخرج الغنة من الخيشيم لا ترى انك لو قلت غنك ومنك  
 ورب غفوق وامسكت انك عند اللفظ بذلك لغير لفظ النون والتثوين



لأنك قد حكيت بأسماك انقلب بين الحرف ومخرجه فقلت من ذلك ان يخرج  
النون الخفية التي هي عنده في النون والتون من الحياشم ومخرج النون المخرجة قد  
تقدم ذكره فافهم ذلك قال أبو محمد راج قد ائنا على الحرف كلها على رتبة يخرجها  
الحرف بعد الحرف بينما ما يمكن بيان من الكلمة التي يجب التحفظ بها عند القراءة  
وعلمنا ما يمكن تعليمه وقدينا ذكر الالف الصفا التي في الحرف ليتقوى  
بها على فتح طبع الحرف التي جبلها الله تبارك وتعالى عليها يفهم الخطا ويظهر  
المراد من التكلم ولولا اختلاف هذه المخرج واختلاف هذه الصفات والافتقار  
التي ذكرنا في الحرف لم يفهم الخطا في ذلك عبرة لمن فهم وتدبر قدرة الله في  
ذلك وقدينا من هذا الكتاب معرفة احوال النون الكسرة والنون في الازعام  
والاظهار والاختفاء والابدال وعلل ذلك ومعرفة الشدة من الحروف  
واحكام اللفظ بذلك وتميزها هو مشدد بالغ في التشديد وما هو  
دون ومعرفة الوقف على المشدات وانا ان شاء الله تعالى اذكر لك في اربعة ابواب  
ثم اشرح حكم النون الكسرة والنون واختم بها الكتاب واقدم اولا بابا في الاختلاف  
في المخرج المتقدم الذكر ليكمل بذلك الكتاب بالله التوفيق **باب الاختلاف في المخرج**  
اعلم ان سيبويه واكثر النحويين يقولون ان الحروف ستة عشر مخرجا  
وهي التي ذكرناها مبينة مفسرة وخالفهم الجري ومن تابعه فقال الحروف  
اربعة عشر مخرجا المخلوق ثلاثة مخرج واللفم احدى عشر مخرجا وذلك انه جعل

اللام

اللام والنون والراء من مخرج واحد وجعل لها سيبويه ومن تابعه  
ثلاثة مخرج متقاربة على ما ذكرنا قال ابن كيسان تحت سيبويه النون اذ  
في اللسان من الراء وفي الراء تكرير ليس النون وارتعاطف اللسان بالراء لتكريرها  
بخلاف مخرج النون فاما مخرج متقارب ان قال واللام ما يليه الى جافة اللسان  
عن موضع النون تحرف عن الضاحك والنا والرابعة حتى تحالط التثاقف هذا  
مخرج ثالث قال ابن كيسان فان قال قائل المخرج واحد ولكن الزيادة التي في الراء  
واللام كالزيادة التي في النون من لفظة الخارج من الحياشم واختلاف هذا  
المخرج كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان وهو مخرج الشين  
والجيم والياء فينبغي ان يقال هذه ثلاثة مخرج ايضا قيل له ابتداء الشين  
والجيم والياء من مخرج واحد واما اختلفت هي في انفسها باستنظام الشين  
وانبساط الجيم ومد الياء كان الدال والتاء والطاء من مخرج واحد وهي  
مختلفة في انفسها للاطباق الذي في الطاء والجيم الذي في الدال والهمزة الذي  
في التاء **باب الشدة** المشد ثلاثة ابواب يذكر كل باع على انفراده **الباب الاول**  
من الشدة وهو الشدة المفردة علم ان الشدة المفردة في القرآن والكلام كثير  
وكل حرف مشد مقام حرفين في الوزن واللفظ الاول منها كسرة والثاني  
تكرير على القارئ ان يبين الشدة حيث وقع ويعطيه حقه ويمد به ما  
ليس بمشدد لانه ان قرط في تشديد حرف فامر بلاموته والمشد المفرد



ياقي على ضرب من ما هو مشد ليس اصل حرفين منفصلين في الوزن  
وانما هو مشد في الوزن يشد في اللفظ كما يشد في الوزن وهذا تشبيه  
تشديد بالغ خومية وعلم وصل واتى وانك واعجى وشبهه كثير وانما  
ياقي هذا في اكثر الكلام في غير الفعل ومنه ما اصل حرفان منفصلان في الوزن  
وانما يشد لادغام خومية وهين ولين وسيد وشبهه وهو كثير  
ايضا ومن هذا الاصل ما هو من كلمتين وقع ايضا فيه التشديد لاجل الادغام  
غوبل وان ومن لدنه ومن بهم وشبهه هو كثير فلهذا الضرب يجب على  
القارى ان يظهر التشديد في اظهار ارباعا مشبعا وقد ياتي من هذه الانواع  
ما تشديده دون تشد ما ذكرنا وكل غنة بقيت في غنة مع الادغام  
ظاهرة او بقي فيها طباق ظاهر او استعلاء لم يدغم من يؤمن ومن وال  
ومن نور وما واحطت وبافطت ولين بسطت ومغلفك وشبهه  
وهذا ومثل ما يدغم وتشد دون تشد الضم الاول للغة والاطباء الظاهر  
في اللفظ مع الادغام للحرف في هذا فيجب القارى ان يفرق في لفظ التشديدات  
بين ما هو بالغ في التشديد وما هو متوسط في التشديد فيشد كل مدغم  
ليس غنة ظاهرة والاستعلاء والاطباق ويظهر مع الادغام تشد بالغا  
وتشد ما في غنة او طباق يظهر مع الادغام تشد امون ذلك فيعطى كل  
حرف حقه ويميز في تلاوته بين بعضه وبعض **الباب الثاني** من المشدات

وهو

وهو اجتماع حرفين مشد متواليين اعلم ان هذا التاكيد في الكلام فاذا  
اجتمع في اللفظ حرفان مشد فها يوزن اربعة احر فيجب القارى ان  
يبين ذلك في لفظه ويعطى كل حرف حقه من التشديد البالغ والتشديد المتوسط  
ومتى فوط في ذلك فيما اسقط حرفين من تلاوته وان فوط في احدى الاسقط  
حرفا في تلاوته ولم يقع حرفان مشد متواليين اصليا انما يقع ذلك على ضرب  
من الزوائد ومن الادغام وما هو من كلمتين ويقع في كلمة ايضا من ذلك ما  
يشد الاول لادغام حرف قبله وهما من كلمة ونشد الثاني لانه في الوزن في مشد  
فهما اصل وذلك نحو اطير وايتت اصله يطير وترنت ثم ادغمت التاء في الطاء  
والزاي بعد اسكانها فدخلت الفاء لوصول لبيتها اسكون الاول والياء  
مشد لانها في الوزن باء عين مشد لان وزنه ثقلا ومثله في الادغام يطير  
واصله يطير ثم ادغمت التاء في الطاء والياء باء عين مشد ومثله تشقق  
ويذكر ون وصعد اصله تشقق ويذكر ون ويتصعد ثم ادغمت التاء في  
بعضها والمشد الثاني في ذلك كلمة باء عين مشد في الوزن فها اصل ومنه ما ياتي  
من كلمتين كلمة احمر اذنة خورية ولجي ودرى ومنه ما يكون التشديد الاول  
من اخر كلمة اصله في الوزن حرفا اصليا والمشد الثاني من اول كلمة اخر اصله ايضا  
فان الاول زائدة والثاني ايضا مشد لادغام حرف زائدة واصل في نحو قول الذين  
قويل الله ورحمت الله وربنا وشبهه فلهذا الانواع كلها يجب على القارى ان يفرق



للفظ ان يساوى في الشدة بين الحرفين الشديين في كلمة ويظهر الشدة اظهرها  
بالغايب الى بين الشدة بوزن واحد ويكون تشديد الراء في ذلك الابين من غيرها  
ليتمكن الخفاء التكرير فيها من الشدة لئلا يجمع ادغام واخفاء في حرف  
واحد وذلك امر يتقارب في التشديد ولا يتباين كل التباين فاذا قلت ذرية  
فتشدد الراء والياء بالغ سنا الا ان الراء امكن قليلا لاجل الخفاء التكرير فيها  
وقد يتوالى حرفان مشددان يكون الاول اقشدا من الثاني لاجل الغنة التي  
تظهر في نحو من مذكر وان تتبع الراء وشبهه وصلت كلامك المشد الثاني  
في هذا البلع من التشديد واظهر من المشد الاول لان الاول بقيت فيه غنة ظاهرة  
والثاني لا غنة فيه وقد ياتي مشددان متواليان الثاني اقشدا من الاول لاجل  
الغنة الظاهرة في الثاني ولا غنة في الاول نحو وكل وجهه وولي ولا شفيع  
ومن مخرجي وقال وشبهه كثير المشد الثاني اقشدا من الاول لما ذكرنا في هذا من  
كلمتين ومن هذا النوع ياتي من كلمة نحو ما مكنتي فيه ولا تمد عينيك وشبهه المشد  
الاول في هذا النوع البلع في التشديد واظهر من الثاني لان الثاني قد بقيت فيه غنة ظاهرة  
غير ممتدة في هذا كله من اجتماع المشد على القاري الجوان يميز في لفظه ويظهر  
التشديد بتمثيل فيما لا غنة فيه ويظهر الغنة فيما مع ادغام حرف الغنة بتشديد متوسط  
وقد ياتي مشددا متواليان تشديهما جميعا تشدد متوسط لظهور الغنة مع كل  
واحد منهما كما في مشد متواليان تشديهما بالغ متمكن في الغنة في واحد منهما نحو

ذكرنا من اظهر وازينت وشبهه لك نحو قولهم ومنهم من يؤمن ومنهم  
من يستعقب ومنهم من ينظر اليك فهذا الصنف يشدد الحرفين المشدين في  
الاصل في تشدد متوسط لان الغنة ظاهرة غير مدعمة مع كل حرف منها فالحرف  
الذي فيه غنة هو المدغم والغنة غير مدعمة فلما لم يدغم الحرف كلمة بغنة نقص التشديد  
كالمركب الادغام ولما كمل الادغام فيما ليس كل المشد فهذه العلة كان بقيت  
مع غنة ظاهرة اقشدا مما ليس غنة **باب الثالث** من المشد وهو اجتماع ثلث  
مشد متواليات اعلم ان هذا الباقي قليل في القرآن والكلام ايا ياتي في الوصل من  
كلمتين او اكثر فاذا اجتمع في اللفظ ثلث مشد متواليات في مقام ست احرف  
في الوزن والوصل فيجوز على القاري ان يجيء ببدأ ذلك في لفظه واعطاه كل مشد  
حقه ان كان لا غنة فيه وبين تشديدا بيا نائفا في عمل فان كان غنة ظاهرة  
كان تشددا اقل من ذلك واظهر الغنة مع التشدد المتوسط فن لك مكانه  
كلمتين في الوصل نحو دعي يوقد على قراءة شد الياء مثله في مجرى يعشاه  
فيجوز على القاري في هذا وشبهه يشدد الحرفين المشد الاولين تشددا بالغامتنا  
وهما الراء والياء والجيم والياء الاولى وتكون الراء ابين في التشدد قليلا  
لجل الخفاء التكرير الذي فيها مع الادغام وهي مع ذلك بمبلغ التشدد الياء  
والجيم وانما في الراء زيادة اخفاء التكرير لا غير والا فان التشدد منها في ذلك نائفا  
غير ان في الراء قوة التكرير امكن قليلا في التشدد لاجل اخفاء التكرير الذي فيها



ويشد الثالث وهو الياء من يوقد ومن يغشيه تشد متوسطا دون الياء الاولى  
 والجيم للغة التي فيها الظاهرة وقد تلى الثالث التشد المتواليين اربع كلمات  
 وتشد هـ كل من متوسط للغة الظاهرة التي مع كل شدة منهن ذلك نحو قوله تعالى  
 وعلى امم من معك هن ثلث اخر شدة متواليات تشد هـ متوسطا لان مع كل  
 واحد غنة ظاهرة والثالثة الاخيرة الشدة في مقام ستة اخر فهي ست ميمات  
 وقيل ذلك لانهما خفيفان في ام فيجتمع في اللفظ في ذلك اذا وصلت ثمان ميمات متواليات  
 اجتمع من اصل ومن ادغام ولا اعلم ان له نظير في القرآن فيجوز القاري ان يحفظ  
 بلفظه بذلك ويبين التشد بالوسط في تشد هـ كل من اظهر الغنة ويبين  
 التشد البالغ فيما ليس غنة مما تقدم ذكره **فصل** من هذه الابواب اذا وقع التشد  
 في آخر العلة وهما الياء والواو وحجب القاري ان يظهر التشد اظهر ما بينا بخلاف  
 غيرها من الحروف نقل التشد فيها وهذا النوع يكون من كلمة ومن كلمتين فإدري  
 من كلمتين نحو قوله ذلك بما عطفوا كانوا وانفقوا ومنوا وما كان من كلمة  
 نحو عذو وولى وغنى وربما الى التشد في الواو بعد تكررها فالبيان لذلك  
 اكد للتكرير والتشد وذلك نحو آو ونظر ولو واروسهم على قرأتها  
 شد وقد ذكرنا هذا واذا وقع التشد بعد الواو ببيان بياننا ظاهرا قبل  
 مد مشبع نحو اطما ولا الضالين وامتن والضاو دابة وشبههم فيمكن  
 التشد بتمكن المد بالشاء المد بتمكن التشد واذا خلعت بالحد خلعت الآخر

فلا يؤيد منها جميعا اغنى المد والتشد البالغ ابو محمد رضي الله عنه والمقرى الى  
 جميع ذكرنا في كتابنا هذا الحوج من القاري لانه اذا علم واذ لم يعلم لم يعلم  
 فيستوفي الجمل بالضرورة في ذلك القاري والمقرى وبفضل القاري بفضل المقرى  
 فلا فضل لاحد على الآخر فعرفة ما ذكرنا لا يسع من انقضى قراجه له وبه  
 تكمل حاله وتريد فائدة القاري الطالب يلحق بالمقرى وليس المقرى والقاري  
 انا او اطيعي واجد الضم في القراءة لهذه الحروف من غير ان اغرضنا بما ذكرته  
 بحجة بل ذلك نقص ظاهر فيهما لان من كانه حجة يصح لا يدري ويخطى ولا  
 يدري اذ علم واعتماده على طبعه وعادة لشايمضي مع ما من من اللفظ  
 ويذهب مع ما ذهب اليه على اصل ولا يقرى على علم ولا يقرى عن فهم فيما اقر به  
 من ان يذهب طبعه او يتغير عليه عادة وتستحيل اليه طريقتة اذ هو بمنزلة  
 من يشي في ظلام في طرق شسبية فالخطا والذلل منه قريب الاخر غير ان من  
 يشي على طريق واضح مع ضياء لانه يبين على الاصل وثقل من فهم ويلفظ  
 عن فرع مستقيم وعلا واضحة فالخطا بعيد فلا يرضى امرؤ لنفسه كتابا  
 الله جل ذكره وتجويد الفاظه الابا على الامم واسلمها من الخطا والذلل والله  
 الموفق **فصل** ان اعلم ان الحروف المدغمة على ثلاثة اصناف صنف مدغم فيه زيادة مع الادغام  
 وذلك نحو الراء المشد في الخفاء تكيرها مع الادغام الذي فيه زيادة في  
 الادغام ويندر في التشد والثنا ادغام لزيادة فيه وهو كمال ادغام والخطا فيه



مع ولا الظاهر غنة ولا الطباق واستعلاء مع نحو الياء من ذرية والياء  
والجيم من لحي فهذا تشديد دون الراء المشددة لاجل زيادة الاخفاء للتكرير  
في الراء والثالث مدغم في نقص من نقص الادغام وذلك ما ظهر معه الغنة  
والاطباق والاستعلاء نحو من يؤمن واحطت والمختلفكم فهذا تشديد  
دون تشديد الثاني الذي لا ينقص مع ادغامه ولا زيادة والثاني تشديد دون  
تشديد الذي معه زيادة في ادغامه وهو الراء المشددة فافهم هذا في التشديد وابرا عليه  
في قرأتك فاذا كان الحرف المشددا وجب على القاري ان يتحفظ في تشديدها مع  
اخفاء تكريرها فيشد بالغا ويخفي تكريرها ولا يظهره فاخفاء التكرير كما  
زيادة في التشديد كان اظها الغنة وظهور الطباق والاستعلاء مع الادغام  
نقص التشديد فافهم وذلك نحو قوله مرة فغير أنهم كما تبرزوا ولا  
يفرق بين لحد منهم وشبهه كثير وذلك ان الراء المشددة بعد حركاتها  
وجب يظهر التشديد في الراء ويخفي التكرير فيمكن عندك التشديد في الراء ثم  
يشد الحرف الذي بعد الراء تشددا بالغا والراء في قوة النظر والاحتياج اليه  
منه لاجل اخفاء التكرير وذلك نحو ذرية وذرياتهم والربانيون والراء ايمن  
في التشديد من الياء والباء فان وقع بعد الراء المشددة فشد مع غنة ظاهرة  
وشد الراء تشددا بالغا واخفيت التكرير فيمكن تشديد الراء اكثر ثم شدت  
الحرف الذي بعد ذلك تشددا متوسطا دون تشديد الراء لاجل ظهور الغنة وذلك

ع

نحو بشر من ذلكم فحصل ما ذكرنا انك اذا قرأت قوله ذرية وشبهه منكم كان تشديد  
الراء فيه ما بالغتمك لاجل اخفاء التكرير مع الادغام وتشديد الياء مثله الراء  
زيادة الاخفاء للتكرير وتشديد الميم دون ذلك قليلا لاجل اظها الغنة وكذلك  
ان وقعت الراء المشددة بعد الف كان التشديد فيها في القوة والظهور ايمن من تشديد  
غيرها وقع بعد الف فهو لا نقضا والدة ولا يضا كما تبين في التشديد من  
دابة وصلا لاجل اخفاء التكرير في الراء المشددة لان الراء حصل فيها خبرين بخلافان  
لاظهارها وهما الادغام والاختفاء ودابة وصلا انما فيها خبر واحد بخلاف الاظهار  
وهو الادغام لا غير وقوله من يؤمن فيها خبر ناقص بخلاف الاظهار وهو الادغام  
لا غير ونقصه هو اظها الغنة مع ادغامه ناقص فلذلك تفاضلت المشددة فاعلم  
ذلك واذا انت الراء المشددة مفتوحة وبعد راء اخرى مفتوحة وجب بين تشديد  
الاول مع اخفاء تكريرها مفتوحة وتنفيم الثانية بعد تخفيفه مع اخفاء تكرير  
ايضا نحو قوله تعالى على بطنى حررا والتكرير في الراء المشددة اظهر واخفى الى الاء  
منه في المخففة ففعل ما ذكرت ولك من هذه الامور وحذ نفسك بآلاتك  
باستعمالها يصير لك طبعها وسجيتها وتحسن ذلك بذلك والقراءة على اصل و  
صواب والله الموفق واذا كان التشديد مع التعظيم والاحلال وجب التشديد  
ممكنا لكون ذلك امكن لظهور التنفيم قال الله تعالى فاسم خير حافظا وشبهه  
يظهر التشديد اظها ما يمكنه ليعظم التنفيم في اللام التي هي التعظيم والاحلال





والأكبار والأظهار فاعلم ليس كل اسم يظهر تقبلاً واشد تعظيماً من اللام  
في اسم الله جل ذكره لانه لا امان مفتاحان لارادة العظيم والجلال وذلك اذا  
كان قبل الاسم فتح او ضم فان كان قبله كسر رقت اللام غوى في الله وبالله  
**باب الوقف على المشد على الوقف** على الوقف على الحرف المشد فيه صعوبة على اللسان  
لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين فكانه حرف واحد فلو من اظهار  
تشديد في الوقف في اللفظ ويمكن في النحوي نظيره في السمع التشديد نحو الوقف  
على قوله ما لكم من دونه من ولي ومن طرف خفي ويوم نحس مستمر وادهي و  
وشبهه يطلب كمال التشديد في الحرف الذي تقف عليه من هذا النوع وتقف على ساكن  
قبل ساكن غير منفصل منه ولو لا كان الساكن الاول منفصلاً لكان اسهل  
لانقضاء الحرفين من الاخر ما لم يكن الثاني همزة وذلك نحو القدر والعصر  
لنفي خسر يشبه الوقف على هذا وان اجتمع فيه ساكنان في الوقف اسهل من  
الوقف على المشد لان المشد اول ساكن فاذا اسكنت الاخر الوقف صار  
الساكنين ساكنين غير منفصلين بثبوت واحدة وذلك في تكلف فيجب  
التحفظ بذلك ولو كان الساكن الاخر من الساكنين همزة لكان ذلك اصعب  
في الوقف وان كانا منفصلين لبعد خرج الهمزة وصعوبة اللفظ بهما  
لا سيما اذا كانت متطرفة وذلك نحو الوقف على شيء ودق وميل ولو كان  
الساكن الذي قبل الهمزة حرف مدولين لكان الوقف على الهمزة واظهار

سكونها ولفظها اسهل قليلاً منه اذا كان الساكن غير حرف مدولين غوى في  
وسبى والسبى ولتنو أو السماء وشبهه لان حروف المد واللين كالحركة اذا لا يكون  
حرف مدولين حتى يكون حركة ما قبله من جنسه ولا يتغير فكان الساكن الثاني  
الموقوف عليه قبل ما يشبه الحركة فسهل الوقف عليه واظهاره لذلك ايضا لان  
حرف المد واللين خفي فحفي سكونه قبل الهمزة فكان الوقف فيه على همزة ساكنة  
ليس قبلها ساكن متحرك السكون فسهل بيانها في الوقف لذلك وهذا  
كلمة اذا وقفت بالساكن او بالاشمام في المرفوع فاما اذا وقفت بالرفع  
فالوقف على ذلك كلمة اسهل من الوقف بالساكن او بالاشمام لانك اذا رتبه  
الحركة ايت بالآخر وعليه ضعيفة تسمع فلم يجتمع في لفظك ساكنان على  
الحقيقة لان الشاق قد بقيت فيه حركة مرومة فافهم جميع ذلك وقس على يقب  
الصوت في قولك ان شاء الله تعالى والله المعين **باب بيان حكم الوقف**  
الكشاف والتسوية اعلم ان التنو الكشاف والتسوية في كلام العرب وفي القراء  
احكام كثيرة مفيدة وهما يجريان على ست اقسام الاول انما يظهر ان  
اذا القيم احرف من حروف الخلق المتقدمة الذكر غير انما انما يقعا قبل الالف  
لانها ساكنان والالف لا تكون الا ساكنة ابدوا لا يجتمع ساكنان في  
الوصل ليس والحرف ولين وذلك نحو من الله ومن هاد ومن خلق  
ومن حي ومن غل ومن علق ومن غفور وعفو غفور وذلك وكذلك



النون عند هذه الحروف فيظهر حيث وقع وكذلك ان وقعت النون الساكنة  
 قبل هذه الحروف في كلمة اظهرت ايضا ولا يقع النون كذلك وذلك نحو  
 انعت ومنها وفسينعضون والمختقة ويتنون واخر والعلة في اظهرها  
 ذلك عند هذه الحروف ان الغنة والنون بعد خروجهما من نخرج حروف  
 الملقق وانما يقع الادغام في اكثر الكلام لتقارب نخرج الحروف فلما ابتداء  
 المخارج وتباينت وجب الاظهار هو الاصل ولم يحسن الثاني انهما يدغان  
 ادغام مستكمل التشديد في الراء واللام وتذهب الغنة في الادغام ولا تظهر  
 هذا هو المشهور المأخوذة وذلك من كلمتين والعلة في ذلك قرب المخرج  
 النون من نخرج اللام والراء لانهم من حروف طرف التشاف فمكن الادغام  
 وحسن لتقارب المخارج وذهبت الغنة في الادغام لان حق الادغام  
 في غير المشلين في اكثر الكلام ذهبا لفظ الحرف الاول بكليته وتيسيره  
 بلفظ الثاني وذلك نحو قوله من لذن ومن رهم ولو وقعت النون  
 الساكنة قبل الراء واللام في كلمة كانت مظهره وعلة ذلك نحو التباين  
 بالمشا ولم يقع ذلك في القرآن الثالث انهما يدغان في النون والميم  
 مع اظهر الغنة في نفس الحرف الاول فيكون ذلك ادغام غير مستكمل  
 التشديد لبقاء بعض الحرف غير مدغم وهو الغنة وذلك نحو قوله من  
 نور ومن ماء فالغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الاول لانه مع النون

نون ساكنة في حال الادغام فالغنة باقية فيها على كل حال وهو مع الميم  
 اذا ادغمت ميم ساكنة فالغنة لازمة لها على كل حال والعلة في ادغامها  
 في النون لاحتيا المشلين والاول ساكن فلا بد من الادغام في كل مشلين  
 القيا والاول ساكن الا في حرف في المد واللين نحو امنوا وعملوا  
 ونحو في يوسف هذا الادغام لا يجوز فيه وما اشبهه والعلة في ادغامها  
 في الميم ان الميم شاركتها في الغنة فتقارب بالمشاكة فحسن الادغام  
 ولم يكن بد من بقاء لفظ الغنة ظاهرا لما ذكرنا من ان الاول لم يرم  
 الغنة على كل حال ادغم او لم يدغم ولو وقعت النون الساكنة قبل النون  
 المتحركة في كلمة لم يكن بد من الادغام ايضا لبقاء الغنة وقد تسكن  
 النون الاولى واصلا بالحركة فيلزم ادغامها وبقاء الغنة نحو قوله  
 تقاسمنا وما مكنتي وشبهه ولو وقعت النون الساكنة قبل الميم  
 في كلمة لم يميز ادغامها في الميم لئلا تلبس بالعضا نحو قولك شاة  
 زنا الرابع انهما يدغان في الياء والواو من كلمتين مع اظهر الغنة  
 في حال اللفظ بالمشد في حال اللفظ بالمشد لاني نفس الحرف الاول  
 بخلاف اظهرها والغنة مع الادغام في الميم والنون فيكون ذلك ايضا  
 ادغام غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف وهو الغنة وانما لم يكن  
 الغنة في نفس الحرف الاول كانت مع النون والميم لذلك ادغمت الاول في



في الياء ابدلت منه ياء ولاغنة في الياء وكذلك اذا ادغمت في الواو ابدلت  
منه واو ولاغنة في الواو فصارت الغنة تظهر فيما بين الحرفين لا في نفس  
الحرف الاول لانه لا بد من غنة فاعرفه والعلة في ادغام الياء والواو  
وان الغنة التي في النون اشبهت المد واللين في الياء والواو فوجب  
الادغام لهذه المشابهة ويجوز ان تدغم الغنة ولا تظهرها في هذه الحرفين  
ولا يجوز الادغام في النون والميم الا باظهار الغنة فاعرفه ولو وقعت  
النون قبل الياء والواو في كلمة لا ظهرت ولم تدغم لئلا يقع الالتباس  
بالمضاعف وذلك نحو ثيان وقنوان فافهم ذلك والخامس انهما  
ينقلبان ميم اذا قلما باء نحو قوله هنيئنا ما وان بورك وكذلك  
النون في كلمة مع الباء نحو انبهم وعبر قبل ميم ايضا ولا تشدد  
في هذا والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الاول لانك ابدلت من حرف  
فيه غنة حرفا اخر فيه غنة وهو الميم الساكنة والغنة لازمة للمبتدئ  
والمبتدئ في لفظة فلا بد من اظهارها في هذا في كل حال والعلة في  
ابدال النون الساكنة والنون ميم عند الباء انه الميم مواخية للباء  
لانها من مخرجها ومشاركة لها في الجهر والشدة وهي ايضا مواخية  
للنون في الغنة والجهر فلما وقعت النون قبل الباء ولم يكن ادغامها  
فيها بعد المخرجين ولا ان تكون ظاهرة لشبهها باخت الباء وهي الميم

نور

ابدلت منها الواو اختارها النون والباء الا ترى انهم لم يدغموا الميم في الباء  
مع قرب المخرجين والمشاركة في الجهر والشدة فلو ادغموا الميم في الباء  
سبب في تعليل ذلك لانهم يقبلون النون ميم في قولهم العبر وعبد  
ومن بدالك فلما وقع مع الباء الحرف الذي يزور اليه من النون  
لم يغيروا وجعلوه بمنزلة النون اذا كانا حرفي غنة قالوا لم يجعلوا  
النون باء بعد هذا في المخرج من الباء وانما المشابهة بغنة الباء  
قالوا ولكنهم ابدلوا من مكانها اشبه الحروف بالنون وهو الميم هذا  
تعليل سببويه للنون مع الباء فاما ادغام الباء في الميم فهو حسن  
وقد قرأ به في قوله تعالى يعذب من يشاء واركب معنا ولا بد من  
اظهار الغنة في هذا ايضا لانك اذا ادغمت ابدلت من الباء ميم اسكن  
وفيها غنة فلا بد من اظهارها في حال الادغام في نفس الحرف الاول  
فاعلمه ولاغنة في حال الاظهار السادس انهم يخفیان عند  
باقي الحروف التي لم يتقدم لها ذكر نحو من شاء ومن كان ومن جاء  
ومن فيهم ومن قبل وشبهه ولا تشديد في هذا ايضا والغنة  
ظاهرة في هذا ايضا لانها هي النون الخفية وذلك ان النون الساكنة  
من طرف الشايبين وبين ما فوق الشايبا ومعها غنة تخرج من  
النواشم فاذا الخفية اعتمد ما بعدها صار مخرجها من النواشم



لاغير فذهب النون عند الخفاء وبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة  
والعلة في اخفاء النون الساكنة والتنوين عند ما ذكرنا ان النون  
قد صار لها مخرجان مخرج لها ومخرج لغنتها فاستعنت في المخرج  
ولحاطت عند اتساعها بحروف الفم فشاركها بالاحاطة فخفيت  
عندها وقال سيبويه بعد ان ذكر ما تدغم فيه النون وتكون النون  
مع سائر حروف الفم حرفا خفيا يخرج من الخياشيم وذلك انها من  
حروف الفم واصل الادغام بحروف الفم لانها اكثر الحروف فلما  
وصلوا الى ان يكون لها مخرج من غير الفم يعني من الخياشيم كان  
اخف عليهم ان لا يستعملوا السنن الامرة واحدة وكان العلم بها انها  
نون من ذلك الموضوع كالعلم بها وهي من الفم انه ليس حرفا يخرج من  
ذلك الموضوع غيرها فاختاروا الحظفة اذ لم يكن ليس هذا علة  
سيبويه في اخفاء النون الساكنة عند حروف الفم فافهمها وتبين  
ان النون الخفية هي الغنة والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة  
والغنة تابعة لها فاذا قلت عنك ومنك فخرج هذه النون من  
الخياشيم لاغير لانها مخفاة عند الكاف باقية غنتها ظاهرة واذا قلت  
منه وعنه فخرج هذه النون من طرف اللسان ومعها غنة تخرج  
من الخياشيم لانها غير مخفاة والغنة ظاهرة واذا قلت منكم

والنون

واذ غنت صار مخرج النون من مخرج الراء لاغير لانك ابدلت  
منها في حال الادغام واذا قلت من لدنه واذ غنت صار مخرج النون  
من مخرج اللام لانك ابدلت منها في حال الادغام لا ما واذا قلت من  
يؤمن فاذ غنت خرج النون من مخرج من مخرج الياء لانك ابدلت  
منها في حال الادغام ياء غير انك تبقى الغنة التي في النون من مخرجها  
على ما كانت عليه قبل الادغام وكذلك التنوين مثل النون في كل ما ذكرنا  
وعلى هذا فقس كل ما جاء لك من هذا النوع والاختفاء انما هو ان  
تخفي الحرف في نفسه لا في غيره والادغام انما هو ان يدغم الحرف في  
غيره لا في نفسه فتقول اخفيت النون عند السين ولا تقل خفيت  
في السين ولا اخفيت في السين وتقول اذ غمت النون في الواو  
ولا تقل اذ غمتها عند الواو فاعرف الفرق بين هذه التراجم تبين لك  
المعاني ان شاء تعالى

م م م  
م م م

تم في يد الفقير على بن ابراهيم بن سليمان بن مراد غفر الله تعالى عنهم  
سنة ٦٦٠ او ٦٦١ جادى الاول في اذنه حاشا الله تعالى امين

م



في نسخة من نسخة من نسخة

بسم الله وبجده وصلاة على رسوله وآله وبعد فهذا سيف مسلول على من  
يترك المنقول موه بسموم كلمات الفحول مشحون بالاداء والنقول  
على قطع عرق العناء من ان يقول كيف وهو سيف الحق ثم يورث  
القبول ولا يصول الا التصديق شبه الضاد بالظاء المجمين وحقا اذا هما  
وعدم شبهه بالطاء المهملة وحقا اذا الضاد الضعيفة المستهجمة لثنا  
نظن الضاد الصحيحة اياها وحقا اذا الضاد المهملة والراء لان اكثر قرأ الرأيا  
منها اكثر من الاداء المنزلة سيما اداء هذه الحروف الثلاثة صار بينهم  
نسبا متساويا بل كان لم يكن شيئا مذكورا حيث يلفظون الضاد كالطاء  
المهملة والطاء المهملة مخففة التاء المشددة الفوقية والراء باظهار كبريها و  
ازهاب تشديد صافي مثل الرحمن الرحيم وهو اخراجها عن اصلها القويم  
وتوجيهها عن ناهيها القديم والله تعالى يقول في نظم الكريم قرأنا عربيا نزل  
ذي عروج ولم يجعل له عوجا فيما يعنى استقامته نظما ومعنى جدا كذا في الامام  
الوازي وغيره ولا يقره نظم مستقيما الا بالتجويد قال البزارى وفي الآية انما  
الاحرف التي فيه وقرينة تجويده فوجب ترتيبها على مقدمة وثلاث فصول  
اما المقدمة ففي شروط قبول القراءة وبيان النفس والصوت والحروف  
والخراج والصفة وفانتهما فنقول قال جلال الدين السيوطي في انعام  
وجود اربعة شروط الدراية وشرط القراءة صحة السند بالتصالة وثقة رجاله وضبطهم و  
فيه نسخة

صفة ثلاثة للسيف ومفعول قوله على قطع  
المقدم عليه لوعاية السجج من التصوله وفي  
الحلة والجسم على السجج من التصوله وفي  
اي بعد ما صال وقطع بقطع ذلك المعاند  
قبول ما عاند فيه طوعا لا كرها مستعجلا  
فولان اكثر الاشياء تحليل للحروف وانما حصر هذه  
الحروف بالذكر لان اكثر الاشياء لا

وهو انصافها بالتجويد  
حين نزلها والقديم  
قال ابن البرزنجي لا يقره  
الا ان لا يقره لا يقره  
البناء وقلنا مستعجلا  
اي لان القرآن انزل  
الله تعالى رسوله بصوت  
التجويد لا غير مستعجلا  
قوله كذا في نسخة  
لا تقبيل عبارة التفسير  
الكبير

بفتح قد رما لا يغير لفظ الاعراب  
ولا ينقص حرفا ولا يزيده حرفا  
عنوان على كل مكلف وعلى كل حرام  
وطعن على نسخة

بوجود اربعة شروط الدراية وشرط القراءة صحة السند بالتصالة وثقة رجاله وضبطهم و  
فيه نسخة

في نسخة من نسخة من نسخة

وشهرتهم وموافق اللفظ العربية وخط المصحف الامام انتهى وقد  
شراح النسخة الثقة بالعدل وقال ايضا في انعام الدراية في تعريف العدالة  
هي ملكة تمنع من ارتكاب كبيرة واحدا على صغيرة بحيث تغلب على حسنة كما  
نص عليه في انتهى وحاصله ان شرط قبول القراءة الرواية الصحيحة و  
الموافقة للدراية يعني اخذها من مشقة المشايخ العدل ثم عرضها على  
لغة العرب العباء التي هي سليقتهم لا يحسنون غيرها من اخراج كل حرف من  
مخرجه مثلبا بصفاته كالجهر والهمس والتخفيف والترقيق والاراء  
ظهار والاختفاء والادغام والمدفان وافقها فهو للحق والافاق  
مقتضى لغتهم وقال الامام الكسند العلامة ابو محمد مكي في الرعاية القراءة بتقا  
بتفاضلون في العلم بالتجويد فمنهم من يعلمه رواية وقياسا وتسمية فذلك  
الحاق في الفطن ومنهم من يعرف سمعا وتقليدا فذلك الوجه الضعيف  
لا يثبت ان شك ويحلل الخريف والتصحيف اذا لم يبين على اصل ولا نقل  
عن فهم انتهى يعني بعضهم يعلمه رواية عن شيخه وسمعا طامم قواعد و  
تسمية الصحيح الاداء عن فاسد تعلمه قواعد الكلية فذلك هو الماير المتبعين  
لخروج عن حد التقليد وكونه مستقلا حيث لا يؤثره شكك المشككين  
ولو اجتمع عليه اهل الدنيا كلهم وبعضهم يعرف سمعا وتقليدا شيخه من غير  
حجة ويعتبر فذلك هو ضعف الاداء جدا يارساء عرض الشك ودخول

قوله فذلك لما ذكر الفطن هو مخرج في ان  
الحاق من وافق رواية الدراية  
فلا مجال لمخرجه فلا يثبت  
لغتهم من اخراج كل  
في من مخرجه واسطانه  
صفاته الذاتية و  
العارضة مستعجلا  
ان ان وافق ما خذ العلامة في اعتقادات قولنا وعلما وولا  
هم لغة العرب  
اي وان لم يوافقها  
ان لما خذ الموافقة  
انظر في قوله في  
المستدل ويؤيد في  
المقتضى لان التمسك  
في الكلي وفي التمسك  
والمعرفة تستعمل في  
للجواز وفي الظن غالبا  
وقال الامام الجعفي  
ايضا في نسخة في  
عند تعداد المشايخ  
الذين جمعوا المشايخ  
من بينهم ومنهم الشيخ  
ابو محمد مكي بن  
طالب بن محمد بن  
في السبب والتمسك  
التقليد والرواية في  
ومشكل الاعراب في  
انتهى

في نسخة من نسخة من نسخة



قال الشيخ بن الجازي  
في الفقه اخرجته من  
الطبعة للاحكام  
التي هي في  
الكتاب  
الشيخ بن الجازي  
في الفقه اخرجته من  
الطبعة للاحكام  
التي هي في  
الكتاب

الخروج المقدس الى الموضع جوف الفيلوفوف  
المذبح والشمس للفتنة ومانعها هي الحق  
وانما سمى مقدرا اذ ليس خرجا في  
الطبيعة اذ الخروج الحق ما يستفقط  
فيه الصوت وينقطع وهو لا يتصور  
في الجوف والشمس بل قدر وسمي لها  
خرجاً منه

قوله اسدس بناء  
على ان اسنان الكثر  
الانسان اسنان و  
ثلثون مائة

قوله قالوا لعل جمهورا بهل الا اداوه الفخ  
وقال الوضغ في ذلك ان فيه واكثر مما  
احد الجانبين منه به كلام سيبويه ويخرج به السيراني  
تقييد الاخر بالعليا انتهى اقول والا فان والتعريف بها  
مما خرج به الوضغ وعلى قوله الوضغ ايضا في ذلك الفاء والقاف  
القاري **مسألة**  
الضعيفة مع الجانب الارسطي  
قال السيراني لان الجانب الارسطي  
قد اعتاد الضعاف الضعيفة انتهى  
ولذا قلنا في اليمين افضل من الاول  
وقال على القاري بهله وهو المعتبر  
ولان الاخر بقدر المشقة **مسألة**

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.



لم يتقيد بنفسه الجهد بالآنية والزمانية  
لعدم أطاؤه حاله لأنه إن قارن  
الشدة بغيرها في الآنية وإن قارن  
الرفاوة بغيرها في الزمانية وأما  
الهمس والرفاوة فرمانيان في  
كل حال وسيجيء بيان الآن و  
الزمان **مسألة**  
الآن جميع مع الرفاوة  
وكذا مع الشدة  
وسيجيء **مسألة**

[illegible][illegible]



منه اصله

المعجزين معناه ولا يجري النفس الكثرة مع لانه لا يجري اصلا اذ لا يمكن جري الصوت  
بدون جري النفس **واما** الشدة بالمعنى **تكون** حرفين بحيثس فيها الصوت والنفس  
اولا قوة احتباسا كاملا وهو حق شديتها ثم جري النفس معها آخر زمانا عند  
فتح خرجها برقيق جريها او هو حق عظمها فتدبرها في آن وصفة قوة وسرها  
غزوات وصفة ضعف لان المروء الشديدة آنية بحيثس فيها الصوت انا و  
دفعه وما عداها زمانا يجرى فيها الصوت زمانا ببطء ومهلة كما في شرح  
الموافق ثم الان جزء الزمان فلا ينقسم الزمان ينقسم **واما** الشدة بالمعنى  
**احد قطب** بحيثس فيها الصوت والنفس احتباسا كاملا بداد دفعه وهو حق  
شديتها ثم جريتها عنوة فتخرجها بقوة صوت زائد قوتى اتي وهو قلقلتها و  
حق جريها ولم يقلقلها التهمة لئلا يظفر صوت يشبه الحق بالتكلف والتمزيق منه  
جرت عادة المتخرج باخراجها برقيق ولطافة **واما** كمال احتباس الصوت في هذه  
المروء بجمها صفة القوة فتأثير الجهر هنا كمال لمصا حبة احتباس الصوت فاذا  
عرفت كون الصناد من الرخو الجهور خفيف ان صوتها يجرى مثل اخواتها **واما**  
**اولا** جري صوتها اكثر من اخواتها لان فيها استطالة وتفتتيا ليا  
في اخواتها **واما** استطالة لغة فالامتداد وعرفا بما قاله الجعبري امتداد الصوت  
من دون حافة اللسان الى اخرها يعني من جند اللسان جند الحذاء الثابت وهي صفة  
قوة مخصصة بالصناد المعجزة وقوتها انما هي بالنسبة الى حرف خال عنها ما وجرها

حرفها في جريها وهو الغطاء الجعري وقس على نسبتها نسبة من الصفات الصوتية  
وهو الصناد والسبح والراي واللام والراء والمروء والواو من قور  
الف وقول السبويه ان الصناد استطالة لرخاوتها حتى اتصلت بخرج اللام و  
السين يعني الجعري كذلك حتى اتصلت بخرج الفطالة لانه ان استطالة لازمة  
لرخاوتها في جريها طول الجري جري الصوت اذ جري الصوت في جميع اجزاء  
الخرج الطويل لا يمكن ان ياتيها انما لم يتبع قدر الف للاجتماع على اختصاص جري  
المدة الماترى ان سلكه المروء لا يجرى جري صوتها بل قدر نصف الف لظفر  
خارجها لان كل حرف من وخرجها لا يتجاوز ولا يستغنى عن غيره بالاجزاء  
دون خرجها قاله الجعبري ويخرج ويخرج جري وفي المدة كما كان او سيق منها  
قبل المدة الزائدة على قدر يحصل يزدادها من قوة الف ومخرجها  
لما سوي خرج جري وفيه طوله كما هو حال السيف في هذه المسألة ان طوله لا يتغير  
في اذنه الخارج والصفا ممتنع طبعه التعجب بالبحر فيؤديه بلانعلم والافراط و  
التفرقة فقلان عليه غاية الشغل واما طبعه الجعري فلا يفرقها الا بعد تعلمها بمن يفرقها  
مراد سبويه من استطالة السين معناه اللغوي اللازم لنفسه وقولنا طوله على التكلف الطبعي لا  
جهر جري الصوت احد ان عن مخرج اللام فانه وان كان اطول من مخرج الصناد لكنه  
منقوس من غير مخرج جري الصوت لا تطابق رأس السام خافية على اللسان  
لشأن معناه يعني ليس بخرق منقوس قال الدمايني في بيان مخرج اللام وبيان اخواتها

قال ابن ابي عمير واما وصفها بطول  
وسمي بذلك لا استطالة برخاوة  
حتى اتصل بخرج اللام من ررب  
الصناد للتكليف في المخرج  
قال علي القاري قدر الف بقدر قول  
الباء من كسر يين والواو من فتحين و  
فاذا اشبهت التفتت يتولد منها  
الف واذا اشبهت الكسرة  
يتولد منها يا واذا اشبهت الفتح  
يتولد منها واوا كما ذكره الشارح  
في اصول هذه المروء وعن ابن ابي عمير  
ذات والمركبة عن جريها انتهى  
اي الحد المشروع والافراط فيه  
والتعريف انتهى



كل ما حاقه القتل الا ان اخرجه من بين يدي يهلك بخلاف الضاد انتهى **وقد**  
 الاطباق لغة فالاصناف هي طباق الحنك والاصناف والاصناف الصوت  
 بغيرها مع ارتفاع اخره عند نطق حرف وهو صنفه قوة وحرفه **صنف** ولها ثانيا  
 للطبقة وهذا **الاصناف** هو لغة الافراق وعرفا انفتاح ما بين وسط اللسان والحنك  
 الاعلى الحارز له وخرج الريح من بينهما عند نطق حرف وهو صنفه صنف وحرفه  
 ما عدا صنفه وظهرها المنخفض **واما** كاستقلال لغة فالارتفاع وعرفا ارتفاع افع  
 اللسان الى الحنك الاعلى الحارز له عند نطق حرف وهو صنفه قوة وحرفه **صنف** **قفا**  
 ولها ثانيا المنخفض وهي من الطبقتين فكل طبقة يستعمل بلا عكس في صنفه **الاصناف** وهو  
 لغة الانخفاض وعرفا بقا افعى اللسان في الحنك وعدم ارتفاعه الى الحنك الاعلى عند  
 نطق حرف وهو صنفه صنفه وحرفه ما عدا السبع المذكورة ولها ثانيا المستقل **ثم**  
 المخرج من الحنك الصوت في تعريف الاطباق كماله في الطاء المهملة وثان في الثانية  
 الباقية قال مكى في المعانيه ويعرف حرف الاطباق بقول من يعرف الطاء المهملة افعها  
 في الاطباق لجرها وشدها والطاء صنفها في الاطباق لرخاوتها وانخفاضها الى  
 حلقها **الاصناف** مع اطراف الثغابا العليا والصناديق والاصناف في الاطباق انتهى  
 يعني ان صنفه الثانية لرخاوتها وصنفها طباقتها قال الرضي في شرحه ان فيه مخرج الضاد  
 الجعدي حافة اللسان وخلفه اللسان ينطبق عليها الاخرى وبان اللسان ينطبق عليه  
 الحنك انتهى **التفخيم** وهو تسمين لخرق حرفه افعى اللسان الى الحنك الاعلى لازم كاستقلال

هذا التوفيق في صروف على الجعدي مع  
 انه من اخوات المعرف فكذا تفهم  
 غلبوا عليه سائرهم **مسألة**  
 قوله مع ارتفاع اخره لا يدخل  
 الاستقلال في تعريف الاطباق  
 واخراج الجعدي منه **مسألة**

لذلك **مسألة**  
 لازم الاطباق ولازم لازم الشيء لازم الشيء وقد تفخيم على قوت الاطباق والاصناف  
 مكى وتفخيم الطبقة ان يمين تفخيم الطبقة المحضة حرفه في الجعدي وبه انتهاء القاف ازديده  
 استقلالها والافين حرفه مكى **واما** التفخيم عند ابن الجعدي في حركاتها في مفتوح على ما نذكره على القاف  
 بعده الف نحو قال ثم ووه مفتوح بلا الف نحو قولهم ووهه مفتوح نحو قولهم ثم ساكن  
 نحو قولهم ثم مكسور نحو قال **فقط** من هذا التفصيل ان تفخيم الضاد الجعدي مسان وتفخيم  
 الضاد و فوق تفخيم الضاد الجعدي وان قوتها ازديده من قوة الضاد لجرها وحرفها الضاد  
 ومن قوة الضاد الضاد الجعدي كاستقلالها وتفسيرها دون تفخيم الثانية بخلاف الظلال  
 وان صوتها مشددة لصوت الضاد الجعدي كاستقلالها في الاطباق والمجرور والرخاوة والنفخ  
 الذي جوي وكذا ان الثانية في الثانية الاخيرة في الاطباق لاختلاف حركاتها كانت  
 طاء **اما** الشدة في الثانية فانه الزحان من الضاد الشديدة للصوت فخرق لاجتماع  
 من يخرق الاداء في كثيرهم وامر عجيب لا يعرف له سبب اذ تحريف حرفا لما يكون الى  
 بشدة ولا يشبه يمينه قال سيبويه في وجه امتناع مطبوعه في مضطجع ولم يكن يفتح  
 الطاء المهملة في السبع كضاد ويجي تمامه وقال علي القاري ما قول زكريا و  
 يلزم بيان الضاد من الطاء المهملة في قوله كما في الضطر فليس هكذا اذا اشتباه بين  
 الضاد الجعدي والطاء المهملة انتهى **اقول** لان في الضاد رخاوة موجبة لجر  
 الصوت وفي الطاء شدة موجبة لاحتباس وعدم جريه اصلا كلف وهو ضدها  
 ولعل زكريا دعاه الى ما قال ما تفقده به اصل مخرج من تلفظه كالطاء المهملة قال

قوله كذا لال سقط على قوله ثانيا **مسألة**

اذ لا انما يزلق ويخطأ ما لبا  
 في لظوف المثلث لانه العيبة الغيبية  
 دون المتقابلة كما ان القدم  
 انما تزل غاليا في الخلف **مسألة**

يعني قوله ومن قواعد لان الاول اخبر والثاني مصوت  
 الصرفيين **مسألة** سمي سبعا **مسألة**  
 ان كيف يكون اشتباه  
 بينهما **مسألة**



على الصادق ومنهم من يخرج الصادق المجهول كما لمصرين انتهى وقال ابن  
 جرير في التمهيد ومنهم من لا يوصل الصادق المجهول الى مخرجها بل يخرجها دون مخرجها  
 بمزوجة بالعلم المجهول ومنهم اكثر المصنفين وبعض اصل القرب انتهى **قوله** دون مخرجها  
 يعني من رأس القرب او اصل الثبوتين العليين وهو مخرج العلم المجهول وانما اذا  
 اوصلوا العلم المجهول في قبحها في رأس القرب عن اصل الثبوتين العليين بالضرورة  
 فلا يمكن اختصار الصوت بالكلية ومع قوله مزوجة بالعلم المجهول انتهى اوصلوا مع  
 ذلك حقائق التسمي انما لا يتألف الا من اسره مخرج الصادق المجهول بالعلم المجهول  
 لكن ذلك في الحقيقة طامه لانه لطف انما يتميز بمخرجه وصفاته والمخرج هو العلم  
 الذي يشأ في لطفه وصوت صادقه لطفه وحده القربان في لطفه بين رأس  
 القرب واصل الثبوتين العليين لا من بين لطفه والافضل من يعرف من يراعي جوده  
 في التأمل الصادق خصوصاً مثل بعض بالتشديد فعمل علماء المصنفين قدش في لطفه  
 في لطفه والمجاهد القرب واما اصل القرب والعراق وراه بعد ان قال ان لطفه  
 كالعلم المجهول في السمع وهو لطف ثم يشوبه هذا الفلح والشمس لا يكون  
 في انهم التعليل المحض المعارض بمثل الذي ان اكثر المتعلمين من تعلم الاداء من  
 يشوبه الزمان ثم المبتدؤن بل اكثر يشوبهم ايضا لم يتعلموا بعد حريته التعليل  
 ومن كان كذلك لا يلبث ان يشك ويحرف اذ لم بين اداءه لاصل كما سبق  
 عن كفي ونشره لا بيان شبهه بالعلم المجهول في السمع وان فهم من القواعد الكلية

كذا في شرح التمهيد  
 في شرح التمهيد  
 في شرح التمهيد

بعض من بيان صفاتهما الذاتية بان تخرج عليها كل الائمة الثقات الواثقة الدلائل على  
 زيادة الشبه به ووسيلة تميزه عنه حتى يتفهم للاغبياء ايضا كما شمس لم يبق فيه شبهة  
 لاحد منها قول الشيخ الجري في النشر والصادق والظاهر اشتراكا صفة جهرا وخاوة و  
 استعلاء والطباقا وافترا فخرجوا وانفردت الصادق بالاستطالة انتهى اقول يعني و  
 الاشتراك في اكثر الصفات يوجب الاشتراك في السمع كالصادق مع السمع وقوله ايضا  
 في نظير الصادق بالاستطالة ومخرج ميزته على الظاهر وكما في معنى وميزة الصادق على الظاهر  
 للمصنفين في النطق بهما فقط فتقدم بالاستطالة ومخرج كلفه بسم الله لا وجه لا  
 للضرورة بل يشك اليه اجماعهم على تقدم في احد من الآخر عليها قال علي القاري  
 عن شرح هذا البيت وقد انفرد الصادق بالاستطالة حتى تنقل بمخرج الاسم لما فيه  
 من قوة للبر والاطباء والاستعلاء وليس في اللوح ما يعبر على ذلك مثله والسمعة  
 الناس فيه غلبة فمنهم من يخرج طامه ومنهم من يخرج دلائل العلم المجهول ومنهم من  
 يخرج طامه كما لمصرين ومنهم من يشبهه بالاداء منهم من يشوبها بالعلم المجهول لكن لما كان  
 تميزه عن الظاهر شكلا بالنسبة الى تميزه عن الظاهر فلهذا تميزه عن الظاهر ما جاء  
 في القرآن بالعلم لفظا والمعنى ان جميع مواد النظائر التي في قوله تعالى ومنهم من  
 ظاه من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار اصولها في الالباب الستة المأثبة  
 وانما ضبط الظاهر لكونها اقل من الصادق فهو اقرب الى ضبط المراد انتهى فانظر  
 يا اخي المستشرق كلام الناظم بنظر الانصاف وتذكر كونه ادم الذات وشدة كونه  
 الموت

لا هنا فهم الا زكيا والاساس  
 حال البحث لم يبق لهم شبهة  
 في حق ادائه وخرقه من شبهة  
 هنا شبهة في بيان خط الاغبياء  
 امثال ابن صفية فخر تفتت  
 ان من الاولين ام من الثالث  
 اذ من عرف نفسه فقد عرف ربه  
 مسئلة

ان انصفنا لا صوت  
 في مخرجه في الحقيقة بسبب  
 تلك القوة لا يمكن  
 اختصار صوت في  
 بها بالكلية كما في لطفه  
 للمعلمة مسئلة

قوله اقل اذهنت القرآن كلاما  
 التفسير التيسير لعم الشفيع  
 آلاف وثلاث مائة واثنان و  
 ثمانون وظاهرها ثمانية واثنان  
 وابعون مسئلة



قال الشيخ ابن الجوزي في الشفا  
بشرح ابن طيبة الامام المكي  
الدمشقي المعروف بابن شامة  
بها سنة خمس وستين وثمانية  
سبحة الامام الفاضل ابو العباس  
احمد بن الحسين بن سليمان بن  
يوسف الخنفي قراءة والذوق  
لله في قال اخبرني والذوق  
وتلاوة وسماعا للشيخ قال  
اخبرني المؤلف سماعا وقراءة  
لها وشرحها المذكور شيخ قال  
في الطبقات الكبار ان اباشمة  
من مشايخ الامام النووي ثقة بعد  
منه في الحديث الاشارة بعد  
موت الامام النووي في بشارته  
بغير معلوم انتهى

وقولا ايضا في التمهيد وقد حكى ابن جنين في كتاب التنبيه وغيره ان من العرب  
من يجعل الصنادغاء مطلقا في جميع كلامهم وهذا غريب وفيه توسع للعامة  
انتهى اقول وجه الفرية ان المراد من العرب من كان غزاة ووجه التوسيع كونه

لغة ثانية لتلفظ بعض العرب الفصحى وقولا ايضا في التمهيد مثال الذي يجعل  
المضاد ظاء كالذي يبديل السين صاد في حقوق الله واسروا الفجوى انشروا  
اقول وهذا ايضا اظهر دليل على اشتباههما في حسن السمع لان السين والصاد متشابهان

في السهم وتصور ايضا في نظري ان تلقيا قال علي القاري اي الصناد والظواهر البيان  
اي فالبيان لكل منهما لا لاحدهما من الآخر كما قال زكريا لان المراد بيان مخرج

كل واحد منهما وصفتها لا انفصال احدهما عن الآخر عند نقطتهما كما يؤمهم  
كلامه حيث علل ايضا بقوله لئلا يختلط احدهما بالآخر فتبطل الصلاة لازم اي

على القارى والمفنى لزوم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل منهما ولا يجوز  
الادغام لبعده مخرجهما انقضى ظهرك بعض الظالم ذكوا ابن الهمام ان الفصل

بينهما في التمييز بين الحرفين ان كان بلا مشقة كالطاء مع الصاد فالحال  
مكان الصالحات فقد صلته وان كان بلا مشقة كالظاء مع الصاد

مع السنين والتناء مع الطاء قيل نفسه وقيل الكشم لا تف انتهي قول على القار

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय  
नमो भगवते वासुदेवाय  
नमो भगवते वासुदेवाय  
नमो भगवते वासुदेवाय

مستند من المصنف  
للمعجزة  
أو أعدل الضاد بالظاء في الضالين  
وغير ما حصل فقد صلاته مع قدرته على  
النطق بالضاد إيجاب الواجب عدم  
الضاد واللام في عدم  
نجوم صاحب البحر الرائق أشباه  
الضلال

فان امكن الفصل بين الطرفين من  
 غير مشقة كالطاء مع الصدا ففراقه  
 الطالحات مكان الصالحات  
 لا يمكن الصلاة عند الكل في المكان  
 بمشقة كالطاء مع الصناد  
 الصدا مع السين والطاء مع  
 السناد اختلف المشايخ فيه قال  
 اكثرهم لا تقبل صلاة  
 قاطبة ان كان مع يمينه

*[Faint handwritten Devanagari script]*



اقول وكذا تقد صلواته من قراء الطاء المهملة مكان الضاد المعجمة اذ لا شقة  
 في الفصل بينهما اذ لا اشتباه بينهما قطعا كما سبق ولذا حكم كل من لقينا  
 بفاد صلواته من قراء الطاء مهملة ثم قال على القاري نقلا عن الطيبي ذكر  
 في فتاوى الحج انه ينبغي في حق العوام بالجواز اقول وهذا تفصيل حسن في هذا الباب  
 انتهى يعني قول فتاوى الحج في حق من يقدر على التمييز بين الحروف المتشابهة بنون  
 صلواته وفي حق من لا يقدر عليه يجوز ان يفرق حسن في باب ذلك القاري وقال  
 الفاضل الشهاب في حاشية البيضاوي عند بيان قرآن بصنيين واعلم انهم  
 اختلفوا في ابدال الضاد بالطاء وسلكه سهل يمتنع وتقدب الصلاة ام لا  
 فيقول تقد وقيل لا تقد واختاره المتأخرون وبه افتى شيخنا المقدسي انه اذا  
 امكن الفرق بينهما فتقد ذلك وكان مما لم يوافق به كما هنا وغير المعنى في الصلاة  
 والافلا التمييز بينهما خصوصا على العجم وقد سلم كثير منهم في الصدر الاول ولم يفرق  
 حشمتهم على الفرق وتعليمهم من الصحابة ولو كان لازما فعلوه ونقل وهذا هو ما عليه  
 المتأخرون كالبيهقي وصاحب المحيط وغيرهما انتهى وقال الامام في الدين الواري  
 في تفسير التعداد بالسلمة المختار عندنا ان اشتباه الضاد بالطاء لا يبطل الصلاة  
 وبطلان المشابهة بينهما حاصلة جدا والتمييز ليس فوجبا ان يسطر التكليف  
 بالفرق ولو كان هذا الفرق معتبرا لوقع السؤال عنه في زمن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وفي ازمة الصحابة لاسيما عند دخول العجم في الاسلام فلما لم ينقل قول

يعني مع رياسة دائما في تصحيح  
 على شيخنا قار على اراء ذلك الحرف  
 الذي عجز عنه ذلك المتأخر والافلا  
 بهذا يقولون من العوام والافلا  
 في باب ذلك القاري لا الكسلي  
 البطلان عن التعليل الظاهر  
 البطلان عن حركات بل هم  
 انهم امينون حركات بل هم  
 فتيون منكم من لغز حركات  
 الحلال ان لم يخلق الله خلقا  
 بل للعبادة قال الله تعالى  
 بلن والافلا الالف بعد قوله والافلا  
 ولا يمكن العبادة الا بعد تعلم قوله والافلا  
 ولما قال الله تعالى فاسألوا الله وان لم توجدا  
 اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون هذه الشبهة  
 حسن العلامة  
 المقدس حيث جمع  
 في فتاوى واحدة  
 في الاقوال المعتبرة  
 في الامانة الحنفية  
 في زنة القاري  
 في بركة واحدة  
 ان عدم الفتا بالابدال  
 يعني لا يكلف الله نفس الا وهما  
 وما جعل عليكم في الدين من  
 حرج

ان الظاهر جوازها

في السؤال عن هذا المشكل البينة علمنا ان التمييز بين الحرفين ليس في محل  
 التكليف انتهى قوله عندنا يعني عند علماء الشافعية فانه في المذهب وقوله  
 ان اشتباه الضاد بالطاء يعني بتبدله بشدة الاشتباه بينهما فجاز من قيل  
 ذكر السبب واردة المسبب وقرينة ما بعده الا ترى ان الشهاب ذكر بدل ابدال  
 الضاد لانه لحق كلام الامام وقال العلامة الطيبي ايضا في حاشية قوله  
 الكس في بطلان صلواته من بدل الضاد بالطاء وهو الظاهر من مذهب الشافعي  
 وجاء في كتاب الروضة جواز الابدال وقال الامام والمختار للجواز لغير التمييز  
 شدة الاشتباه لانها من المجزوءة ومن الرخوة ومن المصلحة ولان النطق  
 بالضاد مخصوص يعني بلغتهم لما روي انا فصح من نطق بالضاد فلو اعتبر  
 بينهما لوقع السؤال عنه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن الصحابة لا سيما  
 عند دخول العجم في الاسلام ولو وقع لنقل فلما لم ينقل علم ان التمييز ليس في محل  
 انتهى قول الطيبي مختصرا كلام الامام ثم ابن الجوزي واضطر مع وعظمت مع  
 افضتم قال على القاري بالاشتباع وخوجه خضتم اي بيان الضاد والطاء لازم  
 اذا وقع قبل طاء وتاء خوفا من ادغامها حيث لا يجوز الاختلاف في خارجها  
 اما قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الطاء في قوله كما من اضطر مع بيان  
 الطاء من التاء الى اخره فليس في محله اذ لا اشتباه بين الضاد المعجمة والطاء المهملة  
 ولا بين الطاء المشاكلة والتاء الفوقية حتى يسلك في سلك ما سبق من التمييز

فظهر انه من اصحاب  
 المذهب في مذهب  
 الشافعي كالسبب  
 في مذهبنا معهم

الروضة فتاوى الامام النووي  
 في مذهب الشافعي والطبيعي  
 شافعي وصاحب الكس في حاشية  
 مثله

الابن بقوله انفق  
 ظاهر ان



والبيان بين الضاد والظاء المعجمين انتهى وقال في التمهيد وإذا أتى بعد الضاد  
 حرف الطاء وجب التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق ذلك الهمزة أو خف عليه  
 وهو الادغام نحو في اضطر ثم اضطره انتهى وقال في انشاء الضاد انفراد الطاء  
 وليس في الحروف وما يعسر على ذلك مثله وقل من حسن فان السنة الناس فيه مختلفة  
 فمنهم من يخرج ظاء ومنهم من يخرج بالذال ومنهم من يجعله لا ما يخرج ومنهم  
 الراي وكل ذلك لا يجوز فلنحذر من قبله لا الظاء لا سيما فيما يشبه بلفظ نحو  
 ضل من تدعون يشبه قوله قل وجهه سوداوي ليعمل الرابطة في احكام لفظه  
 خصوصا اذا جاورة فلا نحو انقض ظهره وبعض الظالم او حرف مخم نحو  
 ارض الله او حرف يجاوزه يشبه نحو الارض ذريبا وكذا اذا سكن واى بعده  
 حرف الطاء نحو في اضطر او غيره نحو افستم وخضتم واخضض جناحك  
 وفي تضليل انتهى قوله يخرج ظاء يعني خالصة وقد سبق تفصيله عن تمهيد  
 وقوله يخرج بالذال يعني الهمزة المفتحة فيصير المزوج به طاء مملئة فيوافق ما سبق  
 من تمهيد ومنهم من يخرجها دون يخرجها بمزوجة بالطاء الهمزة قوله لا ما يخرج  
 يعني لا اتصال يخرج بخرج اللام ويوافق قول المجعول ولا اتفاق يخرج الضاد  
 يخرج اللام في رأس خلاف يسرع العاجر عنها البرهان انتهى يعني يبدله وقوله  
 في نظم تجويد الفاتحة ايضا كم رامة قوم فما ابدوا سوى لام مخمجة بلاء فان  
 قال في التمهيد وهم الزباليه ومن ضاهاهم قوله يشبه الراي يعني المفتحة انتهى

أي وليعتب فيه بكرة  
 للهمز والاعمال  
 التكرار مثلا

ان اخوها وهذا القول  
 رأس الآية لا يخرجها  
 وقدم مع اخوها  
 الحاقه مع

سما نقل تقاطع ظالم حبيش  
 طمان لا زعم طور ظيف فحبيش  
 فطمان لا زعم طور ظيف فحبيش  
 المنحني الحديدي الصوت والظلال

نعت في السنة العجم وبوافق ما قال في تمهيد ومنهم من يجعلها زايًا مفتحة وهم  
 انتهى العجم انتهى قوله او حرف مخم نحو ارض الله يعني لام الله قوله الارض ذريبا وجه  
 بخاتمة الدال للضاد كونها ذات فتح مثلها وسجى ذوات النسخ قوله في اضطر  
 وجه التحفظ فيه خو في الادغام بسبب كون الطاء حرف الطاء وشدة قوتين  
 والضاد رخوا ضعيفا كذا قال في التمهيد والقوى اذا جاورة الضعيف  
 جذبه النفس انتهى يعني فيدغم فيه كما في الرعاية وادغام حرف في حرف لا يفتخ  
 تشابه لفظهما في السمع الا يرى ادغام اللام في الشين المشككة والمهملة هل  
 في سمرها شبه قوله اقضم وجه التحفظ فيه ايضا خو في الادغام يكون الضاد  
 رخوا ضعيفا ساكنا والتا شديدا قويا مخرج به ايضا في الرعاية قوله واخضض  
 جن حنك الجيم اقوى من التاء لزيادة جهرها على شدة التاء مع قرب مخرجها من  
 الضاد فخوف الادغام فيه اشترط قوله في تضليل خو في الادغام فيه لا اتصال  
 يخرج اللام يخرج الضاد وقرب المخرجين سبب الادغام اقول اعتبروا من قوله  
 وليس في الحروف وما يعسر على ذلك مثله خصوصا من قول واقل من يحسنه فاذا  
 كان الضاد العوبية في هذه لم تنبه من الضعوبة وانت ترى يبين ان لا صعوبة  
 في الضاد الشديدة الطائفة اصلا بل هي في غاية السهولة على اللسان بحيث يستوي  
 في النطق بها العالم بهذا الفن والجاهل به بل اهل القوي والاحسية فانك  
 تحكم بان الضاد الطائفة محسنة سيما طاء مملئة جسا بعيدة عن الضاد  
 الى حقيقته مثلا

فيقلب القول الضعيف والمفتحة  
 المفتح حين جاورة الضاد  
 وغيره مثلا

بش قال فيها اذا سكنت الضاد و  
 انت بعد هاء وجب التحفظ  
 بيان الضاد لئلا تدغم في التاء  
 لكونها ورخاوتها وشدة التاء  
 انتهى من رسالة التكملة المخرجة  
 في الضاد مثلا



ان كيف لا يكون الضاد العوي  
صعبة

العويية بحر احل كيف وانا اجتزعت في اخذها من مثلي قريبا من مدة سنة  
والاكن تجبني تارة دون اخرى وكولة في نشره ايضا وحر في النفث هو الشين  
اتفاقا واصناف بعضهم اليها الفاء والضاد وبعض الراء والضاد والسين  
والياء والذال انتهى وقوله ايضا في تمهيد عقيب بيان نفث الشين وحكي عن  
بعض الضاد ونفثه بالاستطالة ومعنى النفث كثره انما خرج من الريح بين  
اللسان والحنك عند النطق بها حتى يتصل طرف يخرج غيره انتهى ولما حصل  
ان كلما الشين ابن الجزري في كنبه الثلاثة جميعا نفث في ثبوت كمال الشين بينها  
وعنه يميز بها ومنها قول طبعي عقيب بيان نفث الشين وحكي بعض الضاد  
والنفث انتشار الصوت عند لفظها والتحقق ان الضاد انتشار يخرج و  
فال بصوت انتهى قوله فال الى استمرسل وامتد قال في القاموس ذال صار  
له ذيل ومنها قول مكى في الرعاية وقد ذكر بعض العلماء الضاد المجرى مع الشين و  
قال يعني ذلك البعض الشين نفث في الفم حتى يتصل بجرح الظاهر والضاد نفث حتى  
يتصل بجرح اللام انتهى قول لكن ويحذر عن الافراط في اظهار نفثه في جرح  
البنة اق فانه وسوسة السواس قال ابن القيم الجوزية في كشف التاموس من تلبس  
ابليس ببعض الزهاد انه يتكلف في اخراج الضاد حتى يخرج البنة اق كما في الكوكب  
المشرقة للجامع الصغير انظر واما ما في المتن من كيف عدوه متفشيا مع الشين  
لاشبه الكهانة في خروج الريح الكثرة المنتشرة عند نطقها فربما يكون في مجال الصوت

قوله والتحقق في بعض ان نفث  
الضاد لا يخرج من جرح اللام  
في جرحها لظن خروج اللام  
في جرحها اي جرحها في  
نفثه جرحها في نفثه  
جرحها واما الشين فنفسه  
بصوتها ومعناه ان الامتداد  
في جرحها بل نفثها هو جرح  
امتداد الريح والصوت متجاوز  
عن جرحها الى ان يتصل بجرح  
الظاد واما الاتصال بالريح  
المبسط

سنة في صفات السبب

ت وان نسيم هؤلاء الخول للجنون فيظهر جنون ابناء اخوات خالاتكم  
للنفثين جميعا ومنها قول الرضا في شرح الشافية وبعض الحروف اذا وقفت عليها  
خرج معها مثل النفث ولم ينصفط صنفط حروف القلقة وهي الزاي والذال و  
الضاد والظا فان الضاد يخرج من فم بين الازراس والظا والذال والزاي يجرد  
من فم بين الشنايا واما الحروف المهملة فكلها تقف عليها مع نفث لا تخرج  
يخرج مع النفث انتهى ومنها قول ابى شامة ايضا عقيب بيان حروف قلة ان  
الضاد والزاي والذال والظا غير مصفوط كصنفط الحروف الخمسة لكن يخرج  
معها عند الوقف عليها شبه النفث ومنها قول الامام العلامة للجصيري ايضا في  
شرح الشافية وذوات النفث الضاد والظا والذال والزاي وهو صوت يلحقها  
عند الوقف شبهه انتهى ومنها قول الكسائي ايضا في شرح السبيل ومنها  
الضاد المجرى شبه النفث لما حق لها عند الوقف انتهى قول انما خصوه بمجال الوقف  
مع انه صنف لا زنة لها لانه لازم رخاوة ذوات الخابج السنية وسبجي قول مكى ايضا  
مع حابه فيظهر صوت خروج الريح عند صنفط حروف اللام من الازراس الصوت النفث منه  
عند اللفظ بها ومنها قول منية المصنف في شرحه نقل عن الزخيرة انه اذا لم يكن بين  
الحرفين الحاد والمخرج ولا قرب الا ان في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة في جرحها  
لخوان ياتي بالذال المعجمة مكان الضاد المعجمة بان يقرأ في تدليل مكان تضليل  
او نحو ان ياتي بالزاي لكان مكان الذال المعجمة او ياتي بالظا المعجمة مكان

وهو وجودها منفذ ما سبق ان الوقفة  
لكونها صنف صنف ثورث جرحها  
صنف الاعمال فيبقى المنفذ من الجرح  
البسته فيجوز فيه الصوت لا محالة  
قوله فكلها انما تقب لكثرة الضاد  
لتختلف في الراء بل في الظا والظا و  
الا فالتفخ في طلبة تختص بذوات  
خارج السن الكرم الا ان يرد بها  
بالنفث هنا جرح الصوت الجاري  
وهو مجاز الاري انهم لم يعدوا الفوق  
المعجمة والواو والياء والالف المردية  
مع حابه فيظهر صوت خروج الريح عند صنفط حروف اللام من الازراس الصوت النفث منه  
عند اللفظ بها ومنها قول منية المصنف في شرحه نقل عن الزخيرة انه اذا لم يكن بين  
الحرفين الحاد والمخرج ولا قرب الا ان في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة في جرحها  
لخوان ياتي بالذال المعجمة مكان الضاد المعجمة بان يقرأ في تدليل مكان تضليل  
او نحو ان ياتي بالزاي لكان مكان الذال المعجمة او ياتي بالظا المعجمة مكان

مطالع

قوله به اي بوجود النفث في الضاد  
المعجمة







انتهى قول بقصر فيه اكثر من رايته ومن القراء والائمة اقول وذلك التقصير في  
تاريخ اربع مائة وعشرين وهو تاريخ تمام مكي كتاب الرعاية عما صرح به في ذلك  
الكتاب ايضا فلو فرضنا ان حق اداء الضاد للمجيء ما هو كالطاء للمهمل كما هو الشأن  
بين الناس في زماننا هذا بقدر عليه المبني في اول بدنه بلاكلف ولا يصعب  
على احدنا السعد زماننا هذا بعد زمان صاحب الرعاية بسبع مائة سنة وقد  
اجمعوا على انه اصعب للوقوف على حال الشيخ ابن الجزري في النشر وقل من يحسن كما  
سبق فيلزم انما قهرهم على الكذب بل زماننا احق بشيخ التقصير من يستبعد  
العقل فيكون هذا الغلط من سبعمائة سنة في اكثر الاقطار والممالك وهل يغيب  
الاحتياج الاحتياج باننا وجدنا ابا دنا واجدادنا هكذا والاعتراف باننا انهم  
ومن يحذله الله كما قيل اراد يداينه فيفتح له عين بصيرة بايقاد نار الوعر في قلبه  
فيطلب الحق ويتامل في كلمات هؤلاء الفحول في بيان اصل الفن او يصفى اليها فيعمل  
بقوله فما في غير عبادي الذين يسمعون القول فيستمعون احسن لوعده الكريم  
والذين جاءوا اذنا لنهديهم سبيلنا وبما قال فضيل بن عياض رحمه الله عليك  
طريق الحق فلا يترك فلة السالكين واما ك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة  
الهاككين انتهى وهو صريح في ان كل طريق الحق قليل واما كل طريق خلافه  
كثير كيف وهو منطوق قولهم وقيل من عبادي الشكور بالجملة اسمهم المنيعة  
للدوام الا يرى ان اصل الناس في الخارج لو قوبل باطلهم لا يبعدوا عنه

فقد لو عداه لتعيل ليفتح واللات بدل منه  
او عطف بيان ومعنى الالة والقرين  
جاء يدرك الوصل الالة فينا بصر  
اختيارهم اليها تخلف لهم الاصل  
الا الطرق الموصلة بانفعل الالة  
والبنة بجزء ثوبتنا الاجرة في ثوبنا  
بنا كيد ان مبطل  
الا بالقدح الخ في تزيينه والهام  
واخطاره في قلوبهم بصر في اختيارهم  
وقدرهم في فعله على تصدده  
بقلوبهم تصدقوا في سبيل  
خلق الله ثقتا افعالهم عقيب وهو من اكله  
ذلك القصد في البان في الى حقيقته

من الصالحين

ة وبما قال على كرم الله وجهه على ما نقله السيوطي لا متطرا لهما من قال وانظر  
الى ما قال ونقله عنه الامام الفخر ايضا فقال وهذه عادة ضعف القول  
يعرفون الحق بالرجال لا الرجال بالحق والعقل يعرف الحق ليعرف اهل فان كان  
القول حقا قبله ولو كان قائما مبطلا انتهى واما صفات القوة في الضاد  
المجيء فما قال الشيخ بدر الدين واما صفات الضاد فانه مستقل بمجرده ويطبق  
مفهوم مستطيل فلهذه صفات قوة وفيه من صفات الضعف الروايات انتهى  
اقول وفيه نفس ايضا كقوة الضاد ونفج عنه في الجعري ومن صفات القوة و  
قد عرفت فيما سبق ان قوة انما هي بالنسبة الى الطاء المجيء كما ان قوة الشين  
بالنفس انما هي بالنسبة الى الشين بكونه في غير النفس من بواقي الروح المموس الا يرى  
انهم قالوا الضاد اقوى من السين بالاطباق والزاي اقوى من السين بالجر  
ومن الذال المجيء بالصفير ثم اقول فمن جبر صحت الضاد المجيء بالكلية فحقا  
بان صفات القوة غلبت على صفات الضعيفه واهلكتها فقد خرج من مقتضى  
العقل والنقل وضل ثم اضل فالحق بان مثال ابن جنيته وقيل لمن تبعه ثم  
ويل له قال الله تعالى يوم ندعو كل اناس بما هم بهم يهد الله فهو المهتد ومن يضلل  
فلن تجد له وليا مرشدا اقول واذا تلفظت به كالطاء المجيء في السمع فيجب  
عليك ان تلفظ بالطاء المجيء ايضا مثل تلفظك بالضاد لقول صاحب  
الرعاية والظاهر في شبه لفظه في السمع لفظ الضاد وقال ايضا والضاد

قوله فاد مستل الا تقدره في الاستعلاء  
والله والاطباق والتقضي والاطلاق  
لانه مستل مجرور لا تقوله في هذه  
بني الاستعلاء والله الا في كلامه  
ما نحو حيث حمل الزوات على او صافها  
مع انه لا يجوز مستل

وقد ورد ان ديننا بين  
على القول لا على ما بينا  
القول ولم يقل احد  
بما تنفذه به وكتبه من  
الاستعلاء مستل



يشبه لفظها بلفظ الظاء وقال ايضا والظاء تشبه لفظها ايضا الذال وقال  
 ايضا ومن لم يحفظ بترقيق الذال في اللفظ دخلها تخميم بغيرها الى الاطباء  
 فقصه عن ذلك ظاء او ضادا وقال ايضا لا بد من التحفظ بترقيق الذال اذا انت  
 بعدها فافحوق ذاق ولا صار ضادا او ظاء فاعرف انتهى قال في الرعاية والفتا  
 المجرى اقوى من الصاد لان الضاد المجرى حرف مجرور مع انه مطبق مستقل  
 والراء الذي فيه اقوى من الضاد انتهى اقول لان في الثلاثة صفحة  
 ضعف وفي الاول واحدة وكذا الظاء المجرى اقوى من الثلاثة وان كان دونه في  
 الاطباء اعلم ان من الحجج العقلية الملقحة على من قرأه كالعلماء الممهل علم كان  
 نظيرهم نحو اضطربا ادغام ولا ادغام فيه لاحد من القراء اصل الاداء اذا اذنا  
 على ما في الايضاح نطق الطرفين ساكن فتحرك بلا فصل بينهما بحركة او وقف فيرتفع  
 اللسان عنهما ارتفاعا واحدة انتهى وهم انما ينطقون طادا اضطربا قبل رفعه  
 السنن من ضاده مع بعد تحريكها المستند للرفع المذكور البتة وهذا عين الادغام  
 ومن ثم اخذوا من ايضا لهم حافات السنن الى انهم اسهم ضعيفا مع الصادق  
 رؤسها الى اصول ثنائيا هم قويا ثم اذ رفعوها من اصول ثنائيا هم بالقوة لا بظهور  
 صوت الضاد مع المفروض والامن اصول ثنائيا هم لامن بين الحافة والامن اس  
 وقد شق ان الخرج هو ما كان ظاهرا للخرق وتبينه عن غيره لا محل مما تارة للجرين  
 فقط لا يرى الك اذا انطقت ضادا بعض مشددا باعطاء الشدة لا يظهر صوت الآمن

صفة بغير مصناف  
 لامع في بالاضافة  
 لا المعرفة

عن علي القاري

من اصول الثنائيا مع بقا حافة اللثا منطبقة على الامراض بعد رفع رأسه من اصول  
 الثنائيا بعد الخرجين فهذا يدعى على نقطة من اصول الثنائيا بحيث لا يشك فيه  
 المتأمل المذكور لسطحها المنتظم القهاري مع ان حق الضاد حين انطباق حافة اللسان  
 على الامراض ان يبقى رأسه معلقا بغيره مما سلك كان اصلا فاذا اراد نطق حرف آخر  
 بعده لا يمكن نطقه بدون قلبه حافة اللثا من الامراض بالحيلة وهذا غاية البيان  
 وبالله التوفيق ثم الضاد الضعيفة المستند على ما نقل الرفع في شرحه ان فيه عن السيرة  
 في لغة قوم ليس في لغتهم ضادا فاذا احتاجوا الى التكلم به في العوبة استعاضوا بهم  
 فربما اخرجوا معانها بغيرها وبما تكلفوا اخرجها من مخرج الضاد فلم يثبت لهم  
 خرجت من بين الضاد والظاء يعني المجرى وفي حاشية كتاب مبرمان ان الضاد الضعيفة  
 كما يقال في اخره واحذر له بقرعون الشاء من الظاء انتهى قوله في لغة قوم يعني من  
 الاعاجم قال الجاريد في الامداد في العربية كما لا ظاء الا فيها كما في التمهيد قوله كما  
 يقال في اخره الجاريد في قول مبرمان وابن عصفور قال اللثا اذ اخرجها من مخرج الضاد  
 وفي تفريل الضاد الضعيفة بهذا وفي تمثيله بهذا نظرو الذي يظهر ان الضاد الضعيفة  
 هي اقرب من عكس قاله مبرمان وابن عصفور فتقول في اخره زيدا انتر زيدا  
 بين الضاد والشاء انتهى قول والحنونة الدمايين في شرح التسهيل حيث قال قال  
 النارج فيه نظر قلت ولم يبين وجهه والصواب القطع بان خطا محض لان الكلام  
 في ان الضاد لا يعطى حقه لانه ان الشاء لا يعطى حقه وقال ابو حيان والد ما بين

السيرة ومبرمان  
 ابن عصفور وكذا  
 الرمال من شراح  
 كتاب سيبويه منهل

قد يرمى من مكان وطريق موفقة ان  
 نفعه النقط على رأس اللسان من وجه  
 الجانب فلفظ بالاضاد مشددا  
 ولو لم يرم من متواليات من بين  
 اللسان من غير مخرج رأس  
 في لغة قوم ليس في لغتهم ضادا  
 فربما اخرجوا معانها بغيرها وبما  
 تكلفوا اخرجها من مخرج الضاد فلم  
 يثبت لهم خرجت من بين الضاد والظاء  
 يعني المجرى وفي حاشية كتاب مبرمان  
 ان الضاد الضعيفة كما يقال في اخره  
 واحذر له بقرعون الشاء من الظاء انتهى



نقول ان على الفارس الضاد الضعيفة هي التي لا تحقق حركتها ولا يعتمد عليها و  
 لم يسمع يخرجها كما اذا قلت ضرب مخففا لحركة الضاد مختلفا لها فيضعف طبعها  
 وقال ابن حروف في المحرفة من يخرجها بمينا او شما لا كما ذكر سيويه انتهى اقول  
 وهذا ان الغولان وكذا قول السير في فخرجت من بين الضاد والفاء وكذا قول الياز  
 بهد في التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من يخرجها ولم تضعف ضعف الفاء المخرجة  
 من يخرجها مؤداه شئ واحد وهو ان الضاد الضعيفة هي ما بين الضاد والفاء  
 ان الكل مخرجها وقوة وضعفها فان قالوا نحن اخذنا هذه الضاد الشديدة بالمثل فنهت عن  
 مخرجها بالاسناد المتصل بانه القراءة البالية لا النبي عليه السلام وسلم قلنا لا لم  
 ثبت ذلك الاخذ على تلك الكيفية اذ الرواية الصحيحة لا تخالف الدراية قطعا ولو سلم  
 فيجوز ان يخرجها بعد الاخذ الصحيح بالشك والتشكيك كما هو شأن المتقدمين كما سبق  
 من مكى في الفقه روايتهم للدراية بجميع عليها دليل يخرجهم لها وقد عرفت ان شرط قبول  
 القراءة ان توافق العربية وقد عرفت ايضا مخالفتها لما تواتر في كتب القراءات و  
 التجويد والنحو المتكفلة لبيان لغة العرب العاربة اذ مقتضى لغتهم ان يخرج الصوت في  
 جميع الرخوة ويحبس في الضاد كما استشهدنا في هذا وقد عرفت قول الجارية في  
 وعلى الفارس في خفض هذا الحرف وقد يخرج الصوت ولا يخرج النفس كالضاد والفتحة الجذبة  
 ومن قواعد الصرفين في بحث الادغام جواز نحو اضطر امتناع الطبع  
 الضاد في امتداد الصوت بضعفها وجواز نحو ضرب في اضطر وامتناع الطبع

به لعظم الضاد في امتداد الصوت باستطاعتها اذ يصير حركتها كادخال القصبة الكبيرة  
 في الصفة قال سيويه في بحث الادغام من كتابه يجوز في اضطر باعتبار ادغام الطاء  
 في الضاد لا طر والضاد في ذلك بمنزلة الضاد لما ذكرت ان من استطاعتها كاستطاعت  
 الشين يعني اللحم انتهى يعني انها اختار في الاستطالة وقال السير في شرح كوهها  
 ادغام مصوت وهو ما جرى فيه الصوت كالضاد والضاد في حروف اخرى لا يخرج له  
 صوت وهو طر في الشديدة انتهى ثبت كذب ذلك الاخذ على الكيفية المذكورة و  
 ما ذكره من اول الرسالة اليها تنص  
 ما ذلك الا لكون اساس قراتهم التعليل المحض للمعارض بمقتضى ان تعليلهم بغيره  
 ولو في العمل لا يجوز الا اذا وافق كلامه كلام المجتهد خصوصا الشيخ المقرئ لنظم  
 كلامه الدقة المجز لا يجوز له الاكتفاء بتعليل شيخه بل يجب عليه طلب موفقة صفات  
 لطرق من الكتب المبسوطة كالرعاية والتمهيد اذ لا كفاية في امثال المقدمة الجزئية  
 فعلة او شيخه قد وقع في بعض الحروف في حرفة اذ ليس بمقصود من لفظه لانهما طاء  
 سلسلة الاداء منذ زمان الثقات الشهيرة بين اصل الفن مكى ويطعير و  
 ابن الجزري في زماننا هذا دخل اشياء من التحريفات في اداء اكثر شيوخ الزمان  
 فصار وجود شيخ ما يهر جامع بين الرواية والدراية متفقين لدقائق لفظه  
 في الخابج والصفاء اعز من الكسرية الاحمر فوجب علينا ان لا نعتمد على شيوخ  
 الزمان كل الاعتماد بل نتامل فيما اودعه الثقات في كتبهم من بيان ادائهم  
 للنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ونقيس ما سمعنا من شيوخنا عليه فيما وافقه

ان في امتناع ادغامها في الطاء  
 سدا حال السيرة في  
 بكلام مجتهد في  
 شيخنا لا قبلنا بغيره







إذا اختلف الناس فليحكم بالسواد الأعظم معناه لزوم الحق  
من أجل أن الأغلبية لا تخطئ  
نجل إضافة على التوافق

الظلمة والهم  
المعروفون وصحبا صاحب الان في  
قوله اصحابا مسلمين كالمسلمين مع ان  
المطلق ينصرف الى الكمال ففلاعت  
الالف واللام فيه تكون المسكون  
مطلقا شمل المجتهدين مسجود

معنا ما راده الصحابة أو المجتهدون أو جميع المسلمين من الأئمة  
 خلا لا من المأمونين على العبد منه  
 لا تجتمع امتي على الضلالة محمول الرضا على الصحابة أو المجتهدين أو جميعهم  
 إذا اختلف الناس فعليكم بالسواد الأعظم معناه لزوما  
 الإجابة  
 بحمل إضافة على الاشتراق منه  
 أي لا يلزم إلا على العبد منه  
 أي لا يلزم إلا على العبد منه  
 أي لا يلزم إلا على العبد منه

بدل او عطف بیان شد

أما قوله سيوفه الخارق للأطباء  
لاستوائه الاستفلا المستلزم للتخفيف  
ومستلزم الخفة مستلزم لذلك الخفة  
وتخرج من أي إياها بيان للعواقب  
ورعاية الحال المبستدين مستلزم



لا تخارجها ثم تلك الطاء المهملة بعدها سيبويه كتابه والوجه في مفصلة  
 وابن طاجب في ايضا من لظروف المستعجلة في قرأت وفي شوق قال السبابة واما  
 الطاء التي كانت فانها تسمى من بحم اصل المشقة كذا لان الطاء في اصل لغتهم  
 معدومة فاذا احتاجوا الى النطق بنسخ فيها طاء كلفوا ما ليس في لغتهم فضعف  
 نطقهم بها انتهى انتهى العلم انه ليس في لظروف اقوى وفتح من الطاء المهملة العربية  
 لاجتماع صفات القوة المذكورة فيه كما في الرعاية والتمهيد فاحذر احداث الفنة  
 فيه كما هو الفناء الطائفة المتداولة الآن في ديارنا ويظهر وجودها بسبب انك  
 مرة بعد اخرى اذا اختلفت صوته في الحالين وان اختلفت ثم غنة الفصل  
 الثالث في بيان اداء الراء اما مخرجة فيما بين راس اللسان مع ظهره القريب  
 اليه وما كان فيهما من لثة الشينين العليين واما صفاتها فمما هي البينة  
 وهو صفة متوسطة بين الشدة والرخاوة وحر وقران في فاعلمين كاللام  
 في جري صوته قليلا قال الزحشر في الفصل والكون بين الشدة والرخاوة  
 ان لا يتم لصوته الا اختصار ولا يلزم كونه في العين واحسن  
 في صوته بان يشبه انسلال من مخرجها لا يخرج طاء انتهى وقال الرضوي ايضا ينسل  
 صوت العين قليلا انتهى اي يجري والعجب من بعض من يدعي المراهقة في الاداء  
 ويشيخ فيه حيث يحرم صوت العين بالكلية كالشدة في الحذف مثل نعدو  
 يدع مع انه كاللام في جميع صفاته ونظيره مما يلعب ويدل واما النون و

باب في بيان صفات القوة المذكورة في الرعاية والتمهيد فاحذر احداث الفنة فيه كما هو الفناء الطائفة المتداولة الآن في ديارنا ويظهر وجودها بسبب انك مرة بعد اخرى اذا اختلفت صوته في الحالين وان اختلفت ثم غنة الفصل الثالث في بيان اداء الراء اما مخرجة فيما بين راس اللسان مع ظهره القريب اليه وما كان فيهما من لثة الشينين العليين واما صفاتها فمما هي البينة وهو صفة متوسطة بين الشدة والرخاوة وحر وقران في فاعلمين كاللام في جري صوته قليلا قال الزحشر في الفصل والكون بين الشدة والرخاوة ان لا يتم لصوته الا اختصار ولا يلزم كونه في العين واحسن في صوته بان يشبه انسلال من مخرجها لا يخرج طاء انتهى وقال الرضوي ايضا ينسل صوت العين قليلا انتهى اي يجري والعجب من بعض من يدعي المراهقة في الاداء ويشيخ فيه حيث يحرم صوت العين بالكلية كالشدة في الحذف مثل نعدو يدع مع انه كاللام في جميع صفاته ونظيره مما يلعب ويدل واما النون و

ان بانسلال شبيه بانسلال الرخاوة فليان في الشدة وجود قليلا في الاداء شبيه بانسلال كامل في خواتم

وقلة تنسب انما هو بالنون  
 من صفات الراء

واليم فغيرها فغنة ايضا وهي صوت يجري في الخشوم ومنها النون القليل كما سبق  
 ومنها التكرير وهو لغة اعاد الشئ واقدرة على الصبر قال علي القاري وعرفنا  
 وجها في حقه عن صفته لا بد من طول جنة معناه في حقه في حقه في حقه  
 ما نقله ابو شامة عن مكي تصغير يوجد في جسم الراء لا ارتداد طرف اللسان  
 يقوى به التشديد ولا يبلغ حد يقبح انتهى وقال في التمهيد في طرف التكرير هو الراء  
 وسمي بذلك لانه يتكرر على اللسان عند النطق كأن طرف قبح اللسان يرتعد ويظهر  
 ما يكون اذا اشتدت ولا بد في القراءة من اخفاء تكريرها وقدر في فيه تكريره الى  
 اللام فصار كالرخوة انتهى وحاصل ارتداد رأس اللسان عند النطق بالراء وهو  
 من الصفات القوية ولازم لذات الراء بحيث لا ينشكك عنه مجال قال مكي في الرعاية  
 والراء حرف قوي للتكرير الذي فيه والراء ما يظهر تكريره اذا كان مشددا نحو  
 كرامة و مرة فواجب على القارئ ان يخفي تكريره ولا يظهره ومنع اظهاره فقد جعل  
 من طرف الشدة حر وقران من الخف حرقين انتهى وقال في الشدة في طرف التكرير هو  
 الراء قال سيبويه وغيره هو حرف شديد جري فيه الصوت لتكريره واخره الى اللام  
 فصار كالرخوة ولو لم يتكرر لم يجر فيه الصوت وقال المحققون وهو بين الشدة  
 والرخاوة وظاهر كلام سيبويه ان التكرير صفة ذاتية في الراء ولا ذلك في المحققون  
 وتكريرها بوجه في اللفظ لا اعدادها بعد قطعها ويحفظون من اظهرها وتكريرها  
 خصوصا اذا شددت ويعدون ذلك عيبا في القراءة وبذلك قرأنا جميع من  
 قرأنا عليه وبه نأخذ انتهى وقال في محل آخر من الشدة ايضا والراء انفراد يكون  
 اي نعمل منه

ان ينظر ارتداد به والافضل  
 الارشاد لا ينشكك عنه اصلا والافضل  
 لكان طاء او لا مهملة في حقه  
 السبب منه

يقض ارتداد به بالنون  
 حقيقة منه  
 قال سيبويه ايضا التكرير  
 نقش كان مع غيره منه  
 دون لظفرته وقوله به اي بقوته انه  
 حذيق ان الاحاديث عن شدة ما دام  
 دون لظفرته واحا اذا ادى الى الصاق  
 الراء بان ينسل الراء الى اللسان  
 للمخطين فيهم لانه حين جلي وحده  
 ان وبين وجودا فظهر فيه  
 التكرير اذا صارت في  
 الراء مشددة فامسدة في  
 والكون تام منه

اي سيمونها وتصغيرها  
 اذا فقه تصغيرها  
 ايضا بالراء والتسوية  
 الذي يلزمه التصغير  
 في اظهار تكريرها  
 فسه ايضا بتدبير  
 اللسان بها المرة  
 بعد المرة منه

عن خروجها في هو المعناد الآن في  
 بلاد الروم منه



الحفظ عنه لا يقال  
بإدائه فلا تفعل عن  
استعمال الحفظ  
بعض وبالباد منه

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
عن خاتم القرآن وهو طه طه طه طه طه  
لا أعلم ورد من النبي صلى الله عليه وسلم  
حديث غيره من النسخة الكريمة رحمة الله  
ارحمته بالقرآن واجعله اماما وزورا  
وهذا رحمة الله الكريمة ذكرها منه ما  
نسيت وعلقت منه ما جهلت وما  
رايت ولا وئد اناء الليل والنهار  
واجعله بحجة يارب العالمين



التبيين السدس حكى محمد بن زيان النحوي عن أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة انه ذهب  
لان تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقيح وتسمية بذلك  
بدلاً ومقتضى الوقوف على ما نحوه مبتدأ قال لان القرآن مجزئ وهو كالقطعة الواحدة  
فكل قرآن وبعضه قرآن وكله تام وحسن وبعضه تام وحسن اتقان قول الائمة  
لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف اليه ولا على الفعل دون الفاعل ولا على  
الفاعل دون المفعول ولا المبتدأ دون الخبر ولا على نحو كان وان واخواتها دون  
اسمائهن ولا على النعت دون المنعوت ولا على المعطوف عليه دون المعطوف ولا على قسم  
دون جوابه ولا على حرف في دون ما دخل عليه الاخر ما ذكره وبسطه من ذلك  
انما يريدون بذلك الجواز الاداني وهو الذي يحسن في القراءة ويروق السلاوة  
ولا يريدون بذلك انه حرام ولا مكروه ولا يثبتون بل ارادوا بذلك الوقف  
الاختياري يستبد بها بعده وكذلك لا يريدون بذلك انه لا يوقف عليه البتة في  
حيث اضطر القارئ الى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطعي نفس او نحو من تعليم  
او اعتبار جاز له الوقف بلا خلاف عند احد منهم لم يعتمد في الابداء ما تقدم  
من العود الى ما قبل فيستبد به اللهم الا ان من يقصد بذلك تحريف القرآن  
عن مواضعه وخلاف الموضع الذي اراد الله تعالى فيه يكفر فضلاً عن الابطال العيا  
بالله يحرم عليه ذلك ويجب ردعه بحسبه على ما يقتضيه الشرع المطهر <sup>بشر</sup>  
مستقل

[illegible]



ولما كان حقيقة معرفة الشريعة  
على بيان الاوزان الموضوعة في اصول  
الافاعل على غاية الشؤ فتقول علم  
العدواني هو علم يثبت فيه الكلام  
الموزون من خواصهم وفقدت  
القبول وهي مأخوذة من آخر  
انه اذا تبعت في علم الكل من غير  
حرف من البيت الى اول بيت من  
مع المتن الذي قبل البيت مثل  
من غلبا في قول المتن الموت  
اعذر له واليه اجل له سوابه  
او مع الدنيا لمن غلبا وعند  
الافتقار اخر كلمة البيت مثل  
غلبا وليس بصحيح من شرح  
مثال المزاوف وهو كل قافية اجتمع ساكنها ام زبور  
الزبور والتمكليس ما نوات فيها اربع مخارج  
بين ساكنها نحو قد جبر الدين الاله فيجبر المتكبر  
نحو اخب فيها واضع والمتدارك نحو عن الهوى  
الهوى وبمثل اخرى المصارعين والمتواتر نحو  
محب شمس من مدين كافي من عينة

[illegible]

وخرج الاصل، والاشد على ضعف  
نحو حيث قصر قوله عن ان  
نشره كما في

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين  
الذين هم خير خلق الله

وفتح الهمزة  
 طبعها في سنة ١٢٨٥  
 بمطبع دار الكتب  
 بمصر

بما فيه من  
شال الوصل في الثالث  
المصرعين والواو بعد ضمة نحو  
بما فيه من

المصراعين والرباعيات  
الياء بالفتحة والياء  
ومفتوحة فخذوا قوتها ومفتوحة  
ومكتوبة بـ كما في مثال المزج الف  
اقبها واو كجسديا  
فدخل

[illegible]

وإن الف كسبا حيا لا يموت  
حرف كافي

لا يلاء اعادة كلمة الى ال  
فوقها الى ال ومساها الى ال  
اخرى لها عين وانضم الى ال  
بما بعده مثل عاينم وحسن الظن  
الا لقراء اختلاف

افرنی بعد از آنکه  
بیت تمام شده مثل عید کیم  
نیز در آخریها و الاقواء اختلاف  
نکته و ضم و الکناء اختلاف  
چون سبک و متعارف و الحاق  
اختلاف بحرف

روى بخوف مستأجرة اختلاف بخوف  
روى الضيق والاجابة اختلاف بخوف  
روى الاستاد اختلاف بخوف  
روى الاستاد اختلاف بخوف

الرواق من الخوص والحرجة ووجدت  
في الرواق ردي احد البتير دون  
اختلاف حركة

في سناد الشافعي اختلاف في  
سناد الشافعي اختلاف في  
سناد الشافعي اختلاف في

فقبل الووف وساد التوجيه اخلافه  
فقبل الووف المقيّد كافي من عظمته

ما قبل اللون المصنف



والتفصيل وهو ان تتعلق فاقية البيت الاول بالبيت الثاني والثالث وهو ان  
تأتي الفاقية مرة مرفوعة ومرة مرفوعة في قبضة واحدة كجيب مع محب و  
ان تأتي مرة مؤنثة ومرة مرفوعة كسائل مع كفايل وان يختلف الشبلا  
كخاتم مع خاتم وان يختلف الحذو كدين ودين وان يختلف التوجيه كالحرق  
مع الورق ولم يمنع البعض هذا القصة من قولهم ثاقبة قبضة اي ممتلئة  
كثيرة التمسكت بها الامام في الفواق في الفاق المعاني في ما قيل في قبضة بمعنى  
مفعول من القصد لانها مقصودة الشاوي اقلها سبعة ابيات وقيل عشرة بحسب  
الشعر فانه يطلق على البيت الواحد لابي محمد بن احمد الطنقي العيني رحمه الله عليه  
الله اكبر معناه اكبر من ان يدرك عظيما العقل والحواس وجمال جبروته بالكلية  
والقبس وليس معناه اكبر من كل شيء اذ ليس معه من رتبة الكبرياء  
حيث يقال اكبر منه وقيل اكبر من ان يصل العقول الى كيفية مصنوعه ففعلنا  
عن ان يدرك عظيما كبريا مظهر قال النويري في شرح القصة فلا  
ثبت القرآن بحجج وصحة السند لا يخالف لاجل المتقدمين والمتأخرين  
تكملة القرائن المعتمدة من الروايات المشهورة على القارئ  
قال ابو مريم الشيرازي رحمه الله عليه لا الاطباق لصارت الظاء والواو الظاء  
ذالوا الصا وسينا وطراحت الصا ومن الكلام لانه ليس من موضعها في غير  
ومنها موضعها الاطباق فاذا عدم الاطباق عدت الصا ولاجل انها غير

بغير مشاركة في الخرج لم توجد في شيء من كلام الامام الآلة العربية وانما اخذ ذلك  
من كلام ابن السراج رحمه الله في كلام الرطلة رحمه الله زيادة فانه قال لولا  
الاطباق لصارت الظاء والواو لانه ليس بينهما فرق الا بالاطباق ولم يصرنا  
للفرق بينهما من جهة الجهر والهمس وكذلك سبيل الصاد والسين لانهما هما  
ولم يجب مثل ذلك للزاي مجهورة ولذلك الظاء والذال ولم يجب في الشاء  
لانها همزة والسين ابراز المعاني من مجله لابل شامة م م م  
فاقول انما خارج الحروف فقد اختلفوا في عددها والصحيح المختار عندنا وعند من  
يقدمنا من المحققين كالحليل بن احمد ومكي بن ابي طالب وابي القاسم الهذلي  
وابي الحسن شرجي وغيرهم سبعة عشر حجا وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار وهو  
الذي اثبت ابو علي سينا في مؤلف افرويه في مخارج الحروف وصفاتها وقال كثير من  
الفخاة والقراء على ستة عشر فاسقطوا مخرج الحروف في الجوفية التي هي حروف المد و  
اللين وجعلوا مخرج الالف من اقصى اللين والواو من مخرج اللين وكذا الياء  
وذنبه فلقطرب والجرمي والقراء وابن ذرير الى انها اربعة عشر فاسقطوا  
مخرج النون والام والراء وجعلوها من مخرج واحد والصحيح عندنا الاول  
فان في الاختبار واختبار مخرج الحروف محققا هو ان تلفظ بهمزة الوصل  
وتأتي بالحرف بعدها ساكنا او مشددا وهو ابين ملاحظا في صفات ذلك  
لحرف المخرج الاول للو ف هو لالف والواو الساكنة المضمومة ما قبلها والياء



الساكنة المكسورة ما قبلها وهذه طروف تسمى وفي اللغة الكلب وتسمى الهوائية و  
 الجوفية قال الطليل انما سبب الجوف لانه اخر النطق يخرج من قال كفى وزاد  
 غير الطليل مع هذه الهمزة لان خرجها من الصدر وهو يتصل بالجوف قلت الصواب  
 اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لانهم اصوات لا يعتمدون على مكان  
 حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة المخرجة الثالثة اقله لطف وهو للهمزة والهاه فقل  
 علامته واحدة وقبل الهمزة اول المخرج الثالث وسط الخلق وهو للعين وطاء الهاء  
 المهملتين فنقص مكي على ان العين قبل طاء وهو ظاهر كلام سيبويه وغيره ونقص  
 شريح على ان طاء قبل وهو ظاهر كلام المبرد وغيره

سلك الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمد الله لوليه وصلاة على نبيه وآله فلما كثر الموقوفون لقبول حقبة  
 الصناديق المخرجة الجارية صوتها على الكمال يتما في السلطنة العلية ولكن لم يكن  
 فيهم معلم يرشدهم الى الحق اذ ابل كان اكثرهم ينطقونه صراخا مضمنا  
 جوف اخوانهم لانه يخرج وهو جدير بان يستحق اوردية بل مهملة ردية وبعضهم  
 ينطقونه زاي مفتحة فحيثما ننطق بالزاي فحيثما وجب وفرض وضيم وبعضهم  
 يشوبه بالظاء للجهل والحال لا مدخل لرأس اللسان في اداء الصناديق اصلا فالاول  
 مفردان للصلاة قطعا اذ لا معنى لهما فما لا معنى له في حكم كلام الناس كما في الخط  
 البرصلة اما بيان كون الاول لا معنى لهما فلانها ليست بحرف اذ الحرف هو الصوت

ت المعنى على المخرج والاعتماد عليها اصلا اذ لابد لتحقيق المخرج من تصادق معين  
 وتحقيق الحرف من السمية بسببه ولا تصادم لانه اسهم مع حافات السهم  
 فيها قطعاً بل تخفيات فهي صوت مجرد خارج من جوف الفم او يشوبه كصوت الهاتم  
 فلما معنى لها ويرشك ايضا لا كونها صوتا مجردا بل كصوتهم ففهمها الفوق وقد صرح  
 الجعيل وغيره ان الصناديق والظاء والذال والزاي فيها صوت النفي وان من الصناديق  
 القوية اجماعا ولا اثر للنفي في نطقهم اصلا وطريق موفد وجوده نطقا مرة  
 بالهمزة مرة بالاخر فيجعل اعتماد المخرج سواء في طالين فان ظهر في اخفائها في  
 فخرها ايضا موجود والا فلا وما بيان كون الثانية لا معنى لها فلانها  
 خارجة عن حروف الهجاء العربية بل هي من حروف اللغة التركيبية كما نقول قرآن  
 بالزاي المجرى الصغيرة مشتركة كايين مغلطة الطبخة الكبيرة جدا وبين اكتسب  
 امره بين الحرف كما ابتلى بقرأة العوام في الصلاة بدل ظاء سبحان ربك العظيم  
 وامثاله ولا شك في افساده الصلاة ايضا لتبديلهم للحرف العربي المنزلة  
 بالحرف الجعيل المهمل كما ابتلوا بقرأة كاف خذ وتوكل وكذا وكذا بالكاف التركي  
 كما نقول كل كيت بدل تعال واذهب امرين ولا ريب في افساده الصلاة ايضا  
 واما الثالث فتكبره به تحريما بعد مخرجها المستلزم لانعدام العبرة في التمييز  
 بينهما فاسبب بعض تلك الغلطات تقليد بعضهم بعضا او شيئا مقلد الشبهة  
 الكامل لكن عرض لاداء الصحيح شك او تحريف بسبب طول عمره عن علمه

هذا مل قطعاً لا اله الا الله المنيحة صاد بجهل واستعمل  
 في القرآن العظيم بدل الصناديق المهيمة في لفظ الصناديق  
 ومصيبة واصدق وغير ذلك وبعد ومن الحروف  
 الفصحى وسبب الصناديق كذا في حقيقته زيادة  
 صفة الجهر في الصناديق المهيمة وقد تسمى بالصناديق  
 المشبهة بالزاي لجر العبرة على ابراهيم



اخذ من شجرة معجزة عن تسديده لجهل بقواعده وانما سبب طول العهد لذلك  
 عدم تعامده لمؤخذه الصحيح ثم شكك فيه او نسبته اليه ثم نقلته عن غيره  
 على امله ولقد صدق المخبر الصادق عليه السلام حيث قال تعاهدوا هذا القرآن  
 فانه ينقلت من الصدور وتغلت البعير من عقليها واذا كان ذات القرآن من  
 الصدور بهذه المشابهة من صعوبة ضبطه فيها فاطلتم بتغلت كيفية اداء  
 الموقوف في تعلمها على السماع والاخذ من المشافهة المحسوسة رباضة كثيرة بالمكان  
 كحقوقية بقاها على الرعاضة الشديدة الى ان نصير ملكة غير قابلة للتغير  
 والزوال الا نادرا مع المعصوم المنتقل عليه صلعم كان يعرضه على جبرائيل وم كل  
 سنة مرة ورواه عليه في العام الذي قبض فيه مرتين لا احتياجه الى العرض  
 بل بسبب لامة القصرة العقل والفرح قال السيوطي في الاتقان لان المقصود  
 هنا كيفية الاداء وليس كل من سمع من لفظ الشيخ بقدر على الاداء كهيئة بخلاف  
 الحديث فان المقصود منه المعنى او اللفظ لا بالربينات المعتمدة في اداء القرآن  
 انتهى وصدق ايضا امامنا الاعظم راج في قوله لا ييؤذرع من قلبي انه  
 استغنى عن التعلم فليكن على نفسه وسبب غلظ بعضهم استعماله فاس نف  
 بتقليد نقل الكتب بجود فرجة من غير مذاكرة مع امله بالمشافهة معه وما ذلك  
 الا افة كبره واستنكافه عن التفتين اهل بل عن السوال عما اشكل عليه  
 من الاداء وبعض الموقفين لنطقها قد ركن استطلاعها بالكتابة في جميع فرائد

ثم زعم انه انما متداخلة في رعاها حيث تؤدى في زمان او ارضا واما معا  
 فالتك علينا كيفية نطقنا بالاستطالة مع بداهة انه لا يتحقق الفرق والتمييز بين  
 وبين النطق حيث الامن جهة الخرج فقط فيلغوا اجماعهم على فرقيهما بهما جميعا اذ  
 معنى فرقيهما بهما في الحقيقة اطلاقا وهما حرفهما كما صرح به على القارئ والسبب في  
 كيفية استطلاعها ليس الا عدم مصداقته لحسنها وسماعها لها منه ففنا عن  
 تعلمها وجعلها ملكة لنفس حتى حل كيفية نطقنا بها على التكليف بما لا يطاق  
 ككمال استغناءه واستبعادها لها عن النطق والاقترار وقد اجمع فقهاء المذاهب  
 الاربعة باسرها على وجوب تعلمها وفرق احدى عن الآخرة القراءة في الصلاة  
 انما تشد ولو على قول المتقدمين الناظرين لا مجرد تغير المعنى سواء شق الفرق  
 بين الحرفين او لا لفرعية تعلم علم الحال ولا عذر في ديار السلام بخلاف قول  
 المتأخرين الناظرين لا مجرد وجود المشقة في التمييز بينهما سواء تغير المعنى او لا  
 ولذا لم يغتوا الشرح في الصلاة بالتبديل لوجوده في الفرق بينهما  
 فلو كان فرقيهما تكليفا بما لا يطاق لما جمعوا على الامر به مع استغناءه في الدين  
 وفرقيهما لا يحصل الا باعطائهما حرفهما بهما ثم يقال لذلك للتكرار على ذلك  
 التداخل الذي زعمت نظيرة سائر الصفات حتى يحل هو عليه ومثل تقوى به استغناء الحار  
 احد من اهل الفقه حتى يجبر عليه والاستعانة والبعض الآخر لم يوافقوا القول  
 اختصار الحقيقة فيها بل يجوزوا القراءة بكلا الضدين حتى يصلحوا باحدهما

انما يشترط في الاداء  
 ان لا يقرأ بالمرحى وبالمخبر  
 ان لا يقرأ بالمرحى وبالمخبر  
 ان لا يقرأ بالمرحى وبالمخبر



ان الشدة بين طاء  
ان ما ذكر من حجة انهما  
ان ما ذكر من حجة انهما  
ان ما ذكر من حجة انهما

نارة وبالاخرى اخرى من بين بين ذلك يعرفون ولا يقدح في ذلك  
توهم ان فيها قرأتين غلطاً منهم بان الصاد الشديدة المشهورة في اكثر الاقطار  
هي المنقولة بالتواتر المأخوذة من افواه المشايخ وان خالفت الدراية وان  
الصاد الرخوة القليلة هي التي اجمع على موافقتها العربية ومخالفتها المشهورة  
لها تواتر الكتب الادائية والفقهية والعربية حتى التسبب وجرها منهم بان  
تواتر نقل القرآن ليس كتواتر نقل الحديث حيث يشترط فيه كون رجال السناد  
كلهم ثقات بخلاف تواتر الحديث صريح بلطال السبوط في تمام الدلالة على جملهم

اي تبدل الصاد الرخوة  
الى الطاء الشديدة التي  
هي صحتها

انما يكون التشبيه ومناسبة ولا شبه بين صوتيهما في السمع قطعاً كما  
قال سيبويه في وجه امتناع مطبوع في مضطجع لم يكن في السمع كالصاد  
التي قال السيلاني لان الاول اخر من والثاني مضبوط وقال على الفارق ايضا  
كقول واما قول زكريا ويلزم بيان الصاد من الطاء في قولنا تم اضططر فليس

في محله اذا اشتباه بين الصاد والمجهول والطاء المهملة انتهى وانما قلنا فليكن  
طاء مهملة لان طاء اصل الروم الا ان ثاء مخفية والصواب كونها دالاً مخفية  
وليتطلب تفصيل الكل من سبقنا المسلول وجرهم ايضا بان اخرج تلك الفاء  
الشديدة الطائفة من مخارج الصاد الرخوة محال خارج عن طوق البشر كما شهد به

اي مناسبة تقضي بوجه  
من الوجوه  
اي جازي الصوت

احتمال ان يكون اصل  
بلاد العرب فان  
طاء الان هو الدال  
المهملة المخفية القديمة  
وهو الحق

ب ادنى الذوق السليم والطبع المستقيم كيف ومن الابد من الشمس الضمى الا فم  
لهم ان الساكن رأس اللسان باليد عند النطق لا يمنع خروج الصاد والرخوة  
من مخارجهما دون خروج الصاد الشديدة الطائفة والطاء المجهول من رأس اللسان فبين  
من منعه ان يخرجها من محل الساكن نعم لا يمنع خروج صوت صوت شبيه بالطاء  
المهملة جداً من محل الاطباق لكنه ليس بخرق في ذلك كنت انا الفقيه محمد  
للفن في صرف شرط من عنوان عمرى الى تحصيل اداء النظم الكريم خصوصاً الى

التي تبين من حال الصاد والمجهول واخذ من اصله برواية ودراية وثابتت عند  
غلطائهم فيه وجب عيادهم الى الصواب بجملة سماسة بالتسديد لاداء الصاد  
المجهول بالتحديد في كتاب الله المبين وعباده للموقنين ثم ذكر بعض  
الفوائد المستطردة في بابها مما لا يعاب العلم انه ليس بين الصاد والطاء المجهولين

تشبيه حتى يكتفى بين لفظيهما تشبهما سيما في بعض قضاة عصرنا الاجنبيين  
في الاداء ومتابعوه الاجانب ايضا بل بينهما تشابه كما قال الامام ابو محمد  
الكني في الرعاية في باب الصاد هو حرف يشبه لفظه في السمع لفظ الطاء كما شهد بها

في الصنف فقلوا الاختلاف المخرجين ومادة الصاد مع الاستطالة لكان احد  
عين الآخر انتهى يعني والاشتركان في اكثر الصنف يعجب الاشتركان في السمع  
في كماله مع السمين وقال ايضا في باب الطاء منها هو حرف يشبه لفظه في السمع  
لفظ الصاد لا يشتركان في الاطباق والاعتناء والجر والرخاوة وانفرد الصاد

اي ان طاء من طاء  
اي ان طاء من طاء  
اي ان طاء من طاء

فقد برهنت ان قلت لا في صدقها وانك في  
صدورها الرخوة مثلاً بالسند المعتبر من  
باطل قلت لا يلزم من عدم اشتغالها بال  
بالفحص عن سنده عدم صحة وجوده  
في نفس الامر لان كل ادعاء اخذناه عن شيخنا  
للصحة المنصورة في الرواية له عن شيخنا  
لما وافق الدراية لم يشك في صحة الرواية  
لوجود شرطه في الرواية وهو الموافقة للدر  
المذكورة انما لا اتصال سنده بالمشايخ الذين  
صلح اذ لو كان منقطعاً عن الرواية  
البينة كسندك المنقطع عن الرواية  
لا تبلى عنقته الا اكثر من مائة سنة  
ما فيه الا وما قبلها هو الصاد الرخوة  
المتصلة بالسند الا يري الى ما ذكره القائل  
العلامة شيخ الاسلام على القدح في رواية  
ان اصل المخرجين الشديتين الا ان لا نطق  
بالفصح حيث حرفوه بالصاد الشديدة التي  
القارئ ويدل على صحة اطلاق الرواية على  
المأخوذ الموافق للدراية ان السناد الذي  
الحقق باحتجاده لم يرد لما اقر  
كتابيه في التهجيد وقرأت القرآن ايضا  
على شيخ القراء شيخ حسين المرعشي  
لي اجازة فقال فيها فصل محمد المنصفي  
تجويد القرآن رواية ودراية في جزئه



بالاستطالة ولو لا الاستطالة فيها واختلاف حركتها لكان لفظها واحدا انتهى  
 فظهر من تشبيهه لفظ كل منهما بالآخر ان بين صوتيهما تشابه في السمع  
 قطعاً لا تشبيهاً والفرق ان في الاول لا يعتبر رجحان وجه الشبه من احد الطرفين  
 بخلاف الثاني حيث يعتبر فيه من طرف المشبه به وقال في موضع آخر منها ايضا  
 ومع قصر القارئ في تجويد لفظ الضاد اخرجها الى الفاء او الذال لا بد من احد  
 الوجهين انتهى يعني لثالث لهما يشبه لفظ الضاد فيهما تشابه في  
 السمع وقال الشيخ الجوزي ايضا في الزعم ليس في الرواية في احكام لفظه خصوصاً  
 اذا جاوره فاء نحو انقص ظهرك وبعض النظم او حرفي جازية تشبهه نحو  
 الارض فصبها انتهى وصرح في المنية وشرح الخليل عن الزخيرة ان في الحذر من تبديل  
 الضاد بالذال حرجا كان يقرأ في تدليل مكان تبديل ثبت ان بين هذه  
 الاحرف تشابه في السمع لا تشبيها وقد مر عليه تواتر قول الكتب بأسرها  
 فلو فرضنا حقيقة الضاد الشديدة الشهرة في أكثر الافاق منذ زمان طويل لكان  
 علينا نطق النظم والذال المعجمين مثلها بالشدّة وحسن الصوت بالكلية لا بجمع  
 على تشابههما في حسن السمع والحال ان الصوت الآخر كذلك لم يسمع قط  
 ولا عوض ولا الآن فلا مجال اذا انا الى المصير لا نطق الضاد والظا بجمعين  
 لكن بشرط ان نطق به اقوال صوتهما واهرهما في السمع من الفاء والظا منه و  
 اطول وبيانه ان اطلاق الضاد لما كان متوسطا بين اطلاق الفاء والظا

ان ابدالها باحد هما مستحيل  
 تفريق حاصل من الالفاظ المضمرة  
 اخرج لكونه لا يستعمل بلا وجه جلي  
 مع انها لا تطلق الا في احوال كونه  
 منها لفظها الى احد من لانه يستعمل  
 بالقرينة على تفريقه مع الالفاظ مثلاً  
 مستحيل

المهملة الا انهما اطلاق الكل وبين اطلاق الفاء والادنى من اطلاق الكل و  
 مساوياً لاطلاق الضاد والمتوسط بين الاطباقيين صار قدر تخفيفها وقوتها بقدر  
 اطلاقها على ما صرح به مكى والسخاوى وغيرهما والاطباق من صفات القوة اجماعاً  
 لكن بتفاوت قوة وضعفها في مراتبها واما فرق عن الظا في النطق بزيادة تخفيفه  
 وقوة جريان صوته على تخفيف الظا وقوته فلما كان قد قارباً بالنسبة الى فرقته <sup>الزيادة المستلزمة</sup>  
 بالخرج والاستطالة بحيث لا يندر على تخفيفه عند بيئته الزائدة بين الامررة والادنى <sup>الزيادة المستلزمة</sup>  
 وقيل ما علم لم يفت اليه الشيخ الجوزي ومكى وغيره بل قصر او فرق عنه على الخرج والاضاد لا يخرج وتنفق  
 الاستطالة لظهور فصحها على كل مبتدئ فضلاً عن منته ومعنى تخفيفه عنه بها  
 فرق الا فقا بآه عنه في النطق باعطاءهما حركتهما وهذا الفرق النطقى النفس  
 الامر لا فقا بآه عنه مستلزم لفرق آياتها بحجج سمعها آياتها من غيره ان كان  
 حاد في الاداء وكذا كل من يميزها بسمع يميزها بنطقه ان كان ما يراه في  
 الاداء فيمنها تلازم وليس المراد يميز كل سامع بين صوتيهما بان اختلف  
 صوتاهما اختلافاً ظاهراً ومن ادلة انه اقوى من الفاء ان قوما عدوا وجه

اي زيادة تخفيف وزيادة  
 جلا صوته على الفاء مثله

متفشي كالبين المتشبه ولم يعد احد الفاء متفشي ولا مستعليلاً والتفشي و  
 الاستطالة كلاهما من الصفات القوية اجماعاً ولما انشعبت الفاء صارت صوتاً  
 وجرى اضعف من الضاد والقوة مع صادقت احتباس صوت الحرف او  
 زيادة الاحتباس وكما لم يمتع صادقت جرى صوته او رتبه زيادة الجري و  
 اي من الصفات القوية المورثة لظروفها الذي  
 هو صوتها فبها قوة اخف ضففاً خرجت في الجدة  
 فاذا اجمعت في حرف مثلاً صفتاً قوة فضاها  
 بنفائس ضففاً خرجت كالضاد مع الفاء  
 فان قوة ضففاً خرجت كالضاد مع الفاء  
 خرجت الثانية باربع مراتب نشأت من  
 استطالة وتفتيش واطالة الاوسط ومن  
 قوة الضاد الضعيفة الاية بعد وفوق  
 على الذال المعجم خمسة مراتب وقوة الثاني  
 على الثالث بمرتبة واحدة وقس عليها غيرها و  
 سيجى مناقشة القوة مع بعض اختلافها



كما في مثال الاول كالماء والادال المهمتين حيث ان الاول اقوى من الثاني باطباقها  
 وان اشتركا جهر وشدة وقلة وكثرة في القلة بالنسبة الى المهمة حيث انهم  
 اقول منها بقليلتين وان اشتركا معها جهر وشدة وكثرة فاشد  
 في الخروج من خرجها انما هو بالنظر الى سائر حروف الخلق ومثال الثاني ان  
 مع السين حيث ان الاول اقوى منها باطباقها وان اشتركا صغيرا وكلاهما  
 والذال حيث ان الاول اقوى بصغيرها وان اشتركا جهر وكلاهما والذال  
 فانها وان اشتركا جهر لكن الاول اقوى باطباقها نعم نطق اهل ديارنا  
 الروم الآن اياها صغيف جدا بحيث لا اشترلجها فيها ولا لا طباق قوة  
 اصلا وهو غلط منهم لمخالفة الدرية والقواعد وشرط قبول القراءة  
 موافقتها للغة العربية التي هي قواعد التجويد ومائله واما نطقنا  
 المؤخوذ به اياها فليس كما نطقوا ولله تعالى توفيقه حيث ان في  
 قلوبنا رعب خصومة الماحل المصدق فالبسنا نطقا من حديد موثق  
 فادارنا البلاد لطلب الجيا وحسن اننا لم ندر ونطقهم لا كثر حروف القرآن  
 ايضا مخلف للعربية واذا تمهد ما ذكر من القاعدتين مع امثلتهما فكلا  
 الضاد والظاء وان اشتركا طباقا واستعلاء ونجما وجرهما لكن الاول  
 اقول بزيادة اطباقها واستعلائها ونجما على الثاني وتفردها عنهما باطباقها  
 وتنفيرها كما في هذه الصفات التي فيها صفات قوة اجماع وفيها من

ان اشتركا جهر وشدة وقلة وكثرة في القلة بالنسبة الى المهمة حيث انهم

من صفات الضعف الرخاوة فقط فتم صفات القوة التي في الضاد والسين القوة  
 لما صادفت جري صوتها او رشتة فطرطجرت الزايد جري صوت الظا المعجزة للغة منهم  
 لاستقاء تلك الصفات فيها من الاستعلاء والتفخيم وزيادة الاطباق والاعلاء  
 والتفخيم فان في هذا التحقيق نوعان اكثر من بان ثمة صفات القوة في الضاد  
 حصر صوتها وجسه بالكلية كالطاء المهمة وثمره صفة الرخاوة تعطلت في  
 ضميرها بشدة ان حق رخاوتها سمى هكذا بحصر صوتها بالكلية وهذا  
 النوع منهم لجهلهم يكون تلك القوة التي في الضاد نسبة بالنظر الى قوة  
 حرف خلاصتها مشتركة مع حرف القوة الاول في سائر صفات القوة وذلك  
 لحروف الخلاء هو الظا المعجزة وجرهم ايضا بشرط مقبولية السماء والقراءة  
 وهو موافقة الدرية وتكون رواة كلهم ثقات كما مر او انما كانت تتوهم  
 مثل عبارة علي القاري فانه يستعمل في الغم حتى يتصل بخروج اللام لما فيه  
 من القوة للجر والاطباق والاستعلاء انتهى فربما يتوهم عاقل من صفات الضاد  
 الاستدلال بلفظ القوة على هذه الصوت مطلقا بل في صريحة الاستدلال  
 بها على زيادة جري صوتها المعبر عنها بالاستعلاء لمصادفة القوة الناشئة  
 عن الجهر والاطباق والاستعلاء هذا جري الصوت اعني بالقوة الناشئة  
 صفتا مخرج طرف من الجملة ويزداد الصنف في مخرج الضاد بانضمام  
 قوة الاستعلاء والتفخيم الى قوة الصفات الباقية وان في ايضا توهمهم

ان ضم ثمة صفة القوة لان من  
 شأن القوة جذب الضعيف الى  
 قوة واتباعها منها

انظر هل يقول عاقل جرد هذه المناجزة  
 العقلية في الدين سيما في مقابلة الجمال  
 الشفوي على جري صوت الضاد والظا  
 بخفضها وسجي مع ان القليل الصبح  
 في مقابلة النقص باطل فكيف بالقياس  
 مع الناقص منها

ان بالنظر الى قوة حرف رخو مطبق مستعمل  
 منظم مثله لا بالنظر الى قوة حرف رشيد كما  
 الظا المهمة اذ لا مناسبة بينهما لانه  
 صفة في احتباس الصوت بينهما لانه  
 صوتا وقدم اجنبتيهما صوتا نقلا من  
 سبويه وعلى القاري



بان اكثر صفات الصناد صفات قوة سوى الرخاوة ولاكثر حكم الكل فغلبت  
 على رخاوة الضعيفة واكثرها بالكلية مع ان الشرع لا يثبت بحد من نسبة  
 العقل مع منابذة المنقول الصريحة المتواترة المثبتة لثمرة صفة الرخاوة فيها  
 بخصوصها بان صوتها يجرى كالغبن المعجز كقول الجار يردى وعلى القارن وقد  
 يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالصناد والغبن المعجزين انتهى بل كانت المثلثة  
 كما سيأتي في كلام سيبويه على انه يعارض عليهم بالظواهر المعجزة لان جميع صفاتها  
 هي صفة الرخاوة صفات قوة كالصناد فلم لم تره تلك رخاوتها فيلزمهم ان يحصر  
 بحصرها صوتها بالكلية كالظواهر المهمة كما حصر اصوات الصناد بين عريفاتهم  
 التعليلية بالصندية المهمة المستنبطة بتعليم ليس اذ لم يقل به احد كقولهم الاول  
 ثم بعض اغنياءهم مع جملة يعترض على كونه متفشيا بانه انما هو قول البعض  
 ان ذلك لا اعتداه لعدم فهمه بان الاختلاف في وجود التنفث فيه في  
 اطلاق التنفث على صوت الكثرة الجارية بالقوة لانه وجود تلك الحالة التي هي  
 كثره الجري القوي فيه فان وجودها فيه اجماعا لا يبرى الى قول منى والتنفث  
 انتشار خروج الريح وانسابه حتى يتجلى ان الشين المشتهة انفرشت حتى  
 طفت بمشاة الظواهر وقد ذكر بعضهم الصناد المعجزة في هذا المعنى لاستطاعتها لما  
 اتصلت بخروج الادم انتهى قوله لاستطاعتها دليل ان يترك الصناد في معنى كثره  
 انتشار الريح الخارج وانسابه طوكونه نظرا يا ايها الشين بقوله لما اتصلت في

قوله ان ذلك بالرفق صوت القول  
 ان المنفرد من قول الجار يردى

يعني كثره انتشارها على العرف والظواهر  
 وهو معنى الانبساط الاخص من الانتشار  
 الا ان منه المعطوف عليه عطفت ما الانتشار  
 الا ان لا يكون لتفاريه بها بل المتفرع بالكلية  
 عطفت عليه الادم اذ كثره انتشاره  
 وكما لا وفق بجارية التمهيد الثانية  
 فيتم منها

لا يمنع كثره الانتشار منها  
 الا ان من نظرية ان يترك الصناد

فتنه الجارية

الخ الى كثره ادواتها جارية الى ان يتصل الى اخره فاستلزم استطاعتها العرفية  
 الاتفاقية السليمة عند طغيم تغشها بالقوى فكل مستطيل ان منتشر ربحه كثره  
 القوى لما برج عند نقطته وان لم يطلق الاكثر من على كل مستطيل متغشيا اذ  
 لا يضر عدم اطلاقهم ذلك بعد تسليمهم وجود كثره خروج الريح القوي في  
 الصناد ومعنى استطالته الاجماعية ومطلوبها وقداش رالا استلزام المذكور  
 قول سيبويه في كتابه الصناد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بخروج الادم والشين  
 كذلك حتى اتصلت بخروج الظواهر انتهى قوله كذلك ان استطالت يعني لغة بمعنى لغشت  
 الاستلزام التنفث مطلقا الاستطالة اللغوية لا العرفية اذ لا طول في خروج الشين  
 بل في صوتها كما ان الاستطالة مطلقا مستلزمة للتنفث اللغوي لا العرفي لاخصا  
 بخروج الشين كاختصاصه في الاستطالة بخروج الصناد وقد صرح سيبويه بان  
 قوله كذلك بقوله وجازا صبره اصطبر وامتنع اطهر والصناد في ذلك بمنزلة  
 الصناد لما ذكرت ان من استطالته استطالة الشين انتهى وانما قلنا يعني  
 لغة اذ لم يقل احد باستطالة الشين عرفا عن فصلنا عن الامام المجتهد في القدر  
 فقوله بخلاف الاجماع قد نبه عليه على تعيين المراد وقوله في ذلك ان في امتناع  
 اي حكم الامام العام مطلقا لا استطالة اللغوية مع الادم صفة التعيين منها  
 او غامه في الظاهر كذا شرح السبكي وقال الشيخ الجليل ايضا في نشره و  
 حرف التنفث هو الشين اتفاقا واحدا في بعضهم اليها لظواهر الصناد  
 وبعض الراء والصناد والسين والباء والشاء انتهى وقاله ايضا في

لا يمنع كثره الانتشار منها



تمهيد و الحرف التثنية هو الشين و سميت بذلك لانها تفتت في مخرجها عند النطق  
 بها حتى انصلت بمخرج الظاء و قيل واللام وحده عند الشاطبي والداري واصناف  
 اليه صاحب درة الافكار الغاد و مكي الشافعي و حكى عن بعض الغاد و ذهب الطبري  
 لان في الباء تنفصا قلت والواو كذلك وقال قوم حروف التثنية ثمانية اليم و  
 تنفصا بالفتحة والشين والفاء بالانفتاح والفاء بالتأخف والراء بالتكوير  
 والصاد والسين بالصفير والصاد بالانفتاح قلت ومن جعل اليم حروف تنفص  
 بالفتحة يلزمه النون لانه حرف اعتق ومن لقب الصاد والسين حرف تنفص بالصفير  
 يلزمه الزا لانه فيهما من الصفير معنى التثنية ككثرة الانتشار خرج  
 الريح بين اللام والسين و انبساط في الخروج عند النطق بها حتى يتصل الحرف  
 بخروج غيره انتهى قوله بين اللام والسين في المكونة كلها سوى  
 حتى يتصل الشين بخروج الظاء فمعناه ككثرة الانتشار في المخرج اوزن الغم الا يزل  
 الى قول سيبويه الصاد والظلال لرخاوتها حتى انصلت بمخرج اللام وقوله في الف  
 انها تفتت حتى انصلت بمخرج الفاء وقول العلامة الفارس في شرح الشاطبي  
 انما سمى الشين تنفصا لانها تفتت في الغم عند النطق بها لرخاوتها حتى  
 يخرج الظاء انتهى وقوله في الصاد بالانفتاح والصاد والسين بالصفير  
 والواو بالتكوير والفاء بالتأخف اذ معنى الكل بانتشار صوته في مخرجها

عطفت تفتت ككثرة الانتشار لا يفتلح  
 مع ما اذا زاد لفظه ككثرة المعقودة  
 للكمال اذ لا يلزم من الانتشار الا انبساط  
 كما يلزم من الانتشار الاول مستهمل

لانها تخرج اوزن تخرج من الشين في الميم فقط في كلامه مساحية او تنفصا ثم سبب  
 وجود التثنية في لاد في المذكورة اما الرخاوة مع سعة المخرج كما في الشين المثلية  
 والفاء والميم لكن ككثرة صوت الاول من التثنية لهما وجه التثنية وكذا الباء  
 المثناة التثنية دون الواو لعدم سعة مخرجها ولذا لم يعد احد متفصلا بقول  
 صاحب التمهيد والواو كذلك فيه نظر الا يرى انه لم يعترض على جاعلة متفصلا  
 في شرحه بل اقره عليه واما البيهقي المتقارن للذلال لانه والفتحة يستعملان  
 واما الرخاوة مع الهمس المتقارن لمخرج السين ثم ككثرة الانتشار في الكل يجب  
 حروف اصواتها في القوة والضعف لا على حد سواء فلكون الشين اكل من  
 الكل بلغ صوتها المنتشر في مخرج الظاء المثالية والصاد في مخرج اللام وقد  
 الحق المتقدمون الشاء المثلية بالشين في التثنية وقالوا انها تفتت حتى  
 انصلت بمخرج الفاء في التثنية لغة الاتساع والانبثاق والانتشار ثم  
 اعترض صاحب التمهيد ايضا على جاعل الصاد والسين متفصلا بالصفير  
 بالراء غير وارد لان مراد ذلك الجاعل هو الصفير المتقارن للهمس بشرط اذ  
 التجويد والذوق الا يرى انه اقره عليه في شرحه قالوا والاعتماد على ما ذكره  
 فيه لانه صنف التمهيد في البلوغ وتأليفه الشرح وفيه آخر اذا علمت  
 استلزام الانبساط التثنية وكون التثنية الصاد والتأخف في الحقيقة وكون  
 التثنية من الصفات القوة اجماعا فثبت كون الصاد اقوى من الظاء



بالاجزاء اذ لم يحد احد من حروف التفتة الثمانية وقد اعترض على بعض المحاب  
 الاوردية بان صوت هذا كعين الصغرى قلت له الصغرى لا يمكن الا ان يخرج الزا  
 مثلاً لا يخرج الضاد لان صوت الزا مثلاً لما ضرب الشا بالاربعة بالقوة  
 وعلى معترضة امامه بحيث تسد من الجريان الاجرة خارج الغم رجوع الى جهة الخلق  
 فتمسك فحدث منه حدة الصوت القوي بخلاف مخرج الضاد فان طولها كان  
 للجهة جريان الصوت ولم يعترض امامه شيء يسد من الجريان للجهة الخارج  
 لم يكن في صوت حدة وقوة كالزا مثلاً بل فيه ضعف الصم كصوت الظاء والذال  
 المجهتين وان كانت اقوى منهما بنفسية اللازم لاستطالته وباطلاقه فالذي  
 نوعه صغيراً انما هو نفسية اللغوي الادون من نفسية الشين فافهم ذلك  
 ولا تنفق ما ليس لك به علم وقد عبر عن نفسية الضاد رجي تجويد الفاتحة  
 للجهر كالفصفا حيث قال <sup>بمعنى لا اعني ان يعلما لم يعلما</sup> وهو يخرج من الحمة حافة الذالك اما شاً  
 لحافة الاضراس العليا مما رة رخوة يخرج من بينهما الريح ويسمى له <sup>قصة</sup>  
 ومين انضفت الحافة بالاضراس بالقوة لم يخرج منه الريح <sup>الى حنيفة</sup> لذهاب سما الرخاوة  
 واللين منه وحينئذ يشبه باللام التي من ثنها بعض القوة لا اتصال يخرجها  
 يخرج ومع ما يزيد في الضيق ونهبت القصص والجنس خروج الريح ككونها  
 منه وانقلب الحرف اقوى من اللام وعلى الظاء الملهمة انتهى بفتح زيا لا و  
 ضفط الحافين بمس راس الذالك بالقوة يخرج الظاء الملهمة معافاداً <sup>التي</sup> منته

قلبي من مخرج الضاد لا يظهر صوت اللام مخرج الظاء الملهمة لان الحرف  
 لا يظهر اللام محل الاعتماد القوي وعبر مكي ايضا عن تلك القصص  
 بانظما رصوت الريح للخارج حيث قال فيجب على القارئ المجتهد ان يلتفت  
 بالفاء المجهمة مستعلية مطبقة مستطيلة فيظهر صوت خروج الريح عند ضفط  
 حافة الذالك لما يليه من الازاس عند اللغظ بها ومنه فرط في ذلك الى بلنظ  
 الظاء او بلنظ الذال انتهى ثم القصص حافة الفاء القاموس الصوت و  
 المراد صوت الريح بدليل قول مكي فيظهر صوت الخ والمراد منها معنا بالريح  
 فتلى بالشرين المشكفة والفاء المكسورتين او حنيفة او كونه وقوة  
 باقوية الضاد من الظاء ايضا شراح الشافية كلهم عند بيانهم ما هيبة  
 الضاد الضعيفة المسترجعة فقرأها من الضاد الصحيحة الضعيفة حيث قالوا  
 هي التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المجهمة  
 المخرجة من مخرجها فكانا بينهما انتهى وقد اشبعنا القول فيها من  
 السيف المسلول فثبت بيانهم الضاد الضعيفة وطا فيها ان بين صوت  
 الضاد الصحيحة والظاء اختلاف في الجملة بحيث لا يميزه في النطق وفي  
 السمع الامهرة اهل الاداء فيقيد الاختلاف في الجملة يحصل التوفيق بين  
 كلامي الامام السخاوي في شرح الشافية حيث قال في بيان قوله بضنين  
 وكان رسول الله صلى الله عليه وآله فيهما روى وانما تعلم ذلك بتبين مخرجيهما  
 المتوازيين

التي في ضفط حافة  
 اللام لا تضراس

التي ما ذكر من قرأت الضاد والظاء  
 في بطنين مع الشبا صوتيهما في  
 السمع



واختلاف النطق بهما انتهى ثم قال في بيان صفات الضاد يشبه لفظ في السمع لفظ  
 الفاء لا يشترط أن الصفات فيهما ولا لولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من  
 الاستطالة لكان لفظهما واحدا انتهى فظهر ان مراده باختلاف النطق بهما  
 الاختلاف في الجملة بان يلفظ الضاد انغم من الفاء المعجزة واطول واقل  
 صوتا منه كما هو حقيقة ثم هناك لثمة وهي ان الفاء مع ضعفها عن الضاد في  
 صوتا بدرجتها قوة صوتا بوجود الاطباق والنفخ فيها فهي اقوى من الال  
 المعجزة بالاطباق وما ولها بالنفخ فالضاد اقوى منها بارج مراتب مرتبة  
 الضاد والضعف ومرتبات نفسها ومن استطال الال خمس مراتب خلقتها من  
 الاطباق المستقيمة الفاء مع ان الال اقوى من الضاد بالنفخ من سائر الرخوة  
 المجهور المعجزة ككون احد شقي مخزجا موحيا لقوة صوتة في الجملة  
 بالنسبة الى الواو والياء والغير المعجزة ككون كلا شقي مخزجا للمجهدين  
 وان كان اقويا بصفة الجهر بالنسبة الى الرخوة المرمومة وبهذا غلبة  
 البيان بتوفيق اللسان ثم مما يدل على ان المراد من التمييز بينهما هو تمييز  
 الالفاظ ونفس الامر لا تمييز كل سامع قول الشيخ بدر الدين الشاذلي  
 الضاد والفاء وعسرت التفرقة بينهما واحتيج الى الرياضة الشاملة  
 انتهى يعني تفرقة بينهما في النطق محتاجة الى الرياضة الكاملة بالفتحة  
 على الحسن لهما شفرة وكذا قول حجة الاسلام في بداية الهداية واجتهد

ان لا يخلو صوتها وانما احدهما  
 من بين حرفي الهجاء

اجتهد في الفرق بين الضاد والفاء انتهى اي اجتهد جريدا بليغا في فرقهما نطقا  
 بالرياضة الشديدة المذكورة وكذا قول الامام الجليلي في صلاة ومن ذا الذي  
 يفرق بين الضاد والفاء الا الخراق انتهى يعني لا يفرق بينهما في النطق سواهم  
 ثم عدم التفرقة القدرة على التمييز بينهما في النطق عين تبديل احدهما بالآخر  
 كما قال الامام الرازي في اوائل التفسير المشاهدة بينهما حاصله جدا و  
 التمييز عسير فوجب ان يسقط التكليف بالفرق انتهى يعني كمال العسرة  
 والمخرج في التمييز بين الضاد والفاء بحيث انه قريب من التكليف بما لا  
 يطاق لا تعد الصلوة بتبديل احدهما بالآخر <sup>في بعض</sup> كما صرح به في  
 بقية عبارته وقول الفقهاء ايضا في باب ذلة القارئ ان الفرق بينهما شتة  
 وبلوى عامة انما يريدون به فرق الالفاظ في حال نطقه لا فرق كل سامع كما  
 اوضحه قول شيخ ذلة القارئ في بيان تشابه لفظ ضل من تسمون وظل جبه  
 مسودا وجه التشابه انما هو من حيث اللفظ عند السامع لان السامع لا يميز  
 السمع لا يفرق بين لفظ الضاد والفاء او عند من ليست له معرفة بتمييز الضاد  
 والفاء انتهى يعني بالتشابه التباس صوتي الضاد والفاء واختلافهما في  
 السمع من حيث النظر لا اكثر السامع من غير المعرفة فقط او لا اكثر الا في  
 من يميز ايضا واما المعرفة فلا تشابه بالنسبة اليهم في صوتيهما ولا في  
 فرقهما سواء كانوا لافظيين او سامعين فقول عند عطف باو على قولهم حيث

منه لم يخلو احداهما

ان لا يخلو احداهما  
 من بين حرفي الهجاء  
 ان كان اكثر من  
 من غيرهم



لا على عند ثم قال شارج تجويد الفاعلة والى أكثر لك النقل في توفيق مخرج الضاد و  
صفاته مما قرره الأئمة في كتبهم وبقى عليك ان تسمع من اخواه الشارح الموصوفين  
في آخر كتاب الرعاية فان علم الاداء يتوقف ذلك على التمام وقل ان يحصل من ثوب  
الكتب الامن علم قانون التجويد من المشافهة او لا وقد جئت النفوس على الكبر و  
العظمة فقل من يرضى ان يعاب عليه لفظ فوقي لذلك السكون على الجمل في احكام  
التجويد واذى ذلك الا اندر اسه وانطوائه من الاقطار انتهى قوله الشارح  
الموصوفين الخ مع الجمل معون بين الرواية والدراية وقديتنا هم في اواخر السيف  
بما لا مريد عليه وقوله علم الاداء يعني تعلم الاداء القرآن المعجز اداء نظم المنقولين  
فضلا عن امثالها لا علم التجويد وقوله ذلك يعني الا قد اراد علم الاداء  
بالفعل لا يمكن عادة الا بالاجتماع والاخذ من مثله فانه الشارح لظن ان  
الابرار بان لا يركبوا كسبة او لا يغلب صفاته هم على حسناتهم ولذا قال  
ابو بريدة لا يؤخذ القرآن الا من اخواه المشايخ بجرم لا يؤخذ ويؤخذ منه  
قول السجستاني لا تأخذوا القرآن عن المصحفين وقوله الامن علم قانون التجويد  
يعني تعلم اصلا وقاعدة هو التحسين لحروف القرآن حملا للتجويد هنا على الملكة  
التي هي حال القارئ وصفته لا على علم الاداء الباحث عن الخرج والصفات  
بغنية قوله من المشافهة اذ العلم لكونه تصور العقل يحتاج للمثاقفة بل كلفه  
المطالعة والتأمل بالعقل وانما يحتاج اليها العمل بالتجويد ويؤاد الاداء ثم  
العلم بالتجويد

وتوقعه بكون القرآن في الرواية  
بل هو متغير متغير

ط وبسط هذا المقام في اواخر  
السيف

ثم هذا الاستثناء من الشارح مما يسر ظهور المعطلين لكتب الاداء بالحلية  
حيث حكموا بان لا يغرم منها شيء من كيفية الاداء اصلا لانها تكونها من الجواهر  
لا يسمي منها شيء من الصوت حتى يمكن تعلم كيفية الاداء منها كما كانت فريضة و  
انما غلطوا من حصر عبارة لا يؤخذ القرآن الا من اخواه الشارح مع ان معناها  
لا يمكن اخذ من لم يسمي كيفية نطق القرآن اصلا من احد الا من اخواه نا  
نا طقيه او لا يسر اهل اخذ من تعلم كيفية نطقه في الجملة الامر بان يبحث لولم يرد  
تعمد في الجملة بالمشافهة بل بمطالعة كتب الاداء لوصول الحق كما يوصل بالمشافهة  
لكن بمشقة وبقرينة بها يوصل بسهولة كيف وقد لقيناكم ممن تعلم كيفية  
نطق الضاد المجردة وغيره من مجرد الكتب بدون سماعها من احد اصلا  
لكون تعلم الاداء كيفية نطق بعض الحروف بالمشافهة فحصل القابلية لنطق  
الباقي الذي لم يتعلمه ولذا قال على القاري لا بد من المداومة على كثرة التكرار  
النطق المتتالي وسماعه من الفاظ المشايخ لظن ان الابرار لا مجرد الاقتصار  
على النقل عن الكتب المدونة او الاكتفاء بالعقل المختلف الافكار انتهى قوله  
وقد جئت النفوس على الكبر وتعلمه وتعلمه وتعلمه وتعلمه وتعلمه وتعلمه  
بالسؤال عما جرد له حيث يستكشف منه فيبقى على جرد غير الملك الحديث كمن عالمنا  
او متعلما او متعلما ولا تكن الواجب فترى ذلك ولذا قال هو من لططاب رضي الله  
تفقدوا قبل ان تسودوا وقال الشارح فيجوز تفقده قبل ان ترأس فاذا ارادت

ان اخواه نا طقيه

كيف لا يوصل  
بمطالعة الكتب

ان نقل الحصة المستند  
من لفظ الجوزة كلامه

بدون سماعه  
من القرآن اصلا



فلا سبيل الى التفقه انتهى ثم يقول للفقير ولغاية كثرة الاخذين من افواه المحققين  
وكمال ندرة الاخذين من افواه المحققين ما لقيت احدا من مشايخي في الاداء  
يحسن كيفية نطق السطالة الضاد رسول الشيخ الشيخ مصطفى الحصص المنصور  
جزاه الله عنا افضل الجزاء، ورضي عنه كمال الوفاء اذ كان في يد عصره في الاداء  
ولو لم اصادفه لكنت من الفلاس في سوق النداء ثم يقول الجزر في التمهيد و  
اعلم ان هذا الحرف خاصة اذا لم يقدر الشخص على اخراجه بطبعه لا يقدر بكلفة  
ولا تعلم انتهى معناه من لم يكن له طبع سليم قابلية لاداء الضاد ولا يوصله  
التكلف ولا التعليم الى رتبة صاحب الطبع السليم الذي تكلف وتعلم من  
ثم الشيخ المحسن له فماده في كمال القدرة لا اصلها وانما قيدا لصاحب الطبع  
السليم بتكلف التكلم لان العجز ولو بلغ طبعهم الغاية من السلامة وعدم  
الركاكة لا بد لهم من تكلف التعلم بحيث لا تكاد تجد احدا منهم غنيا عن التعلم  
ابدا بل هو مختص بالعرب العجلاء المستوين في الانيان بالحروف في كل ما كان  
مرح به لفظا في علم والداني وشارحها دي لا ان معناه لا يقدر عليه  
اصلا بالتعليم اذ ليس اذني حلا من الاشغ الذن ولد من الله على اللشغ  
ومع ذلك اوجب عليه الشرع الاجتهاد واثما في تصحيح لانه لا يتأخر  
لما يحزن هو عنه من الحروف بحيث لو قد ساء به بلا تعلم فصلا لما عجز عن قراءة  
حكم بن وصلا فوجب التكلف في تعلم الضاد على غير الاشغ الكون وجوه

انما يبيع النفس الاخر مستله

ط مخلص بغيره من احتياط  
انما يبيع النفس الاخر مستله

انما يكون كذا مستله

بدعي الاثني بمراتب كبري وقدمت الفقهاء بوجوب تعلمه وتميزه عن الظاهر  
في القراءة لتلافة الصلوة بالتبديل ولو على قول فلو لم يكن تميزه عنه لما كلفوا  
بهم بالرباطة والاجتهاد واثما في فرقة عن الظاهر فتقوله لا يقدر عليه بكلفة  
ولا تعلم بظاهرة يرد قول الامام الى محمد المكي عقيب بيانه اصعبية  
الضاد من جميع الحروف ومن تكلف ذلك وتما دل عليه صار له التجويد باللفظ  
عادة وطبعها وسجية انتهى يعني يبلغ العجز بدوام الاجتهاد ورتبة نطق  
العرب العرباء فيصير نطقه بالضاد بالتجويد ملكة له بحيث لا تقبل التغير  
و الزوال ان كان له طبع سليم ثم بعد ما تبين ان الضاد الشديدة  
المشورة هي الظاهر المهملة الغنوية اجزم بيقين قرأتها في الصلاة  
تفصيلا بالاتفاق اذ لا معنى لها ولا مشقة ايضا في فصل الضاد والروحة  
عنها ولا عسرة اصلا بداهة بل قرأتها بدل الضاد والروحة كقراءة الظاهر  
مكان الضاد المهملة بعينها في غاية السهولة في الفرق بينهما فلا يعجز  
قارئها عما مع علمه بجالها اصلا لان قراءة كل اثنين منها بغير الاخرين  
اثنان بالشديد بدل الوخو الذين هما ضدان فكان قرأتها بدل الضاد  
الروحة وكذا قراءة الظاهر بدل الضاد المهملة قرأتها عملا لا خطأ  
والله اعلم بالحق بالبعد في الحكم الغنوية تعلم علم الدين على كل مكلف لقوله تعالى  
ايهل الذكوان كنتم لا تعلمون واثما مسائل ذرية القارئ بنية على قراءة القراءة

انما يبيع النفس الاخر مستله

وجه الشبهة بقوله كقراءة مستله

انما يبيع النفس الاخر مستله

انما يبيع النفس الاخر مستله

انما يبيع النفس الاخر مستله

انما يبيع النفس الاخر مستله



خطا لا عما كيف وقرأة الحسن عما كونه تحريضا للقرأة وقد روى الكواشي  
في تفسيره والامام الخليل في السراج الوهاج عن عبد الله بن عمر رضيهما ان  
الحسن في القرآن لما لم يكن مع القرآن بعد الصلاة انتهى يعني الحسن الجليل الذي  
هو تغيير الحرف او الاءراب وان لم يغير المعنى فكانه تكلم بكلام الناس في الصلاة  
وانما اخذنا كون عدم المشتقة في الفرق بين الطرفين على افساد الصلاة مما مر  
في الثانية والبنازية وشرح الهداية لابن السهام وكبيره الطليعي وغيرهما  
انه ان كان الخطا ببدال حرف جوف وغير المعنى فلا يصل ان امكن الفصل بين الحرفين  
بلا مشتقة كالطاء مع الصاد وان قرأ الطالحات مكان الصالحات فتفقوا  
انه مفيد للصلاة وان لم يكن الا بمشتقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين  
والطاء مع التاء فاختلوا فكثر مع عدم الف والعدم البلوى انتهى قوله  
وغير المعنى منه كون الحرف المبدل به لا معناه صريحه في كبيره الطليعي وقوله كالطاء مع  
الصاد وعموم البلوى في تبديل الصاد بالطاء في كل موضع كمال الاشبهاء  
بين صوتيهما واما في تبديل السين بالصاد انما هو في خصوص المادة كما  
اذا ور السين حرفا مفتحا نحو فوسطن وبالقطع وبسطون وبسفون حيث  
يسرع الدال جعل السين صاد الصموية نطق المرقق قبل الفتح فيجعل صاد  
ليعمل عمدا واحدا يتخفف بها معا ويرشدك اليه عبارة الجوزي في التمهيد مثال  
الذي يجعل الصاد الفطاء كالذي يبذل السين صاد في نحو قوله واستوا

تاریخ  
مصر

والنحو انتهى لان الواء هنا لما كان مفتحا محتاجا لتنجيمه الى رفعه اقصى الارتفاع  
للاصلح والسين مرققا محتاجا لرفيقه الابقاء اقصى التثنية في الاسفل  
صعب نطق النغم بعده وسهل عليه نطق واحده واليعمل على جمة واحدة وكذلك  
الطاء الاقوى الصوت مع التاء الضعيف انما المشقة وعموم البلوى في التبدل  
بينهما من خصوص المادة لانه كل محل كما اذا جاوا واخو بسطت واحطت  
وفرطت واقتطمعون حيث يسرع التثنية الى جعل الطاء تاء لليعمل عملا واحدا  
فراعى عمليين متضادين لصعوبتهما فيقرأ بت واحدة وفرت  
بادغام الطاء في التاء كاملا وهو لا يجوز بل يروا بادغام ناقص بتيقنية  
اطباق الطاء وتشديد ضعيف او يسرع الى قراءة بسط واحط وفرط  
بادغام التاء في الاول وهو ايضا لا يجوز كما لم يجز اقتسمعون واحده  
اقتطمعون وجر الكلام الى الكلام اطنبنا في بيان المرام ومن  
استطاع فليختصره في ورقتين قد تم تبسيطها

من يدى جامعها من واراوات  
زوايا الفاظ الغافر الفقير  
محمد المنعم المظفر

بتوفيق اللطيف المحيّر

٩٦  
عاش من النسب الحكيم من طوره  
فما التفت في التمدد من انما مع اليه  
البادء حال فوجها مما تولى السيرة والصادق  
ان لمستند كما في كونه من خصم من الامة  
والميل

فأعلم انه الحق كما ذكرنا من هذه المتأخرين فربما التفتوا إلى الشيخان من المسلمين بحرم الدماء مع مولانا قطب الدين وكذا صرح به ايضا شيخنا طاهر العلماء وزر الصلحي مدنا اناسان العواظا والرومي في تركه المستحي بغيره العاين حيث قال له الخوازمي الامور باليقينات بلا احوام يجب عليه الان يعود اليك اليقينات فيحرم منه فان لم يعد الى حرم من داخل اليقينات او من مكنته فقد افسد في الامور لان الامور بحجته مقتضية وبه قد اتى بحجته مكنته فهو مخالف حاشا من النفقة انتهى وقضاياي بعد كتابتي هذه صورة سننوال رفعت الى الشيخ الاسلام ورواه هذا العلم الادب السلام الشيخ نور الدين علي المقدسي بمصر المحمدية وهما ابها يحفظها حيث ان الحق بهذا الرسالة ليس بهذه الفاظها وبه هذا بينه سننوال حاقوكم في رجل حاقه من الغير ذيب الا مكنته من الجحود عليها بطير احوام فلما يحوز ان يحرم المحجوج من مكنته ام لا بد ان يخرج الراحه المدايقت فيحرم له منه افنتوا انظروا في ذلك جواب الحمد لله وجميعهم ومنهم من اليقينات المستبين للشك والله سبحانه اعلم كتبه علي الطهري بن عثمان المقدسي لطيفه انتهى من رساله علي التاثير في حق من جاوز اليقينات بلا احوام من البحر والمحرم للرب العالمين



وفي المحجور ومن اراد ان يقول الظاء فليقل بلسانه مع ضم الهاء ولا  
يخرج طرف لسانه شرفاثة وليس لسانه في الضاد يعمل ومدخل  
تجويد الفاتحة للسم فذكر من سئل الله تعالى بخرجها من الجنتين سمع من  
الخطاب ربه وكان اذا نطق بها اثرا بصعوبة المنه صعبا فقل له  
لم فعلت ذلك فقال شكروا الله تعالى بخرجها من الجنتين من تبصرة المرء  
في قواعد التجويد من عينه ويروى عن عمر بن الخطاب ربه ان كان يخرجها من  
الجنتين معا شربيل قال القطلاني في لطائف الاثر رات في فنون  
القرآت وانصفت الضاد بالاستطالة فامتد مخرجها من اول حافة  
اللسان الى اخرها والاستطالة لغة الامتداد والفرق بين المستطيل و  
الممدود ان المستطيل جاز في مخرجه والممدود جاز في ذاته انتهى وبعبارة  
الطبعي والممدود جاز في نفسه والنفس يكون الغاء الذات ساجدة زاده  
وقد وهم بعض المعاصرين ان المراد من الاستطالة طول المخرج لا غير اللفظ  
عين بصرها قول البركوي في الدرر يسم الاستطالة امتداد الصوت وكذا  
قول الطبعي الاستطالة امتداد الصوت من اول حافة اللسان الى اخرها و  
قولهم ان المستطيل جاز في مخرجه فيلزم على قولهم ان بصر المعنى ان المخرج الطويل  
جاز في مخرجه والجنون فنون وهو شوكي زاده مفتي توفات حيث غلط  
من ظاهرها بعبارة القطلاني فامتد مخرجها مع ان معناه بسبب

91  
بسبب طول مخرجها على ان الغاء سببية فيلزم جري الصوت في المخرج الطويل  
الاستطالة والعجب من امثال هذا انه مع قدرته على التوفيق بما بين الكلامين  
المتشابه ظاهريا صنف رسالة للرد على الضاد الشبيهة بالنطق بالظاء  
البحرين قصار فحكمة لمطالعها وقال في ديباجتها ولما كان ميل  
استاذنا التفسير ايضا الى الضاد المزبورة شمرت لبيان حقيقة  
الضاد المتواتر بين الضاد ولورد المزبورة الى اخر ما قال من الترهات  
الشبيهة بالضرطة الشديدة في الجملة وبالله التوفيق والتدبير الحمد  
المفتي عفي عنه والسيطر بالبين الرب الغالب يقال تسيطر على فلان  
اتخذة عبدا وذكر ابو الفتح في كتابه السين عن حفص بغير خلاف وذكر ابن  
غلبون في التذكرة عنه الضاد بغير خلاف وابو الفتح يروي ذلك من  
طريق الاثنائي عن عيسى بن الصباح عن حفص وكذلك رواية ابن  
غلبون في الضاد فثبت لخلاف في ذلك عن حفص نقل من السخاوي عن  
الروم عند القراء نطق ببعض الحركات وقيل تضعيف الصوت بالحركة حتى  
يذهب معظمها وعلى كلا القولين واحد ويختص بالرفع والمجرور  
والمضموم والمكسور بخلاف المفتوح لان الفتح خفيف اذا خرج بمصرها  
خرج ساكنا فلا تقبل التبيين اتقان مختصا تمت اجمع الاثمة  
الشرة على اذ غام ما لك لانا منا على يوسف واختلفوا في اللفظ به




٩٨  
فقداء ابو جعفر بادغامه محضا بلا اشارة وقرأ الباقون بالاثارة وما  
واشتماما التان تمت وفي سورة العم المجهر على السكاه الباء  
الصبر وكسر ما قوم وهو على لغة من نقل الفخمة والفتحة والكسرة في  
الوقف الى الـ كن الذي قبلها حاصلا على بيان الاعراب ابو البقاء الصغير  
محب القرآن تمت والواو المدية يتصرف بالجر والرواوة والطفاء  
والمدول لا يتصرف في الانفتاح والاستفال والترقيق والتفخيم والاصحاح  
بل يثبت فيهم ما قبله ان كان مرققا فيرقق وان مفتحا فيفتح كذا الالف  
للمدية والياء المدية يرقق في كل حال تمت كتاب التبصرة لتجويد القرآن








ع













المعتمد

27

عن أبي عبد الله

7

2

2































[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
 اعلم ايها الطالب الصالح ان لاهل الحديث اصطلاحا لا بد من معرفته كما لا بد  
 ان يطلع مرادهم من اطلاقاتهم فلما اشار الشارح المحقق في شرح الحديثين الى  
 بعض مصطلحيهم اردنا ان نفصل بعض التفصيل فاستمع لما نقول الحديث  
 في اصطلاح الحديثين قول الرضا صلى الله عليه وسلم وفعل وتقريره ومعنى تقريره  
 علم السلام ان شخصا فعل فعلا او قال اقولا في حضرة صلوات الله عليه وعلى  
 آله واطلع عليه صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وسكت وقرره وهذا التقرير ايضا  
 دخل في الحديث وعند البعض هذه الالف الثلاثة من الضحا والتابعين رضي  
 الله تعالى عنهم اجمعين ايضا حديث فعلى هذا يكون الحديث تسعة اقسام وما انتهى  
 اليه صلى الله عليه وسلم يسمى برفوعا والرفع قد يكون صريحا يقال قال النبي  
 او فعل او قرره او قد يكون في حكم الصريح كما نقل عن الصحابة والتابعين امر معلوم  
 انه لا سبيل للعقل في احوال الآخرة والاختصاص الاموال الماضية والائنة وما انتهى الى  
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم يسمى قوفا وما انتهى الى التابعين يسمى مقطوعا والمشهور ان  
 الموقوف يطلق على المقطوع ايضا ثم لا يذهب عليه ان السند في اصطلاحهم عبارة عن  
 الحديث والاسناد ايضا بعنا وقد يحى بمعنى ذكر السند ومن الحديث عبارة عن عمادتهم الى الابد  
 من الكلام فان اعرف هذا فاعلم ان الحديث ينقسم الى المتصل المنقطع والمتصل هو الذي  
 لم ينقطع من رواية شخص اصلا والمنقطع هو الذي سقط شخص من رواية المنقطع  
 اقسما كالمعلق والمرسل المعلق وهو المنقطع الذي كان استوفى فيه من آخر السند  
 وعند بعض الحديثين المرسل بمعنى المنقطع بالاعم والاصطلاح الاول اشهر في البعض

قوله السند والمرسل  
 ما كان السند مقطوعا

القطع

القطع ان كان متعديا متواليا فهو متصل وان كان واحدا او اكثر ولم يكن متواليا  
 بل مواضع متعديا فهو منقطع فهذا المعنى قسم من المنقطع بالاعم فالمنقطع يطلق  
 على المعنيين كالمتوفى فانه يطلق على المعنى الاعم مراد فالعلم المقسم وعلى المعنى الخاص منه  
 المقابل للتقسيم الذي هو قسم ومن اقسام المنقطع بالمعنى الاعم المدرس وهو ان يتك  
 الراوي اسم شيخه ويروي عن شيخ فوق شيخه واتي بلفظ يرويهم السماع منه وهو سماع  
 ويسمى هذا العمل تديسا وهو مفهوم مكرره الا اذا كان فيه غرض صحيح والحديث للرفع  
 ان كان سندا متصلا يسمى سندا وهذا هو المشهور وبعضهم يسمون المتصل مسندا  
 مطلقا وان كان موقوفا او مقطوعا وبعضهم يسمون المرفوع مسندا وان كان مسندا  
 او متصلا او منقطعا لكن المتعمد هو الاول ثم اعلم ان الراوي للحديث ان وقع منه  
 لثقل لاخر في اسناد او مثله بتقديم او تاخيرا او زيادة او نقصا او ابدال او مكان  
 راو اخر او ابدال من مكان من اخر فهذا الحديث مقطوع باوان ادبح الراوي كلامه  
 بين الفاظ الحديث لغرض صحيح يسمى مدحجا ومن اقسام الحديث الضعف والمنكر والمعلل الضعف  
 في اللغة قد خرج من الجماعة وفي اصطلاح الحديثين يحدث روي مخالفا لما رواه الثقات  
 فان لم يكن الراوي ثقة فهو مردود وان كان ثقة فالسبيل بالنسبة اليه بزيادة حفظ  
 وضبط او كثرة الرواة وسائر وجوه الترجيح والراجح يسمى محفوظا والمرجح  
 مقبولا وشاذا والمنكر هو الحديث الذي رواه راو ضعيف مخالفا لما رواه راو ضعيف  
 اخر لكن ضعفا لثاني اقل من ضعف الاول ومقابل المنكر المعروف والمنكر المعروف  
 كلاهما ضعيفا لكن الضعف في المنكر اكثر منه في المعروف فالشاذ والمنكر مرجوحا  
 والمخفوق والمعروف راجح لكن ليس المخفوق بضعف والمعروف راجح بالنسبة الى  
 المنكر وبعضهم لم يعتبروا في الضعف والمنكر قيد المخالفة وقالوا انما رواه الثقة  
 وكان منفردا في هذه الرواية وبعضهم لم يعتبروا في الشك كون الراوي ايضا ثقة وبعضهم



لم يقبلوا في المنكر كون الراوي ضعيفا ايضا وهذا المنكر عند هذا البعض ليس  
مختصا بالصورة المذكورة وحده المطعون بالفسق والغفلة وكثرة الغلط داخل في  
المنكر بهذا الاصطلاح وهذه الاصطلاح لا مشاحة فيها المعلن بصيغة اسم المفعول  
من التعليل في اصطلاحهم استا في عمل واستباقا حتى في صحة ويعرفها اهل الممارسة  
والحفاقة في علم الحديث ثم اعلم ان الحديث قسما ثلاثة الصحيح والضعيف والصحيح  
هو الذي ثبت بنقل عن صاحب متصل وسنده الى المتهمة فان كانت بهذه الصفات  
على وجه الكمال فهو الصحيح لذاته وان كان فيها نوع قصور ونقصان فان كان النقصان  
مؤجرا بكثرته الطريق فهو الصحيح لغيره وان كان النقصان لا يغير بكثرته الطريق فهو  
حسن لذاته وان كان الحديث الضعيف قد لا يغير بكثرته الطريق فهو الحسن لغيره  
والظاهر من كلامه ان الحسن الذي ما تطرق فيه النقصان في جميع الصفات المذكورة ولكن التحقيق  
ان النقصان في الحسن ليس في الضبط وباقي الصفات باقية على حالها وفي الضعيف الحسن  
لغيره النقصان في جميع الصفات المذكورة ثم لا بد من تحقيق معنى العدالة والضبط ليعلم  
حقائق هذه الاقسام اما العدالة فهي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة  
المراد من التقوى عندهم الاجتناب عن العمل السيئ من الشر والفسق والبعد  
وفي الاجتناب عن الصغيرة اختلافي والمختار عدم الاشتراط الا اذا كان الاقدام  
على الصغيرة على سبيل الدوام فانه ايضا كبيرة والمراد بالمروءة التفرغ عن الافعال  
الحسية كالاكل والشرب في الشوق والشايع العام وامثال ذلك ثم لا يخفى عليك  
ان عدل الرواية اهم من عدل الشهادة لشدة الاول بعد دون الثاني واما الضبط  
فهو ان يحفظ الراوي مستمرا ومروية عن الفوات والاختلاف بحيث يتمكن من استحضار  
حيث شاء من الضبط اما ضبط الصدق فهو بالتذكر وحفظ القلب النسيان  
واما ضبط الكتاب فهو بحفظه وصيانته عند نفسه الى وقت الاداء ثم لا بد ايضا من

من بيان وجوه الطعن المتعلق بالعدالة والضبط ليعرف هذه الاقسام ولتفريقها  
الضعيف اعلم ان علماء الحديث حصر وجوه الطعن في العلة في خمسة الاول كذب  
الراوي الثاني انه يما به الثالث فسقه الرابع جهالة الخامس كونه مبتدعا اما كذب  
الراوي في اصطلاحهم فهو ان يكون الراوي ثابت الكذب عمدا في الحديث النبوي  
فاذا ثبت كذبه في حديث من الاحاديث فهو مطعون بالكذب وحده الراوي للطعن  
بالكذب سواء كان كذبه فيه او في حديث اخر يسمى موضوعا ومختلفا وهذا هو  
المراد من الموضوع في اصطلاحهم وليس حديث شرط ان يكون الكذب والوضع  
فيه بعينه والراوي المعقد بالكذب في الحديث النبوي وان وقع الكذب فيه في  
مدة عمر مرة واحدة في حديث واحد لم يقبل حديثه الذي لم يكذب فيه وان تاب  
واحسن وان كان تابا بخلاف المشاهدة لورثته اذ تاب يقبل شهادته  
كذا قالوا واما انه يما به الراوي بالكذب فهو ان يكون معروفا مشهورا بالكذب في  
الاقوال وان لم يثبت كذبه في الحديث النبوي على وجه الصلوة والسلا وحده الراوي  
المطعون بان يما به الكذب يسمى متروكا كما يقال حديث متروك ومثل هذا الشخص لو تاب  
عن الكذب واصلاح حاله بحيث ظهر للاحاثار اهل الصلاح من ناصيته حال يجوز  
في العمل ان يسمع حديثه واما فسق الراوي فالمراد بالفسق في العمل لا في اعتقاده  
فانه في الاصطلاح داخل في البتة والكذب داخل في الفسق كونه لما كان الطعن  
باعتباره اشد وحكمه تباينا افره عنه واما جهالة الراوي فالمراد به ان لا يكون  
اسمه معلوما في اهل المدينة فيلزم ان يعلم انه ثقة او لا ثقة كما يقال اخبرني رجل او شيخ  
وهذا الحديث يسمى به وهو غير مقبول الا اذا كان صاحبيا فان الصحاح كلهم  
عدول ولو ذكر البهم بعبارة التعديل ايقال الخبرني عنده او ثقة ففيه اختلاف  
والصحيح انه غير مقبول ايضا حتى يسميه الا اذا قاله امام حادق واما بادرة الراوي



فهو ان يكون الراوي معتقدا بشي على خلاف ما هو معروف ومعلوم من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بنوع شبهة وتاويل لا يطرق المحو والعناد فانه كفر وتخذل البتة  
مردود تورعا واما وجوه الطعن المتعلق بالضبط فهو ايضا خمسة الاول فرط  
الغفلة الثاني كثرة الغلط الثالث مخالفة الثقافات الرابع الوهم الخامس سوء الحفظ  
واما فرط الغفلة وكثرة الغلط فهما متقاربان الغفلة في السماع وتخلل الحديث  
غالبا والغلط في السماع وادائه واما مخالفة الثقافات فهو اما في الاسناد او في المتن  
وهما على انواع معتقده وهي توجب الشذوذ في الحديث وجعلها من وجوه الطعن  
المتعلق بالضبط بسبب ان الباعث على هذا المخالفة هو عدم الضبط والحفظ  
وعدم صيانتهم عن التغير والتبديل واما الوهم فهو ان يكون بناء رواية الراوي  
على توهم وذلك يقع في الاسناد غالبا وفي المتن نادرا ولكن الاطالع عليه من اغض  
عالم الحديث وادقها ولا يحصل هذا الاطالع الا لمن اولى له فهم ثاقب وحفظ واسع  
للاسانيد والتون ومعرفة كاملة بمراتب الراوي واحوال الاسانيد والتون كما كان  
للمقدمين من رباب هذا الفن واما سوء الحفظ وهو ان لا يكون صلوة غالبا  
على خطئه او لا يكون حفظه واتيان اكثر من هو ومنه سواها كان خطؤه غالبا  
على صلوة او كانا متساويين وكذا السهو والنسيان فالخاص عن سوء الحفظ ليس بعد  
الخطا مطلقا وبغلبة سمع الصواب عليه وكذا السهو والنسيان ثم اعلم ان الراوي في الحديث  
الصحيح ان كان واحدا في جميع المواضع يسمى غريبا وان كان اثنين يسمى عزيزا وان كان  
اكثر من اثنين يسمى مشهورا ومنه تضيضا وان كانت كثرة الراوي في كل موضع جحد  
لا يجوز العقل توافقه على الكذب يسمى متواترا والغريب فرد ايضا ولا يخفى عليك  
ان الراوي ان كان واحدا في جميع المواضع يسمى فردا مطلقا وان كانت في موضع واحد  
يسمى فردا نسبيا ففي كون الحديث غريبا او فردا يكفي كون الراوي واحدا في موضع واحد

وان

وان كان الراوي في مواضع متعددة اخر اكثر من واحد ففي الغريبة لا بد ان يكون  
الراوي في جميع المواضع اثنين وفي المشهورة لا بد في جميع المواضع كونه اكثر من اثنين  
صريحيا كما ان كان في بعض المواضع اثنين وفي بعضها اكثر من اثنين فهو داخل  
في الغريبة كما انه ان كان في بعض المواضع واحدا وفي باقي المواضع اثنين او اكثر يكون  
غريبا فعلم ان معنى كون الراوي في الغريبة في جميع المواضع اثنين ان يكون صريحا  
او ضمنا بعد كون البعض في بعض المواضع صريحا فمن هذا علمت ان معنى قولهم  
في هذا الفن يحكم الاقل على الاكثر وقد عرفت من هذا التحقيق ان الغريبة لا تشافى الصحة  
لان كل واحد من احاد رجال الثقة وقد تطلق الغريبة ويراد بها الشذوذ الذي هو اقسام  
الطعن عند اكثر في الحديث كما سبق في بيان الشذوذ والمنكر والمعلل وقد بيني  
الشذوذ بمعنى الغريبة بمعنى كون الراوي منفردا لا بمعنى الشذوذ وفما مل فلا  
بنا في الشذوذ وبذلك المعنى الصحة كالاشافى فيها الغريبة ثم لا تغفل انك اذا عرفت  
معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى الشذوذ او لغيره علمت ان الضعيف هو الذي فقد  
في شرائط العبرة في الصحة والحسن كماله او بعضا فاقسا الضعيف متعددة  
متكثرة ومراتب الضعيف الخمس تها ولغيرها ايضا متفاوتة والاحتياج بعضها  
فوق بعض في الرجحان والعلل والاحتياج بتفاوت تلك الصفات ودرجاتها  
بعد الاشتراك في اصل الصحة والحسن سرت لنا في تحقيق اقسام الحديث من الكتب  
المعتبرة ومعرفة هذا التفصيل وان لم يكن ضرورة ههنا ولكن لما كان لغواننا  
في الدين واعواننا في طلب اليقين مستغفلين بتصحيح المشكلات في بعض كتب الحديث  
في هذا العنوان والحين وكانوا متحيزين عند سماع هذه الاسامي والطالبيين لبيانها  
فصلنا هاهنا لغيرهم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا  
الله تمت الرسالة الشكر الى البر كرى الشكر الحمد لله على ما لا يحصى من نعمه والحمد لله

م











فان الرب يغفّر الذنوب او مصدّر الامر اذا اصلحه او مكره تريباً وهو انشاء الشيء خلا  
في الا الى حد التمام كما في القاموس وليس هذا المقصود والاصح كلاماً من ولا العالم ما يعلم الشيء  
ثم سمي به ما يعاين الخالق من كل نوع من الفلك وما يحويه من الجواهر والاعراض مثل عالم الانسان  
وعالم الماء وعالم النار دون عالم زيد وغيره من الافراد والفرق المعروف وان كان اصله  
ومتناوياً لكل فرد من افراد هذه الانواع يعقضي الاستغراق الا انه يومهم استغراق افراد نوع  
واحد منها والفاعل بالفتح ليجمع هذا الجمع الى العالم والياسم فيقال الياسمين والعاقبة اي  
الدرجات العالية التابعة للاعمال الصالحة جعلها الله تعالى للمتقين اي المتمثلين بكل ما هو والنهين  
عن كل ما نهى كالانبياء والاولياء من عقب النبي اذ يتبعهم والتقوى في الاصل جعل النفس وقاية مما  
يخاف الناس من الاو والويلد طيف للزينة الخاصة على العامة نبيها على فضيلتها وارشادها الحاصلين  
الى تحصيل التقوى عند التحصيل الا فقد ابتلوا الى واحد من الثلثة كما في الواجب السلطان ومحمد الرضا  
او الموت شاباً او الاولان اسوا حالاً ولا يلبس الزكوة المعانية فقلت الخلة تكرة كما قالوا فكيف يجوز  
ان تكون صفة للجنة التي هي امر في المعارف قلت ان الصفة اذا خضعت بموضعها ان يكون نفعاً ولو  
تخالفنا تعريفاً وتكثيراً نقولهم صدق ذلك عن علي فاني الغنى كما في الشبهة شرح التمهيد للعلامة  
الفتاواني وهذا اصل جليل دافع للاشكال المشهورة في هذا المقام ولما ورد برواية ابن مكي في  
علي ما في مفتاح الحصين قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل كلام لا يبدأ في الصلوة على غير ما قطع بموقفاً  
من كل بركة اي لا خير في فعل لم يصعد بالصلوة قال الصلوة بالف مبتدعاً واولها بالواو كتابة  
الا اذا اضيفوا ثني فقبل صلواتك وصلواتنا وقال ابن درستة لم يثبت بالواو في غير القرآن  
اسم من الصلوة اي انشاء الكامل الا انه ليس وسعنا ولذا المرنا ان يكون ذلك اليه تعالى كما في شرح  
التاويل وفي المعنى انها في الاصل العطف لكن بالنسبة تعالى الوجه والى الملائكة الاستغفار  
والينا الدعاء وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد افضل العباد في هذا الباب كما ذكره المزي في  
وغیر وقال ابن حجر انها من الله تعالى للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم زيادة الرحمة ولغيره الرحمة

وقال

وقال الجمهور انها في الاصل الدعاء استعمل بها في غيره والصلوة اسم من التسليم وقبله مصدّر  
ثلاثي او زينه والاول اصح والمعنى جعله الله تعالى لما عن كل مكره وانما كلف بالصلوة رغماً  
لتظاهر الصلوة على تسليمه وقيل يكفي بالسلامة في منية المفتي وسلم على عباده بلا الله  
كتابة اللفظ فاللحسن الترتيب والمنكر والمعر في ذلك سواء على ما في كتب الخط العربية على رسول الله  
خبر العظوة ونجا ان يكون خبر الثاني واما خبر الاول فمخذوف عند سيبويه وقيل يجوز العكس  
والرسول لغة مبالغة مفعول بالفتح بمعنى ذي رتبة اسم الارسل ما يذهب اليه الجمهور من الكلام  
فعوه هذا الى الانادرا وعرفنا من البعث لتبليغ الاحكام ملكاً كان او انساناً فاعلم ان النبي فانه يختص  
بالاشكال في التمهيد غيره وقيل تبين بينهما فالرسول له كتاب والنبي من كتابه والشمس النبي  
اعم وفي كل منهما نظر لان من انزل عليه صفة السلاسة اصحاب الكتب الاربعة وشيت وادريس  
وابراهيم صاخبين وثلاثين وعشرين وفي رواية لابراهيم عشرين وموسى قبل التورية عشرين  
وبحكم الخبر الرسل ثمانية وثلاث عشرة فيلزم ان يكون غير السبعة لم يكن رسول محمد اشهر اسمائه  
الشرفة وهي الفاو ثمانية وتسعة وتسعون واسمى به الهام والمعنى ذات كثر خطا الموحدة  
او كثر الخلد في الارض والسماء او كثر حده تعالى صلى الله عليه وسلم ولما كانت الصلوة عليه  
عليه السلام ناقصة بدون الصلوة على الا كما في شرح التاويل وغيره تعرض بقوله على اليه بالف  
مبتدعاً عن الخبر المبتدع عن الهاء عند البصريين والواو عند الكوفية والاول اصح لغة اسم لذو القربى  
وعرفوا مؤسسون هذه الامة او الفقهاء العاملين منهم فلا يقال الا على المقلدين كما في التفسير  
والاول المختار كما في شرح مسلم والاحسن الحمد فان اضافته الى الضمير قلبية او غير قلبية والسبعة  
الشنيعة لم يفصلوا بين النبي والابن كما في الزعم حيث من فصل بينهما في الجمعين تأكيد  
او صفة جمع في الاصل اسم التفضيل فان قولنا قرأت الكتاب اجمع معناه اجمع في قرأتك  
من كل شيء يقال في معنى الجمع والاولى ان يورد ثلثة ما هو سنة في الخطبة ما لا يدعى به الاستحسان  
في التاويل في الضيف والشهد واما بعد هذا علم امر من العلم وهو ادراك الشيء بحقيقته

وقال



المتعلقة بالآله او النسب وعلى الاول يتعدى الى الواحد وعلى الثاني الى الاثنين وهو كونه ترغيب  
 لنا على الحضور التام لتلايق بعد شئ في الكلام كافي الكشف والمصباح واعلم ان  
 شروع منه فيما هو كالمقدّم ما هو التوفيق الثانية بالعباد اي الانشاخ كان او  
 او الملوكة على ما في القاموس والمراد الاول والثاني كاطن وهو نفس اسماء المؤمنين لذات ربه  
 عن شرف نوع الانشاخ او حتى العبد ونعم العبد والعلم يتعدى بنفسه بالباء كما ذكره الله تعالى  
 في سورة البقرة في قوله لا تشا في اوزار في مفعولها سا كما ذكره الضي لم يعلم بان الله تعالى وهو كل  
 شئ علم فقد علم ان الخطي في ايراد الباء محطى بمبتلى اي مكلف بالامور والنواهي او  
 الموقر من ربه وورد اسمها في الامام للقيام ومستعمل في الكلام وفي التواريخ التكليف للامر  
 الشاق من ليل الكفة استعمله الاختصاص بالنسبة الى من يحمل العوقظ من ترادفها وذكر  
 الرافعة الابتلاء يتضمن الامتحان في حاله والوقوف على ما جعل من امره والثاني ظهوره  
 ورياسته ونقصه من واحد كما اذا شئت تعافاه لم يقصد الاظهار واحكامين ان يطيع العبد  
 الله اي بين اوقات طاعته تعالى والامتنان بامره فيبين في الحقيقة مضافا الى ما يقتضيه التعبد  
 وهي الاوقات المحذوفة ان اضيف اليها والافعال الى الامتنة غويديين عمرو وكروا اطاعة من  
 الله فاعل يعمل بالامر لا غير تعالى اي تجاوز عن صفات المخلوقين والجملة معتضة ويجوز ان يكون  
 صفة للجلا لا فانتهى عن تعافاه من الاصل في ثاب عطف بالفاء على ان يطيع فالتقدير فان يتنا  
 ويجزى جزاءه خير في الدارين والثواب اسم من الثابتة او الثوب وهو الجزاء في الخير والشر لا ان  
 الاستعمال في الخير اكثر وبين اوقات ان يعصيه كضرب اي يخرج على طاعة تعالى واصله ان يستع  
 بعضا فاصله الواو ومصدر المعصية والعصيان او انما لم يحفظ بالبين الاول لانه يتوهم ان يكون  
 مقتضا اطاعة والمعصية معا ولم يكن تكريره للتاكيد كاطن فانهم لم يجوزوا الا اذا كان للغير  
 او المعطوف عليه غير الجور واخو الما بين وبينك وبين زيد وبينك كابتين في قوله عاقب  
 اي يجزى جزاءه غير ما يعاقب وهو كالعاقبة الجمع الشدة واعلم ان هذا كلام لا شئ على حقيقة

وانما ابتلاء العبد  
 على ان لا يتوهم في قوله تعالى  
 التكليف بالامر لا غير تعالى

غلط

محتاج اليه يحكم كل من اطاعة المشروعة والعصية غير المشروعة فانه يمكن شوا فضلا  
 ان يكون محلا كاطن والابتلاء اي التكليف المذكور يتعلق اي يتشبه بالمشروع فعلا وترك  
 اي بالشرع فعلة وتركه من المعنى الحاصل بالصدقة الذي هو الهيئة التي تسمى بالصلوة وحسن النفس  
 عن شرب الخمر فان الفعل والترك في الحقيقة هو المعنى المصداق الذي هو الانشاخ والايقاع والاشا  
 وهذا في طبعه ويتأب كل منها وفيه شاع بان الشرع كما شريعة كل فعل او ترك فخص من بني  
 من الانبياء عليهم السلام صرحا او دلالة فاطلة على الامر الكلية مجاز وان كان شاعا بخلاف  
 الله فان اطلاقه على الفروع مجاز وتطلق حقيقة على الامور كالامان بالله وملاكه وكونه  
 وغيرها ولذا لا يتبدل بالنسخ ولا يختلف فيها الانبياء ولا تطلق على الخالص كما في كشف  
 الكشاف وغيره وكل من كمال الدين بفضا الى الله تعالى والى النبي والائمة والملة لا تشا الا الى النبي  
 فيقال له يحسن الله عليه وسلم ولا يقال له الله وملة زيد كما قال المظهر والراغب غيرهما  
 فيشكل ما قال الفاضل القفاري انها تشا الى الخا الامة واريد بالمشروع مما يامر الشارع  
 بفعله وتركه دون ما يظن انه ما يجوز ذلك شرعا فان الجائز يرد في المحل الاضطراري فيدخل  
 في المكره من افراد غير المشروع كما تقرروا بالمباح وان دخل فيه من حيث انه يستوطنه  
 في نظر الشارع بان يحكم بصريح او دلالة ويخرج فعل الهائم والصبي والمجانين و  
 غيرها لكنه لم يدخل من حيث ان يخرج عن حكم الطاعة والعصيان وسبقا من المصداق في قوله تعالى  
 في الانبعا فلا تخا الى ان يتكلف ويراد بالمشروع نوعه على انه يرتفع بالابتلاء بكل فرد من افراد  
 ما يقابل غير المشروع فعلا اي شرعا فعله وما نهى عنه من الحاصل بالصدقة الذي هو الهيئة  
 التي تسمى بكل الحرم مثلا فان النهي عن شئ في الحقيقة هو المعنى المصداق الذي هو الايقاع والفعل  
 بفتح الفاء فانه المصداق لكسر فانه اسم منه وان ترتب على المعنى المصداق لم يخرج عن النفس وان  
 كان يثاب ببعض افعاله لكنه يعاقب ببعض اخر منها وكذا صوب يوم العيد يندرا وبيع الفاسد  
 وان كان يخرج عن غمق الذر ويفيد الملك لكنه يعاقب بها والنهي راجع على الامر كما تقر فلا يرد



ان الذي عن الافعال الشرعية يقتضي عند بقاء الشرعية وتركها اي غير ما شرع وتركه وهو  
مشتق من كفا النفس الفعل وعدم الفعل وحكمهما مستعمل في الآخر فلم يلزم ارتفاعها  
عند عدم الفاعل على الاول وعدم قدرة الجسد على الثاني واعلم ان فعلا وتركاً تان فيهما  
المشروع وغير المشروع ونجاء التمييز نحو مشترك في المعنى واذا كان الامر كذلك فلا  
من يتكلم اسماء انواع المشروعة والاصلي الاربع الفرض والواجب السنة والمستحب واما  
المباح فيقربا وتبعاً واليها هو التعبير عما في الضمير واخبرام الغير كافي الانوار وفي الكلام  
اشعاراً بافتراض بيانها عند الحاجة وبيان مجرد اليها والتقرير لا يكفي وبيان اغلاق العبارة  
في اداء ما على الشئ وبيان تجب على كل مكلف ان يعلم اسم كل مشروع فلا تصح صلاته بلا علم  
بان لا يعين هذا فرض ونال واجب سنة وان عمل بكل من اعلى ذلك هيب بعض المتأخرين  
والاحسن ان يبالا بحسن فان المندرج هو النوع والمندرج في الجنس هو الاجزاء عند  
الاصولية عكس الميزانية ومن يتكلم انواع غير المشروعة الثلاثة المحرم والمكروه والمفسد  
ولا بد من بيان معانيها اي مفهومها شرعية لاسماء انواع الثمانية على وجه الاختصاص وبيان  
لحكمها اي ما يترتب على تلك المعاني من الآثار على وجه الاختصاص ليسهل على الطالب التمسك بالراجح  
درهما اي فهم تلك المعاني والحكام فيسبب ذلك افرادها وضبطها اي حفظها بالجم وهو  
الاحذ في الشئ بالثقة واذا كان كذلك فقول اي قولنا بعبارة العلماء واعادة شأنا الفضا  
ويالله اي باستقالاتها خاصة التوفيق اي كوننا موقفين والتوفيق جمع المقضي ورفع  
المانع المشروع والاصلي انواع اربعة الاحسن انواع فان المجموع هو العند فرض ووجوب  
وسنة ومستحب ويليه اي تلك الانواع ويقرب منها من حيث انه يدخل تحت حكم الشارع وان  
لم يكن مثابا ومعاقب الباح وغير المشروع ونوعاً محرم ومكروه ويليه اي يتبع كلا  
التوعين الفساد للعمل المشروع في كماله والحقان ما ياتي به المكلف سنة الاربعه الاصلية  
من القسم الاول والاصلي من الثاني وكل من ماطر في فعل وطرف تركه فالقسمة انما هي

كما سذكر ان شاء الله تعالى واعلم ان الفرض والسنة مصدران بمعنى المفعول ولم يغيرا  
كغيرها اشهر بالضم مجازاً في البواقي فانها اربعة الاسماء اشهر ولذا خالفها الا المحرم فانه  
بالجرم اشهر وهو وكما ياتي فكل اي جميع المشروعة وغير المشروعة وما يلزمها فالتفريق  
والفصيحة وليس بينهما فرق كاطن والاحسن كلاهما فان الجرم لم يجوزوا ادخاله  
على كل وهو لم يوافق المتكروا لاجزاء المعرف فيصح كل التفاح حامض لكل تفاح كافي التوفيق  
ثمانية انواع في الاصل مستوي الى الثمن بالضم لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية ففتحو  
اوليتها للتغيير في النسبة عند قوامها احدى اى السبعة عوضاً عنها الا ان ثبت الياء في  
النسب الاضافة وتسقط مع التثنية في الرفع والجر ولا يتغير بناء اما اي ما يمكن من شئ  
او ان وقع في الدنيا شئ الفرض فاي الفرض لانه فعل او ترك تركه شئ غير فانه  
التفصيل ولو تقدير امع التاكيد والمجرد التاكيد متضمن بمعنى الشرط ولذا يجب بالفاء قائم  
مقام الشرط والفصل بين اما والفاء مبتدأ هو الفرض لغة الوجود كافي نهاية الحرى وقر  
ما ثبت من التباين الزوال اي تقر على كل احد او جماعة قادره عالة بالحادثة فيشمل فرض  
العين اي فرض كل ذات فلا يسقط بآداء بعض وفرض الكفاية اي فرض جماعة يكفي بعضهم  
ويسقط بآداء عنهم كما اذا تزايد وعلم به جماعة فجهن واحد منهم فانه يسقط عنهم بفعله لانه  
المقتضون وانهم الكل بترك الكل وكذلك جواز الصلاة وعيادة المريض والصلوة على الصلي الله  
عليه وسلم كل المقدمة للفقير الى اليث وغيره واعلم انه قد يجوز فرضاً على كل كما اذا اظن كل  
ان احدا منهم لم يقيم وغير فرض على كل كما اذا اظن كل ان غيره يؤديه وغير فرض على بعض  
بظن اداء بعض كافي المفاتيح والياشير في الذخير وغيرها من كتبها استبدال فيقول  
بمعنى فاعل لغة المرشد وعند الاصولية ما يمكن ان يتوصل به بصحة النظر في مطخري  
كقولنا في الصلوة والعامة وعند الميزانية المقدمة المخصوصة في الصلوة ما موبى بها  
وكما هو فرض والعامة متغير وكل متغير حادثة قطعي تركها كافي بعض من النسخ



لانه عام مخصوص غير مفيد ولان ما بعده يعني عند تحقيق عموم يتوقف على تحقيقين وقطعي  
الدلالة كالتواتر ويثبت العرض والحرمان القطعي وقطعي الثبوت وتبين لهما ان الادلة  
السمعية اربعة قطعي الثبوت وظني الدلالة كما في اوليات وبالعكس كحجبا الاحكام ومما  
قطعي وكما في ما ثبت الفرض الظني والواجب كراهية التحريم والحرمان على الخلا وظني الثبوت  
والدلالة كحجبا الحائض ومما ظني ويثبت السنة والمستحب كراهية التزني والتعزيم على الخلا  
وثانيهما ان القطعي لمعني ما يقطع الاحتمال اصل الحكم الكتاب متواتر السنة والاحكام  
ويثبت الفرض القطعي ويقال له الواجب ايضا وما يقطع الاحتمال الناشئ عن دليل هو بعد  
الوضع مثلا كالمقاييس الظاهر والمشهور ويسمي بالظني اللازم العمل في اعتقاد المجتهد وهو  
نوعا ما يبطل بترك العمل وهو دون القطعي ويسمي بالفرض الظني كقدر السمع وما لا يقينه  
وهو دون الفرض وفوق السنة ويسمي بالواجب الفرض العمل كالأولاشية لفظا ومعنى  
في اي ذلك الدليل ولعتر بعبارة ما ثبت بما وراء القسم الاول من الاول والثاني من الثاني  
الا انه يدخل فيما تواتر من النص كخذ العصا والاستيا وتثبت العقل الوضوح كافي المية  
وانما عرف الفرض المطلق ولم يقيد بالاجتهاد لان اطلاق الفرض على حكاية الاشياء في الكافي  
الا ان المراد فيما ياتي ليس بلفظ الفرض بل فرض الشيء وهو ما لا بد من ذلك الشيء من ولوديله  
ظنيا كاشيا وحكما اي حكم هذا الفرض وهو لغيره منع الشيء للاصلاح وشرعا مشترك  
بين المعاني منها خطأ الله تعالى ويقال له الكلام النفسي مدلول الامر والهي والايضا والتحريم  
ومنها الاثر المترتب على الخطا من الوضوح والحرمة او غيره ومنها الاثر المترتب على الافعال  
الشرعية والاولى يسمي بالاختصاصات الشرعية والثاني بالنصرة الشرعية وهو نوعا ديني  
كالعقود في الصلوة والملك في البيع واخرى كالتواتر والعقود وهو المراد في هذا المقام  
اي جواز التواتر وجزاء الخير في تسامح لانه قد يكون الفعل بالقرآن والفعل الذي هو  
من الفعل والتركة على اي فيشكل المتركة كترك اكل الميتة فانه فرض ثابت كافي

وغيره والعقود في الاصل بدل عن شيء كافي المشارق وقال الجوهرى واليه هو العقوبة  
فلم يكن ما كان بين الاثنين وفي التكملة انه اسم من المعاقبة وهو جزاء الشر بالترك للفرض  
غير مستغنى لانه يصير فاسقا وفي الكفاية اشعا بان التارك للصلوة عمدا كسلا لا يقتل  
الا اذا جحد لكن يقتل ويجزى حتى يصلي كافي في فتح القدير بلا عذر اي بلا عفو عنه بفضله تعالى او  
منه والعذر بضمين والسكون في الاصل تحريم الاستقامات بحجبه ذنوبه بان يقول لم افعل  
او فعلت لاجل كذا او فعلت ولا اعنو وهذا الثالث التوبة وكل توبة عند بلا عكس ولا ينعى  
غير عامل عند الكوفة وقال البصير ان العامل البناء وحكمه الكفر بالضم والقياس الفتح لغة  
الستر وشرعية عدم الايمان عام من شأن الايمان بالانكار اي بان ينكر قبيحا ولو يعرفه  
ما علم بحجبه بالضرورة اولش بان لم يظهر عند الحاجة والانكار ضد العرف وفي اشعا  
بان من حكمه لزوما لا اعتقا بكل فرض لاشية فيسفي المتفق عليه اي فيما اتفق اصحابنا عليه  
كثر وك التسمية عمدا فانه يقتضي ان يكون كفرا وكترك اهل السنة والجماعة كضمة الي بكر  
رضي الله عنه وهذا القيد لزيادة التوضيح لانه مستغنى من ضمير حكمه واعلم انه ان من كفر  
نقوا بالله تعالى بطل جميع طاعته ولم يلزم القضاء الا الحج فان نسبة العمر اليه نسبة الوقت  
الى الصلوة وقد احبطه والوقت باق وهل بطل معاصيه قال كثير من المحققين انها  
لم تبطل كافي التمرناشي والواجب لغة الساقط كما ذكره في الاسلام واليهي وغيرها  
او اللازم كافي الصحاح والمغرب والاساس وغيرها فقد شكل ما في التلويح الحق انه  
الثابت وشرعية ما ثبت اي فعل او تركه بغير دليل فيه شبهة مثل ما ثبت بان في  
الظني ما في الفرض الا انه يدخل فيه ما ثبت بالظني كالفرض الظني والسنة والمستحب  
وقال الشافعي رحمه الله الفرض والواجب مترادفان ما يندم شرعا نكره سواء ثبت بقطع  
او بظني الا انه يشكل بفرض الكفاية وصلوة النائم واصطلاحنا اولى من اصطلاحه  
فان فيه ترجيح لا مرجح وعدم التقا الى التفاوت بين الدليلين والدليلين مع تواتر



الاسم المسح كالتعلق على النبي صلى الله عليه وسلم والترتيب بين الفلوات وترك اكل الضب  
والعياض شطرنج كافي الكشف وغيره واعلم ان الواجب يطلق على المعنى الاسم كما في شمل  
المضيق كالصو القمومة معينا والتسعة كالزكوة والخير كالغفارة والمرحى كاللحم من اللحم  
عند النخلة كافي الصو اللامشي وحكمه اي حكم الواجب الاثر للترتيب على حكم الفرض على  
تبيين عن نسبة في افشاء اي من حيث الفعل والترك في ثبات يعاقب بلا عذر وفي اشكال وهو الثاني  
ان كان متاخر لا يفسق لا اعتقادا اي لا يلزم اعتقاد حقيقة لشبهه بدليل ظني والاعتقاد في  
الشبه هو الحكم بالحازم القابل للتشكيك بخلاف اليقين حتى لا يكفر اي لا يستحب الكفر من الكفار  
جاءه اي نافي التوبة بالقول والاعتقاد لوجوه الظن لكن يكون ضالاً مبتدئاً لانه رآه في الخبر  
كافي الكشف وقيل كافر لا يكفر بانكار السنن المؤكدة كافي الظم وغيره والاول اصح واشهر  
والمحدث في ما في القلب بنبأه واثبات ما في القلب فيه والسنة مشقة الطريق ولو غير مرضية  
وعرفا بلا خفاء بين العلماء ما واطب على مقتضى نبينا كان او وليا كما اشار اليه صاحب التحقيق  
والمراد هم ناسب نبينا صلى الله عليه وسلم ما واطب به اي داوم عليه وامر بفعلة او تركه فالسنة  
مصدرة باعتبار المعنى الشرعي ولذا اشتق منه المستو وغيره النبي اسم من اسماء الله عليه وسلم  
وقد قرأ النافع من السبعة باثنا الهمزة والباقيون بتخفيفها وانما دخل اللام على اللام في الاصل  
صفة مروية بالتخفيف وهو قهوب سبويه وقال الرضائي الحق وقد ورد به السبع بالتخفيف  
وهو المختار على ما في القاموس وفيه تأمل وقيل انه من النبوة الارتفاع وهذا غير متقبل عند  
المحققين كافي الخاتمة على الاصل وانما اخره لانه ثبوت الضمير واشاب الى ان السلا جزئ  
عن الصلوة على ما دل عليه النص كما في مواظبة اعم من الحقيقة والحكمة فيشمل ترك سنة متشعبة  
لاهل البيت فادسنة كما قالوا في التمتع باليمين مع ترك مرة او مرتين تركا حقيقيا او حكما كما  
واظن النبي عليه السلام ولم يكن على تركه كالاتفاق والتيا من فانه لم يرو احداهما على السلا  
بنا بالشما كافي شرح الوقاية الا انه لم يروا واذ واطب عليه فيكون مستحبا للاستحباب في الخبر

وغيره

وغيره من المتداولات وما قالوا ان المواظبة بلا ترك دليل التوفيق قد رده المبطل كروي  
بان المواظبة لم تثبت التوحيد والامر للفعل والاكثار على التارك ومع بالغز والسكون  
لغز محمد وفي اللام الياء د على الصحة واتحدتها كافي الكشف في سكونه يوسف في بلاد خال  
فانه مضى الى احد المتصاحبين والاولى وترك مرة اذ المعنى في وقت خدش المتصاحف رفض ان  
الشيء في جزء من الزمان وفيه شك ان يعنى بكونه ما قلنا من جوه الاول انه لو يصلح ان يكون  
ظرفا للمواظبة لعقد الاعادة الشروطة في الغرض والثاني ان المواظبة اصل والترك فرع والكل  
يشعر بالعكس في قولهم جاءني زيد مع غمر وفي تابعة زيد لعمري ما في او ان كتاب الطول والثالث  
ان الترك اعم من الاختيار والاضطراري ومنه الترك كما قال الراغب ح يدل فيه ما ترك من الفرض  
والولي كما في ليلة القدر وغيرها ولم يحمل على الترك بلا قضاء والما كان افشاء لما كان قد ر  
والاطلاق على ان السنة تنقسم الى سنة الهمة ويقال لها السنة المؤكدة القوية الى الواجب  
اي السنة الثابتة الى الدين الكامل وما كان فاعلم مثابا وتاركه ضالاً مبتدئاً والى سنة الزوائد  
اي السنة الزائدة على الهمة وما كان فاعلم مثابا وتاركه غير ضالاً فاضافه تاكصلا الى الاولى وانما  
جمع واللام يرد الى الجنس شاك الى انه اكثر من القسم ولوجوب ان يجوز المعنى سنة الهمة الى الحق على  
الكامل وستة الزائد على جميع المكلفين في الاعمال على فضل الصلوة على التقصير الاجال وانما جمع  
الزائد لانه جعل الصفة اسما كاملا وقد جمع اليها كافي الهمة كافي الرضى وما في شرح الوقاية  
ان الاولى ما كان على سبيل القفا والثانية ما كان على القفا ودود بان الفرق بين القفا والقفا  
هو النية المتضمنة للاختلاف كافي الكافي وغيره وجميع افعال الصلي الله عليه وسلم عتباته على كافي  
بين في حمله فالاولى كالاذان والاقامة والرواية الثانية كالسنة وصلوة الليل والنوافل  
العينية والاذان القاضي والمفرد وسيرة علي السلف في القيام والقعود والمشي واللبس وقد تنقسم  
السنة الى سنة العين كالرواية سنة الكفاية كسلة واحد من جمع وقيل ومنه الاشكال وروى  
بانه رواية شاذة والحق انه من سنة العين والى عبادة وسنة اتباع مثل الطلاق في طهر



بالأوطى فان الطلاق وان كان انقض المباحا لكن اتباع على هذا الوجه لو كان على طهية صلى الله  
عليه وسلم كافي الحشر والسنن النبوية والسنن الفقهية كالزواج ووضع الكرسف فانه  
سنة عائشة رضي الله عنها كافي السنن والسنن كافي السنن في الاستسقاء والمطهر  
الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم وحكمه الثواب بالفعل في السنن والعقاب بالترك في سنة النبي  
بضم الهاء وفتح الدال الارشاد الى طريق موصل الى المطر وفيه ان المشرك والعقار بالترك وهو ظاهر  
الغضب لشيء مع بقاء المحبة لكن في السنن من اعتقد السنة على نفسه عليه فهو مؤمن سني ومن اعتقد  
ولو يعمل فهو مؤمن عاص ومن اعتقد على الغير فهو متدع ومن لم يعتقد أصلا فهو كافر وفي  
السنن تاشي ان التارك انما على الصحيح في الالبس ان لا يلبس مع حوائج يصير وقال محمد في المنكر  
على ترك السنة بالقتال وابو يوسف بالتأديب كافي الكسوف في الاكتفاء اشعابا لا يكفر بانكار  
سنة من السنن كافي المنكر وغيره وقيل انه يكفر به عند بعضهم وكذا بالتهاون والاستخفاف  
كافي الخزانة وذكر في الخزانة لو ترك سنة بلا عذرها وان لم يقبل فرضه وسئل عن تركها وكلامه  
مشعر بان تارك الزوائد لا يعاقب بالايكراه ولا يسيء ومن حكمه لا يابى كافي التحقيق في قرية  
من حكم المستحب تركه مكروه كراهة التزني كافي المستحب لعموم الاستحباب وهو ان يحرم الناس  
في الشيء ان يحكم في المفرد وشريعة كالقنوع والنقل واللبس بما فعل النبي صلى الله عليه وسلم من فعل وترك  
ترك ما قيل فيه لا يابى على السلامة واحدة وترك مرة أخرى ما لم يواظب عليه ما لم يفعل  
او يترك او فعله مرة او أكثر كما هو المشهور وانا اخبر عن السنة اشارة الى انه دون سنة الزوا  
كانت قد ولما اطلق المستحب فعمل غير النبي صلى الله عليه وسلم كافي الصلوات وغيرهم رضه  
ولم يشترط اطلاق السنة على سنة غير صلى الله عليه وسلم تعرض لهذا القسم المستحب فقال  
وما ان المستحب او ترك لعمه السلف اي استحسان احد من هذه القمها صايبا كان  
غيره والاولى كماله او السلف فيختص لغة المتقدم سمي به الأديان المتقدم وشراكل من  
يقدر ويقدر في الدين كافي خيفة واصحابا فانهم سلفنا واصحابنا والتابعين فانهم سلفنا

كافي المستصفي وفيه ان باحيفة من اجلي التابعين كافي الخزانة وقد قال رحمه الله تعالى ما اننا  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الراس والعين وما اتانا عن الصحابة رضي الله عنهم فناخذتارة  
ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فمهم بجال ونحن جال وان السلف ضد الخلف من المتقدمين  
والمتأخرين والمقدمون في السنن باحيفة وتلازمة بلا واسطة والمتأخرون الذين  
بعدهم من المجتهد في المذهب قد يطلق التقوى على المتأخر واصحابا يطلق على مجموع الطائفتين  
كافي البصرة وغيرها وما نقل من الواقع من معاني هذه الالفاظ فترادف وحكم الثواب  
بالفعل الشامل وعدم العقاب بالترك لكل منهما وفي اشعابا بان تاركه متعا ومالهم وفعله  
افضل تركه مكروه كراهة التزني كافي فتح القدير الا انه يشك باقا لوان الزيادة على ذلك  
اي بعد الفاتحة نقل ولا متعا بتركها وان ضاقت فضا بعد القراءة ولو كل القرآن وكذا الشرح  
في النافلة والمباح لغة من اجتنبت الشيء اي حلته كافي الديوان والقاموس وغيرهما لا من اجتنبت  
اي اجتنبت والمباح لغة المحظوظ كافي الصحاح والاباحة ضد الحرمة كافي الكسوف وغيره لكن في  
أيمان المظهر ان الحد يتصل بالاباحة لانه فوقها فيتضمنها ضرورة وفي خلع النهاية الالباس كراهة  
فافهم ما في فعل وترك غير العبد بالضم من التحير اي يعطى الله الخياطين اللين والفعل  
والترك فله ان يحتاكل واحد الفعلين فهو استوطرفاه في نظر الشارع كما مر مثل الاكل زنا  
على التكرار من الصلوة والكسب التحمل والبس للزني وحكمه عدم الثواب فعلا وتركه وعدم  
العقاب فعلا وتركه والمهر من التحريم وهو جعل الشيء حراما كافي القاموس وغيره فيدل على  
المنع من جهة العقل فيحرم عليهم الخبث والاشهر الحرم وهو كالحرم صفة او مضد الاول  
ارجح وشرعا ما ثبت اي شيء من الفعل والترك تقر به الهى الشامل للمقطع والظني كما هو  
مذهب الشيخين وهو المحتاكل ياتي فيخرج عنه ما كره عند محمد كراهة التحريم والهي لغة  
الزجر عن الشيء بالفعل والقول كاجتناب وشرعا لا تفعل استعماله وهو المراد لا غير  
الافعال فقد وجب على اللغة في حق هذا الشيء والاصح ان يقال المنع عنه مكا الهى



ليخبر في المحرمات الاختيارية نحو حرمت عليكم امهاتكم وما تقرن ان الخبر كذا من الهنئ غير نافع لا  
عنا لم يعتبر مثله في التعريف بل امر معارض له من ارض فلان فلا نأخذ به اي الى ان يثبت ما  
اي وشرا الاختلاف الدليلين نفيًا واشتاتنا بشر المشاة وغيرهما من شروط نحو ما روى عن  
ابن عمر الخمار نجس عن ابن عباس ان لمحيطا هو المراد في منقح المعاص فان حقيقة المعاص  
يلزم منها جهل الشارع تعالى عن ذلك علوا كبيرا نحو لا تقتلوا اولادكم خشية اطلاق فان قيل  
الاولاد حرام منهن في الامعاض واعلم ان حق الاحكام ان ينشأ الى الافعال وقد ينسب كثيرا  
الى الاشياء من قولنا جاز في المشتد نحو حرم الميتة وما لا يغير اى كمالها وحكمه الثواب بالترك  
اي بترك المحرم لله اى لاجل رضا او لحشية عزى في قوله يفر وجلى اى خلق الاشياء العتقة  
المستند بها على امتناع في الجلالة وعظم القدس كافي المرفى وانما قيل لانه لو اصاب بحر الترك  
كان لكل احد كل لحظة مشوا كثيرة بحسب كل حرام لم يصد عنه والعقاب بالفعل وحكمه الكفر  
بالاستحلال اى بانحائه الا او يتم حيلته كافي القاموس في المتفق عليه من المحرم وهذا لم  
يستند بغير حكم لان المحرم شامل لظني لا يكفر به بخلاف الفرض والكراهة من الكراهة  
او الكراهية في الاصل مستوية الى الكرم بالضم عوض الالف من احد الياءين مصدرة عن التي  
بالكسرة ليرده في كونه وشي كره كنف وجعل وكره اى مكروه كافي القاموس وغيره وشرا  
ما ثبت من فعل او ترك الهنئ المذكور المفيد للحكم الظني بقرينة المعاص فيه اى في حقه والاول  
المع فان الهنئ خبر عن ذلك الصيغة الدالة على التحريم ولم يلبس على الكراهة الا عند الشافعي  
كابن في محله ولوسله فيشكل بالكره والاحتياط مع الامر بالمعاصى المشاي لا يخرج  
كصلوة مع صوفى روح وترك سنة الهدى وحكمه الثواب بالترك الموصو اى لله تعالى عز وجل  
كأمر وخو العقاب بالانذار فالاول ترك الخوف فان كراهية التحريم كالواجب الحكم كاترك بالفعل  
المكروه وعدم الكفر بالاستحلال فانه ثبت منه بدليل ظني ولا يخفى ان هذا الحد والحكم  
للمكروه كراهية التحريم عند جمع ان المشتات من الشيوخ في الخلاصة والمضمرة وغيرها

فلا بد من تحقيق الذهبين فنقول التحقيق عند محمدان ما منع عن الفعل ليل قطع في امره و  
بظني فكره وتحرما وما لم يمنع عنه وتركه اولى فتزيم والاصل في الفصل بينهما ان كان الال  
في حرمة لكن سقط العلم بالوقتية والافتحيم كسوء الحظ ولحم الحما وان كان باحثة  
لكن غلب على الظن وجوب المحرم فتزيم والافتحيم كسوء الحظ والوسوسات الطيرة  
وعندهما ان منع من غيرهم وان لم يمنع فان كان الى الحرام اقرب اى استحق فاعلم محمد را  
كحرما الشفاعة دون العقوبة فتزيم كظم الفرس على الصبيح وان كان الى الحرام اقرب اى  
لم يستحق فاعلم محمد را واشتاتنا كره ادى ثوابه فتزيم فالكره تحريم وتزيم باعندهما  
تزيم عنده والتحريم عنده قسم من الحرام عندهما وهو ما منع بدليل ظني والفسد من  
الافشاء وهو الاخراج عن الاعتدال قليلا كان او كثيرا في البدن او الجارحة وعرفا هو الناقص  
من النقص وهو باطل اذ لا يفسد الجسم او غيره كالبناء والعقد للعل اى لكل عمل هو اخص  
من الفعل فانه فعلى قصد من شئ الحيوان والجماد المشرع فيه من مبادىء والمعاملات  
كالعلم في الصلوة وعدم القدرة على تسليم البيع فالاولى ان يجمع من احد البطل  
لتلايخا لغير فهم فانه قالوا ان العمل صحيح وجد الزكاه والشروط والارواح من الرغوب  
في غير صحيح ان وجهه قبح فان كان باعثا الاصل فباطل في العباد كصلوة بدون ركن  
او شرط وفي العامة لا يبيع الخمر وان كان باعثا الوصف ففاسد كترك الواجب كالربوا  
وان كان باعثا الرضا وفكره كصلوة في الدار المغصوبة والبيع وقت الذاء واعلم ان  
الفقه ضربا بحق الله خالصا غالبا وحق العباد غالبا والاول يسمى بالعباد اشتمل  
على اقل الدفتر الاول الى الوقف من الهدية والثاني بالمعاشة اشتمل عليها الدفتر الثاني  
وحكمه العقاب بالفعل المفسد للعمل عمدا اى قصد ونية وفيه ان يزداد على صلوة فرض ركعة  
او ركعتين ثم اعتد على شئ ونظائره كثيرة وعلا اى العقاس وهو الخطا عن غفلة  
وهو على نوعين كسب مخوف وسكران قصد باشتا الاول عقوبة والثاني الخلو لان



شرب السكر قصد ولا يخفى ان هذا النوع من غير الشرع داخل في الحرام فلا ينبغي ان يعد  
نوعا على حدة كما اشار اليه ولما فرغ من انواع ما ياتي به المكلف من العبادات والمعاملات شرع فيما  
يعلق منها بقسم من العبادات اهم من سائر الاقسام ليكون تغييرا وتوضيحا للشيء وترغيبا الى  
سائر الاقسام فقال بقوله الملك العلاء عطف على اول الكلام ثم اعلم بان الصلوة اسم من التصديقات  
في المعنى الشرعي دون المعنى الاصلي وانما سميت بهذه الافعال لاشتغالها على الدعاء فكروا الاسماء  
المغيرة وقيل من قبل النقول والوجوه الصلوة بدون الدعاء كصلوة الامي جلمعة صفة من الجمع  
ضم الشيء بتقريب بعض من بعض والاستباحة فان الجمع صفة الشارع او صفة نسبة  
كفاية للاربعه من الانواع الثمانية الاولى يضم المراجع الاول وانما جمع لان ما وصفه وان  
كان مفردا كذا كالمجمع في هذا الحكم ولذا قالوا بابتداء العشر الاوسط بالزمانا وعلى هذا لا يعد  
ان يقول الموصوف المسمى اسبق من النوع الثاني لاني في واسم تفضيل مستعملين المقدرة  
واللام للزيادة كما قالوا في غير هذه والمراد منه الفرض والواجب السنة والمستحب شرعا اي  
بمقتضى الشرع لا بالطبع كما قد وجد الاربعه منها الاخر جمع او مفرد اي اشد تاثيرا من غيرها  
فهو اسم تفضيل مستعمل كالاول على ما ذهب اليه ابن حنبل والمراد بالمباح والحرم والكراهة والمفرد  
فيها اي في الصلوة طبعها اي بمقتضى طبع الانسان لا الشرع والطبع كالطبيعة السجية اي الصفة  
التي خلق الانسان عليها ولا عرفت ذلك فلا بد من تفصيل اي بيان كل جزء من جزئيات كل نوع من انواع  
هذا القسم وتعدادها اي بيان كل جزء من انواع بطريق الاختصاص في هذا الكلام وعرفنا قبل  
الباقي مع ابقاء المعاني كافي الاشارة والاختصاص اي استيعابا لجزئيات كل نوع حال كون تلك الانواع  
مرتبا اي مقدما ومؤخرا ما حققه ان يقدم ويؤخر من هذه الانواع فيكون الترتيب مستعملا  
في المعنى المعروف في المقدم على اللغو الذي لم يعتبر فيه المناسبة في المقام وغيره من الاشياء ينك  
ينك برهم نهادا ارسن كيد كبر جبرها را وانما لم يقل مرتبة والضمير للانواع التي هي صفة  
لكل نوع كما بينا لانه اجزا للضمير مجرى اسم الاشياء ولو جعل المرتبة اسم فاعل فلا يخفى ان ذلك ولا

ولا يجوز ان يجعل حال الامل لتفصيل الخفي على غاية انما قصد معنى اي ترتيبا وفيما على هذا الطريق  
والباقي الاصل من ذلك كان ثم سمي به ما يتوصل اليه في الشرط لغة من المعاني تشمل مستسا  
من جنس واحد وقد يسمى ما دل على من شأنه من صفات واحد كافي هذا المقام تيسير المؤمنين للذين  
على انفسهم يتبع النبي على السبيل في جميع جاد به فالإيمان لغة التقيد وعرف الاعتقاد الذي هو العلم  
كافي القوم للقاضي ابي زيد في اصول الفقه وقال الامام الرازي في تفسيره ان الضد هو الحكم  
الذي هو المعارض للعلم فان الجاهل بالشيء قد يحكم به فقد اشكل ما قال العزة القناني ان الإيمان  
هو الضد الذي قسم العلم اليه المنطق وليس لقرار كذا عند المحققين بل بشرط لاجراء الاحكام وقال  
الامام الشريفي في الاسكندرية ان حقا قد يسقط واما العلم فليس فيه عند كثير من العلماء  
كالنك والشافعي والاوزاعي وغيرهم وفيما اشكلنا لظهوره ان الارتفاع يطلق على ما هو الاصل والاشارة  
في ذلك الوجه وهو الضد وحده او مع الاقرار وعلى ما هو الكامل المعنى بلا خلاف وهو التقيد  
والاقرار والعمل وموضع الخلاف ان مطلق الاسم للاول والثاني **باب الاول** اي اسبق من الاول  
الباقية في بيان الفرائض اي فيما ثبت لينا فافرض الصلوة فلا يرد ما اشهر من اشكال الظرفية المعنى  
بلفظ والالفاظ قول المعاني فالينا انكشف عن شيء وهو اسم من المنطق والفرضية اسم الافتراض  
وهو لا يخفى كافي الكلمة ثم جعلت بمعنى المفترض ثم نقل الى المعنى الشرعي الاسم من الشرط والركن او صفة  
بمعنى مفروض والتاء للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون صالحا للذكر والمؤنث ولا تنافي في  
استواء الذكر والمؤنث فيه وانما بدل الفرض لشيء المفترض بالفرضية ليشير الى ان المراد هو بالسن  
الشيء الفرض بل فرض الشيء فيدخل فيه ما يقض بزمجه من حيث هي اي تلك الفرائض خمسة عشر فريضة  
الاخمس عشر اثنا عشرة فان الطهارة كافية والترتيب يفرض على الاصح كافي الخزانة ببعضها  
فرائض خارجة يسمى كل الجمع بالشرط فانها ما يتوقف عليه وليس جزءا وبعضها داخلية ويسمى  
بالركن المفبر للجزء من الشيء اما الخارجية فتمايز من الفرائض وانما الحق التام بالغزو والتمييز مؤ  
لانهما مختلفان في العدة والوجها ونجا ان يكون التمييز مذكرا كالا موصيا به يصلح للذكر كما مر الوقت



لغة نهاية الزمان المفروض لعل ولهذا لا يكاد يقال الاميل كما قال الرازي في شرعا ما عين الشارع لاداء  
الصلوة فيمن الزمان فيكون الصبح الى الطلوع والظهر الى العصر والارض الى الصلوة الظل الى  
وهو المختار والعصر الى الغروب والفرج منه الى الخمر والعتاء منه والوتر والوجبة الاخيرة الى الصبح  
وهي السكينة وحسين الاول ان الوقت ليس له افعال ولا منافع وعل المعاد الصلوة  
فيه والثاني ان الشرع للاداء هو الجزء الاول من الوقت لعل الوقت فانه سبب خروج الفرض عن  
وقته والافعال المصل بالشرع ولا مطلق الوقت فانه ظرف للمؤدى فيقع الاداء في اي جزء منه  
وتامة التاميم وطريقه ان اي ظرف يخرج عن اعطاء بالعقل والحد والحد المسمى ولو لم يكن وقت  
المؤدى تلك المدة ولا فان التوالف في التواكب في التخيير والاضطرار بالفتح مصدرا لغيرها  
والفتح افعال تنفر على الانسان ليس كما لا يخاف في الحكمة بخلاف الشرع جمع بينهما وبالضم ما ينظر  
من الماء واليد كما هو الاطراف من التكاثر في التواكب في الغرض القادر غيرهما فالارض الغرض  
تدخل في الحكم تعظيما انا اولنا الظاهر بالظن لكون الموضوع فعل الكلفة وقد تضمن الارز المنعدي  
كافي المعنى وعل الاشياء يعني عن استثناء قد المعفو من الخماسين وكذا الحكم فيما بعد وانما الحكم  
غيره وقدم الوقت لانه يسقط بغيره الظاهر فانها قد سقطت كما اذا خرج وجه مقطوع اليد  
الرجل فانه يصلي بغيره ولا يتم ولا يبعد على الاصح كافي الزمان والثوب اي ثوب يصلي فيه ولو  
زال داعي المستحب في الاغتيا ويصلي في الثوب الجسد الاضطراب والثوب لغة ما يلبس الفضل والفضو  
او الخراف وغيره ولا يطلق عادة على البطا والسحر والستر والعتاء والفتنة ولا يدخل تحت الثوب  
واصل الرجوع الى الحالة الاولى والمقدرة والفرج الى المقدرة والمكان اي موضع قدم المصلي  
وجهه في رواية فلا يباين الخماسين بعد الركعة كما لو فرش ثوبا في موضع قائم عليها او فرش على  
الارض الخشنة تطيين ولو جالس في موضع خشن فجلس في موضع طين او جالس في موضع طين فجلس في موضع خشن  
والمكان لغة الدار والشيء المستقر ان مقام النفس في كسرها الماء والاجال الظهارة  
مطلقا كالتوبة فانه لا يقبل فيه الفرض والواجب الستة والمقل والخامس شرع وهو لو بالماء

او ورق الشجر والطين ولا اعتبار للستر الظلمة والاطلاق في الستر شرط الستة نفسه ومن غيره  
الان العاقبة من اجتناب السجدة والستر نفسه طحا في الكرمان والعتاء مغلظة القبل والدير  
وخففة ما سواها من غير الوجبة الكفين من الخمر وموضع الارز من الرجل ومنه ومن الظاهر  
والبطن من الامة فان اكشف الربيع من الخففة ففسد اكثر من قدر الدرهم من المغلظة  
كافي الجدة فالستر لفتح تغطية الشيء والعتاء سوية الاستاء من العار المذموم ولذا في النساء  
والاحسن يصل الرجل في قصه ان اروسا ويل وكذا الزينة بزيادة خمار واستقبالا لليلة  
بالكسرة الجمة وعرفا ما صلى الى نحو من الارض السابقة ما يحيا الكعبة وهي قبله لاهل البيت  
والسجدة لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للافاقي على ما قال بعض المشايخ توسعة على النساء  
كافي المفاتيح وذكر في النظم ان المغرب قبله لاهل المشرق وبالعكس في الجمة قبله كالعين تعرف  
بأحد الدليلين الاول المحارب المنصوب باجماع الصحابة والتابعين فانهم جعلوا قبله العراق  
ما بين الشرق والمغرب قبله خراسان ما بين المغيرين وكذا قبله ما وراء النهر والثاني السوا  
على هذا ذلك الموضوع ولو لو اذ اسقا اذ اظن قد وعنده فقد هلك الدليلين الجوهري على ما حكم  
عن المشايخ انا نجعل الجدة في الاستقبال خلف الاذن اليمنى وعنده فقد هلك الامور التي  
كافي الكرمان ولا يباين باخر ولا تزول المقابلة بالكتابة بان يبقى شيء من سطح الوجبة من الكعبة  
كما قال حنا التحقيق في حاشية الهية والاستقبال كالاقبال التوجه نحو القبلة كما قال الزا  
فالسنة كيد للطلبانية بتشديد الياء وقد يخفف لغة العزم وشرع العتاء فعله  
تعا وحده ومع اللفظ افضل والعسل يقال اللهم اني اريد فرض الظاهر والصلوة لله  
تعا والدعاء الميت وصلوة الوتر والصلوة فيسجد وتقبلها من في السنن والتراتج  
والفرج كفي مطلق الصلوة على الصحيح وقيل لا يكفي في الاولين ولا يشترط العتاء كافي الهية  
واللزامة والاطلاق مشعرا بشرطانية الاقتداء وذا بعد تحريم الامام وينوي عند  
الاعتناء بوقف موقف الامامة وهذا الجوهري كافي النظم ونية الامامة كما قال الكراني

والسجدة لاهل مكة  
والسجدة لاهل مكة  
وبالعكس في الجمة



والبعض الآخر لا يشترط ذلك الا بالضرورة والشرطية يشير الى وجوب حضور القلب في كل ركعة  
فلو اشتغل قلبه فركعتان مثلاً في أثناء الركعة او في وقت الصلاة او في وقت الركعة او في وقت الركعة  
الا انما هو قول بلزوم كركن ولا يؤخذ بالشبهة معقولة لكنه لا يستحق ثواباً في السنة ولم  
يقبل قول من قال لا قيمة لصلوة لم يكن قلبه معها كما في المنقط والحزنة والسجدة وغيرها واعلم  
ان حضور القلب فرغ عن غير ما هو ملازم وهو من العلم بالفعل والقول الصادق عن الصلي  
وهو غير النظم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ والتكبير لغة قول الله كبر مرة  
فان التاء في الأصل للوثة ويحتمل ان يكون للبا لغة او النقل اذ كان بمعنى اسم مفعول وشرعا  
فقد ادى الى التعظيم فقط نحو الله كبرا وكبرا او باللام فيها او الرحمن وعندنا يوسف له سبع  
الاما الاولين ومحمد اشترى الكالا التام وكره عند بعض الاولين ان يكون في ركعة  
وفي الشريعة اشعاباً ان لو كبر غل او حائل نجاسة او مكشوف العورة او قبل الزوال او من غير فافس  
في الماء ورفع راسه والقاهما او سترها او زالت الشمس مستقبل فصلي ناجو من قال بالركنية لم يجز  
كما في فتح القدير وبانه لو بني على تحريم الدرع الظهر او على الظهر ركعتي العصر او فالتجالة  
لا يشترط التكبير لكل صلوة وتماضي في السنة وفيه لا على ان التية قد تكون متأخرة عن التكبير  
والفرائض الداخلية سبعة القيام للوجوب والافتقار لغيره انما شرع استواء الشقوق أسفل  
والاعلى فالركن اصل القياس لا امتداده الا على ان الامام لو لم يطول القيل في الشفع الثاني  
اجزاء لانه لا فائدة في كل ركعة الا في الركعة الاولى والركعة الثانية في الركعة الاولى والركعة الثانية  
ان القياس في حق الركعة الاولى هو في الركعة الاولى وفي حق الركعة الثانية والركعة الثالثة والركعة الرابعة  
اية قصيرة عنده وطويلة عندها ولا يتناولها دون الآية كاشفاً ومثل ان وص وان عت  
بعض اية لان القراءة ضم الحرف والكتابة بعضها بعض في الترتيل كما ذكره الرابع لو اكتب في البسملة  
لصح على الصحيح لانه بعض في معنى اوائل السور وان قالوا انها اية لكن لم يثبت قرائتها في الركعات  
والركوع الواحد ان اسم الجليل على الركعة عندنا وهو لغة الاخفاء وشرعا اخفاء الظهر ولو قيل

فلو خركا لجل اجزا في ظاهر الرواية وعندنا ان قسماً من القائلين بجزء الصلاة انية لم يفرض ذلك  
لأبي يوسف والسجود اذ في ما يطلق عليه اسم السجدة فان اسم الجليل على الركعة عندنا هو العربية  
في الشكل وهو لغة التذلل وشرعا وضع بعض الجبهة والافتقار على ما يجتهد من الارض في ركعة  
بحيث لو بالغ لم يتسفل راسه لكن لو اكتب في بالافتقار ساء عنده كما في الجفلة وعندنا وضع الجبهة فقط  
وهو قولنا ما يفي في كافي الوقاية وذكر في التنقيح وضع الانفاس في الركعة وفي الفتاوى لا تخاف  
على الجفلة ولا على وفيما في التذلل والذوق ليسا بجل للسجدة لا فرضا ولا سنة ولو بالفتاوى  
الكافي وغيره من المتأخرين وذكر في الفتاوى انه لا يجزئ السجود بها اجزاء ولا يعتد بكل ركعة او ركعتين  
انها من جل السجود الى ان وضع اليد والركبة والقدم ليسن في ركعة او في الركعة وغيره ان رفع  
القدمين من السجود الصحيح انما لا يذكر الانتقال وهو فرض عنده على الصحيح لتحصيل كبره حتى  
لو ذهب الركوع الى السجود ونزع ما سجد او لا فجل على الارض بل رفع الراس في كافي الصحيح  
والخمس القعدة الأخيرة ركن في الوجوب والنقل والاصح انها شرط لصحة الخروج كالركعة الدخول  
الا ان لو سلم الفكرة ولم يقع في الاخر صرح كافي ودعي انها واجبة كافي النظم والتفقه  
وغيرها والقعدة المربعة من القعدة الجارية هو من القيام كافي القاموس وشبهة الجلاس قد ر  
الشهادتين ومقدار الشهادتين او اذ في ما يطلق عليه الاسم كالركوع والاول والآخر في مؤنة  
الاخير بمعنى الاخر كالحاء ما يقابل الاول واحترز به عن القعدة الاولى وقعدة الشهادتين  
واجباً على ما قالوا والترتيب وضع كل فرض من الصلوة في مقام يليق به فيما اتفقت عليه اية  
اي من افعال الترتيب ولم تعدد الشريعة مستند في كل ركعة في فرض القيام ثم القراءة ثم الركوع  
ثم السجود في اشعابان الترتيب فيما تعدد في كل ركعة كالسجدة ليس بل واجب في جميع الصلوة  
فقد جمع الاركان على القعدة الأخيرة وفي اشعابان الترتيب فيما تعدد في جميع الصلوة ليس  
بفرض ركعة السجود او لمنع الملق فيشيد الى ان فضية الترتيب فيما تعدد في كل ركعة او في كل ركعة  
كالقعدة الاولى والركعة الأخيرة والى ان الترتيب فيما تعدد في كل ركعة وكل الصلوة ليس من واجبا



كالسجدة والى انما فيها اتحد وتعد كالقنطرة والركوع والسجود ليس يفرض كالترتيب بل هو في كل  
الصلوة ركعة والفقرة الاخيرة وقد قالوا بفضيلة كل ما واصل ما ذكره من فضيلة الترتيب  
مسئلة مختلفة فيها فان في الكافي والخزانة والذخيرة ان الترتيب بين الركعات واجب صرح  
صاحب البواقيت وفي الترتيب ان الترتيب في الافعال ليس من في الترتيب شرح النخبة في الترتيب فيها  
بين غير السجدة شرط في الافعال ليس يفرض على ما قالوا وهذا ينادى على صحة الاختلاف ويحتمل  
ان يكون اشكال الى الضعيف لا يخفى على العارفين بهم ويؤيده ما قاله القائل في شرح هذا  
الكافي ان الترتيب شرط في الادكان والخروج من الصلوة بفعل المصلي الختلاف في الترتيب  
عنه شيفه على ما ذكره البرقي وقال الكرخي وغيره من محققي اصحابنا ان ليس يفرض عندهم لكن يفسد  
الصلوة عندهم ويتم عندهم اذا اعرضت قبل الخروج معان كوجوب الماء اذا نجس فيه اكثر من  
قد الدم ويدخل الزوال وتغير الشمس اذا قضى الفجر وانقضاء مدة المرح غيرهما من المسائل  
الاثنا عشرية لانها مغيرة للصلوة فكانها وجدت في خلافها كافي الزاهد وغيره **باب الثاني** اي ثاني  
اشين وثاني واحد من الثمانية في العاجبة اي المفصلة للصلوة والتعريف بان يوجب السجدة عن شئ  
فانه قد انما لا يوجب السجدة من الواجب اجمع الواجب قد جمع مطردا بالالف والتاء مذكور غير اقل  
من الصفا كالخوض الصفا والايام الخالية اي جميع ما هو واجب في الصلوة وفيما ياتي وهي اي لها  
احد فانه صفة مشبهة واحده من الوحدة الانفراد وانما افعلى اسم الفاعل الواحد قبل استعمال  
في التثنية وعشر عطف على الاول لانه اكثر من العكس اعلم انهم اختلفوا في عددها ان سبعة  
او ثمانية او تسعة او عشرة او احدى عشر او اثنا عشر او اربعة عشر او عشر او ثلثون او مائة او نحو  
والاصح اثنا او اثنا عشر كافي الخزانة والذخيرة وسواء في الاولين والرتبة المكرر وتعد الركعات  
والقعدة الاولى والثانية والثالثة وكبير العبد لله والخاتمة والصلوة عليه السليم  
منها اي بعض الواجبات ما يعبر اي افعال كل من يات بها جميع المصلين للتأكيد كقولنا اي المصلين  
كلهم ائمة او مقتدا ومن يدين اصحابا او من يقيمون او مشايخا ومن حمل المصلي على المقتضى والتفصيل

فقد رده ما بعد وجميع الصلوة في سنة وواجبة سنة ونفلا وهي اي الواجبات العامة  
سبعة ومنها اي بعض الواجبات ما يخص بعض المصلين وبعض المنفردين الصلوة في سنة فان  
المعنى يخص بها بعض الائمة وبعض المقتد وبعض المنفردين في الفرض والواجبات سنة او النقل  
وهي اربعة عشر واجبا اما بعض العام اثنا عشر كلفظ التكبير اي الله اكبر او الاكبر الا ان  
المشهور سنة وكره في المستصحب في صلوة العجالة تكبير ركوعها التسمية بمعنى الحمد بالاكبر فان  
منع ما جعل حاج الصلوة فالتاء النقل والمبالغة والقعدة الاولى في التثنية والرابعة من جميع  
الصلوة عند الشيعة في المحدث وزفرانها فرض في السنة والنقل والتسمية في قراءة التثنية لا يمسو  
دون ابن عباس واي موسى رضي الله عنهما في القعدة في فظ الرواية والقياس ان يكون في القعدة في  
سنة كما قال بعضهم ان الاقول زين الافعال كما احق رتبة منها كافي الكافي والطائفة بالضم اسم  
من اللطائف وهو لغة السكون وشرعا القارة لمقتضى الركوع والسجود عند الطرفين في تخرج  
الكرخي سنة في تخرج المخرج فرض عندنا في التثنية والشافعي وفي شعبة بانها في القعدة والتسعة وذا  
بالاجماع الا انه قد صدق الاسلاف شيئا بليغا فقال انها واجبة عند الطرفين في التثنية والتسعة او يكره  
اشد كراهة عندنا ويلزم الاشارة كافي النية وغيرها انما الى ما يشهد ان السجدة خير الفرض والتواضع  
ولما من كل فرض في موضوع اي اداء كل فرد من افراد فرض الصلوة في وقت اللاتق به بلا تأخير وشك  
في القيا والقوة في الركوع او السجود تفكر مقدار ركن فالسجدة والخزانة والبيان كل واجب  
اي اداء كل واجب واجباتها في وقتها اللاتق به بلا مكث ولو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة اشك  
في التسمية في الوضوء فشغل عن السلام ثم تذكر فسلم السهو كافي الخزانة والخروج من الصلوة المطلقة  
فلا يشك كلام هو سنة الجنا بلفظ السلام اي بلفظ السلام هو الاول فان يخرج عن ذلك  
العلماء وقيل تسليمتين كما في التحفة فلو خرج بلفظ او فعل اخر فالسجود وقيل لم يلزم لانه سنة كما  
في الحديث غيره ولا يبعد يقال انما زاد اللفظ اشعابا ان المراد هذه الكلمة ويؤيده ما في النوازل  
وغيره ان الواجب بالامام بعد السلام قبل عليكم لم يدخل في صلوة والسجدة ان يقول السلام وختم الله



والمنع ان يصير واحد منكم في الطول على ما اشار اليه الشيخ الاشعري وفيه لانه هذا المصطلح  
للتبيين الخرج من الصلوة لا للتحقق فيلزم من الجواب ان قال القائل النسبة في الكافي اما البعض  
الخاص بالواجب فيعين ركعتين الاوليين من فرض الثلاث والرابع للقرعة اى قرعة القرآن  
من الفاتحة وغيرها وفيه ان المعنى القرعة في الاوليين لكن في الحقيقة وغيرها في الاوليين قرعة  
على الصلوة من مذهبنا فلو قرعنا الآخرين فقط كان قصدا فان الصلوة في الاصل ركعتان  
زيت في الضر واقرب في السفر وتعين الفاتحة لها اى قرعة الفاتحة في الاوليين شيئا وفيه ان  
يؤخذ من الفاتحة وهذا عنده واما عنده فالاكثر ولا الاشهر الباقي في الزاهد واما في الزاهد  
في الآخرين وقيل واجبة والاصح انها افضل من التسبيح السكوت بقدر الفاتحة وثلاث تسبيحات  
كافي النفس والفاتحة ثم انفا في اوضاعه ككثا او اختصامته الاصل مصدا وصفه لا  
دخل اللام والهاء للمنفى اخر والقرع والاضافة بمعنى من التعضية والبيان على معنى  
الكثا واقضاهما على اى الاكتمال من الفاتحة في كل ركعة يجوز من الزاهد في التواتر واحدة  
وفيها شيئا بان لا يكررهما في القطع كافي الكثير وضمة شوق لو قصيدة معها في الاوليين او  
فلو لم يضمن جهر شيئا للآخرين على الاصح كافي الكافي والشواهد هرة وهي لغة الرضى وشواهد  
من كلامه ثمانية باسم من الشاع واقضاهما الكون ثلثا عشر كذا اعتد او ان كان عشر كلمة  
واكثر من ريعين حرفا فلو ضمت مع الفاتحة جازا بلا كراهة واما بديا شواهدنا سنة في كل ركعة  
كافي الاخيار والنية وغيرها ويستحب ان لا يجمع بين ستين في ركعة كافي الزاهد او ضم ثلثيات  
قصيرة ولو اقضاهما شوق ثم قل كيف قد تم فترم عيسى بسم الله واستكبر فانما استكبر  
عشر كرات واكثر من شوق عشر حرفا والاية اصلها اية بالفتح عند البصري والكثير الكوفية  
والسكون عند القراء الا ان قلب العين خذ الفاء واية فاعلة عند الكشاف عند العين القياس  
لادغام لغة القلاء وشواهدنا من كلامه الله تعالى اول واخر من الشاع بلا قسمية الاية  
الكرسي فعناها اية في باب الكرسي ويقال الاية على مثال حكم سواء كانت اية او سورة او غيرها

كافا قال الرابع واية طويلة معها اى مع الفاتحة مع الالة لا قصيدة نحو ومن على سوا الوضوء  
نفسه يستغفر الله بحمد غفورا رحيم اية واحدة عشر وان كانت عشرة كلمة واكثر من ريعين  
حرفا او اطول كاية الكرسي فانها اكثر من الاقصية ولا ونصفها في ركعتين مع الجازا بلا كراهة  
والخاص تقديم الفاتحة عليها اى الشواهد الاية الثلث والاية الطويلة وهذه الواجب الحسن على من  
يقصر عن القرعة من الاما والمفرد فاعلم على المقد والآخر والاية في القلاء وغيره والقلاء في القلاء  
اى التواتر في جميع السنة ولو مقتضى في رمضان في صلوة التواتر الدعاء المطلق والدعاء المخصوص اللهم  
استعينك ونستغفرك اللهم هذا الى ملحق والاکرام فان امتد زمانه مثل الاشفاق و  
والروح او كلها والاول الصريح كافي التحفة وليس عام موقوف اصل او سورة ذكرنا على القلاء من  
لا يحسن الدعاء بقولنا اللهم اغفر لي ويا رب اربنا انا الائمة الخلة وهو غنى مشائخنا كافي الزاهد  
وغيرها واطلا مشعر جهر الزاهد في المحافة في المنفرد وغيره لكن المنفرد في رواية عن الامام  
في الاما وقال ابو يوسف جهر وعن محمد في وعنه يؤمن المقد وقال بعضهم القوت طو القيام  
دون الدماء كافي الزاهد فالتقوى في الاصل الدعاء والتواتر بالكسرة التيمم والقيس بالفتح عند اهل  
الحجاز القرية يقال وترا الصلوة اى جعل ذلك وترا اما واحدا او ثلثا كافي الشاق والهمز مضمومة  
جاءت اى اسمع الامام غيره ولو وصيا حال كون مجموعا معه بان يقتدي في الجهر والعشاء بين اداء  
قضاء والجمعة العيد والكسوة والاستسقاء عند التراويح والتواتر وتطوع الليل كافي الجلاب  
وغيره وذكر في الكافي ان الجهر افضل فيها وفي القاعد ان الجهر افضل فيما وراء الفرائض واما  
قيل بالاما ان المنفرد ان يسمع نفسه وغيره او اسر القرعة فان لم يجد الشا لم يجد كافي  
الجزاة والاطلا مشعر بان لا يقيد بما يجزى بالصلوة وهذا طر الرواية وعنه التقييد وعن  
الشيخين اكثر الفاتحة كافي الزاهد في الوضوء بالفاتحة او بعضها جهر بالشواهد الباقي في النية  
وذكر في القلاء ان جهر بالكل لكن لا يجهر فوق حاجته الناس الا في كافي الكسوة والجماع بالهمز  
والهمز في الاصل فلهذا الشواهد والاطلا حاسة البصر السمع كافي المنفرد وفي الشاع اسماع غيره قال



الركن الثاني من اركان الصلاة وهو الاستماع لنفسه وغيره والاول الصلح والخافه اي سماع الامام نفسه  
لا غيره وقال الكرخي انها تصح للركن والامتناع على الاول لان الثاني ليس بركن بل حجة كافي في  
وهي لغة العرب النطق بكلام في جماعة في موضع من الظهر والعصر الحشر ونطوع النفا والنا  
من الحكماء مشترط فلا ينفذ الكلام في المقامين مشيرين اليهما غير واجبة بل سنة مؤكدة لان  
الشيخ قالوا بوجوبها فاولوا السنة بالوجوب الكسنة في فتح القدير وقال الطحاوي وجها  
انما فرض كونه كقول الله ولا ينبغي ان يتخذ منها وفي الحديث لو كان المقتد واحدا كان كل  
واحد منهم باكل ركعة ثوابا من صلوة والتفصيل الروي وانما المقتد وقت قراءة الامام اي  
استماع الامام الى قراءة امامه ترك الكلام زمانا فلو انهم قالوا ان القراءة انما هي على  
القارئ فقط ففرض الاستماع على السمع من الاثر ان القراءة لما كانت فرضا على جبريل فرض الاستماع  
على النبي عليه السلام ولم يفرق في الشوق فلم يفرض الاستماع على السمع من الاثر ان القراءة لما كانت فرضا على جبريل فرض الاستماع  
وفيما يشع بان قراءة غير المقتد مكرهه كراهة التحريم ولا خلاف في المير وما في السنة فلا يحرم  
الفاصلة عند محمد والاصح الكراهة المروية عن ثمانين من كبار الصحابة رضي الله عنهم والانتظام اخذ  
من مذهب الاستماع كما قال الرازي المقتد كما لما مر شامل لذلك في ذلك الكل واللاحق مدرك  
الاول فالتبعض والمقبولت الاول ذلك البعض كاي في الامام المقتد وليس في فائده  
موضوع لذا ومعنى معين كاسم الزمان والمكان فلو لم ينفذ فان الذائبة منه والعاشرة متبعة  
الامام اي انما المأمور مثل فعل الماس على وجه من اجل ان فعله حتى لو لم يكن مثله كالمقتد والقصد  
او لم يكن على وجهه بان فعله على وجهه لا يلزم لان لا يلزم بان يصلي الظهر من غير  
استئذان الامر لم يكن متابع لما في حال اي قسم من اقسام الاخوان اذا قسموا للاحوال فان اياهم من  
معينة بعدة مجمعة منه ومن مثاله وهم ساكنهم من وجوه الاول انهم قالوا ان المتابعة فرض  
كافي الكافي وغيره والثاني انها شرط في جزء واحد في كل الجزء كافي التماسي والثالث انها شرط  
في الافتقار دون الاداء كافي التماسي والرابع ان لا يكون قد فصل بان ما يفعل الامام على حصة

استا واجبا المتابعة احدها ما يفرض في الصلوة بالاختلاف وثانيها ما يسمع في الاجتهاد مع العارض  
تكثير العبد سجدة السجود استلا والفتوى بعد الركوع في الوتر واما الوقوف فان كان اذ كان  
الصلوة كائنا وتسيح الركوع والسجود والشهد استلا فغير واجبة المتابعة الا ترى ان الوتر كما  
الامام لم يركبها المأمور وان كان خطا بالاتفاق ركبة ركوع او جلوس او قيام او ماسح في الاجتهاد  
مع المير كالمقتد في التكبير الخامس في الحائز ورفع اليد تكبير الركوع وتكبير الحائز والمتابعة غير  
جائز وحده اي وجد المقتد امامه ان كان الفعل محسوسا صلوات وان لم يكن محسوسا  
مقتدا من صلواته اذا وجد في حال القوة وسجدة التلاوة اي سجدة ثابتة بتسليم الكتاب  
المير اي القراءة في اعم من التلاوة واللام للمهدي تلاوة معتد حتى لو سمع من القارئ او القارئ  
او التلاوة لم يلزم عليه ما واما الوقوف الموم فلم يسجد امامه والقوة عند الشيخين واما عند محمد  
فيسجد واخراج الصلوة كافي في ذلك واعلم ان نفس السجدة واجبة وشروطها شروط الصلوة  
ففي الصلوة ويتأخر الصلوة مع النية وفي غير هاستحباب يقوم القاعد فيكبر ويسجد ويسجد  
كتسيع الصلوة فيكبر ويقوم ثم يقعد كافي الخزانة والسجدة بالفتح واحد السجود فانها المرة  
واما بالسكون في اسم ذكره اليه في الامام بتلاوة او سماع من غيره وحج سجد خارج الصلوة  
ويجوز فيه تبايعه فانه لو سمع منه رجل ثم اقتدى به في السجدة ولو اقتدى بعد السجدة سقطت  
وعلى المقتد التالى في سجدة الصلوة او السجدة خارجها واكلامه مشير الى ان لو سمع اية من رجل  
في مكان ثم من خريف ثم قرأ في اجزائه وحده والى ان لو قرأ بالعربية فواجبة على التالى والسامع  
لكن لم يجب على العربي ما لم يعلم كافي فتح القدير واعلم ان جميع العروق الخارجية فلا يكون  
لواخر كافي التماسي الوجوه اما يكون باحلمين اما بالتلاوة او بالسمع حتى وجبت على  
الاصم بقراءة ولم يجب بقراءة غيره عنده وكذا الوقوف الامام في الخطبة وسجدة المير فانها  
معها الاستماع كافي التماسي وغيره من امتداد ولا فروعها صلوات لا يجتمع على الجاهل الذي سجد  
بالمقارنة او السماع غير مسموع وتكبير الصلوة الواجبة على المحتسب الخزانة الستة ثلثة



يقدم على القراءة في الركعة الاولى وثلاثة في الاخرى ويفصل بين كل تكبيرين قد تيسر  
في القعدة اي اليدين او لا التلو وعاشري الحجة والعيد ما يقام بعد خروجه من العود الرجوع الى  
الشيء بعد انظر عنه ويستعمل في كل يوم فيمسرة لا يخلو للسر في الشريعة والكلام مشير الى  
انه يجب تكبير متروك منفرد سجدة كما بالكل في الميتة كمن قال الوقع القعدة لا يسجد العبد  
والجعة كافي الجزاء وتكبير ركوعها اي تكبير كل ركوع من الركعات الاربع منها لكن في فتح القعدة  
انما يجب التكبير الركوع الثاني فانه على بالرواء والاكفافي الموضعين مشير الى ان تكبير القعدة  
غير واجب خلافا في الزاهد وسجدته السهو اي سجدته في سجدة واحدة او اكثر فلم يلزم كل  
سجدة على حدة والسجدة للرواء لم يدل المصنف على العكس وسيبويه المشير الى انها يجب  
بالعلم انما اعظم ويجزئ السجدة التامة ويستثنى من ذلك ترك القعدة الاولى والتفكر في  
ركن عامدا وذا سجدة العبد لا يسجد في الزاهد وهي تكبير بعد لا سمع بصلوة وقعدة وتشهد  
وسأوي بالسهو والجبج رواية ان القعدة هذه هي الاخيرة واليه ذهبنا على الامام وتابعيه  
وعلى المنفرد بترك واجب بترك الامام والمنفرد بترك واجب او ليجب ان يكون في ضمن الصلوة الثانية الاول  
اي السابق من السنة من الواجب الفاعل الغير الثاني الخاص بالعضل الاربع عشرة فاشتمل في القعدة في احد  
الاوليين او الفاتحة او الاقضاء على من اوضح سنوا او التقدیم على السنوا والفتوى والدر والواجب  
وفي اشعار بالسجدة لا يجب بترك الرواق من الصلوة استقيم في الانصاف والمتابعة و  
سجدته المأمور به في الاولين على المؤمن وفي الاخير على الامام الا التوبة وفي الرواق فواجبة لكن  
الصلوة تنزل عن الطاعة في اي ولا يسجد تكبير العبد للفئة كذا وكذا والقسم كالمسلم من القسم  
لغة الجزية او عفا ضم شخص مشتر وسجدته السهو الامام والمنفرد بترك التواتر في جميع الصلوات الواجبة  
من القسم الاول العام السجدة فاشتمل في التكبير الجزية او القعدة الاولى او السجدة او الفاتحة  
في احد الركوعين او في اخر الصلوة او الواجب المندوق بيننا الاختلاف في بعض القسمين جمع  
الصورة وهي لغة الترخ كافي القاموس كذا وكذا الطائفة لان في خلافا مشهور وجعل من باب

تأكيد شيء بما يشبهه بما لفظ في حكم وجوبها وهو من قولنا ولا تشكوا ما نكح ابائكم  
من النساء الاما قد سلف فقال الا في صورة الطائفة فانها لا يجب بتركها ان لم تكن ولكن  
لا يمكن في الجنب بتركها فانها واجبة للغير لا لنفسها فان الامام لم يدل على ذلك الزم غيره  
والمعنى لان الطائفة واجبة لاجل تحصيلها وهو فرضية الركوعين لا بعدد كافي الواجبات  
وكما هو واجب للغير لا يجب للتركيب او لاجل انها شرعت لاجل غيره وما شرع لاجل غيره غير  
واجب كان سنة كما قال الجرجاني وواجب كان واجبا كما قال الكرخي الطائفة وهو الاصح  
في العيوقا من في هذا المقام فان من لاق الاقدام واعلم ان الاكثر في مخاطبة الفقهاء استعمال  
قياس الدليل الذي يفرضه نحو الاصل فانه من حد من التثنية دون قيا في الضمير الذي حذف  
كبره لوضوحها واستعمل في مخاطبة الناس **الثالث في السن** حرركات السنين جمع  
السنة سواء كانت من سنة الهذ وهي الاكثر منها ما يتعلق بتركها اثم او كراهة او اساءة  
او سنة الزوائد وهي اقل قليل منها ما يتعلق بالباس وهي سبعة وعشرون سنة فثابت  
العقد في التكبير كما واختلفوا في عددها انه احدى عشر او اثنا عشر او عشرين او ثلثة  
وعشرون او سبعة وعشرون او اكثر والاصح الثاني كافي الجزية من في هذا الحد المتكبين  
الاذنين ووضع اليدين على التمام تحت السرة والثناء والفتوى والسجدة وامين وتسميع الامام  
وتحريك اليد وتكبير الانتقال ونسبها الركوع والاشجار والاهم عند التسليم وما سواها  
ادب هذا كثير العام منها واللام للعهد سبعة عشر وهي رفع اليدين بان يكون اصل الكف  
المتكبين اخص الاصابع الى الاذنين ودوسها الى الراس كافي الكافي في وقت الجزية في وقتها  
اولا فان تركها لاثم وقيل ان اعتكاف في الحيط وفي الجمل وغيره انه يسبق استقبال باطل الكف  
الى القبلة والمخاذاة واجبعوا ان المرأة ترفع هذا منكم كذا في الطحاوي ورفعها الفتوى  
في الدتروفي التكبير القينة ونشر الاصابع وبسطها ثم اي وقت هذه الافعال فاستغفار  
من الاشياء الى المكان وهي فتحة الشاء والميم مشددة وهاء السكت التي هي هاء الزائدة في اخر الكلمة



متحركة بحركة غير اعرابية موقوفة عليها بالياء اللام والهمزة في الوصل والافتراق في الوقف  
وفي شرح مسلم ان ثمة بلاها يد على الكفاية بعد على القرب في انشا الى ان يخرج بين الاصابع  
كل القرح ولا يضمن اكل الضم والى ان يقبض او كما في الخزانة والاصبع مثله الحرف وقد يذكر كما  
في القاموس والاشارة اسم الانشاء ذكر الخبر وعرف ان يقول سبحان الله وفيه انشاء في المقتدى  
كغيره في الشبهة والجملة بلا تفصيل بعضهم كافي الية وذكر في الروضة انه شئ في الجملة عند  
الافتتاح بالاتفاق وعند الشوق قول الى يوسف الاصح انه شئ في السنة لا في الجملة كافي المصنف  
ووضع اليقين التمام كافي الاصل والمعنى على المختار ان يضع باطن كفي اليمنى على ظاهر كفي اليسرى ويقف  
الرسغ بالانهايم والخصر واضعا الوسط على تحت الرسغ والصدف فانه سنة كافي الكفاية والاشارة  
وتكثير الانتقال لاني كل كبيرة عند كل انتقال من كن او الي حتى لا يتغير عند القفوف في انتقال من كن  
القرارة وقد انه قيل واجب الاطراف مشقة كبر عند الانتقال من الركوع الى القفوف كافي المحيط عليه  
يحدث الخاف وقد تواتر العمل به من عهد صلى الله عليه وسلم الى يومنا بلا انكار كافي الاثار الا ان  
اكثر المتأخرين ليس بها التواتر عنه وفي القاموس التكبير وتسبيح الركوع ان يقول في سجدة ربي  
العظيم فلاضاف بعبارة تامة من الراوي انه واجب قبل فرض وعن محمد تركه كافي الزهراء  
وعنه واخذ بكتيب في الركوع اي وضع الرخين من اليدين على الركبتين متكباها على حال الركوع  
غير محتيا كالفوس فان الوضع سنة كالاستسقاء وبكره الترك ومن السنة ان يحا في عقد ملصقا  
كعبه مستقبلا واضعا كافي الالهة وتفريج الاصعاج اي تفريجها في الركوع دون غيره والقومة  
لغة الانتقال وشرا انشأ الشق الاسفل والاعلى بحيث يقيم صلب بعد الركوع والجلوس بالفتح  
لغة القفوف الواحدة وشرية القفوفين لثنتين بحيث يطش مفتر شارجل اليسرى على  
ناصبا اليمنى كافي الجملة وذكر في السعوان يضع الركبتين على كفي الرجلين والسجدة على سبع <sup>اعضا</sup>  
الوجه واليد والركبتين والقفوفين والنسبة لثنتين وضع العجوة والقدم فرض كافي الكفاية  
والعضو الضم والكسر كليم وافر بغيره وتسبيح السجود ان يقال سبحان الله الاعلى بالاضافة لثلاث

من تراوقد في التفت في تسبيح الركوع والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الكمال فيضم  
الصلوة على الال الى صلوة على الصلاة والاقفاد نقص الصلوة على الصلاة واللام في الصلوة على  
في شريها هو المعروف وانما صليا على ابراهيم عليه السلام لانه حين اتم بناء البيت دعوا للحج بالربة  
فكاف اثم بذلك ويجوز ان يرد بالصلوة اللهم على سيدنا محمد وعلى محمد كاد على كرام الال  
بعد التتميد السلام المخرج عن الصلوة من كل وجه فلا يصلي الا قبل السلام السهل ولا يصلي الا في  
القدم الاولى ولا الثانية قبل الصلوة ويصلي عند الطحا في الصلوة والى جميعا وفي يصلي  
قبل الصلوة عندهما وفي السجود عند محمد والاول الصبح كافي الكافي والدعاء اي دعاء الله وسؤاله  
وفقر بعضهم بينهما بان الداعي المضطر فله الاجابة والاشارة الخافله الشوق كافي المشارقة  
اي بعد الصلوة وانما ذكر لان المؤث غير حقيقي وغير مرتب على الذكر لفساد على تفصيل كون اللام  
صلوة لا تقبل ولا لجميع المسلمين اي كل فرد منهم بان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين  
والمؤمنات الاحياء منهم والاموات اللهم تا اتنا في الدنيا حسنة وما قال اللهم اصلح لي ديني واصرف  
عني شر كل ذي شر اللهم اشغلي في طاعتك وطاعة رسولك الى غير ذلك مما يشبه الكتاب والسنة غير  
وانما لم يخص الوالدين كاخص غيره لانه يحتاج الى استثنائه ما كافرين ولعله انما لم يقل المؤمنين  
كافي الشائنية للفق والاسلام لغة الانقيت التعلق بالجو كافي المشاق وشرا على نون  
دون الالما الاعتراف باللسان وان لم يكن الاعتقاد به يحقق الدم وفوق الالما وهو الاعتراض مع  
الاعتقاد بالقلب الوفاء بالفعل كافي المفرة وما قيل ان الايمان والاسلام واحد فلهذا انما اذا  
ذكر امعا والاقال المراد من الايمان التصديق الباطني ومن الاسلام الطاعة الظاهرة وبعض المشايخ  
قال ان الايمان تصديق الاسلام والايمان تحقيق الايمان كافي شرح التاويل والسلاوية وسيرة  
اي جماعة من ويسا في تحي فان الصلاة خمس من ان يسلم تسليمتين وان يلتفت الى الجانبين  
وان يكون باللفظ الميم وان ينوي من فيهما من اللفظة والرجال والنساء والامام ان كان  
من جهة او يسا وان كان بعداء في الايمان في الجملة وان تكون الشائنية لفرض من الايمان كافي الخزانة



واما الخاص بالعض عشرة من السن ووجهه اناء قد مر من الامام اى اسما القوم بالكثير اى بكل  
تكرير وان كان كونه ذكر اى وجوب الخافته لانه الاصل في الازكار لانه اصنع مانع قوى وهو التنبه  
لنفسه بان تقابل من شط او ركن ووجوه لا يمنع وجوه اخرى وجوب الحكم على خلافه الا فى الاول كما قالوا  
لانه يقتضى وجوب التكرير صح في شرح لنا ومقارنة المقتضى كبر الامام للحرية اى بحالة كبر  
تكرير ما يسهل له ففضل التكبير الافتاح عنده وقال لا يول تكبيره مثل ان يول الفاسه برا اكبر  
وقال شيخ الاسلام قوله لا وقوله لا وجوه ما اوفق والحكم فى المقائق وقيل ان ادرك  
الركعة الاولى فقد تكبرها وهو الصحيح كفى المضمرة ومتابعة الى متابعة المقتضى للامام بطريق  
الخفاة كذا كرنا في بيان افعاله اى باقى افعال الامام عنده وقال لا يول افعاله اى ما قاله الامام  
الشعرى و اشار شيخ الاسلام الى ان الخفاة فى الافعال افضل بالاجماع كفى المقائق والسما  
البواقي لا يجمع كما توهم جماعة كفى القائم وفيه كذا فى شرح المختصر ان يقولون ان الله من  
الشيطان الرجيم مرة فى الركعة الاولى لا غير شهادة اللام وخفاته اى القوم والخامس التسمية يقول  
بسم الله الرحمن الرحيم مرة بعد اى بعد القوم وفيه اشعار بان التسمية تسبى فى الركعة الاولى وهذا  
رواية عن حنيفة وعنه فى كل ركعة قبل الفاتحة وهو قول ابو يوسف وقال الدارقا انه قولنا  
كفى المحيط على الفتوى كفى المضمرة اى لا يترك بعدد وبيانها ليست الفاتحة واكثر الشخا على انها  
ايتم الفاتحة كفى المحيط والذخيرة والحمد والزهدي وغيره ما قال الكرخى الا ان الصريح بها من  
متقدمي احتجوا والامر بالخفاة ليل على انها ليست فى القرآن وذكر ابو بكر انما الصالح انما التى فى حق حرمه  
المشروع جواز الصلوة ولا يوجب ما فى قوله ما فى قوله انما ليست فى القرآن فى المشهور من هذه  
نعم قد ثبت لك من هذه هبات الخفاة اى التسمية للرب بها مكره كفى المحيط غيره وذكر فى الكفا  
ان الخفية قد اجمعت على وجوب الخفاة فى الصلوة وهذه الاربعة اى القوم والتسمية والخفاة  
للإمام اى سنة فى حق الامام القادر على القراءة وكذا فى المنفرد الامم من المستحب فلم تسبى حتى اثنين  
واحرسين والتامين اى يقول الامام والمنفرد امين بالقصر المد وتغيبك اليهم وكذا تنديدها

فانه وان كان مفسدا عندك كنه غير مفسد عند غيره وهو تفرهين يعنى هين منجواهم او هين  
باد كفى المضمرة وذكر الرضى ان سرى كفى على الفخ وخفف عذبة الف ولا منع ان يقال ان  
اصل التضمير المدومعنا افعلى سرى فولا اسرارها اى الامام والمنفرد فى البيت والفتوى يكون  
للرب وسر المقتضى فى الصلوة لانه لا السر وعندهم يؤمن ولو فى الظاهر والعصر مع لا الضيق  
كفى فتح القدير والتسميع ان يقول حال الانتقال سمع الله لمن حمده بالسكون للامام فلا يجد  
ولا يجمع بينهما ولا يفتى عند تسميع الامام التحمد ان يقول ربنا لك الحمد فلا يستمع ولا يجمع بينهما  
لجمع بين التسميع والتحمد الانتقال وقيل بين التسميع الانتقال والتحمد الاستواء وقيل لا يخطا  
والاول هو الصحيح فى البيت والعاشر افر اش رجله اى بسط الكعبين ملتحذا على الارض والجل  
من المورك الى ارض الاربع اليسرى للجلوس عليها اى على بعض الرجل وهو مؤنث شماع نص بعض  
رجل اليمنى وجها نحو القبلة اصابعها كفى البطوس ورجع الطوى واصابعها كفى الكفاى والخفة  
وهذا فى الفرض واما فى النفل فيقع كفى شاء كافر يصح كفى الزاهد كفى القعدة الاولى والثانية  
الصلوية والتسوية للرجاء مستند بتدكير ضمير الرجل والرجل مذكر من بنى ادم الى السلا بلوغ حلا بلوغ  
وفى القعدة للنساء جمع نسوة اجمع للراة مؤنث من بنى ادم بلغت حلا بلوغ التوراة اى ان  
تجلس اليها اليسرى خرجة رجلها من الجانب الايمن لا اليسرى **باب الرابع** فى المستحب اجمع المستحب  
وهى ثلثة وعشرون مستحبا وفيه قد سن كثير ما ذكره واستحب كثير ما لم يذكره هذا بل فى  
المباح كما باقى وقد اشارنا الى قليل من هذين ههنا العام اربعة عشر مستحبا ترك الانتفات  
وهى ان يلوى عنقه حتى يخرج من جهة القبلة وجهه ونشأ جسده يمينا وشمالا اى الى الجنا  
يمينه وشماله اما لو نظر مؤخر عنقه يمينا وشمالا فلم يكن من لاغات فى شئ لانه على الدوام  
وسلم فعليه مرة بعد اخرى والاحسن للطرفين قال الراغب الفتى فلا من على يديه كفى  
اى مثل استحبنا قال بعض المشايخ وانسابه الى الضعف فانه عند الانتفاحة مرة وقد يكون  
فضا وفيه ان اكثر المشايخ اعد نفوسهم وها وجعلوا تركه كناية عن الشروع بالمأمور المستحب







بفتح الميم وكسر الكاف جمع راس الكتف والعصا للنساء في رواية عن اصحابنا وعندها كالجل وبأخذ  
بعض الشح وقيل جذاء ثديها والاول اصح كافي المحيط وقيل الامة كالجل كافي الزاهد ووضع  
اليك تحت السر ما بقي من القطع للرجال لانه من سنن المسلمين وقيل وضعه على المصعد للنساء و  
والخراج كفيين من الرسغ الى اطراف الاصابع كافي القاموس ويؤيده ما في الروايات من الجراح البدين  
من الكفين عند الخيمة للرجال وفيه اشعار بان ادخال الكفين فيها مستحب للنساء والعكس في كافي  
الترغيب وغيره والقرعة في الفرض على القدر المروي عن الرسول عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم الامام  
فيقرأ المقيم من الفضل الفجر والظهر ومن غير الفضل اربعين آية سوا الفاتحة وفي العصر العشاء  
نصفه وفي المغرب خمس آيات وستا والسجدة الاولى مثل الطارق وفي البقرة مثل الاخلاص  
كافي الجواهر والاصل ان يقرأ على وجه لا يؤدي الى تقليل الجماعة وفيه اشعار بان المنفرد بخير من الروي  
وغيره والاولى ان يقرأ في الختاما هو الاكثر فحصل الثواب في الصورة بقدر الحال كافي الزيادة  
والخامس زيادة التسبيح في الركوع والسجود وانما جمع الفضل لانه اريد بالصفة او الاسم وكلاهما  
شائع على التثنية الحسن طائفة كتابه كما روي من النفس السبع والتسع وفي الزاد  
الحسن وسط والسبع اكل المنفرد فالامام لا يمل القوم فيقول ثلثا او اربعا او خمسا في قد تكتم  
من التثنية كافي المحيط وابقا الضيعين اي القصد بضم الفاء وسكون الباء وقد يضم من البطن  
والجسد في الركوع والسجود الا ان كان في الصف فانه قد يركب احدا وابقا البطن من الخفة  
الخفة من الشا ما بين الكعب والركبة والشا من الارض بان يضع بطون الاصابع على الارض  
ويضم القدم في الركوع والسجود فالاول متعلق بالاولين والآخر بكل الرجال وبالعكس بان يضم  
الضبعين الى البطن والبطن الى الخخذ والخخذ الى الشا والشا الى الارض فيما للنساء وهذا  
الابن سنة كابن الدرايين من الارض كافي القاموس وقراءة الفاتحة بعد الركعتين الاولين اي  
في الاخر والآخرين للمفترضين والتفعل والناذر وما في حكمه على راي فانه واجبت في جميع  
الركعات في الشبه فانه غير مستحب بل سنة او واجبة في غير الشبه من الروايات وقيل في المتبادر

من هذا الكلام انه بنية القرآن وقد قال علماءنا انها بنية البناء وعن ائمة رضي الله عنهم اقرها  
على وجه البناء وفي غير الرواية انها لو قرأ بنية القراءة ضم اليه الشك كافي الزاهد والشمسية في الفاتحة فكل  
ركعة من السنية الامام والمنفرد وفي الاول اشعار بانها مستحبة وفي الاخر سنة وعند المص  
الحق الاول وعند غيره الثاني وقيل وفي المتوسط اشعار بانها لا يستحب ولا يسن الفاتحة والسورة قد  
كره ما في التثنية وعنده سبع وعشر حجة لا يسن في السجدة كافي المحيط وذكر في العنوان جهر المنفرد ادب  
وانظر المسبوق الذي لم يذكر او اصله اما بالسكوت او بذكر الشهادتين او بالصلوة عليه الصلاة والسلام  
او بالعداء كالامام وهو الصحيح كافي الثانية او بالتبريد في الشبه هو الصحيح كافي الخلافة فاعلم الامام عن صلاة  
بالتوجه الى القبلة او بالقبلة الى السنة او غيره من الاعمال فلو قام السجود فقام ما سبق قبل ذلك فقد ساء  
الاذا كان يصلي الفجر او الجمعة او صلاته او المصلي اذا خرج الوقت كافي الخزانة وغيره يستحب  
يستقر المقعد في مكانه اذا سلم الامام حتى يقوم او يتوجه الى القوم ويجعل الامام بالقبلة او بالتوجه اليهم  
ان سلم وان يصل على الارض او ما تنبته ولا بأس بان يصلي على البوطة والفرش **باب التسليم** في جميع ما  
يجز في الشك قطعيا كان او ظاهريا وفي نظر من وجب الاول انهم لا يريدون بالحرام المطلق الا القطعي وفي  
الثاني ان ترك ما يصدق به كثيرا كاطالة الركوع لادراك الزمان في قراءة الشيطان مكان الجهر وغيره والثالث  
ان ما عده محرما كركوه عندهم كفضل النادر كالعبد ولم يجز ان يريده المكره والاكاذيب الانق  
جعل البابين بابا واحدا وهي اربعة عشر محرما لوجه التحصيل على العموم مصد متعلق بالتمييز اي  
على سبيل الشك لكل فصل للمهر بالسنية في المهر والمهر بالتامين في المهر فانه يشك فيهما فيكون الجهر  
والانقائمين او يتماخون ببعض الوجه القبلي لانه ترك الشك فيكون والمطرا في العين ولو  
مرة للجهة السنية لانه ترك الشك وفي الشك فيكون تغليب الوجه الى نحو السماء عند التكبير الاول والخامس  
الاكاذيب الامم على استقواء بضم الميم والطاء على افعاله مفعلا استواء او ليد او نحو ذلك كالعصا  
لا عد في الفاضل لا يخل بالقيام ويترك اليد موضع الشك في الوضع ولا يكره في الطوع وقيل كرهها  
في الركعة في غير موضع فلا يرفعها عند الانتقال الى الركوع والقوة فانه مكره او مفسد في الاصابع



اي رفع القدم فان وضع القدم موضع الاصل ولو لحدة في وقت الركوع والسجود عن الارض  
 بان يضع الركبتين على الارض ويرفع القدمين عنها وهذا مشكك لانه مشير الى ان رفعها من غير  
 مقصد ليس كذلك فان وضع القدم في الركوع والسجود فرض واستقبال الاصل نحو القبلة سنة والركوع  
 على عقبيه اي بتعقيب القدم بالجلوس عليها والعقب بالفتح والكسر مؤخر القدم الى الكعبتين في الركوع والسجود  
 في القعدة وفيه يبين ان الافهام مكررة وكذا في الخزانة وذكر في فتح القدير ان الحق ان الافهام مكررة  
 احكاما مستحبة بان يضع اليد على عقبيه ركبا على الارض وهو المروي عنه في السلا وتايمها من ان يضع  
 اليدين على الارض وينصبهما امامه الاول الصريح كافي في الكافي والعبث فيمنع ان يمتد بفعله لهما اي فعلا  
 غير قاصد بمقصد محدد كافي في الفرق بينه وبين دون الثلث الاول ترك الالف وهما اشكال وجوه  
 لان العبث مقرر حرام فضلا عن المرتين عليهما هو الظاهر من المتداول في الرازي العبث ما لا يقيد بالصل  
 حتى لو افادته لا بأس حتى ان صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام من السجود صيفا نفق ثوبه بنية وبسرة  
 للعلم ولعل تخليط من المصنفان قالوا ان حكمه من اومر من لا يشك في الثلث فان كانت من اومر  
 نفسا فلا كافي في الخزانة وغيره والعاشرة الاشارة بالشك كاهل الحديث اي مثل اشارة جماعة جمعهم  
 العلم عند الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيخلق ايهام البني ووسطها مصلصق راسه بارساءها بعد  
 البني في الخضر يشبه البني اما ان الاله عند شهادته لا الاله في حق عند شهادته لا الاله ونصيح  
 الاله يكون كالتق والاتباء في اشارة الى انه لا يشك في هذا ظاهر احوالها وعليه الفتوى كافي في الفقه  
 والاشارة وغيرها وعلم جميعا كالمؤمنين والكوفيين انه سنة والعمل او كافي في الزاهد واهل الزهد  
 من عجم وايامهم مسكن واحد من سميت من جميع ايامهم شايين او صنفه او غول كافي في الفرق  
 والحيث اسلم من الحديث الاصل كاذر الرضى في سمي قول او فعل او تقرير فليس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وقصر لا على اي جعل قصير بل على السلامين واثبات سلامه لغرو في شعاع بان كل واحد من  
 السلامين في غير السلامين القصير كونه وهو بالآلة الاصل وفي الحديث كاهل سنة وقيل ان الثالث  
 سنة فيكون تركها وترك الثاني مكررها والاصح وجوبها كافي في فتح القدير والفتوى في غير هذا

اي لو اقتضى شافعي في وقت السجود في الركعة الثانية بعد الركوع ليجزى لغيره ان يقتصر في ابل  
 بقية انما ساكتا وقيل يفتقد قال ابو يوسف انه يتابعه لا يفتقر فيه وقال لا يفتقر في السجود والعمل المسوخ  
 حرام والزيادة في زيادة شي من الاله كافي في السنن في التكبير والثناء اي بعد التكبير بعد الشاء فان في معنى  
 مع في كافي في التبعين في زيادة حراما قال الشافعي من التوجيه كافي في التبعين في الفرض واما في  
 الفل في اذ الامر في واسع وفي التبعين في الزيادة على العمل السنن في تسبيح الركوع والسجود وهو الثالث  
 والثلث السبع التسع والستة في القعدة الاولى ولا يزداد فيها الصلوة والدعاء لاحد ولو فعل ان كان  
 عذره والاربع السبع في الفرض اما في النفل فينكح في الرازي على السنة اي سنة الائمة السبعة كافي  
 كافي في التبعين في الزيادة المتعلقة لكل من الاربعة وفيه اشعار بان مطلق السنة يحمل على سنة غير النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وترك الواجب سبق من الواجبات العامة والخاصة عدا تميز او حال او موصوف او ترك  
 عدا واجب تركا فقد ترك لفظ التكبير التحريم وتعيين المقررة في الاوليين وفي كتابه المحيط في الاحكام  
 الفاصل بين الحلال والحرام للعلامة المحمد الامام وقد وقه المشايخ الخطا نحو من جحد من الشهاد  
 روح الله ارواحهم كل يوم حجة وشكر الله مسامحة خاصة في تسهيل الواقع في ضمن التحريم والثناء  
 والذخيرة وغيرها سمي في هذا الكتاب فانه يخطئ في جميع الواقع الاولى والثانية ومدة استغاثه  
 ثمان من السنين واخشا في ثلث وخمس وثمانين وانما يسي بذلك لانه كان عالم بكل حكم او حافظ  
 له ونسأل الله في كل المعنيين كاذر الراغب في كذا في كل من افراد ما ذكرنا من اربعة عشر  
 في فضل الكروية وفيه بحث من وجوه الاول ان بعضها من المذكر في المحيط كاشرا ليدور الثاني ان  
 كل منها ذكر في غير المحيط والمشار من التقديم التحصيل قبلما يكون التقديم للاهتمام واللام بمعنى  
 الكل المجمع كاذر المحقق الشريف في حواشي المصنف والثالث انه لم يذكر المحيط شيئا منها الا بلفظ  
 الكراهة الدالة على الظن وقد ذكرنا ان الحرمة دالة على القطعي **الثاني** في الكروية اي فيما  
 كره في الصلوة كراهة تحريم فانه مطلق واكثر ما ذكره كراهة تحريم والظاهر ان اراد بها ما  
 هو المحرم من مذهب الشيعة فيما ذكره تحريما بلا غم وقد ذكر فيها ترك السنة وغيره ما في



في الجملة واعلم ان الفعل المذكور يؤثر في نفس الصلوة فيجوز ان يكون في الجملة فان كانت الكراهة محرما  
وجبت اعادة الصلوة لان كراهة الواجب تنجزها استحالة كراهة في حق الغير ذكر في الكافي ان الامور  
المكروهة انما تكون مكروهة اذا كان للفعل متعل في ذلك والا فليس مكروهة وهي تسعة عشر مكروهة وهما ان  
المكروهة اكثر من ان يحصى صرح به الجلاء وقد ذكرنا كثيرا منها في الباب العاشر من القسمين واربعون  
مكروهة تكرار التكبير اي تكريرها نحو الله اكبر فانه لا يشرع تكرار الرواية في الشك التكرار  
بالفتح مصدر ثلاثي في بابها الفاعل المتروك والمفعول به متروك ومصدره يكره بالياء الفاعل  
المكروه ويحذف كسر لثاء فانه اسم التكرير كما ذكره الرضوي واليه في بعض النسخ  
بالياء اي باصابع اليمنى او اليسرى قبل الصلوة لم يكره الا باليمين لقوله في الترمذي فان عد  
بالقلب لم يكره وقيل يكره لان مقتضى الشك وان عد بيمينه لم يكره ولا يكره خارج الصلوة  
وقيل انما كراهته في ريم وقيل هو ثبوت القول بيمين مسقوطة في بعض النسخ لا تحصى تسعة وخمسة  
كافي الزاهد وقال مشايخنا الصواب ان لا يكره الضعفاء عند النواة لانه اسكن القلب في الحقائق التي  
اي لا يكره القراء والشعور ونحوها اي نحو ذلك الذي كثر الاذكار والادعية كتسليم الركوع والشعور  
والاطلاق مشعر ان الفعل كراهة في كراهة كافي الزاهد وقالوا هذا عندنا واما عندنا فلا يكره  
يفتي لا اثر له في كافي الحقائق والتحصي وضع اليد على الصدر هو وسط الانسان لا يشبه  
فعل اليه في الصلوة وخارجها واما هو من خلوق الجبار من الافعال كرفع الثوب وكفه للثوب  
يتركه نوع تجبر وتدخل فيه التربع بلا عتق في الصلوة وخارجها فانهم يكرهون كافي الزاهد  
والخلق بالضم خص بالفق والسجاية المذكورة بالصيرة والجبب التبعاع عن قول الحق كافي الزاهد  
والخامس يخرج اي تردد الصلوة في الجوف بلا عتق اي لا يسبب كثيرين الصلوة وتطيقه لو كان بعد  
كثرة الخلق والمرض واعلم غير غيرها لم يكره وقيل يكره ولو كان بغير حرف وضوء معتد  
على الخلق ولو كان بغير حرف يكره بالحق لا في فاهم يفتل ليس يكره وقيل يفتل في الترتيب  
فتأمل فانه من كراهة الترتيب وانما في دفع ما به الانفس من التمام في الصلوة فكل في الزاهد

فان قطع بنفسه على الارض فلا بأس لكن في المنية ان مسح يكون اولى والتيم خارج الصلوة  
اي اليه اذ ان افضل كافي القنية ولا يلقى في السجدة تحت البواري ولا فوقها فان اضطرب الفوق  
فانه ليس المجتهد كافي الزاهد والتيم بالمعجزة اي رفع شئ من الصد او اللق كافي القاموس  
والفتح اي اخرج اليه من الفم في الصلوة غير المسموع وفي اشعابان هذا الفتح لم يفتل ليس  
بالمسموع المتهنى والافتقار عند الطرفين نحو اح واف وتغفل بالياء يوسف فانه ليس ثلثة  
الحرف كافي الترمذي واما الدرهم اي جنس المصروف الدور من الفضة فاللهم ير الجمع الى  
الجنس الموعود ونحوها كالدينار والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير والفقير  
اصلا او وصفا فلو منع واحد منهما كره بالطريق الاولى لانه مفسد في اشعابان لو كان في يده  
مثل الدرهم لم يكره كافي الزاهد كره في الثالثة انه مكروه ولعل ذلك لكونه يوجب تركه  
وضع اليد الركوع وغيره فيغني عنه ما بعد واعلاء الراس اي جعله عاليا او سافلا من  
الظهر والبطون في الركوع فيكره كلاهما مخالفة السنة وجبا نهيها للارم المقتضى مثل  
سنة نفسه متضمن لاهلك كافي المغني يقال اغلظ منه اذا نزل كافي القاموس والعاشق السماع  
ما يبرر الاستئذان من فضة الطحا او غيره والسنن الكبر الصلوة لو كان قليلا اقل من خمسة و  
مادون من الفم فرقا بين الصلوة والصلوة فلو كان كثيرا قبل الحصة او من الفم فسد كافي  
المحيط وذكر في المظن ان قد الحصة غير منفسية اشكاله ان قيل الاكل والشرب وكثيرها  
سواء كافي الجلاء وغيره وترك سنة من السنن المذكورة كترك التكبير والتسبيح والذكر  
ياي عن علي السنن الرواتب على ان منها ما ياتى تاركها على الصحيح كان معتقدا لها كافي الترمذي  
وامام القراء في الركوع لانه اخرها عن غيرها الذي هو القيا ولذا الوقوف في غيره لم يحسب كافي  
الكشف وتخصيل ذلك اذ كان الصلوة انما جمع الذكر لانه اولى بالمال بالصدقة وهو لا ياتى بالقارون  
الترغيب فيها ويطبق ويراد به التواضع على العمل بما اوجبه الله بالعلماء وقرأة الحديث ودراسة العلم  
والعمل بالصلوة كافي في الجواهر في وقت تحقيق الاستغالات فان السنة ان يبدى بالزاهد في القيا



ونتم الرافع الركوع وكذا غيره فكمه ان يكبر بعد الاطمح والمزور او يقال الله في القيام او القومة ثم يقرأ  
أكبر في الركوع او السجود ويقال سمع الله لمن حمده في القومة لحيين تأخير السنة عن غيرها وتخصيها  
في غير محلها ووضع يده قبل وضع ركبته على الارض متنازع فيها بعدد السجود بلا عدد من ركعاته وكبر  
فانه لا السنة كوضع اليد اليسرى قبل اليمنى والركبة اليسرى قبل اليمنى والخامسة رافعها اي يرفع  
رفع ركبته للقيام كذلك بلا عدد لخالفه السنة كرفع اليمنى قبل اليسرى والاقفاء لم يذكرها في الخبر  
فان اراد ما ذكره ثم لم يجز لانه عن محرم وان اراد غيره فكذلك لانه استعمل الشتر بلا قرينة  
وقطعية العلم اي ستره باليسر غيره بلا غلبة الشاوب الطوبى المزمع وانما ذكره لانه فعل المحرم وقد  
انه مستحبية عليه وتضمن العيدين اي ابطا واجفانها فانه فعله المزمع وخالفه السنة في الايام  
مروا والقابل لخصه في اكثر من موضع فلهذا ذكره وانما فسرنا بالمتعد لانه من باب منعه  
كامر وقيل المصلي اي تشو الاجتهاد في القامو فلهذا ذكره وجب المصلي في الحج والارادة  
الا ان لا يمكنه السجود لارتفاعها او لانخفاضها فاقى اي بالقلب مرة او مرتين فلا بأس به مرتين كما  
في المراتبة لكن في الكافي وغيره انه لا يزيد على مرة قال صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر مرة او ذكره  
عبثا والغرض من جميعه عن التراب والعرق قبل الفراغ اي قبل السلام كما مر فيكون في ذلك بالاطريق  
الاولى وذكر في الروضة انهم قد اختلفوا في ذلك السج قال بعضهم لا يكبر وهو قول الاخرين قال بعضهم  
انه يكبر وهو قول ابو يوسف وكذا الثوباي ضمه بان يرفع من بين يديه ومن خلفه عند السجود في الكرماني  
وانما ذكره لانه نزع خبير لا والى الاقفاء بالهوى اخلا للثبات والنتاوب في التسليم المذكور ودفعه بالس  
دون غيره والتمطى اي التمدد واصلة التمدد قبل الطاء بيا كالقضي ورفعة الاضغاي عزها اولها  
حتى يمضوا في القامو نصفها والخامس عشر الاستراحة اي طلب الراحة بالانتقال من حال الى حال  
اي القيام بالحد الذي لا يبعد فانه فعل الشيطان والاولى المراجعة بين الرحلين وهي ان تقوم على كل  
مرة كافي القامو وتفرج الاضغاي اي تفرج في غير الركوع فانه يفرج في كل التفرج كما في العمل القراءة  
اي طلب انما قراءة صلوة قبل او ان يان لا يفصل بين كلتا القراءات واما التفرج في التفرج فمعه

في الركوع او السجود ويقال سمع الله لمن حمده في القومة لحيين تأخير السنة عن غيرها وتخصيها في غير محلها ووضع يده قبل وضع ركبته على الارض متنازع فيها بعدد السجود بلا عدد من ركعاته وكبر فانه لا السنة كوضع اليد اليسرى قبل اليمنى والركبة اليسرى قبل اليمنى والخامسة رافعها اي يرفع رفع ركبته للقيام كذلك بلا عدد لخالفه السنة كرفع اليمنى قبل اليسرى والاقفاء لم يذكرها في الخبر فان اراد ما ذكره ثم لم يجز لانه عن محرم وان اراد غيره فكذلك لانه استعمل الشتر بلا قرينة وقطعية العلم اي ستره باليسر غيره بلا غلبة الشاوب الطوبى المزمع وانما ذكره لانه فعل المحرم وقد انه مستحبية عليه وتضمن العيدين اي ابطا واجفانها فانه فعله المزمع وخالفه السنة في الايام مروا والقابل لخصه في اكثر من موضع فلهذا ذكره وانما فسرنا بالمتعد لانه من باب منعه كامر وقيل المصلي اي تشو الاجتهاد في القامو فلهذا ذكره وجب المصلي في الحج والارادة الا ان لا يمكنه السجود لارتفاعها او لانخفاضها فاقى اي بالقلب مرة او مرتين فلا بأس به مرتين كما في المراتبة لكن في الكافي وغيره انه لا يزيد على مرة قال صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر مرة او ذكره عبثا والغرض من جميعه عن التراب والعرق قبل الفراغ اي قبل السلام كما مر فيكون في ذلك بالاطريق الاولى وذكر في الروضة انهم قد اختلفوا في ذلك السج قال بعضهم لا يكبر وهو قول الاخرين قال بعضهم انه يكبر وهو قول ابو يوسف وكذا الثوباي ضمه بان يرفع من بين يديه ومن خلفه عند السجود في الكرماني وانما ذكره لانه نزع خبير لا والى الاقفاء بالهوى اخلا للثبات والنتاوب في التسليم المذكور ودفعه بالس دون غيره والتمطى اي التمدد واصلة التمدد قبل الطاء بيا كالقضي ورفعة الاضغاي عزها اولها حتى يمضوا في القامو نصفها والخامس عشر الاستراحة اي طلب الراحة بالانتقال من حال الى حال اي القيام بالحد الذي لا يبعد فانه فعل الشيطان والاولى المراجعة بين الرحلين وهي ان تقوم على كل مرة كافي القامو وتفرج الاضغاي اي تفرج في غير الركوع فانه يفرج في كل التفرج كما في العمل القراءة اي طلب انما قراءة صلوة قبل او ان يان لا يفصل بين كلتا القراءات واما التفرج في التفرج فمعه

عند انما برها الدين ومكر ودعنا قاض يدع الدين كافي المفيد وتركه في الرابع مع الظاهر  
بالرفع او الخفض كرها والمخطي والمشي ثلث الاول ثلثا من ثلث او المخطو فصاعدا او فيجب  
الخطي اذا على الثلث بلا عدد احراز عن الشئ في صلوة وهو وسد فجة الصف ولو قد بعد كل  
خطو فان لم يقف فقد تجاوز الكرامة الى الفسا والمخطو بالظم وفتح ما بين القامين وبالفتح  
المرق والثقل التمايل الى الهدى من التفتت وسكن الاطراف عينا وشمالا او مرة الى الجا التماس الى  
الى التماس الى الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الحكم فليسكن اطرافه ولا يمايل تمايل اليه ولا يلتفت الى  
الفتيل لا لثقا وقتل جنس القيلة والبرع وغيرهما يضر عن الى خيفة رجة الله لا باليقينها وفيه  
اشغال بالانحراج الصلوة في المجدد في كل في الماوى والقلة كالتمرة ولحده القبل العارسية  
سبش دون الثلث بلا الف فان الثلث مفسد الا ان كان بينها فحة ودفعها تحت المصلي كذا اي دون  
الثلث وعندها قبل الجنب من الارض كافي التماس في القاء الزاوية في الصلوة الاولى الربو فان الزاوية  
التم اذا خرج فاذا لم يخرج فرب كافي القامو وذكر في البستان في المسجد غيره سواء فلا يفرق بين غيره  
وسبش وتحت قد فان لم يجد مكانا فليبرق بتيان يد كذا ونزع القميص القلنسوة والخضاي خفي غير مروج  
بالتيمر بعد قليل عند المصل فلو كان خافا مسجوا او العلى ثمر اعده فسلطه كذا انما يحتاج الى اليدين  
ولذا خص الزرع وبالكل صرح المحيط وغيره والخامس ثلثون ثم الطيب بالكم والتخفيف وبالفتح و  
الثقل اي حصى الانف الذي يد عند النفس يدخل فيه الرجا ما الشا او رقة راحة طيبة والترويح بروحة  
بادكون تاج بالثوب ونحو دون الثلث فان تروحه ثلث مرات متواليات فسلطه عند بعض المتخجا  
لان عمل كثير ولم يفسد اعتبر في العمل اكثر احتياجا التذوق تامه المحيط وتعيين السواي تعيين المصلي  
الشو فلا يسكن بتعيين الشارع الفاتحة في الصلوة والباقيين سوا الكافرون والاخلاد في سنة  
الحج والصلوة معية هذه هم الوصوف يشمل كل صلوة خصها المصلي بسجدة لا يقرأ في كل  
منها الوصوف غيرها اي غير تلك الشو لان في هجران الباقي فلو قرأها فيها لكانت ركعة وفيما انما يكبر  
اذا اعتقد غير الحج او كرهه فان قرأ التيسير ساق وهذا الكلام غيره يع غير الضرر في كل محضر



ولجميع عبد الله السنين بترك سنة واحدة تكون بينهما في ركعة واحدة لان مراعاة ترتيب السورة  
من اجب انظم القرآن وقيل من اجب الصلوة في التراتبي وذكر في المظهر ان رعاية ترتيب المصحف لازمة  
لكون الاجل في الترتيب انما هو لترك سنة واحدة في ركعة واحدة ولا خلاف في ان ترك سنة واحدة في ركعة واحدة  
على الترتيب في الركعتين والى ان يرجع بين السنين لم يكن كافي في الركعة وكذا الرجوع بين السنين في ركعة  
كافي في السنة والى ان ترك سنة واحدة في الركعتين لم يكن كافيا في السنة وترك سنة واحدة في ركعة واحدة  
بترك سنة واحدة في الركعة واحدة في التراتبي ويمكن ان يقال ان يجمع السماع وقيل لا يكون ترك  
سنة واحدة في الركعة واحدة في التراتبي واما في النوافل ففيه كلام كافي التراتبي والانتقال  
من آية من سورة الى آية اخرى او من غيرهما في ركعة او ركعتين لو كان بينهما بين اليتين سنة فيشمل  
آية او آية لوجوب رعاية الترتيب في الآيات والاربعة تقدم الشواهد فيشمل تقدم الآيات والاربعة تقدم  
على السورة والآية السابقة لو كان ذلك القديم في الركعة من الغرض ولو في الركعتين اي ركعة من  
باعتناء الامام لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن معكوسا انى في التامكوسا كافي في الركعة قبل وجوب  
السجدة الثانية لم يكن في السجدة او ختم وقيل العون في الركعة قرأ في الركعة شيئا من السجدة كافي  
الخراتمة والتسجدة او كل سنة مقابلة للفاصلة في كل ركعة فيشمل الفاصلة ويكره في السجدة في كل ركعة  
عندهم الا في السجدة عند محمد كافي في السجدة وغيره وعن ابي حنيفة انها حنيفة بين السنين واما خارج السجدة  
فواجب على الصحيح كافي في الركعة وحمل الصلوة بالصبي بلا عذر فلم يكن بعذر في النار والماء وفي الاكفا  
اشعابا لوجوب بين الحزب والارض في الصلاة لانه على كثير من العلماء لم ينزل اللبن منها كافي في المحيط وغيره  
والخامس بالبعث سبعة عشر مكرها انطق الامام اي تائبين اي شخص سمع الامام في الركعة حق  
نقل اي شخص في الاخص حقة بالفتح والسكون فانه صوت النطق كافي في القاسم للصلوة ظرف للنطق  
وقال ابو حنيفة احس على الشكر وهل يكره وهل يستلزم وقيل لا بأس به وقيل ما جؤ وتجاوز الى  
البر كافي في الركعة وتطول الركعة الثانية بثلاث ايات ان تقارن الى والاف كثر في الكلام والمعرف  
ولم يعتبر ما دون الثالث كافي في الخزانة وفيه يساهج على الاول في الغرض دون الموقوف وعن ابو بكر

والمكره على اليك تطويل الاولى في جميع الصلوات والاولى ان يقرأ في الاولى والثنتين في الاخرى  
الثلاث والثنتين عشر او عشرين ولا بأس ان يقرأ الأربعين وثلاث ايات في الركعة في السجدة الثانية  
والثالث وقيل بقدر النصف كافي في التراتبي وغيره وهذا عند محمد واما عند الشيخين فيطولوا في الركعة  
والفتوى الاولى كافي في الركعة والتوقف اي التثبت عن القراءة والاستماع بسؤال الجنب او الغيب  
عن النار في اية الرحمة اي بسببها معهما فانه مما هو في الرضى واية العقاب الامام حاله ان يتوقف كونه  
فاعلا للشبهة القدر مطلقا في الغرض والنوافل متعلق بكل حال الامام والمقتضى وهذا يستقيم  
في حق المقتضى واما في الامام فلا لانه لو كان المقتضى في القل طابا بالجماء فالامام ذلك كافي في القدر  
والمقتضى التالي في الغرض دون النوافل لان الامر في ذلك متعلق والسجدة على كونه العامة فيفتح الكفا  
وكما العين اي السجدة على وجه ما يلف على الراس فلو سجد على فاضل ثوبه او طر فليس تركه وجبا  
ان وجد اشتداد الارض فلو سجد على كفا ويدا او كتيبا وفخذه جاك كافي في الركعة والخامس  
البطن والستين بالخذ للرجل حال كونه كذلك بسطهم اي الكروه افترش الرجل لجنبه العضة  
بفتح العين ضم الفاء وكسرهما وبضمتين ما بين المرفق الى المكبلا كافي في الركعة السنة في حتم  
كنقبض لك في حتم ومنهم من يعلين والقبض اي ماشقة الى التكب من القطن والفتنة  
بفتح الفاء وضم السين ما يلبس الراس ولبسهم اي به لانه ليس على الصلوة وبعل كثير لكن في  
المحيط نزع القميص مفلسه محتاج الى اليد فيحتاج لانه غير محتاج وتطول الامام ولو دارك  
لما دون المنفر فانه مستحسن الصلوة بازدياد القراءة او التسليم الدعاء على المسجدين فيقول  
الظواهر بالضم على القوم المقتضى لانه يصير لتفكير مكره وتخفيفه اي تخفيف الامام مجيد  
يفضي الى تركه كالا السنة بتقيد التسبيح وغيره اي الصلوة لعجزهم اي عجز القوم  
بفتح العين بطلهم اتمام صلواتهم قبل وقته فان وقته بعد الكمال ولذا لم يجر العجز والعاشر  
لجاء القوم اي اضطر المقتدين بسكوت او تكرار اية الفتح اي لانه اغلظ انا في الامام  
ما يجزئ الصلوة من القرآن لانه يلجؤهم الى القراءة خلفه فانه مكره فيمنع ان يركع ويستغفر



وفي إشارة إلى أنهم فتحوا عليهم ساعة الاحتجاج وإن لم يؤمنوا به وكانوا في  
فيض حتى يفتح أو ينقل إلى آية أخرى والآن لا يفسد صلاة القاتح والامام سواء قام أو اجزأ  
أو لم يقم أو انقل أو لم ينقل ولخذه ولم يأخذ وهو الصحيح في الكافي وجه القراءة في نوافل  
التي فانه يخاف فيها احتكاك في الزاهد وذكر في الكثر انه يحرم فيها بعد غلبة النوم وكلام القوم  
وفيما شاع بان لم يركب لم ينقل في الليل فانه يحذر لم يفضل عند بعضهم في الاحتياط في النوسط  
على الآخرين الاكثرين كافي التماسي والنافلة لغة الزائدة وشرا عما فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
بلا مؤظية وانها لغة ضوء واسع عمنه من طلع الشمس الفجر إلى الغروب وعرفان من طلع  
طلع الشمس إلى الغروب وشرا من طلع الفجر إلى الغروب وقراءة الامام آية السجدة فيما يخاف  
من الصلوة الا اذا كانت آية في الخشوع كما قرأ فانه لم يركب وهذا موافق لما في كثر العباد  
من الثانية ولا يعتمد على كثر اعتداعا على ما قال القاضي الامام وحاصل كلامه الحائز انه يركب قراءة  
فيها لان ان ترك السجدة فقد ترك التواتر وان سجد بتابعه القوم بطلان بطيئة بلا ركوع وكلامها  
مكروه وقالوا هذا اذا كانت في وسط الشو ولم يركب قبل السجدة فان ركع فلا بأس بذلك  
فاصل الرواية الكراهة سواء كانت في القريب او الاخر ثم قال بعضهم انها اذا كانت في الوسط  
ففيه تفصيل الكلام مشير انه لا يركب فيما يركب فقد قالوا لا يركب في الجمعة والعيادة في المحيط  
وغيره وتكرار الآية سرورا اي لاجل السرور بآية الرحمة او حزنا بآية العذاب والسرور ما ينكم  
من الفرح والسرور خشية في النفل يحصل من الغم في ركعتين الفرائض بلا عذر اي قصدا فلا يركب  
بالسهو ولا يركب تكرارها في النوافل والسنة المؤكدة والزوائد وانما اخر السن ترقيا من  
الادنى الى الاعلى مطلقا أي لا يركب بلا عذر فانه قام عليه الصلاة بقراءة آية واحدة حتى أصبح  
ان تعدلهم فانهم عباد الله وصلى الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ليلته يرد آية حتى أصبح قل يرد في  
علمنا وصلى الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة في حبيبنا النبي صلى الله عليه وسلم في الدنيا وفيها  
كلام وتكرار السورة واحدة بلا عذر في ركعة واحدة في فرض من الفرائض دون النوافل ولو

فلو قرأ في الركعة الاولى من فرض سورة الناس ثم قرأها في الثانية ايضا لم يركب كافي في آية  
كثير في الميتة يركب التكرار في الركعتين من الفرض وعن ابي يوسف وجعل السهم والناشر  
الصلوة رافعا كيد في المرفقين اي صلاته حال كونه مشركا من الذراع فالكلم بالضم الشدة  
محل البدن ونحوهما من الثوب والمرفق كبير ومجلس فصل الذراع في العضد للرجال اي لكل  
من الرجال دون النساء فان رفعهن حرام مفسد للصلوة وقول المقتدى الاولى قول  
الامام والمقتدى فانها مشتركة في الحكم في الفرض والنفل يؤدي الى التطويل المكروه  
وترك الاستماع المفروض بخلاف المفرد فانه يركب منه في الفرض ويجوز النفل كافي  
المحيط وغيره عند قراءة آية الترغيب في قراءة الامام آية تحريض الى الآخرة او الجنة  
او اللقاء وقراءة آية التهديد في التوقيف مع التزم من الدنيا او النار او النفس الشيطانية  
صدا لله اي قال الله تعالى مطبقا لما في فضل الامر ببلغ رسوله اي اجتهاد في اتصال الحكم  
الى الخلق ولم يقصر في حكم من التبليغ والرسول بضمين ووسكون السين جمع  
الرسول وقدمه الكلام مشير الى انه لو سمع منه اسم نبي ففصل عليه واسم الشيطان  
فلقد اوجع الجاهل فسال ان يتركه كراهة كافي المتأخرون وليس ذلك رواية المتقدمين  
كافي الخلاف في الاعتناء بحفظ اي الاقامة بجدار فيكون من قبل القسمين او لجزء الثاني  
بحسب النظر فانه متعدد بنفسه الاساس وغيره اعتمده وسيتم معتمد حانطا ولو جعل  
الدم مكان الماء كان احسن واسطوانة وسارية او عصا او غيره بلا عذر اختيارا  
بلا مرض وغوى في غير النوافل في الفرائض دون السنة والنفل اعلم اننا قد ذكرنا نبدا  
بما تركه من اهمها فنقول يركب لف العمامة حوالا الراس وابتداء الممامة وسد الثوب  
ان يضع ثوبه على كتفيه ويرسل طرفيه من صلى في القباء يخفى ان يرسل يديه في كمينه  
ويشد بالمنطقة والصلوة في ثياب البذلة وفي ثوب فيه صورة ذي روح او يلبس  
او فوق الراس او اليدين او اليسار وخلف صف فيه فرجة وبين يديه كنفون او ثوب



في نار وقيام الامام في الطاق او في الصفا وفي غير الوسط او كان او على الارض وحده  
وفي ازار واحد والترج بلاعة كافي الخزانة ومع فلسفة بلاعة او شئ اخر كافي الجواهر  
وخاسر الراس لو مضى عاها هو المختار واعراض المنكبة ستر القدم في السجود والقراءة في غير  
القيام ولها الذوات حول الراس والصلوة في ارض مزرعة وفي ارض في ارضها الخاس  
ومع مطالبة بالبول والغانط وخاتم الذهب وخاتم الحديد او الخاس او الصفر كما  
في الكثر والعل القليل كضربة واحدة ومع النجاسة القليل كافي فتح القدر **الباب السابع**  
**في المباح** اي كراهية في الصلوة والافق ان يجمع كاخواته والحق ان يترك الباب كله  
الى السجدة اذ الله يناب بترك كل وقد اشرنا على الخزانة اليه وهي اي المباح الدال عليها المباح  
المستغرق احد عشر مباحا العام ثمانية من المباحات نظرا الى الصلوة وسيرة بمؤق عنه  
بضم الهم وسكون الهمزة ويبدل واو الى طرفها ما يلى الانقبلا لاهويل وجهه لا يتخلل  
النظر كاذكرنا وسوية موضع سجوده بقلب المصيرة او مرتين كاذكرنا وقتل اي المصلي  
المية المطلقة ايضا كانت او سودا ببلدية او بدوية قاصدة او غير قاصدة مطلقا  
بضربة واحدة او ضربات كثيرة وقيل لا يقتل بيضاء لها ضفيرة تان مشي مستوية  
لانها جنية الا اذا كانت تخرج على الطريق فيقال لها مري يا ذن الله تعالى فان امتثلت  
والا يقتل لانها على الصلوة هذا الجان ان لا يظهر وفي صورة المية فان نقص العهد  
يباح قتلها والاعذار اولى وقيل اذا قتلها بمعاكس كثيرة بفسد صلاته والاصح  
لا يفسد وهذا اذا احسن الابدان والايكرو قتلها كافي الترتاشي ثم زاد لزيادة الاية  
لقوله مطلقا وان لم يكن يحتاج اليه فقال وان احتاج في قتلها الى المعالجة الى المباشرة  
الكثيرة في ركن واحد وكما لا الاحتياط ضرب الامام حية في سقف المسجد ثلاثا في ثلاثة  
اركان فاذا سقطت اثم قتلها فوزنت فكانت ثلاثة عشر منا وفي رواية سبعة عشر  
كل من ستمائة درهم وان يكون في راسه او دنانير جمع دينار مضروب مديون

من الذهب بورن فقال اصله دينار فابدل النون بياء لئلا يلتبس بمصدر كذا اجل  
كونها لا يمنع اي المصلي عن سنة القراءة والامكان مكروها كما مر والخاس ان يكون  
في يده ما اى متاع لا يمنع عن سنة الاعتماد في القيام والركوع ومن سنة البسط  
في السجود والقعدة والايكرو كاذكرنا وقراءة القرآن لغة اسم لكل مقروء اذا تكروا شيئا  
اسم لهذا المنزل العربي اذا عرف باللام كافي فتح القدر فعلى هذا يطلق على كل اية ولو  
قصرت وعرفا لهذا المنزل العربي المعجز فلا يطلق الا على سورة او اية مثلها كما في  
الكافي وذكر في التلويح ان في العرف العام اسم لهذا المجموع وعند الاصولية وضع  
تارة للمجموع وتارة لمبايع الكل والبعض فيكون القرآن حقيقة فيها باعتبار وضع  
ولمدا لا ان الكل لا يعتبر دليلا في نظر الاصولي على التاليف اي ترتيب الديات والسور  
على ما عليه المصحف الان وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الترتيب  
فترتيب الديات توقيفي وذا به لا خلاف واما ترتيب السور فقد اختلف انه كان باجماع  
الصالحين رضي الله عنهم او توقيفيا وهو الراجح كافي فتح البارئ ويؤيده ما في الخبر  
ولا بأس بالقراءة في الصلوة على نظم القرآن وتاليفه لان الصالحين يقرءون على ترتيب  
المصحف وقيل اي على اصل التركيب بلا رعاية الوقف والوصل والمد والادغام  
المبينة في علم القراءة وهذا كلام ساقط يقر فشا بان الينا معنى لما ذكرنا  
حكا لانه ان غير المعنى بترك الرعاية فسد الصلوة على الصحيح نحو جاسوى بل امد  
واياك بلا تشبيه كافي الظهيرية على انه روى القائل عن ابن ان الصالحين رضي الله عنهم  
كانوا يقرءون القرآن على التاليف في الفرائض ومشائخنا استحسنوا قراءة  
المفصل ليسمع القوم ويتعلموا ومثله في الخزانة والظهيرية وغيرها ونفضل الترتيب  
اي تحريك السقطات من التراب والهوام وغيرها كيلا يلتصق بجسد اي  
يلوثه فقام على الثوب بجسم المصلي في حال الركوع فان الثوب يتصلح بحاله



حال القيام والاولى ان يكون النقص مستعملا في المعنى العرفي وهو الانتثار ولعله  
من قبيل الاكتفاء فان السجود كالركوع فكل حرف ناصب بنفسه التعليل عند البصيرة ونجتمل  
ان تكون جارة بتضمين ان بعدها عند الفريقين والجلسة كافي للركعة وقراءة اخرى  
سورة في ركعة اولى وقراءة اخرى سورة اخرى في ركعة اخرى على القول الصحيح فانه قال  
في الاصل لا بأس به لكن في الخزانة وغيره انه لا ينبغي ان يفعل ذلك لانه مكروه عند اكثر  
مشايخنا وفي الكلام اشعابا لا بأس بالطريق الاول لو قرأ في كل ركعة من وسط سورة  
واحدة او من اخر سورة واحدة او في ركعة من اخر سورة وفي اخرى سورة تامة  
او في ركعتين سورة واحدة كافي للركعة وغيرها والصحيح انهما معا باطل ولا يجوز  
فيه العمل اصلا وعليه الفتوى فيجوز العمل بمقابلته في الجملة وهو المراد منها والخاص ببعض  
ثلاثة تكرار السور في ركعة واحدة كانت او غيرها في ركعة واحدة في الطلوع فانه في  
الفرق بين ركعة وفي اشعابا انه لو كرر في ركعتين فلا بأس بالطريق الاول كافي للمنية والقطع  
في الاصل تكلف الطاعة وفي التقاريف تتبع ما لا يلزم كالنقل على ما في الفرقة او في الشريعة  
هو المستحب وان يكون معتدلا حائطا واسطوانة في الطلوع دون الفجر لو كان  
هذا الاعتماد بلا عذر اختيارا قلوا ضطر فلا بأس به بالطريق الاول كما مر ولحظ  
الامام اي نظره بمؤخره منيه والامسك القيد فان احد السجود لو نسي انكم سبق  
فقط الى صاحبه قضيه قضا وما يقضى بها كافي للخزانة الى من خلفه يسكون اللام ونحما  
تقضى القدام حال كونه شاكا في الباقي من الصلوة والشك خلاف اليقين فيمثل الغن  
ليقوم اي اقيام الامام القاعد ظرف للحظ ان قام مقتديه هو تأكيد للسر ونحوه  
اي نحو القيام عطف على يقوم اي يجلس ان جلس هو وسائر الباقى في المطولات  
**الباقى** **الفصل في النقص** اي جميع ما يبطل الصلوة وهي في التحقيق لغة ترجع الشيء الى  
حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة والمعنى هو ما حال كون تلك النسبة يتي في وقت يجمع

المفصلة الكثيرة المتفرقة المضابطة لا يشذ عنه فرد منها ولا يكون بين اقتضائهما  
فهم لا يفتق ما هو فاعل للنسبة معنى خمسة على العموم اي خمسة مفصلة على جميع  
الصلوات جميع الصلوة وفيها تخرج في التحقيق الى اثنين ولو سلم فاستثناء الاثنين  
واجب كما سيقا والاولى ثلثة ترك الفرض والقول والفعل منافيا للصلوة التكلم بكلام  
الناس اي بما لا يسر مثل في الصلوة فالتكلم استخراج اللفظ من العدم الى الوجود ويعد  
بالباء وينفسد الكلام في الاصل على الصحيح اللفظ وفي عرف اللغة المركب من حرفين فمثلا  
كذكر الرضى فالر في الواحد ليس بكلام فلم يفسد بفرد حرفا وان كان احدهما زائدا  
نحو اخ واف وقف وقال ابو يوسف انه غير مفسد واخذ باعتبار الاصل وهذا ليس  
بقوى كافي الكافي والناس من الناس جمع الانسان البشري مثل الانسان والواحد انسي كافي  
القائم مطلقا اي قليلا كان او كثيرا عمدا او خطأ قاصدا بالاصلاح او غير قاصد  
عالم بالحرية او غير عالم حقيقة بان يخاطب الناس اذا سلم وردوا واجابا عاطس او  
للخبر يسره او يستعنه او بما يتجمل للحمد لله او ان الله او سبحا الله او حجابا له  
بخاطبك اذا دعى بما يشبه كلامهم نحو اللهم ارزقني ثيابا وفتاها وفومها وعدسها  
مخلاف من يقول فانه قرآن ونحو اللهم اغفر لى مجتلا لا يكتفهم اختلافوا في اللهم اغفر لى كفى  
او اعانى او عانى ونحو اللهم اعطني درهم او من لا يطيبا فانه ما يطيب الخلو في التراب  
والضحك في البقطة والنوم من البالغ والصبي في تسبحا فانه ان كان يسيرا كان التسميم  
لم يفسد وكذا لو كان له صوم صمت بلسن تقطيع حرف كالسعا والعطاس كافي  
لجلا وهذا الكلام مشهور ان الضحك المفسد ما هو من كلام الناس فيكون قسما  
من الشك لا قسما والى ان التسميم قسم من الضحك لا قسما والى ان الشك القاعى كافي  
الاصح ان الضحك اسم جنس تحت نوعان التسميم والقهقهة ويؤيد ما قاله الرافعي  
الضحك انبطا الوجه ويكثر الاسماء من السرور وحكى القاعدي عن المعاصم القاعدي







في شرح

علم اللغة الوضع والاشتقاق الضم النحر المعنى البيع الكلام الاصو المنطق

الاداب الفقه التفسير الاسماء القراءة الحديث القضاة























200

7







٢٠

1







۳

[illegible]



















قوله انه قول الأكثرين الزيلعي والبدائي وحال جهنم ان حنة كوك البسملة من اهل الفاتحة عدا كونها سنة اما الله  
بمعنى الامم السنة والمستحبات السنينة فكما ذكرنا في المسئلة شاة المجرى والمشرقة في الميتة ان الامام اذ لم يزل في غلظ  
فاحسن حاله في كل الروايات كقولنا انه لا يملك في الركعة وقوله القينة انها واجبة بالشرع والمفتحة حتى لم يتركها السهو  
في الركعة السطرية المطلقة ذكره في ابتداء الرضوخ قبل التتميم بعده التمام انكشافا في كل ركعة فيسقط  
ولو نسب في كل ركعة لخطئ من المندرج كافي سراج الوهاج ونقطة ان التسمية او اللفظ انما اذا ذكرها قبل  
قبل الفراغ حتى لا يخلو الرضوخها في اكثر الكتب عن غير ذلك لا سيما مطلقا لا ينبغي وكافي ابتداء الاكل كمن لو شئ ابتداء  
ثم ذكرها في كل ركعة في رواية لا يفيها فليقل بسم الله اول وآخر كما في البحر ابراهيم والفروان والضوء واحد جلا  
الكل فالتسمية فعل مبتدأ كافي في الرضوخ في اكثر المواضع من اشعار التسمية للجمع على ما ينبغي ايضا واما المستحب فيكون  
والفاتحة سواء مفرقة من اوسر صرح في الخيرة والمجتنبي عن الحسن الحنيفة ورجح ابن الهيثم في قوله في غير ركعة  
في الخفاء وعند يونس مع روايته على الامام ليس سنة ولا مستحبة ولكن الاتفاق على عدم الكراهة كافي في البحر وكافي ابتداء اكل  
وفي سائر اثاره كافي في بعض الرسائل الظاهر ان من قبل السنة لقوله دليله واتفاق العلماء لا سيما صاحب الجواهر والعقيد  
مع ما استوفى النظر القديم كاشير شافا في مقتضى الحكم الشرعي من الادلة التفصيلية انما هو مقتضى مقتضى هذا  
مشتد من ذهب المجتهد وانما يخص بالمجتهد انما هو نحو القياس والتخراج للحكام من غير الخفي والمجمل المشكل  
والمشتد واما في الحكم من نحو الظاهر النص والمفسر فلنخص بل قد يقدح في العلماء الطائفة ان الاجتهاد عند  
بعض الفقهاء فافهم وكافي ابتداء قراءة القرآن بعد التسمية عند بعض جنس هذا التباسا ان شاء الله تعالى  
في محل اخر واما المكره فكما في كل الشبهة قبل ومنه الاثبات بها في ثبوت الخفاء عند الجمهور ومنه ابتداء سورة دون  
اثباتها في حديث الرمي واما عند ابراهيم فحرام في ابتداءها ومكره في اثباتها واما المباح فكافي ابتداء نحو المشي  
او القعود والقيام لا سيما بطريق في ثبوتها لا فتراسم الله تعالى بالحق واليسير العبادا حتى في حق الامور  
في العظيم والبر لا بأس بحسن الاظهار لا ينبغي اثباتها الا في وقت انما هو فيما لا يخفى وشاة في كل قد  
وقع في بعض اذهان السن نحو الصلوة والحج والاداء والدعاء مع انها ما في ثبوتها في غير شرع او موقفت في كل من غير  
القول انها مشبهة للذكر او هي نفس الذكر فلا يحتاج الى ذكر لكن اورع في القرآن فانه مشتمل المذكور مع ان السنة  
اثباتها او لعل اثباته ينص على خلاف قياس لا تناسلها غيرهما وانما منع نحو الذكر في اوجع القرآن بل الاكثر عند  
ولم يكتف في الحسن كثر افراده واما الخراج فكافي ابتداء المحرم بل قد يكره في الخلافة ان قال الله عند ثبوت الزم وعند كل  
الحرام او عند الزم كافر لعل المراد من الحرام ما هو حرام قطعي سواء في الحرام لغيره وكان العرفه مستلزما  
والخلافة ما ثبت حرمة قطعا كغيره لا يبراد التسمية انما يتصور فيما فيه انه تعالى ورضا لا التبراسم والاتقان في

لا يتصور في الدين رضا الله ويؤيده ما في اخر صيد در المختار ورايت خطا في سر شاة فيهما بتسمية فحسبها اهل  
توكل الاصل ككفر بتسمية الحرام القطعي بلا تعلق ولا اذن شرعي انتهى وفيه ايضا وجدة قد جوهل بحال ام لا ومقتضى  
ما ذكرنا لا يحل لوقوع الشك في ان الخارج من محل كونه ام لا وهل سمي على ايام لا انتهى فاذكر ما التزم في عدم كونه عند  
المعصية والظاهر ان شاة قطعي ايضا قلت بعد تسليم قطعيتها فلام كون في مرتبة المسير في القدر ان الجزاء في الغضب  
هو لغاية التبرير ايضا وهو عند بعض واما جازاء المسير لحد او قطع الدلان جزاء سنة سنة شاة على المحرم  
في الغضب عليك من وقت الغضب الذي على اليد والكافي وسائر المعيرة وظاهر ان الشاة ليست كافي في صيا  
الركعة لشي الدين البركوة عليه رحمة الملك القوي تخصيص الحرام لعينه بناء على انه لا يخفف اسم الله تعالى لا لا  
بقية الكفر في الغضب ما ينبغي ان يتامل في على هذه العلة تجزى في الحرام القطعي طاعة وظاهر عبارة مصنفه و  
الظاهر تخصيص الحرام لعينه فيما هو قطعي الا ان يدعى قطعية كل الحرام لعينه ويجوز قراءة البسملة او تمامها على الجانب  
والظاهر ان اذا قصد التيمم الذكر كافي في البحر المحيط فان قيل فعلى هذا يلزم جواز الصلوة بها فقط لا اية على  
المقيد بقلنا سيكتف ان كان ثابته متواترة لكن فيها خلافة فيها ثبوتها وفرض القراءة فرض بيقين فلا يسقط فيه  
شبهة قال في الغصون مع اسم اسمها تجب عليه ان يعظم حين سمع لم يكره فضاؤه وكذا وقع التغير فاضحا  
من قوله سمع اسماء الله الى فالظاهر انهم عدم الجواز للذكر وانما يخص بلفظ الخلافة كما توهم بل عام لجميع  
الاسماء وفي بعض الكتب كتبت اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم نحو من وجب وكذا يحافظ على كتب الصلوة والصلوة  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس من تكراره وان لم يكن الاصل ويصل بلبسها ككاتبه ايضا وكذا الرضى  
والترحم على الصحابة والعلماء ويكره الاختصاص على الصلوة دون الصلوة وبالعكس ما فصلنا حديثا على الدر  
ويكره الرضا على الصلوة والقرض بالكتابة بل يكتب للكلمة كما في بعض المواضع عن المتأخرين من كتب على السلام  
بالهزة والميم بكفر لا تخفيف وتخفيف الانبياء كغيره لا شك لعل ان صح النقل مقيد بقصد ذلك والا  
فالظاهر ليس بكفر وكذا في عدم الكفر كما يستلزم كون مذهبها مختارا ان كان الزوم بينا في الاحكام في الاتفاق  
والاحترار عن الالها والشبهة **واما من حيث التفسير** الذي هو علم بحيث فيه عن احكام الله تعالى من حيث القرآنية  
والفرد ونحوه كقر قبل عن العلة القنارية ان ليس العلم بالتفسير قواعد يتفرع الجزاء فليس حقيقة لعدم  
سلطة فاطمة العلم مشاهدا لا المنسب ادى في استنباط التفسير بل عن ابراهيم رضي الله عنه انه قال اول ما نزل به  
جبر ابراهيم السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قال يا محمد استقدمت قبل بعثي الرحمن الرحيم ومثل في الاما ايضا وفي  
عن مكره وحسين اول ما نزلت من القرآن بسم الله الرحمن الرحيم واول سورة اقراب اسم ربك ثم قال وعندنا من  
ضرورت فزول السورة من البسملة في اول سورة نزلت على الاطلاق انتهى كون فيه كلاما يعرف بما يقرر ثم ان البسملة













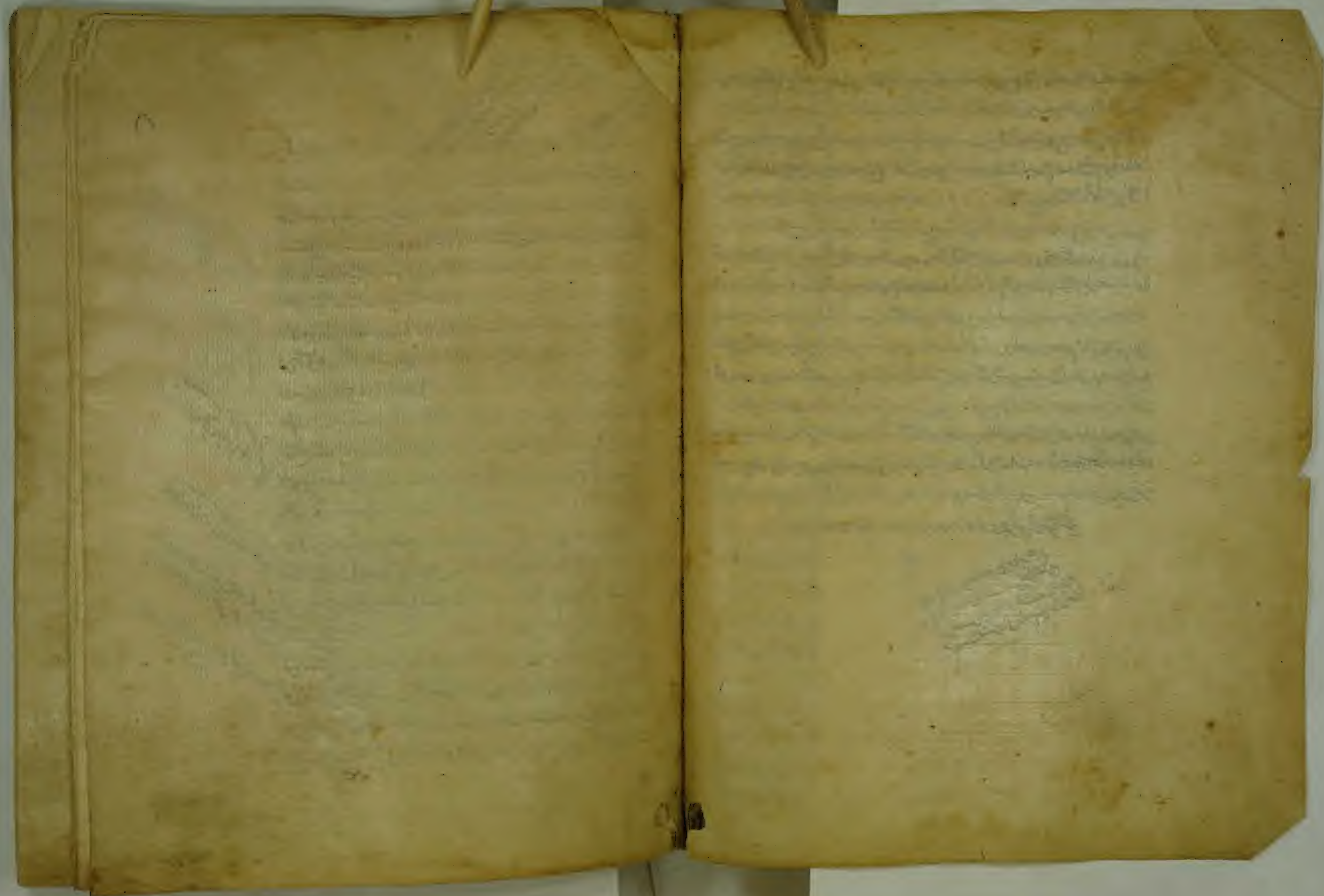


وكابرهم قد من الله اسرارهم وافاضنا من كاس حقيق زلالهم بتخيل اسم اللفظة الجلالة الله بها اى سمى الغنى ذاته  
 شيئا وتعالى القلب وهو الخواص من الروح والسر الخفى والاخفى من عالم الامر الذى خلق الله تعالى به كل من غير مادة  
 النفس النطق والعناصر الاربعة ففى القلب المضة تحت الله اليسار والروح مثله فى اليمين اليسار الصد والخفى  
 فى يمينه والاخفى وسطه والنفس الياقوت والعناصر تندرج فيها وكل من المعال على الذكر على الترتيب فكيف ذكرهم  
 الذى القلب شلوان يلتصق الشئ بسقف الخلق وينطق النفس على حاله والاستماع على الاستماع وتخيلى القلب لفظ الجلالة  
 ويسمى على ذلك من غير انقطاع وان تكلم باللسان عند الخلق لا ينقطع خبا فانه مدخل ما وراء هذه المعنى من القوى  
 الوهبانية عند دخول القلب بالذكو ونسبها على ما هو فان حقيقة ذكر الشئ نسبها ما دونها فادام الذكر لم النسبها  
 وادارتى بجهد لتكلف باخطا الغير لم يخطا القلب ذكره الى الروح ثم الى السمغ الى الخفى ثم الى الاخفى ثم الى النفس فادارتى  
 الذكر الى طيف النفس يصل سلف الذكر بايع على جميع الاستماع على الافاق ايضا هذا بعض ما ذكره بعض سلفهم قالوا  
 ان طريقتهم لا يتاى بالكتابة بل بالصحة والخذ من كل ما وشرائط الاخذ الفضة فى حجة تسلسل النبى صلى الله عليه وسلم  
 والايقون من الشيطان قال ابو يزيد البسطام قد من الله روحه من اكرم الشيخ فالشيخ شيطان وقال غير هؤلاء الرجل  
 يوحى اليه ولم يكن له شيخ لا يعنى من شئ كالى الفواعل والمضام الى مثل هذا الشغل هو محض كرم الله تعالى ومن  
 ساعة السقام يوفى الله به الى كرم الله تعالى الى كرم الله تعالى ان يقدر الله على هذا الزمان بل ابدان يتاى فى هذا الباب  
 لله منها الاطعام وشركا الطعام من لاشم رائحة من فواحها والامر رائحة من فواحها كانوا يدعوا الشيخ ففضل  
 واضلوا ومن يطلب الحسناء من غير اهلها بعيد عيلان يوفى بصلها فان قيل حقيقة هذه اذا لم تكن تحصل بالكتابة  
 بل بالمجاهدة وذلك بالاخذ عن رجل عالم بصير فافان هذا البقا قلت نعم لكن المراسلة تحصل المشاهدة ومن  
 المتصور ايضا ما فى شمس المعارف من اخذ المجاهدة والرياسة وتخلص من مزبد الشوق والغضب ونحوها وحسن  
 مكان خالو خلق طرف الحواس فتح عينه الباطنة وسمعه جعل القلب فى مناسبة عالم الملكوت وهو يقول اللفظة الكريمة  
 وهى الله دائما بالقلب واللسان الى ان يصير من نفسه من العوالم ويبقى لا يرى شيئا الا الله سبحانه وتعالى انفتح  
 طاقة بقطعتها ويصير فى القطة ما يصير النور فظهر ارواح الملائكة والانبيا وغير ذلك من الصور الحسنة انكشف  
 ملكوت السموات والارض ورأى ما لا يمكن شرحه وصفه كاقبال الصلوة والسلا زويت الى الارض فرايت مشاهدا وغاربها  
 وقال تعالى وتبلى اليه نبيل دعنا الانقطاع من كل شئ وتظهر القلب على كل شئ والابن الى الله تعالى بالكلية وهو طريق الصوفية  
 وقاله الفواعل عن بعض المشايخ وتلك بذكر لفظ الله الله من غير مزيد فان نتيجة اذا كره عظمه وبركة انا هو عمه  
 وذلك ما قال الامام جده الاسلافى بعض كتب حتى انهم وهم فى بقطعتهم شيئا هذه الملائكة وارواح الانبياء وسمعه  
 منهم صواتا ونفسونهم فوالله الى الخرافا قال والنفس على القلب من الاحياء فكمن من الذين يتربوا في سكرهم ولكن من السامعين

الحمد لله على ما افاض علينا من ابراهيم  
ابن الحسن بن محمد بن ابي اسحق بن ابي  
وليد بن الحسن بن ابي اسحق بن ابي  
من اجدادنا

3







قال الحق الذي لا يتوحد بشئ  
وغيره من واحد الواسع هو الذات  
فمنه لا يخرج في نفسه ما سوا  
الالهية لله تعالى وفيها ما سوا  
فهم الكلام في ظهورها واول  
في احدى راي العارفين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد المؤمنين والواصلين والصلوة على من ينتمي اليه سلسله العارفين والله  
المستغفرين والمستدلين **وبعد** فالكلام الالهية المشتملة الى الامام البركوي لما كانت ظاهرة  
في كونها عبارة صفيية ومحملة في كونها كلامية او ردنا في بيانها مطلبين **الاول** في  
الكلامية لا اله الا الله توحيد لان مضمونها نفي اثبات اي نفي الالهية عن كل شئ واثباتها  
له تعالى وما شانه هذا توحيد فانه وان كان الاستثناء عندنا كما بالباقي بعد اثباتها  
من خصوص هذه الكلمة الطيبة بشهادة الشريعة والعرف لا اله الا الله وجوه تفي اشارته اولها  
مفصلة في الاصول بحرية تمام دقائق اسرارها في رسالتنا العمومية لها والنفي كل فرد من افراد  
حقيقة الالهية المستثنى اي الله تعالى لا من له لا وجود له بغير ايهي كونه تعالى واحدا منها  
التامع المشتمل بقوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفقد المقرة في الكلامية وهذا في الحقيقة  
كالدليل الجرمي صغرى دليل التوحيد فعلى من وقع النفي اي النفي على من وقع على النفي حقا  
والمراد من وقع على النفي غير الله تعالى من الالهة وهذه كالنتيجة لما قبله وفي قوة قوله في الالهية  
عن كل شئ باعتبار دعوى ضمنية ويمكن ان يقال والنفي لا عين له اي لا وجود له لانه من غير  
فقد الالهية في نفس الامر واقع على من وقع على النفي هنا ثم انه النفي من حيث كونه نفي  
الواجب اليه يلزم بجمود عدم الامتناع لان الذات لو كان واجبا لوجب له ذات الواجب  
مقتضى وجوه اقتضاء تاما ضروريا فاذا لم يوجد فاعلم امتناعه في كيانه يجعل كلمة  
من استتم امية انكار بمعنى انه اذا كان متمتعاً فلا محل لير عليه النفي والاليزم في النفي  
اولا فائدة في النفي بالنسبة الى من له نظره صحيحة اذ لا فائدة في نفي امتناعه والتثبت  
من حقيقة الاله وهو الفرد الواحد المذكور بعد الاستثناء موجبه فانه براهين  
اثبات الواجب المبسوط في محله فالا لوهية في نفس الامر واقع على من وقع عليه الاثبات

هذا هو الحق الذي لا يتوحد بشئ  
وغيره من واحد الواسع هو الذات  
فمنه لا يخرج في نفسه ما سوا  
الالهية لله تعالى وفيها ما سوا  
فهم الكلام في ظهورها واول  
في احدى راي العارفين

قال الحق الذي لا يتوحد بشئ  
وغيره من واحد الواسع هو الذات  
فمنه لا يخرج في نفسه ما سوا  
الالهية لله تعالى وفيها ما سوا  
فهم الكلام في ظهورها واول  
في احدى راي العارفين

هنا في حكم الجزء الاخير للصغر المتقدمة ولك ان تقول اثبت في نفسه مع قطع النظر  
عن اثبات المثبت ثابت في نفسه فحكم بالاثبات حكم مطابق للواقع والنفي ذات مفرقة مع  
قطع النظر عن صفة النفي نفس المثبت اذ الاله ذاتي لله والذات عين الذات ونحوه على ما  
اولان هذا الكلام منحصر على هذا الفرد وذلك هو لاحتمال الصحيح المحتمل الاربع في كل عين  
او جزئين او الاول جزئي والثاني كلي او العكس الذي هو الصحيح عين المثبت هي وجود  
الواجب عين المثبت اي عين ذاته كما هو عند محقق التكميل وهو المناسب لكل التوحيد  
او عين المثبت اي ذات الواجب عين المثبت بالكسري الخالق للوجود للعالم اذ لا خالق سواه  
والنفي اي ذاته بلا صفة النفي عين النافي وهو الله تعالى بمثل قوله فاعلم انه لا اله الا الله  
او مع صفة النفي عين الذكر بغير تاويل في بعض النسخ والنفي عين الباقي اي الباقي من  
الاستثناء فالواجب ظاهر عين النفي اي ذات المعذوم في نفسه عين النفي هذا يعني القدم  
هو هذا فقط اذ ما عداه من العدم وما وان كان معدوما لكن يمكن وجوه واما  
هذا فمع او عين النفي في هذه عين النفي في الخارج او غيره ما اعتبر في نحو شعري  
في اي المقدمة المذكورة مع اعتبار اتحاد النفي عين مع مفرقة استسوى الاولى  
لانها المقصود لغيرها وهذه اي الاولى التي هي مضمون الكلمة الطيبة ولحده لان المطلوب  
ولحد وغيرهما موقوفاتها اليها تصديقها وتصورها فكانها دليل التوحيد وتبيين  
ما هو الحق للذكر العارف فمن قالها اي الكلمة الطيبة حكما اي بحكم العرف والعادة  
بلا قول بمثل ما ذكرنا فاعرف حق المعرفة لانه اما بلا معرفة اصلا في كفر واما بالقليل  
يفسق ومن قالها بقوله سبحانه بان يكون قولا بمعرفة وعلم بذاته ووجدانية في الاله  
لشانه فيما سبق ان الخطاب اشار الى قوله فاعلم انه لا اله الا الله فقد قالها وهو من  
حق بلورية ايمان كامل **المطلب الثاني** في الصفة ففيه مقدمة ومقصودا ما تقدمه  
فالتوحيد عند الصفة اما توحيد صفات وهو انه اذا انتهى سلوك الذكر الى ما انتهى

هذا هو الحق الذي لا يتوحد بشئ  
وغيره من واحد الواسع هو الذات  
فمنه لا يخرج في نفسه ما سوا  
الالهية لله تعالى وفيها ما سوا  
فهم الكلام في ظهورها واول  
في احدى راي العارفين



والخلق الى الله تعالى يستغرق في بحر التوحيد والعرفان وتوارى في نظره ويجمع المكتبات  
حتى وجوه نفسه كوارى الكواكب عند طلوع الشمس يسمو بالفناء في التوحيد نقل عن شرح المقاصد  
وشرح في خواصه شرح النسبية واليسير الحديث الالهويح وما يصعد عنه عبارات تستعبر  
بالحلول والاتحاد لقصود العباد عن تلك الحال وتعد الكشف عنها بالقال واما توحيد  
ذات وهو وحدة الوجود واختصاصه تعالى قالوا ان وراء العقل الطواشا هديك كشف  
فيها اشياء يعجز العقل عن ادراكها وان المكتبات ما شئت راحة الوجود وانها لم تظهر ولا  
تظهر وان الحق محسوس والخلق معقول وشبه الوجود والخلق بوجوه الصو الخيل في المرأة لعل  
هذا معنى ما نقل عن الاحياء الممكن في حد ذاتها لا اولا واما نقل عن الشكاة انه  
ليس الوجود الا الله تعالى وايضا عن الغزالي كل شيء وجه الى نفسه الى الله فاعتبا الاول  
معدوم وبالثاني موجودا فالوجود لا الله وقال ايضا ويضلل الله وجهه عند قوله  
تعالى كل من عليها فان الاله ولو استقرت جهات الوجود وتخصت وجوها وحد باسرها  
فانته في حد ذاتها الا وجه الله تعالى الوجه الذي على جهته انتهى وانت اذا نلت حقيقة  
كلامهم وجه مغائر المذهب السوفيقي والوجودية وحاصل ما تحرر ان الوجود الحقيقي  
مختص به تعالى وعينه وان المكتبات ليس الوجود حقيقة والعارف الذكر في مقام يكون في حكم  
الاتحاد **اما المقصد** فنقول لا اله الا الوجود من الماديات والجزات وانما عبر عن جنس  
المكتبات بالاله كون افرادها شئون الحق بل عينه وهو صلى الله عليه وسلم ما رى شيئا الا و  
ورأى الله تعالى معه كما صرح بعضهم في قوله تعالى لو كان فيها الهة الاية الا الله اي مضمون  
هذه الكلمة نفى الوجود الحقيقي عن جميع الغير واثبات الوجود لله تعالى والنفى افراد الوجود  
غير المستثنى لا عيني له لا وجود حقيقة بل وهام واشباح وخيال كما يغيب عن الحس  
عند وصول الذكر عند السلطان بحق المجاهدة فيه فالنفي هنا واقع على من وقع عليه  
النفي في نفس الامر الذي عند المشاهدة العينية كذلك والثبت اي الواجب على الوجود

171  
بوجود نفسه لا وابدأ بلا اضافة الى شيء ولا اعتبار اليه فالنفي اي الوجود في نفسه واقع  
على من وقع عليه الاثبات هنا والنفي اي الباقي من الاستثناء وهو جميع الوجودات الموهمة  
عين المبتدأ الذي هو معلول له هو خالق كل شيء او الوجود في المنفي عين الوجود في المبتدأ  
بناء على وحدة الوجود والمنفي بالنظر الى ذات نفسه والذات الواجب بوجوه وجوده  
قال المحققون الوجود مع كونه عين الواجب البسط على هيكل الوجود وظهوره في الخارج عنه  
شيء من الاشياء بل هو حقيقة تارة وعينا وانما امتازت وتعدت بتقييد وتعييننا اعتبارا لعل  
مرادهم معنى غير الحلول بل معنى مثل ما نقل عن شرح المقاصد المقدس اجاسهم على ايدهم  
ما يفهم من ظاهر هذه العبارة يقينية ما فضلوا في تنزيها تعافا فلا يلزم كونهم من الوجودية  
والحلولية عين المبتدأ في نظر الذكر العارف عين المبتدأ هنا يعني اذا دخل الذكر المحذور  
هذه الكلمة جامعا اذ هارها اذ انما من سلسيل سكراتها مستغرقا في رحيق اجارها  
رافعا حبشون هذه السفلى وعوائق علائقها قاطعا رتب الخيل والمكاشفة  
واصل الى نهاياتها ينتهي ويضمحل ويثبت المبتدأ يعني الباقي في الوجود في نظر الاله هو  
فالثبت في نفسه العارف المستيقن عين اليقين او حق اليقين هو المبتدأ في هذه الكلمة والنفي  
عين النافي يعني يكون النافي الذكر في تلك المرتبة منقيا عنه ايضا عين المنفي هنا عين  
النفي عند صاحب هذا المقام او في نفسه لان وجود الممكن له في الازل ومستعيا في الحال  
وينبغي الاستقبال في المقدمة المذكورة سؤالا اولي التي هي المقصد مع وحدة التفرع  
مع مفرعها ستة ومثال هذه الستة والمقصود منها واحدة فمن قالها اي الكلمة الطيبة  
المقصود الواحدة حكما حكم عادة بلا رعاية اربابها وشراطينها من تهذيب الاخلاق وتطهير  
الباطن والتأديب الخشوع والتعظيم فاعرف قد هاجمها وحكم عادة ببحر تقليد  
بلا استدلال بل مجرد استدلال بلا كشف وعيا فاعرف حق الحق القدوة للبشر الطريق  
الى الغاية عندهم هو المشاهدة بتجريد النفس عن الظلمات النفسانية والعوائق الحيوانية



ولذلك عن بعض عارفهم بآي مستدلان جويين بود بآي جويين ستمت فيمكن بود  
لعل يشير الى هذا ما في شرح المقاصد بعد بيان توحيدهم ونحن على ساحل التمتي نفترق  
من بحر التوحيد بقدر الامكان ونفترق من الطريق في العبادون البرها انتهى ومن  
قالها ذكرها بل حكى حر انفا كقولنا استحقا امرنا العلم الذي طريقه نحو ما ذكر فقد قالها  
وهو مؤمن بآيان كامل تام هذا هو الكلام على الكلام بحسب الحال والمقام على ما  
يقضيه عباراتهم ان على ظاهرها فعلى ظاهرهم وان على تاويل فعلى تاويل والله الموفق  
واليسر على كل عسير تمت الرسالة الشريفة

لأبي السعيد الخادمي

السلام واسط

ربيع الاول

في قصرة

مكرم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا اله الا هو المنجي من النار من قال لا اله الا الله والصلوة والسلام  
على افضل رسل الله الشفيع لمن قال لا اله الا الله وعلى الواسخ الذين لم يلحقوا الا الله  
المستشفعين من الله قال لا اله الا الله **وبعد** فيقول الفقير الى الله الصمد عبد مولى  
ابن احمد البركاتي مولد في موطنا لما كان نجاة الكل في الكل باعتقاد كلمة التوحيد  
السموية الاخلاص وبكلمة التقوى ايضا وهي كلمة لا اله الا الله وكانت مزية لنا في  
بيان معناها عن الحق الفاضل والمدقق الكامل الشيخ محمد البركوي روح الله تعالى  
روحه العالي الفاظ المعلقة المتجاستة المفيدة المحتاجة الى الشرح والبيان وسالني  
بعض الاحبة شرحها بتحقيق وايقان فشرعت له بعون الله الملك المستعان وان لم يكن  
من فريضة هذا البند فما انا اقول وبالله التوفيق وبعبارة الحق لا اله الا الله

الحمد لله الذي لا اله الا هو المنجي من النار من قال لا اله الا الله وعلى الواسخ الذين لم يلحقوا الا الله المستشفعين من الله قال لا اله الا الله وبعد فيقول الفقير الى الله الصمد عبد مولى ابن احمد البركاتي مولد في موطنا لما كان نجاة الكل في الكل باعتقاد كلمة التوحيد السموية الاخلاص وبكلمة التقوى ايضا وهي كلمة لا اله الا الله وكانت مزية لنا في بيان معناها عن الحق الفاضل والمدقق الكامل الشيخ محمد البركوي روح الله تعالى

ومطلب

ومطلب **اما المقصود** ففي بيان اغراب تلك الكلمة الشريفة وتحقيق معناها اعلم اولاً ان الاسم  
الاعظم في تلك الكلمة مرفوع فقط في القرآن الكريم وقد ينصب في غير ما ارفع فعل  
التي من الضمير المستتر في الخبر المقدر على القول المشهور كاستنفاء الضمير على الاستثناء  
من ذلك الضمير ايضا على المشهور واما وجوب اغراب الضمير في الرفع والنصب فذكرها  
لقد افادتها الفائدة المعتد بها وان تقدير الكلام على المشهور لا هو وجوب الا الله فوجوب  
خبره ولا الله بل من المستكن في ذلك الخبر واستثناء منه وقال الكشاف في نحو ان يكون  
لا اله الا الله جملة تامة من غير حذف خبر يعني لا اله مستدلاً ولا الله خبر قيل يلزم ان يكون  
البند انكرة والخبر مقرر فاللزام كقولنا ان اصل الكلام في التقدير ان الله فقد الخبر فوجوب  
لا يكثر المنكر فصار الله ثم اريد نفى الالهة واثباته تعالى قطعاً فدخل في صدد الكلام في  
وفي وسطه لا يحصل غرضهم فصلاً لا اله الا الله انتهى وقال السيوطي في الاتقان وقد تقرر  
الضم النحوي التقدير وان كان المعنى غير متوقف عليه فقالوا في لا اله الا الله ان الخبر قد  
اي موجو وقد انكره الامام الرازي وقال هذا كلام لا يحتاج الى تقدير كذا في شرح  
النجاة على القارئ رحمه الله تعالى ولعل الحق مع الجمهور لان المؤمن هذا الكلام توحيد تعالى  
بطريق رد خطا المشركين القائلين بتعدد وجوه الالهة في الخارج وهذا الرد انما يحصل في  
الوجوه عن غير الله تعالى في الخارج بطريق قصر الصفة على الموصوف قصر افراد لا قصر في  
فصحين كالا يفتي على المتبع لعلم المعاني ولا يحصل هذا الرد بالطريق المذكور بدون تقدير  
الخبر كما قال صاحب الكشاف وتبعه الامام الرازي كما سبق لانه لا يعلم به ومن ذلك الكلام  
ان وحدتكم في الوجوه الخارجة وفي الوجوه الذهنية وفي نفس الامر من هو الكلام اعم  
ولذلك لا اله الا الله على الخاص باحد الالات اثلث فلا يحصل رد خطا المشركين فلا يكون  
كلا يلحقا مقتضى الحال وهذا خلا الواقع في كلام الملك العلوي وايضا لا يحصل الرد  
المذكور بان يكون الاستثناء مفرغاً واقعاً موقع الخبر بان يكون معنى الكلام لا اله الا الله

واعلم ان البند في الاستثناء يحتاج الى بيان  
الادلة من وجهين الاول عدم الاحتياج  
الى الضمير العائد الى البند لان الاستثناء  
في بدل البعض وانما الاحتياج الى الضمير  
المضمر في انما فاما مقام الضمير في  
في قوله لا اله الا الله في باب غير الاستثناء  
وجوب الاتفاق في باب غير الاستثناء  
ذكر حسن جلي سلمه الله تعالى



لان الموقن في الوجوه النفس الذي والخارج عن غير الله تعالى لا في مغايرة الالهة تعالى وهذا  
ظروما تقدير الخبر هكذا لا اله الا الله فلا يوافق التوحيد لانه يتوحد تعالى وتعالى وتعالى  
وتعالى وجوهه غير تعالى لانه امكن وعنده امكن غيره ولا يحصى المذكور بهذا التقدير  
ايضا لانه لا يلزم منه قصر الوجوه على الله تعالى بقصر الامكان عليه ولا يلزم منه الوجوه  
قبل هذه الكلمة كلمة توحيد اجاعا ولا يستقيم لك ما لم يكن صدك الكلام فيها كل معجوب بحق  
والله اسم المعجوب بالحق ومثل يكون تناقضا في القول وهو حال في كلمة التوحيد الجمع بينها  
واجبا في المنفى في صدك الكلام فهو كل اللفظ الاله والماتخ في لفظ الجلالة فخصائص فهو  
الاله بمعنى ان لفظ الله علم المعجوب بالحق الموجود الخالق للعالم لانه اسم لذلك المسمى اكل كذا  
في شرح النجاة على القاري تفصيل الجواب ان المراد بالمتكفي في تلك الكلمة هو مفهوم  
المعجوب بالحق لانه لفظه الله وان كان يطلق في الاصل على كل معجوب حقا كان او باطلا لكن يطلق  
في العرف على المعجوب بالحق فقط كما قال البيضاوي في اوائل تفسيره في معنى لا اله الا الله  
المعجوب بالحق لا في ذلك الفرد الشخص هو الله ويلزم من استثناء الشيء من نفسه لانه المستثنى  
هو مفهوم كل صالح للاستثناء وان كان محظوف في الخارج في ذلك الفرد الشخص هو من  
قبيل اكل المخصوص في شئ يفهم واجبه وجوه المستثنى الفرد الشخص فلا يلزم الحد  
المذكور لكن بقي هنا بحث وهو ان هذا الجواب ان دفع لزوم استثناء الشيء من نفسه لكن  
يلزم التناقض من حيث الحكم لانه لما حكم بالاستثناء في جميع الافراد على المستثنى وهو مفهوم  
المعجوب بالحق وحكم ايضا بالاستثناء على المستثنى وهو الفرد الشخص لانه المفهوم اكل فلزم  
الحكم بالشيء والاستثناء على ذلك الفرد الشخص على ذلك المفهوم اكل ايضا لان استثناء العام  
يستلزم استثناء الخاص وجوه الخاص يستلزم وجوه العام على ما هو المقرر فيهم وهل  
هذا التناقض محال في كلمة التوحيد خصوصا اذا وقعت في كلام الملك العلام والنقضي  
ان يقال ان معنى لا اله الا الله تعالى ان مفهوم المعجوب بالحق لا يوجد في غير الله تعالى ومنه

اشارة

اشارة اوضحه وقران ذلك المفهوم موجود قط في الفرد الشخص هو الله تعالى فعل هذا  
التناقض من حيث الحكم وتوضيحه ان الاستثناء لما جاء في كتاب الله تعالى وجب حمل على  
وجه لا يلزم التناقض فقلنا الكلام اذا تعقبه بغير توقف على الاخر فيصير الجحى واحد  
كذا في التوضيح وتفصيل ان الاصوليين ذكر وان الاستثناء من قبل بيان التغير اتفاقا  
عندنا وعند الشافعي لانه تغير موجب صدك الكلام اذ لولاه لشم الكون مع ذلك ان يبين  
معنى صدك الكلام بان المراد هو البعض وان الحكم المذكور في صدك الكلام واراد على بعض  
افراد الحكم في المستثنى مخالف الحكم في المستثنى منه لكن قال علماءنا قالوا ان الاستثناء  
لا يثبت بغير حكمه الفالحكم المستثنى بل يثبت ما يثبت على مذهب البعض الاخر  
ولذا قالوا الاستثناء تكلم بالباقي في صدك الكلام بعد التثنية اي المستثنى في الحكم ثابت بغير  
في المستثنى منه فقط واما الحكم في المستثنى مسكوت عنه بالنظر في عبارته لا حكم بل بالحق  
ولما اثبات فلذا قالوا واحد كلمة التوحيد توحيد ان معظم الكفار لما كان ثابتا في  
عقولهم وجوه الله تعالى وجوهه غير فسبق لردهم كلمة لا اله الا الله فكان معناه عبارة  
ان مفهوم المعجوب بالحق لا يوجد في غير الله تعالى ويلزم منه وجوه الله تعالى اشارة لما ذكره الله  
ثم اخرج الله تعالى حكمه على الباقي بالشيء يكون اشارة الى ان حكم المستثنى خلا حكم الصد  
والا لما اخرج من هذا على مذهب البعض وعلى مذهب البعض وجوه تعالى يثبت بطريق الضرورة  
لان تعدد وجوه الاله لما كان ثابتا في عقولهم يلزم من نفي غيره وجوه تعاضد وذلك  
لان تقديره لا اله الا الله موجود فيكون كالتخصيص لوصف وليس لانه على نفي الحكم عامه  
عند فلا بد لانه على الكلام على وجوه تعاضد واشارة بربثت وجوه تعاضد في الضرورة  
على ما فصل في علم الاصول نعلم من هذه التفصيل التناقض في الكلام من حيث الحكم وانما يلزم  
التناقض لو لم يلحقه بغيره وهو الاستثناء وحكم على المستثنى منه به دون ملاحظة  
المستثنى من حكم مستقل وحكم على المستثنى بحكم اخر مستقل وليس كذلك كما مر اتفاقا

على ان عندنا الاصوليين دلالة اللفظ على  
الاعتناء بالسوق له سواء كان ذلك الموضوع  
الغنى عن الموضوع له او خالفه او لا  
الغنى عن الموضوع له دلالة على الغنى  
التاخر في الاشارة دلالة على الغنى  
المسوق مطلقا ايضا كذا في مسر

المراد بالضرورة الدلالة المستعانة  
بالاصوليين بالاقضاء وهو دلالة  
اللفظ على اللازم المحتاج اليه كقبي  
الموضوع له مسر



هذا عند علمائنا رحمهم الله واما على هذه الشافعي والاستثناء ثبت حكمنا الحكم  
 الصمد بطريق المعاضة والتناقض وان لم يلزم من ذلك في كلامه اخطا ذكره كالنفي  
 على من تتبع توضيحاتهم وتلويحاتهم هذا اخر ما قصده من المقدمة **اما المطلوب** ففي شرح

الانفاذ المنقول من ذلك الحق وهي هذه **لا اله الا الله** في اي عبارة لو جزم مفهوم  
 المعنوي بالحق عن غير الله تعالى وانما ثبتت اشارة او ضرورة لوجوه المشقة هو  
 الله تعالى كما تفصيل المقدمة والنفي اي الذي وقع في خبر النفي موضوعا للقضية وهو مفهوم  
 المعنوي بالحق لا عين له اي لوجوه بدون الفرد المشقة لان الكلي الطبيعي وجوبه بدو وجوب  
 الافراد على ما هو المقرر في كتب المنطق فعلى من وقع النفي يعني فيلزم ان الحكم بالانفاذ  
 واقع على من وقع الاستثناء في نفس الامر وهو غير الله تعالى لان نفي مفهوم المعنوي بالحق عن غير  
 الله يستلزم نفي غير الله تعالى لان استثناء العام يستلزم استثناء الخاص والثبت اي الذي  
 حكم عليه بالاثبات بطريق الاشارة او الضرورة وهو الله تعالى وجوبه في الخارج بلا شك  
 فعلى من وقع الاثبات اي فيلزم ان الحكم بالاثبات واقع على من وقع الاثبات عليه نفس الامر  
 وهو الله تعالى والنفي اي وجوبه واقع في خبر النفي وهو مفهوم المعنوي بالحق على ما عرفت  
 انتا عين الثبوت اي عين وجوب الثبوت وهو الله تعالى يعني ان وجوب مفهوم المعنوي بالحق هو  
 وجوب الفرد المثبت لان المذهب الحق ان وجوب الكلي الطبيعي هو وجوبه بطريق كون الوجوب  
 واحدا والوجوب متعديا كحقه المحقق في محله عين الثبوت اي الثبوت بحسب العلم  
 عين الثبوت هو المثبت بحسب الخارج وبحسب الامر او المعنى المثبت بحسب الخارج ونفس  
 الامر هو المثبت بحسب العلم والذهن وعلى اي تقدير كان يكون الحكم مفيدا كما في قوله  
 انا ابو النجم وشعر شعري لان عنوان الموضوع جملة لا يقدم يغابر عنوان المحو تلك  
 الملاحظة والمثبت بكسر الباء وهو المؤمن الموحدين الثاني وهو المؤمن الموحدين  
 ايضا فاذا تحكمت لا يحتاج الى التاويل المذكور وان صح حمله عين النفي اي الذي

وقع عليه الحكم بالاستثناء من الذين او بحسب الخارج وهو غير الله تعالى عين النفي على التاويل  
 المذكور في اي القضايا المذكورة لفظا من قوله والنفي لا عين له الى قوله عين النفي  
 عين النفي على التاويل المذكورين ستاى ست قضايا مفيدة على ما عرفت معنى  
 كل واحدة منها انما قيدنا القضايا بقولنا لفظا لان نفي واثبات ليسا بقضية لفظا بل جزء  
 قضية وهذه اي كلمة التوحيد واحدة اي قضية واحدة حكمها واحد عبارة كما عرفت في المقدمة  
 فمن قالها اي تلفظ بتلك الكلمة حكما غير مطابق للواقع يعني حكما حكما بدون ملاحظة  
 امر الكلام وبينا التغيير كما ذكرنا في المقدمة بان مفهوم المعنوي بالحق غير موجود في فرد اصلا  
 فاعرف في ما عرفت الايمان والتوحيد وكفران هذا الحكم كفر غير مطابق للواقع انه  
 يلزم التناقض المحال ومن قالها اي قولنا قولنا بسم الله اي بقوله في القرآن العظيم فاعلم  
 ان لا اله الا الله مراد من عبارة ان مفهوم المعنوي بالحق مستغنى عن غير الله ومراد منه  
 اشارة او ضرورة ان هذا المفهوم موجود في الله تعالى كافيضنا في المقدمة فقد قالها هو  
 مؤمن اي وهو مؤمن حقا وحكم مطابق للواقع ولا يلزم التناقض هذا اما نسخ  
 لما مرى الفاعل والعلم في الحقيقة عند الملك القادر ثم بعوا الله تعالى سلم واسطع الله  
 في قصيرة فالحمد لله تعالى

على التمام  
 ع  
 ع  
 ع



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد  
 فهذه السبطو المقدمة المقضية واجزاها مستقلة على مقدمة ومقصودها ان المذكور هنا ثبوت  
 يتوقف عليها للمقنن المباحث الاربعة كذا وبعضها ولو في الجمل وقسم الحق الرباني المدقق المتنازلي به  
 امتناع للمقنن سواء توقف على اللزوم او لا وقال تعالى العنص في الماشية القطعية كونه وجوه المقدم لما منع  
 واعانة في مقف الموق والوجوه خارجا او ذهنا عند ثبوت الوجوه الخارج هو الوجوه الاصل الذي  
 مصد الانوار ومظهر الاحكام والوجوه الذهني هو الوجوه الظلي الذي لا يكون كذلك فالوجوه عند في  
 النفس فقط لكن اختلاف في ذلك بانه هل هو ما هي الاشياء او اشياءها انما هي والحق على ان  
 الخلال هو ما هي الاشياء لا اشياءها الغائبة لها استدلالا على اننا نقول ان الوجوه لها في الخارج ونحكم  
 على بانها الاحكام الثبوتية فيجب ان يكون موجبا لان ثبوته الصفة لشيء فرج ثبوته ذلك الشيء فاد الاستدلال  
 في في الاذهان فثبت ان تلك الاشياء نفسها ثابتة في الالوه القائلون بالشبح استدلالا على ان  
 بالوكان الحال في الاله هي الاشياء لزم ان يكون الاله جارا باردا معا عند حصول الحرارة والبرودة  
 فيه وكذلك يلزم ان يكون مستقيما معوجا عند حصول الاستقامة والاعوجاج فيه ما ايضا حصول حتمية الجبل  
 والسما مع عظمها في ذهنا غير معقول فوجب ان يكون الحال في الاله علما باهوله ورده المحقق  
 بان الحرف في الاله هو نفس تلك الاشياء لكن لا تثار المترتبة على تلك الاشياء انما ترتب عليها اذا كانت موجودة  
 في الاله كذا ذكره بعض فضلاء المشايخ فخصر بالاستقرار على مقول عشرة التي وجد حروفها  
 عرض منها كيف وهو الذي لا يقبل قسمه ولا نسبة واقساما رتبة احد المتشابه في الاله الظاهرة  
 كالاول والاصوات والروم الطعوم والروائح والبرودة وثابتها الكيفية النفسية وتسمى مع الرسوخ  
 ملكة كالاختلاصية او ذميمة وبدونها كالاغضب الشوق لها انواع فمنها اليق والادراك وبغير  
 وظهور وحصول الشيء عند العقل بحقيقة وطبقت والمنزعة انواع الادراك الحسنة وتخيل وتوهم  
 وتعقل ومنها الارادة والقدرة والعجز واللذة والام والصحة والمريض وتاثيرها ايضا لخصه كالكفا  
 كالاستقواء والانعناء والفرية والرجية وابعها الكيفية الاستحقة وهي شدة شدة على ان يفعل

هذا هو المقصود من المقدمة المقضية واجزاها مستقلة على مقدمة ومقصودها ان المذكور هنا ثبوت يتوقف عليها للمقنن المباحث الاربعة كذا وبعضها ولو في الجمل وقسم الحق الرباني المدقق المتنازلي به امتناع للمقنن سواء توقف على اللزوم او لا وقال تعالى العنص في الماشية القطعية كونه وجوه المقدم لما منع واعانة في مقف الموق والوجوه خارجا او ذهنا عند ثبوت الوجوه الخارج هو الوجوه الاصل الذي مصد الانوار ومظهر الاحكام والوجوه الذهني هو الوجوه الظلي الذي لا يكون كذلك فالوجوه عند في النفس فقط لكن اختلاف في ذلك بانه هل هو ما هي الاشياء او اشياءها انما هي والحق على ان الخلال هو ما هي الاشياء لا اشياءها الغائبة لها استدلالا على اننا نقول ان الوجوه لها في الخارج ونحكم على بانها الاحكام الثبوتية فيجب ان يكون موجبا لان ثبوته الصفة لشيء فرج ثبوته ذلك الشيء فاد الاستدلال في في الاذهان فثبت ان تلك الاشياء نفسها ثابتة في الالوه القائلون بالشبح استدلالا على ان بالوكان الحال في الاله هي الاشياء لزم ان يكون الاله جارا باردا معا عند حصول الحرارة والبرودة فيه وكذلك يلزم ان يكون مستقيما معوجا عند حصول الاستقامة والاعوجاج فيه ما ايضا حصول حتمية الجبل والسما مع عظمها في ذهنا غير معقول فوجب ان يكون الحال في الاله علما باهوله ورده المحقق بان الحرف في الاله هو نفس تلك الاشياء لكن لا تثار المترتبة على تلك الاشياء انما ترتب عليها اذا كانت موجودة في الاله كذا ذكره بعض فضلاء المشايخ فخصر بالاستقرار على مقول عشرة التي وجد حروفها عرض منها كيف وهو الذي لا يقبل قسمه ولا نسبة واقساما رتبة احد المتشابه في الاله الظاهرة كالاول والاصوات والروم الطعوم والروائح والبرودة وثابتها الكيفية النفسية وتسمى مع الرسوخ ملكة كالاختلاصية او ذميمة وبدونها كالاغضب الشوق لها انواع فمنها اليق والادراك وبغير وظهور وحصول الشيء عند العقل بحقيقة وطبقت والمنزعة انواع الادراك الحسنة وتخيل وتوهم وتعقل ومنها الارادة والقدرة والعجز واللذة والام والصحة والمريض وتاثيرها ايضا لخصه كالكفا كالاستقواء والانعناء والفرية والرجية وابعها الكيفية الاستحقة وهي شدة شدة على ان يفعل

كافي البادية او الحادية ابتد كافي الجزاء الله

كالمرضية او لا يفعل كالمشقة والفعل الذي هو تثير شيء في شيء تمامه سالكا والانفعال الذي هو  
 تثيره كذلك واما ان لم يكن سالكا بل كان المحسوس بعد الاستقرار فيكون كيف او وضعه مثلا ولا  
 الذي هو النسبة المتكررة بمعنى ان نسبة معلوم بالقياس الى الاول ولم يتعرض لبيان المقول لا يتعلق  
 ثامن الباشا الثانية مثلها الامور النسبية هي باعد الكم وكيف من الاعراض التسعة عند الاين ويسمى  
 ايضا بالكون ليست موجودة عند المتكلمين من ادلتهم لزوم النسب او لا فلا بد لها من نسبة الى  
 محلها التي تقوم بها وذلك النسبة موجودة على التقدير ايضا ونقول الكلام اليها بان هذه النسبة لها  
 محل فلهذا نسبة موجبة وهم جرا واما ثانيا فلوجوهها اليها نسبة هي ايضا بالوجوه وهذه  
 النسبة موجودة ايضا فلوجوهها نسبة ثانية وهكذا الى ان لا يثبت في خلاف الضرر من قدام المتكلمين  
 فانه لما راي قوة الحاجة على وجوها حكم بوجوهها والترم النسب من ثمانية اعراض غير تناسلية  
 يقوم بعضها ببعض وموجود عند الحكماء مطلقا فانهم قالوا بوجوه بعض النسب الخارج كالاضافة  
 الحقيقة مثل الفوقية للشيء وبعضها ليست موجودة فيكون الذهني كالاضافة التي تحقق لها في الخارج  
 بل يختص بها العقل عند ملاحظة امرين كالقدم والتاخر في جزاء الزمان وان اجزاء الماهية المركبة  
 اما وجوهها باسرها واذ اقتضا ثلثة لانه ان يكون كمال حقيقة غير اضافية كوجوه العشرة والاشياء  
 المركبة من الروح والجسد راي و اضافية كالاقترب فانه مركب من القرب والزيادة او مترجعة كالمركب  
 الملك فانه مركب من الجسم والروح ومن اضافية الملك او بعضها وجوه وبعضها عديمة كالاول فانه مركب  
 مركبة من هذا وغيره ومن ان لا بد له واما كون جميعها عديمة فالشريف حكم بعد معقولية بناء على ان العدم  
 لا يقسم بل يوضع الى شيء من الموجودات وان الماهية الحقيقية يجب ان يكون جميع اجزائها موجود في  
 الخارج وهو النسب ان لم يوجد تصوره بانهم بخلاف الاعتبارية قال ايضا المواقف بعيد هذا اليك  
 اعلم ان هذه الماهيات اناهي في الماهية على الاطلاق حقيقة او اعتبارية واما اذا اعتبر الحقيقة  
 فاجزاءها لا تكون الامجودة قال العلة الشرف في شيء فيكون وجوه قطعا فلا يتالي فيها  
 التقسيم بالوجوه والعدمية ولا باعتبار الحقيقة والاعتبارية اذ لم تجعل الاضام من الموجودات



شيئا واحدا أربعة عند المتأخرين الموضع والمحو قال الحق الشنف هذا يتناول المستأد  
الفاعل والمفعول والفعل فأن قال زيد بتأويل زيد قائل وذو قول الماضي اعترض على الفاضل  
العصا بان مسلي موضع والمحو هو المحكوم عليه وبكونها محكوم ما عليه وبظاهرها جازية إلى التأويل  
ولا ينبغي أن يكون مراد الشنفان الاحتياج إلى التأويل لأنها ملاحظة معنى الجملة من أحدها هو الآخر  
لغيره ولا شك أن هذا قريب إلى أن يهتم بتوقف صحة الجملة التي من أجزائها هذا المذكور عليه وإن لم يكن  
ولجبا بالنظر إلى ذاته ويؤيد ما ذكره تصريح هذا الشنف في حاشية المحضر قول العلامة العبد وبسمه

157



فالعرض هو ان الحكم يدعيه بلفظ مثلاً بالنسبة والنسبة بالانضمام قال بعض الذين ان النسبة  
خارجة عن الحكم وانما الداخل في النسبة لا يتوقف على النسبة الاجمالية بل على النسبة  
خوفاً مفصلاً وما عبقه بان النسبة واقعة وليست بلفظ وثانيها الامر الاجمالي اذا  
غير بالتفصيل يظهر فيه المذكور بغيره من مفصلها البتة في القضية قطعا فلو كان  
غير متناهية في نفس واحد تصوهم بها ليس وقوع بل على الفرض التمثيل لعل الحكم بحكم الشريف  
وليس هو هنا بوقوع بل اشارة الى كونه ضابطاً قالوا ان كانت التزامية ومن فوقها ان النسبة  
موزة اليها والسلب الحكم وقوع نسبة او وقوعها واخرها القضية تنبئ عن المقدمين لا عن الحكم  
الحكمية لعل امره ان الحكم على الانكشاف انما هو الاموال الاعتبارية المقتضية العقد في الخارج عند الاعتبار  
والقليل ما اريد لها حقيقة مقضية لا اعتبارها وفيها حق لا يعلم لحداد له وما ادعوا من اعتبارها  
لم يكن ما ولم يكن خالفاً على الطعن فهو في القضية ولم يقولوا بوجوبها وقالوا بالفتح بلا الوجوب  
ايضاً على عدمها وما يفهم من تقرير بعض الفضلاء من ان اعتبارهم النسبة لانها والحكم متحدان  
لان مفهوم الحكم في الموضوع بالوقوع مثلاً من حيث كونها متعلقة بالادراك بدون الاندفاع  
والقبول فبذلك من حيث كونها متعلقة بالادراك والحكم والاول من المعنى الصوري والثاني  
من القضية على فهم الحكم ولا يعتبر في القضية العقد الاعتباري بل يعتبر الاعمال الذي فيه نظر لا يلزم كون  
النسبة لفظياً ولم يقل احد ان الحكم قائم بالنسبة مذهب بالحجج على ان النسبة قائم على  
الاول وقد يقال اعتبار النسبة في الحكم كونه متوقفاً عليها لا اعتبارها بنفسها فكانها علة جزاء من  
الحكم ولم يعتبر شيئاً مغايراً لها وهذا ايضا كثر لان اعتبار الشيء مع الخارج عنه شيئاً واحداً ليس  
بذلك بل هو يلزم لوجوه يقتضي ان يكون اجرام القضية فضلاً عن الحكم واما ادلة مبنى النسبة لما امكن تصور وجوب النسبة  
بدون الحكم وقوعها والاول وقوعها فلفظ امكن تصور في صورته على ما فسر بعض المحققين  
فلا الاول هو الحكم والاول هو الحكم والاول هو الحكم والاول هو الحكم والاول هو الحكم  
وجوه في الشك مثلاً وجوه في القضية يجوز الحسنى على طريق المبالغة ان الحسنى هو الشك

وما ذكر بعض المحققين من ان النسبة في هذا الحكم لا تكون متعلقة  
لان النسبة التي اعتبرها في القضية وحدها خارجة عن الموضوع  
بكونها متعلقة في قولنا عندنا النسبة والاعتقاد ليس متعلقاً  
وعلى وجه التقيد بالاعتقاد بالاحكام في القضية وقوله في  
قوله في الشك في كونه النسبة في القضية وقوله في الشك في كونه النسبة في القضية  
ان النسبة لا تكون متعلقة في القضية بل في القضية وقوله في الشك في كونه النسبة في القضية  
عند الانضمام وعلى التحقيق بالاعتقاد في القضية وقوله في الشك في كونه النسبة في القضية  
في وجهه النسبة في القضية وقوله في الشك في كونه النسبة في القضية

فجز

جز ان يكون من الحكم في صورته واما ما يضاف له فيكون هذا من قبيل قياس على الشاهد  
مع الفارق اذ هي مشاهدة في صورة الشك والاعتقاد قطعية ومنها ما يضاف الى الاول وهو ما وجد  
والاول الحكم كان من غير وقوع النسبة وتوقع وقوعه ان يكون موجوداً عند الحكم السليبي  
من الوهم وكذلك اذا علم وقوعه وقوله فان يلزم ان يكون النسبة عند حصول الحكم الا  
الناسي من الوهم فبذلك ايضا مع تروى ما اورد على كونه التناقض في الادراك قطعاً مع اتحاد الدليل في الصوري  
فان الوهم مدرك له لا غير انما في الاخر لا ادعى والا التناقض بين الادراكين بالادراك المتوهم  
ان نسبة من هو المحل في الموضوع بالوقوع من حيث كونها متعلقة بالادراك بدون ادعاء وقوله في  
النسبة الحكمية بقاير ما هو محيية كونها متعلقة بالادراك مع الادعاء والقبول كالحكم في القضية الاولى  
من قبل العلل الصورية وبالثاني من التصديق على ما هو المسموع من تقرير البعض ايضا كاستقوات  
تعليم سابق ان القباير الاعتدالي لا اعتداليها باعتبارها ما لم يدع داع يقتضي الوطرية هذا وقالوا بالفتح  
ما حكم ان اذا كان تعلق الادراك على ما بقاير الادراك الغير الادعاء فيلزم اجتماع الشك مع التوهم  
وهو بطلان وان لم يكن ذلك التعلق مع المذكور بل بدليل في النسبة الحكمية في القضية اقول ولما  
ذكره من مذهب المتقدمين حقا عند المحققين مع اشتباهات ائمة مذهب المتأخرين في الالاستة والحكم  
بمعنى الوقوع والاول وقوعه صفة المحل بمعنى اتحاد المحل مع الموضوع وعند عند القراء وصفه للنسبة  
بمعنى اتحاد المحل مع الموضوع بمعنى المطابقة بما في نفس الامر وعدمها عند المتأخرين وما ينبغي ان يعلم  
هنا ان المتأخرين كما خالفوا القراء في اعتبار النسبة التي هي مورد الحكم كذلك خالفوا في كون الحكم في الوقوع  
والاول وقوعه صفة للنسبة بين من يعتبرها باعتبارها مع الموضوع بمعنى المطابقة في نفس الامر وعدمها  
فانها عند القراء بوصف المحل بمعنى اتحاد المحل مع الموضوع وعند القراء مع فعل الاول معنى زيد قائم  
اتحاد قائم مع زيد مطابقة في نفس الامر مثلاً وعلى الثاني ان مفهومه قائم مع زيد ولا ينبغي ما يرد على  
المتأخرين ومن ثم قيل الرابع الى الوجه لا يجد بعد تصور الطرفين الانسبة الاتحاد اي اتحاد المحل مع  
الموضوع وعند على وجه الادعاء وتوهمه تحقيقهم بتوقف التصديق على تصور النسبة ايضا واجيب بانه تصور



الطرفين وهذا الصواب وان تعلم انه لما لم يعلم ثبوت ذلك متفقاً بين الطرفين ولا يجوز في ذاته  
لا وقوع فيها فمن علم ان الفرق بين اللزوم والالتزام والوقوع انما هو الالتزام كقولنا لا يخفى  
ما فيه وبه يعلم ان هذا الصواب انما هو الالتزام بالاجزاء الثلاثة او اربعة منظومة لان القضية علم والاجزاء  
المعروفة والمذكورة العلم ليس المعكوكا هو مقتضى هذا الامام من المقتضى بما على التصوالت  
مع الحكم كان القضية كذلك ومن ثم قيل ان التصديق والقضية المسئلة والقانون الظاهر اذ قد  
كل ما على العلم لا العلم ولا يذهب اليه ان يقع بالحق بعض الطرفين على القضية تلك المذكورة  
فقط لا الادب بها انما ان المذكور المذكورة هو المدلول اليه في القضية يقتضي بالمدلول لا العلم  
ومنها انهم يوصفون بالمعقولة واما احتمال القضية الصادقة فكذلك مع عدم احتمالها كقوله بان  
انها المتحقق وعدمها فالمدعى يوصفها ما وان اريد المظن لما في نفس الامر وعلمها الوصفية بما معنى  
المذكور من حيث هو مدعى ما مطابقاً من حيث نفسه لا واللحان صوتي الشك والوهم ليست  
بل من قبيل التصورات كالاشارة فان لا توجد القضية بغير النسبة اليه بل يتوقف الحكم على النسبة  
فيها تقييدها وخبر المسمى من كلام الشافعي انما خبره في علمها اظهر في بعض اهل المذاهب على القول الاخر وبه  
يظهر فساد ما ذهب اليه من انها قضية بانية على كونها من باب التصديق لا على وجده تصديقاً وحدها  
حتى قيل يسمى كل تصديق قضية فان التصديق للجامع مع عدم ارادة احد الطرفين جزاء او جحاً او قيل  
توهم ناش من بآية العكس للقضية التي مع ان كان التصديق حاصل في النسبة الحكيمة جليلاً وفي غير  
هذا القول هذا فيصير نوعاً من ما يتوهم على ما سبق من ان يتوهم عدم كون النزاع بين الطرفين كلياً جارياً  
في جميع المواد لان في هذه الصورين الاجزاء الثلاثة مع كونها قضية وان حكم المتأخرين ليس لانهم لا  
يقولون فيها وان المتأخرين كيف يكون مع انهم يقولون بالثلاثة في ما وما الداعي بتخصيص القضايا  
دون بعض وهي اى كوا النسبة الحكيمة عند مثبتها وهم المتأخرين هل هي نسبة تقييدية او اامة خبرية  
هما قولاً اما التقييدية فان تقييداً على ما يصح من ان ذلك لكن المسمى من اشارت بعض الشافعيين والخشنيين  
لو كانت النسبة خبرية لكان ادراكها في الحكم بمعنى الاتباع ولم يحتج الى ادراك شي اخر وايضاً لا يجوز انما التقييد

لذلك

وانه لا احتياج الى التمسك بالثبوت على المقييد في ما هو الموقوف وان لو كانت خبرية يلزم التمسك بالقضايا التي تشملها  
ففي هذه واما الخبرية فقد صرح الشافعي في حليم شرح التقييد كون النسبة الحكيمة هي النسبة الخبرية الشافعية  
بيل التقييد في مواضع متقدمة من مسيئة وقال بعض الفضلاء في حليم على ذلك الخشنيين التقييد  
وان لا لا الخبرية ما حله ان لو لم يكن النسبة الخبرية لكان الخبرية لغير اتفاق الحكماء على كون تصورات الحكيمة شرطاً  
الحكم لاما لم يحصل من تلك النسبة العلم لم يكن لان العلم الذي هو شرط الحكم وهذا الامر  
يمكن ان يتبدل ونه التقييدية او يمكن بل قد تصورات الطرفين تصورات النسبة خبرية بينهما بلا ان عام لا ان  
ولا يخفى عليك ان ان اريد بالنسبة الخبرية هنا ما هو مقابل الحكم بمعنى الوقوع فلازم بطلان الثاني  
لا كيف تصورات الحكم على هذا ما انهم انكروها وان اريد بها الوقوع بطريق من التقييد كما يلازم  
بقا الدليل المستوفى في كونها لا ان التقييدية المطالبين بها للاداء من الدليل وان لم يجوز  
ان يحصل الا انما يجوز مطلق النسبة خبرية او تقييدية وان كان يمكن تصورات النسبة الخبرية يتصور  
الطرفين بلا ادعاء مع الادعاء لا احتياج الى التقييدية فيمكن تصورات التقييدية بعد بلا ادعاء مع  
بلا احتياج الى التمسك بالخبرية ودعوى التخصيص وقد عرفت ان المذكور لا يكون ليلا عليه كما  
كان انما هي الموجبة والبقية الشافعية خبرية فيهما واختلافهما في ما قولين وفي التعليل شارحاً  
نوع اقبائين هذا القول والاشكال الاول ما ذهب اليه القائل العضا ابو الفتح والمختار المولى  
القوا واستدلوا بان لو كانت خبرية في ما لا ينفصل النسبة سلب الشك في تقييد ثباته في غير النجوان  
يكون السلب في ما في النسبة للطرفين السلب الاخر لا يرد على النسبة الى ان لا يمكن مثل القضية  
المتاخرية المعدلة واما لزوم كون جميع السور معدلة فامر هي ان يظهر بالثال وايضاً لا ان ذلك  
في النسبة جارية والتفصيلية ليست في القضية على ما عرفت وتقرر في محله ولا يبعد ان  
يقال يجوز ان يكون زوال السلب وشرط لورود السلب في القضايا القاعدة وضرة دليته و  
انما السلب الى السلب وصرح المشي اود ورجحه كونه النسبة خبرية تميز نحو تفصيل الحكم ان  
بالتقريب تقرر ان تغايرها والعبا الشافعية في تغيير النسبة الحكيمة بان النسبة فقه او ليست  
تغير الثاني وقد تعبر على الاول بان النسبة الطرفين بالشك او بالاثبات ثم يحل اليه الوقوع او

ذكر الامور في التقييدية  
تغير النسبة الحكيمة السابقة



وبالدواعي كالتغير التام بالذات كونه تفصيلا واما الاجزاء التي هي في القضية فليست تفصيلا بل فقط  
 مستقل وقدر لعلم الاشياء التي تعتبر العقل ولو لم يكن بارزاً لفظاً بل بالاعتبار بل ان غير ذلك كان  
 يقارن مثله فيما نحن فيه بل ان الحكم هو تلك الجمل كما هي عبارة بعض المدققين قد سبق الى الخاطر ان يكون  
 مختلف في الموجبة والالتزام عند كونها منفردة تفصيلا وانما هي في اجزاء مطلقا وكذلك  
 النسبة المحفوظة اما لا تقتيد اما وتفصيله يكون تقييداً واختارنا مع كونها في النسبة الجزئية ايضا  
 وهذه النسبة المسماة النسبة الكلية الواقعة في القضية الكلية مقايير لا في النسبة الكلية الواقعة في  
 الشريعة لان النسبة في الكلية تثبت امر لا مثلاً وفي الشريعة تثبت امر عند امر اخر لزم ما او  
 اتفاقاً وهو شرط او اطلاقاً في التحقيق او الثاني بين امرين عند اتفاق او اطلاقاً مختلف  
 الحكم اي الواقع او اللاواقع فانه مستلزم بينهما لا يعتبر الشريعة ايضا بوقوع انصاف تحقيق قضية  
 تحقق قضية اخرى ولا وقوع ذلك الانصاف لزم ما اتفاقاً او مطلقاً او وقع عناناً تحقيق قضية  
 لتحقيق قضية اخرى ولا وقع تلك المناقاة عند اتفاق او مطلقاً واما عند مفكرى النسبة الحكم  
 نفساً في المتصل بمعنى تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى اي اتفاقاً او انتزاعاً ونفساً انفساً  
 في المنفصل بمعنى انصاف تحقيق قضية عند تحقق قضية اخرى اي اتفاقاً او انتزاعاً بل كان الحكم  
 في الشريعة بين التام والالتزام في التالي وحده فالاول من ذهب الى ان يكون التالي لاهل الغيرة  
 قال بعض الفضلاء ان معنى الشريعة هو الحكم باستلزام الشريعة لزموم الشريعة عند المناطقة و  
 هو هو كذا عند العربيه ام لا فذهب بعض الى الثاني وان معنى الشريعة هو الحكم على الجزاء و  
 الشريعة كالحال والظرف وهو الذي ذهب اليه السكاك واعتبره القناري ومشي على القناري  
 في فصول البدع وذهب اخرون الى الاول وانما الخلاف بينهم فيم في الخلاف الذي لا يعلم ولا الثاني  
 كالمجاز انما السببية للثاني والسببية من الاول ودل على كونه العقل ابن الجيب في اصول في اوائل  
 بحث الخبر وقد فطن القناري في شرحه فاحل بينه شعبة وهو الذي حققه الشريعة العقلية  
 لكن نقل عن الامام السكاك انه ذكر في علم الاستدلال الذي عند جزء من المتأخرين ان الاتفاق في الشريعة هو  
 الاتصاف قائماً والتوقي في غير ذلك الاتصاف العقلية هذا هو الوجه في كون السكاك على الظاهر وقال لا ينبغي

هذا هو الوجه في كون السكاك على الظاهر وقال لا ينبغي  
 هذا هو الوجه في كون السكاك على الظاهر وقال لا ينبغي

وهذا هو الوجه الذي يستلزمه هذا الشافعي في فصول البدع  
 من هذا المذهب في ان يقال انه مذهبهم

ان يقول ان في وجود القضية عند وجود جميع اجزائها بناء على ان ما يوجد جميع اجزائها فهو وجود متع  
 هو وان كان الاجزاء الاربع او الثلاثة اعيان القضية ذاتاً ومقتضى كونها من القضية على رضى على  
 تلك العلوما بشرط تعلق الايقاع والانتزاع ان تعلق فيكون قضية والا فلا قال بعض الفضلاء البر  
 وان كذا في العقل بالذات وبلا شرط كذا اجزاء القضية ولو بالعرض الشرط وجوب ان يكون وجود  
 الشرط ضرورياً لوجود جميع الاجزاء او رد على بل لزم بحصول ماهية القضية وجزائها لا يقتضي ان يكون  
 الخارج شرطاً للقضية ورد بعد المراتب من العينية ما هو مقتضى الجوهر والذات بحسب الجمل والاتصاف بالمصداق  
 لان ما يتحقق وجوده ذاته عند تحقق جميع اجزائه هو على الاتصاف والعينية بحسب ماهية الجوهر وما كان  
 الاشياء هو الجمل الناطق وما في الاتصاف بحسب الجمل فلا يجب تحقيقه عند تحقق الاجزاء لانه يجوز ان يكون  
 الجمل من عوارض الذات كالجمل الكتابي على ان يكون تحققه عند كون الجمل تاماً لماهية الذات والكل شرطاً فيه  
 اما الجمل الذي هو العقلان اعتبر تركيزهما فكونا مركبا اما ان يكون تعلق الايقاع الاول والاوفا  
 والثاني اما ان يعتبر التركيب في غير الايقاع او بنفسه اياً ما كان مع كون كلهما وتجزئتهما بلزم تحصيل  
 الجمل بتعلق الايقاع او يلزم عند الاحتياج الى تعلق الايقاع واما الاراد فلا يجوز ان يكون بناءً  
 على هذه الاشراقين في جواز الجمل في ماهية لاسيما مركبة يمكنه على ان الجمل وعدمها انما يكون  
 بعد جوهها ووجوه ماهية القضية انما يكون بتعلق الايقاع فيجوز ان يكون الخارج من قبل العلم الثاني  
 واما الزيادة بعد تسليم كون عدم القضية في ذات تلك الاجزاء مع عدم ملازمة عنوان التقسيم لانه  
 كون عوارض الجمل كونه ذاتياً للقضية ولما في بعض الفضلاء على ان تلك الاجزاء اجزاء  
 للقضية بمعنى انها اجزاء لا يصدر عليها انها قضية بشرط ما وعند تحقق ذلك الشرط من تلك الاجزاء  
 يتحقق كون جميع الاجزاء قضية اقول وبالله التوفيق ان اذ لم يؤخذ ولم يعتبر هذه الاربعه  
 بالاعتبار على حالها ان امكن فلا خلاف في عدم كونها قضية واما اذ التفتوا على اعتبار الاخير بل الرابع  
 من لا ينفك مفهوم القضية عنها والحاصل ان اعتبار الجز الرابع مع البواقي اما لا يعلم وجهاً او وجهاً  
 القضية لانه لا يوجد الاتصاف العقلية للموضوع والجمل منها مثله فانه ما قد يوجد في غير العقل

وفي هذا اليمين الجمل كذا في العقل  
 والمقال ان التركيب فيها موجب للقضية  
 القضية في الاتصاف فاستدل به من لم يرم







بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وسلم على عباده الذين اصطفى خصوصا من على السراج النبوي المصطفى  
 وصاوة خير وعلمهم مصفى ومستشفى وعلى ائمة واصحابهم الذين هم اصحاب النور  
**اما بعد** فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المشتوي الى الامام الاوحد عمر القاضي البضاوي  
 عليه رحمة الله العزيز القوي سالتني بعض اصحابي ان اكتب له شرحا على عقد الفاظه  
 ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه وبين ماله وماعليه وما  
 فيه مشقلا وعلى كنه حقيقته ورموز خفيته تشييدا للجان واختبار للانها  
 وتشيطا للظلمات وترغيبا لاولي الابواب موجزا غاية الاجاز بلا اختلاط  
 للضبط والحفظ بلا املا لعاريا عن المشهور والواضحات خاليا عن نقل الاقوال  
 والاختلافات بلا ترجيح وتبيين لغري ان هذا العزيز قلت اني مشغول بما هو اهم  
 وما الفائدة اتم والعراق من القليل وقد نودى الرجل الرجل وقد غلب على علمي  
 الدهر لغنا والحسد والكبر فلما اردت رد سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم ما داني  
 سري لم اتم ايتام سائلون والى العلم والتعليم محتاجون لم يجدت فيما فاولي  
 وجد عاندا فاعني وعليك ما لم تعلم وكان فضل الله عليك عظيما فاما اليتيم  
 فلا تقهر واما السائل فلا تهر واما بغير ذلك فحدث فاستجبت لهم من ترك ما  
 انا فيه وان هذا بالجمال الشبه ولكن نضرت الى من هو عليه من يسير وما من يمكن

على يسير على كل شيء قدير وتوكلت على الذي لا يموت وكل شيء لله تعالى يوت  
 يوت على الله فهو حسبه ومن يدعوه تقاضا فهو حبيب حبيبنا ونعم الوكيل ولا  
 لاحول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذي رفع اي رفيع على رجا اليشا او غير او كرم  
 الجاهلين المعتقد بغير تردد واحتمال بوحدايته متعلق بالجاهلين وتعلقه برفع  
 يعني ان الرفع بالعجائية اذا الشكر ترفع النظام والرفع فغير بعيد لفظا ومعنى الى  
 بالاموال المشق والى وحده تعالى كعد الشكر في الالهية والمالية وسما الصفا للحق  
 قد عرفه ارك الرسل كونه فرج رفع فشا الشكر والارض الاذن الشكر والاله  
 والنور من غير الشكر يجعل الياء للضمة لا لاجتماعه الى الثاني يكون الوحدة  
 مفاد فيض العدل عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الموحدة الثاني في قوله الموحدة  
 ح في الجازمين مع انهم ليسوا برفوعين وتوهم كون الوحدة من طريق العدل  
 وليس كذلك اذ هي غير مختصة به تعال هو لازم بين كل جزئي حقيقي ولذلك قال  
 في الفقه الاكبر والله تعالى وحده لا شريك له ولكن من طريقه لا شريك له وراه  
 نفى المراد لان في الوحدة العدة فانه كفر بفضل متعلق برفع فيكون انشا الى الرفع  
 بالخطا ولحنه الا على طريق التحويل واجبا ياتاه او بالجاهلين ولا يمنع من جهة الجاز  
 الواحد بغير عطف لاختلافها معنى ان الاولى للالفاظ والثانية للسببية فيكون اشارة  
 الى ان افعا العباد وان كانت فلية من تعالاهم والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن  
 ان يكون من باب التنازع بان يحد احدهما حكم التكرار فيحصل الاشتاتان مع ثالث هي  
 ذكر المنة ونفي العباد للالام المذهبين الباطلين وخفض في دركنا الذين اولدوا  
 فالعلاء بخازان من جهة الصيغة او المادة الشاكن المتردين في واحدانية  
 ويعلم حال التكرار بطريق الاولى وجرهم الى الجملة الجرف فقط بعدة متعلق باحد  
 التثنية او على التنازع واخيره لاجل التجميع معنى الثاني وهو بعد ان تسميهم في الله

ويعلم حال التكرار بطريق الاولى وجرهم الى الجملة الجرف فقط بعدة متعلق باحد  
 التثنية او على التنازع واخيره لاجل التجميع معنى الثاني وهو بعد ان تسميهم في الله  
 الشارح على صفة ما يقال لا تفرق في فقه من لم يمتحن في فقه



لا يخلطهم ولكن ذلك الخلق عند كونه تصرفا في ملكه لا ملك للغير ثم الترخي الرمان والري  
الضالوه والساو والتجة والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف لاعلم وفي  
تكرير على لبيد نوع استقلال فيكون المبلغ وتامه من عنده وصحة هو من  
التصا كركب من الركب يسمى الفرع الفرع معنى الشرف وهو في الاصل صاحب  
وهو البياض في الجهة الكرام جمع كرم وفي ذكر الرفع والحزم والخفض والحزب راعة  
الاستهلال وهي كون الفاعلة مناسبة للبط وقد اعتنى بها المتأخرون وتكفلوا  
غاية التكلف وهي من المحسنات البديعية خارجة من البناء وما كان بحث النحوي عن الكلمة  
الواقعة في الكلام من حيث الاعراب البناء بدأ بتعريفها ثم بتقسيمها بتعريفها الكلام  
الركب من اقسامها فقال الكلمة لاها الجنس والحقيقة من حيث هي ولا معنى للعهد  
للزوم كونها من الجنس هي لا كذلك وتاوها الوحدة الشخصية الكلية الازمنة  
لحقيقة الكلمة ولا تنافي فيها وبين الجنس من حيث هو وهو ولا من حيث وجوه في ضمن  
البعض او الكل واما الثاني فيبينها وبين المركب وبين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس  
ولما الوحدة النوعية والجنسية فليس معنى الثاني في مثلها بل الاولى احد معيها  
في درجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة وقوله الثاني في مثلثة الفرق بين الجنس  
والوحد لا يقتضي الثاني بل الاختلاف بينهما نعم فرق بين كلمة وكلمة ونحوه ونحوه  
بان الوحدة مأخوذة في حقيقة الاولى دون الثانية ثم الكلمة والكلام مأخوذان من  
الكلم يسكون اللفظ بمعنى المرح للتأثير في القلوب ما اى شئ اذا اضروا الى الخضير  
الدوال الاربع يخرج بغير ان لم يخرج بوضع اللفظ بقرينة شهرة كون الكلمة فمن  
اللفظ ليكون افيد ووجه العدول الاختصاص على التقديرين فاذا جاز ارادة اللفظ  
حسن كما يتعلق فقول هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوم من ان يخرج  
من الفهم معتدا على التخرج وتعرفه الشهود وروى ولا بما لاهنا الجواب الشهود في الثاني

وهو

وهو كون المراد ما في التعريف لغويا كما لا ينبغي والركب كيمتاء للصور والحرف فلابد  
عليها اللفظ وكذا الصيغة وكذا لا مناعا على ما ذهب اليه من جعل الحرف نفس اللفظ المكلف  
لا كيفية له هو القول بالحق بالقول والحق المستتر في اللفظ وكما حقيقة  
انها في حكمها من حيث انها تقع بحكمها عليها ومؤكدة ومعطوفة على او نحوها فيجب  
خروجها عن تعريف اللفظ كما يخرج روح زيد الشجاع من تعريف الاسد ونظير الجميل  
الواقعة مسند اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في الكلام وتاويها الاله هي و  
والتحقيق ان الكلمة المستتر فواعلها دالة على معنى اعم اياه فاعلم اللفظ اصداء وتاها  
بوجودها في حفظ القاعدتهم من ان كل فعل وشبهه له فاعلم اللفظ كما يحكي في اثر  
بالعدو على اشتباها بالعلية كيف والاستهلال هو الاختفاء تحت شئ او حيز والاصوات  
اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا يجوز فهم ان المراد من قال ان المستكن ليس مقولا  
الحرف والفتوة ليس بوجوا اصلا بل اعتباري محض واما انهم ما بالذكر اذ لا كلمة الغيرة  
وهذا ظاهرا ولكن قد خفي على بعض فاعلم ان من مقوله الخ فاعلم ان لا ادرى من اى مقوله هو  
وعلى بعض حيث قال هو ليس مقولا معنية بل تارة يكون ولجبا وتارة تكنا جسا  
او عطا وتارة يكون من مقوله الضم اذا جمع الضمير الضمير المقول ليس مقوله الحرف  
والضمير اصل ليس على ما ينبغي فاحفظ فانه خفي على غير حتى قال بعض الفضلاء لا ادرى  
من المقول هو قيلت قول بلغة انتهى وهذا تخرج وغرور بما هو غلط فاحذر الخفاة  
جعلوا المستكن جزء الكلام وفاعلا ورفوعا ومعطوفا على غير ذلك وما ذكره  
من وجوب مكني انما هو مدلول ان الامر الاعتباري والمستكن المعنى وقد عرفت حيث  
قال اذ ارجع الضمير الضمير لم يجعل النحاة الاموال حاجته جزء الكلام وقائمة مقام  
الاقا وهذا فقرة بالامر في وضع الوضع المطلق تعيين شئ بشئ متى ادرى الاول  
فهم الثاني للعالم في الوضع اللفظي نوعا من شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه



لغني وجعل بارائه ونوعه هو تعيين هية افرادية او تركيبة لغني والتبادر عند اطلاق  
الوضع هو الشك في استعمال ذكر اللفظ الموضوع لفهم معنا او مناسبة فهو فرع الوضع  
وخرج هذا القيد لتمامه والمحقق ان الوضع غلط ومقتضى الطبع وبقي الحرف لانه  
لغني متعلقه في الدلالة وفيه معنى لا في التعيين لجعل المذكورين فيحتاج الى استعمال  
لا الوضع ولما لم يتناول وضع فيه لا تخمين الانواع كما ذكره الشريف في حاشية المطول  
نعم قد يقال ان الجازم موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لغني يجوز استعماله في غيره  
اذ وجد علما من العلاقة المعبر ولكن هذا استعمال الوضع ولو قيل ان سمي وضعه فلا  
مستحق في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة وان الاستعمال هو الجازم واكتفى  
مفردا حال من ضمير وضع وهو ما لا يلحق لفظه على جزء معناه فخرج المركب كلامه او  
غيرها اعلم ان ههنا الجائز ثلاثة غامضة ذلت فيها الاقدام وتحت ارقام اقوام لا بد من  
بيانها اظهار الحق وارتقاء الخلق فقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول  
انهم اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيو ونقصها في الحشر والمطري في حاشية الفقه لا  
معنى مفرد وضع وابن الجوزي ومن بعده حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع والمصنف  
المعنى ايضا ان دلالة الوضع على المعنى اوضح منها علمها وان كانتا التزاميتين لذلك في قوله  
كاستقروا وبذلك اللفظ بما وقد سبق وجهه وتبين الحق من استندة مقده هي ان الحرف  
ثلاثة لانه امر ان يقصد تمييز صوا حاصرا عما عداها فلفظي حقيقة ان يكون مراد وضع  
من المعنى عند الخطاط فيجوز التماثل في القضا القوفان لم يوجد كمركب يقصد تفصيل  
بالتعيين المعنى فهو حكم المفرد في وصفه بالترادف بجا وهذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى  
فلذا سمي لفظيا ويستعمل ارباب اللغة او تحصيله فان كان في الحقائق الموقوفة ما يميز  
الذات في حقيق تام ان جميعها وناقض بعضها والافهم حقيقة وتبين الحقائق متغير  
متعد فان الجنس شبيه بالعرض العا والفصل بالخاصة وان كان في المقول ما هو اللغوي والآلة

فانها سهل اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لفهم مركبها كان الخلاف في ان كان  
بشيء من اسمها وما كان خارجا عنه كان عرضيا وتعرف به يسمى راسما اسميا فتبين  
في غاية التوكيد افاده الشرح في موضع مركب فقول الزايد مقدم فالناقض قبل  
اصطلاحه من كل وجه لكن يقصر الاستلزام المذكور في الدلالة الالتزامية من كونها  
او اكتفاء في بعض خصوص التميز عن جميع ما عداه فذا قصص التام اولى وان لم يقبل  
اصلا وادرجيد الاصطلاح فذلك في ان كان لا يشتاق في الاصطلاح غير مقبول  
بل ادع وان قبل بجواب التباين والتميز لا بجواب التباين بان قال المراد تميز عن جميع  
عنه قد لا يحصل ما ذكره والاختصاص مطر هذا كالمركب يمكن ان يقصر على  
لفظين نحو لفظ مفرد وموضوع اذ الموضوع في المركبات هية وهو ليس كاسبق  
ولو سلم فالتميز الشخصي كما ذكرنا في الفقه والتعريف على التباين والتباين  
اختلفوا في نحو عدله علم الكلمة او كلتا وجه الاول عدم كمال الجز لفظا على معنى  
من اقسم العلم المعلوم من اقسم الاسم ووجه الثاني كونه معر بيا غيرين وقوله المركب  
كل اسم مركب كائين قال الشريف الاول مناسبتا بكلمة باللفظ والثاني بتبنيها بالاعتبار  
كالشعر والمطري واستبعاد العربية ومقاصدها وكذا كمال المركب الموضوع والفتة  
انما جعل علم الحروف ناطقا قول وكذا كل موضوع مع تابعه وكل اسم مع معوله عوضا عن  
وحيث كن في التابع مع المتنوع يجري اعراب واحد على الجزين معا نحو ابي زيد وعمر  
وزيد ريد وعمر او في الساع على الاول فقط والثاني مشغول بالحكاية لا يتغير الحق  
عند الاول لانهم اصرقوا بانه لادلالة الجز العلم على معنى اصلا فصلا كرازيد  
فكلا الجزين يجعل كلمة لا يجوز هذا ايضا وكفى دلالة قبل العلية كان بعين طين  
وان الشارح من لته ووضع لغني البقاء في الحال لا انقطاع الاستصحاب والتعريف  
يجعلها على التباين كيف وعين الفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع والتفوق



ان المتبادر من صفة الفاعل الخال وانها حقيقة فيمن اراد ادخال جزء العلم فلابد من  
جدة وايضا منع ضمير من الهمزة وشهر رمضان مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه  
صريح بالترخيص في الكشف وغيره وذلك لا يكون الا في مفرع معرب وان جزء العلم ليس علم  
بل لو كانا كلمتين وبقي الاضافه الى العلم المضاف مع الاضافه وحدها وخرج المضاف اليه  
كأنه في عدم البصير على انها كلمة واحدة واما قوله معربا على ان في العلم اجزا  
في اخر الاول فقط والثاني مشعور بحكاية خاصة او عامة الا ترى ان معنى الاضافه لم يبق  
اصلا فكيف يكون للعلقة فان الفاعلية تان في مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف  
ان لمعنى الاصلا وانما جازي الاعتراف في اخره مع كونه وسط الكلمة لاستعمال الاخر في الكلمة  
وكونه معرفة في الاصل وان هذا الان جزء كلمة وذلك اول من هذا الاعتراف وجعله تقدير  
او محليا كما في تباين شرعا وليس بامتناع اعطاء اعتراف كلمة اخرى بخلافها فيكون  
في صولف وان كان اسما حقيقة في نحو جازي الفاضل زيدا او جازي الانبياء واما قوله  
الركب كل اسم مركب من كلمتين فمشتق الا لازم فلا بد من تاويل وهو الخلل على الجواب اعتبار  
الكون قال ابن الاثير ان إطلاق الكلمة على الجزء من العلم المضاف فيستعمل في عرف النحاة وما  
اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فيجوز ان يهل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف  
العام واما مناسبتة لا للحد بل للفظ فقد يقع في الخارج في شرح المفصل حيث قال  
اللفظة ان اردتها اقام اطلاق على اللفظ كضمة ففاسلك اقله ضم واحد وان اردت  
عذرا في خصوصية اليه فيشعر به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ لا يختصا ورفع  
الاجال انتهى وان اراد ما كان استقلال اللفظ في الجملة فينقض بعبك بل نحو  
امطروا ما بعد من الف واحد فيفسح عرف ظاهر لا سيما على المتكلم ومن ههنا  
ظهر اختلاف كون ما في عبارة المفصل المصعبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجر  
عليه لمراد ان في تعليم دلالة التاد على هذا وجوازها في التعريف وجوها في ما نحن فيه

وذلك فرع الوحدة فيانم الدور هو حق الحق وبطل ما كانوا يعملون والثالث  
انهم اختلفوا ان تاء التانيث والفيه وحروف المضاعفة وباء النسبة التنوين والهم  
الفتحة وحروف الاعتراف وحركاتها او بعضها واجبا لا اولاد لالتها اطلاقا على معان  
مفردة وجوز نحو حسنة ووجه الثاني عدم استقلالها وجريان الاعتراف على بعضها  
وتغير النية ببعضها وهم ينفون ذلك على ما في المعاني ويقولون دخولها وكونها جزءا  
مساببا لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الفاعل وتضعيف كرم ونحوها من المجرى  
لسم الاطراد وانفقوا ان الصفا المرفوعة المتصلة بكلمات وان تغير النية بسببها  
لما يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضمير وضارب مضروب وان دلها على  
معاقلة الاعتراف على تغير الكلمة وتكلف بعضهم بان المراد من المفرد ما لا يدعى جزءا  
من اجزاء المرفوعة على معنى ورده بعضهم بانه لا يشترط للمفرد في نفسه ان يكون جزءا  
الاعتراف فيما سبق وفشا جعل الحركات كلها واما ما عداها مما اختلف فيه في المرفوعة  
التفصيل فاء التانيث ان كانت مطردة بان نحو التزاع مع بقاء الكلمة كافي الصفا فكلمة  
والاكظامة فيمن والفاء التانيث جزان في الاسماء كدعوى وصبر واما في الصفا  
نحو فضلى وحراد ففهمها احتمال الاطرادها وعدم جواز انزعاجها مع بقاء الكلمة  
ولكن الاول اقوى لان التانيث يختلف في نحو ضمير فكونها كلمة اخرج وحرف التانيث  
مثلا احتمالا وارجحنا ولكن ينبغي ان دلالتها على احوال الفاعل الاعتراف على نفسه لا يتم  
الفاعل على الفعل وتعد في البعض وباء النسبة ايضا مثله ان غير كركن الرجاء ههنا  
استدلالا معناه ما مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة الاطراد والانتزاع و  
كونه بعد الاعتراف كذا لام التغير الاولين واما آخر الاعتراف في التنوين والمجموع كذا  
لاطراد والانتزاع وفيما عداها اجزاء لا تنفادها وهذا ما عدا عن العلم بالحقيقة عند  
الله تعالى وهو راجع الى ما حرق في اللغة بمعنى الضم والنجاة ثم نقل الى ما كان في طر الكلا



غير جزم منه ولا مستقيل بنفسه لئلا يلو وجده جمل لئلا يسبب كغيره فقط  
بحيث لو لم يذكر فيهم معناه لكان الاسماء اللازمة الاختصاص في فان معناه مفرق  
بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل الى جعل النصفه بشي فلا يحصل  
الابه فذكر المتعلق في الحرف ليحصل الابه في الاسماء المذكورة ليحصل العلية ويشترط الابه  
الحرف بدون المتعلق ان معناه غير مستقيل بالمفهوم ولا مقصود بالابه بل هو حيث  
هو حاله بين شيئين والابه لغيره حتى اذا قصبت لغيره معنى اسم لا معنى حرف فذلك  
يشترط البصر ابتداء فخصصوا من حيث هو حاله بين شيئين البصر والابه لغيره والابه  
لا يصح ان يحكم عليه بابه وانما لوحظ ذلك الابتداء فخصصوا مستقيله بالمفهوم فابلا  
لحكم عليه معنى اللفظ الابتداء تقول ابتداء سيرة البصر وقع في يوم كذا فلما لم  
كون معنى الحرف في ظرفي ضمير معنى الاسم والفعل غير قصد لم ذكر المتعلق ليلوحظ  
معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الابه ولو بمعنى ان بقرينة قيمه الابه الابه  
الحرف وجوز محذوف واستغناء ما تقدم اي فهو حرف لما تقدم اذ للشرط صلا كلام والابه  
وان لم يغيره بان وجد لانه ان نفسه لو تضمنته والابه بصر كذا ففعل اي هو فعل  
سمى باسم مدلوله التضمني فاندفع بتقديرنا ان يقال ان اراد بالابه المطابقة لم كون  
الفعل حرفا لانه على الحد المستقل والنسبة الغير المستقلة فالجميع غير مستقيل الابه  
في ذلك علم من ذكر الفاعل كاجنبه الشريف في رثا وان اراد التضمنية زاد الفاعل فقد علم على  
المرفوع قد علم على الفعل والابه الزيادة الالتزامية وان اراد ان لم يمانر في الحقيقة  
هذا ولكن في بقرينة الحذف لواقتران اي ما وضع مفردا وضمما اي اقتران وضع اوزما  
وضع او موضع بلحذر منه الماضي والحال والاستقبال ولما كان فصل الفعل عن الاسم  
بالابه على الابه الزمنية بالهبة وظاهر هذا الاية بل يقتضي اقتران شرطه وليس للابه  
من التاويل اي لئلا يلو على اقتران معناه التضمني وهذا الشرط لواقتران معناه في الابه

عني

بمعنى الابه الزمنية وهذا الجاهل ومن تبعه لواقتران نفسه الابه الزمنية او دال بان  
استعمل على هبة دال عليه وهذا هو اصلها من اقل كلفا واكثر ليدل على بقرينة  
خرج ما لم يدل على الزما اصله وغور جيل في زمان وما دل على نفسه نحو ما في غدا والابه  
زيادة وضعه ليدل على الافعال الانشائية المستقلة عن الزما بحسب الاستعمال كهي يعت  
كذا قيل ويمكن ان يقال هي دال على الحال والاستقبال اذا انشاء احدا ما لم يكن و  
يخرج اسماء الافعال ككونها منقولة عن المشارا والاضطر والظرف واسماء الافعال  
والمفعول ككون دلالة على الحال المتبادر منها بقرينة الاستعمال وعلى الآخرين  
بالقرآن كذا قيل وهذا مشكل لقولهم انها في الحال حقيقة والاستقبال مجاز بالانقار  
والمشار من ماراتها وحده ان معنى في الحال وفي الاستقبال في الماضي في الماضي الابه  
عليها والامارة قد تختلف ثم التحقيق ان اشترط الحال بلالة الفعل فلا معنى والاضطر  
مقوله بالاضطر لا يقتضي على المقدم وان جميع الاسماء مضد ومشتقا واجاملا منها  
في كونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجازا لاقتضاء مفهوماتها الوقوع واستعمالها  
في الاستقبال مجازا باعتبار الاول واما في الماضي المنقطع فيخفاء واختلافه فظهر ان  
الابه للاسماء مجسبة على الزما وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا او استعمالا  
وذا غير معتبر باحد الزمنية خرج نحو لصبح والفوق وبقي المضاع لانه الزمنية  
في اصل الوضع ولو سلم الاشتغال بالدال على اثنين دال على واحد واكثر الاشكال  
بشأن الماضي والمستقبل اذ لزم من الزما اجبا ابن الخلفي الايضاح بابين احدهما ان  
الستقبل والماضي يراد بهما نفس الزما فاذا قيل للفعل والمعنى مستقبل فقامت كثره  
والثاني دلالة على الزما من حيث العقول كقولك الاستقبال والماضي والانتظار ونحوه  
لابل الوضع واجبا الرضي بان لفظ الماضي ليس هو لفظ الماضي الذي مضى من الزما بل كل  
ما مضى في الزما او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال القول لاجب



ذكر الحال هنا اذ هو خارج بالافتراض كالمثل لا يقال اضرب حال مثلا بل حال عيناها و  
 اعلم ان الشرح قيد الوضع بالاولى للتلاخيص ونحوه ونحوه ما استعمل في الرفع ونحوه  
 استعمل في الرفع ولا يدخل اسم الافعال فان الوضع فيها متغير فانهم يجوزون ان يكون  
 ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في الحقيقة بل وضع كل واحد معتبرا والكل مجتمعا وما  
 تحتها من الثلاثة انما يقال ان يقال المصاير بالمثل والوضع المجتمعا وما يصير اسم الافعال  
 ان فاعله ونحوه ونحوه ونحوه مع تحقق التعلقين الوضعيين في الكل ويمكن ان يقال انما يقع  
 بين المعنيين يجوزون مناسبة واشتر الشئ في شئ واعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه  
 حلاسم جملته الخيرة فلم ينقطع ملة المعنى الاول في ما بالنباتية والشكر فام بغير حكمة  
 ولو قال المصنوعون على زمان كان لخصر اظهره وادفع ولجمع ولما ارد المصنوعون فصدق  
 تعاريف انواع الكلمة والتبني عليها المؤدية في الكافية واكتفى بما فهم من بل المصنوعون  
 الفعل والاسم فلم يغير ترتيب الكافية فقال وما يخص اي بعض ما يخص بالفعل الكلمة  
 مجموع الاشياء الستة بناء على ان حق المبدأ القديم مع ما يتعلق به الخبر وان الواو وال  
 على المذكر قولهم الكلمة اسم فعل وفروان من التبعض والافعال على بعضه الجوع ونحوه  
 الشئ ما يختص ولا يجوز غيره اما شاملا للجميع فله اوله والاول لا يكون الاشياء الستة  
 ينقطعها الكثرة وكذا اشرف وانفع في نفسه لا قدم قد حدث الخول الواقع في الكافية  
 الاحتياج اليه يصدر عن الفاعل كما يصدر عن الالهي والخطاطة والخطاطة لا يصدر عنها  
 لاشتراط الخلق باقيل والاختصاص كونه التحقيق الفعل وتقليل او توقع او تفرق الماضي  
 منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه لانه ان اريد بالفعل لا شق قد تحقق وان اريد المصطلح  
 ففاسد لا يتقدم مضافا نحو هذا الفعل وذا المفعول الامن الاختصاص لا يختص بالواقع فلم  
 الدور في الصوفية ومثاله الاستقراء ليس والجوانم حروا واسما قيل لاختصاص المزمع  
 بغيره ان لا يجوز ان يختص علمه بالانفس كما ولا الهى او تعلق الشئ بالفعل كادوا الشرط

في قوله  
 لا يجوز  
 ان يختص  
 علمه  
 بالانفس  
 كما ولا الهى  
 او تعلق  
 الشئ  
 بالفعل  
 كادوا  
 الشرط

قيل لا ياتي ما في الفعل كادوا  
 او لعل كلام الامر ولا

ولا

وكذا لا يتصور الا في الفعل وما فيه الصواب والسين وفوق قيل لا اله الا الله على الاستقبال  
 الذي لا يوجد في الفعل فيه ان اريد لا يمكن وجوه وان مدلوله في غير المطر بل علم الله  
 بعد ما كان ادعى الا ترى هو ان مقتضى عدمه والمرفوع البارز المتصل بمرتبة الرفع  
 عن المصنوع فانهم التثنية نحو هذا والفتاة على راي وانما عن المرفوع لا يوجد الفعل  
 والبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم يجوزون مضافا بالمقتضى المتصل  
 فانه ايضا يعم ما وجب اختصاصا قطعا بخاصة ما يكثر استعماله واتا الشئ في الاصل نحو  
 ضرورة وهي انما ارادها لثابتة بوقوع التعلق بالاسم بالمتا موصولة لثابت ما اسند اليه  
 فضل فخصه بسند راجع الى الفعل والفاعل اي وقع الاسم اليه فخصه بسند  
 ولو قيل لثابت الفاعل مع كونه مختصا بانه كمن لو قال المستكن كان اظهر اختصرت  
 انها خروا على التانيث لا مستكن واللام تعلق الفاعل في نحو هذا والتاويل البعيد  
 وجدا لاختصاصهم فصدق بتميز الاسم الفعل في اراد التانيث بالتحريك والشك في ان  
 نقله وكثرة استعماله الخي الشك والاي وان لم يقرن وضعا بالاختصاص بعد وجب  
 دالة ما ينشأ اسم اي في واسم من الشئ وهو العلق والاستعلاء على الخوف في كونه مسندا اليه  
 فيصدق على نحو رجل وزنا وامرؤ زيدا وماض ومستقبل وما يخص اي الاسم تذكر  
 قلنا في الفعل اللام اي لام التثنية لثبات الذهن اليها بالعلمية وشهيتها وما عداها كلام  
 الابداء وجوزوا لا يختص اسم وفي عبارة المصنف المختار في يوم من كون خبر التعريف  
 هو اللام المستفاد من ان خبر التثنية هو لثبات الشا وزيادته في الابداء دون مذهب  
 الخليل من كونه كذا والمتر من كون الفرق فقط وزياد اللام لرفع الاسم اقبل الاختصاص  
 كونه الفعل خبرا وحقا للتثنية وهذا مع كونه قاصرا بغيره لا لولوية لا الامتناع بغيره  
 نحو وقيل لما تعاقب التثنية والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتها فلهذا كثر في الفعل  
 على التثنية لم يزل عليه اللام فيه ان اللزوم ثم كيف وغوصه ويارجيد ولا يترك اللام

١٢٨



وغيره افضل لا بد له التنوين فان قيل منع الضمة فكذلك في الفعل مانع سنية  
وقيل انها لتعين المعنى المطابق للمستقل وهو لا يجد الالف الاسم ورد بان قد يكون  
لتعين المدلول لا الترامي نحو عند الاسد الراي وقد يكون الضم في الصفات  
للاعلى الحذف والنسبة والذات لا حظ للاول من المعنى وهذا مردود بان دالة الاسم  
على الشئ انما تكون التزامية ان لو اريد الموضوع له وقد صرح و بان الدلالة على المعنى  
المجازي مطابقة وان كانا في شبهة وقوله لا حجة ان ارد من حيث ذاتها مستقلة  
فليست بمدلول الصفة وان ارد من حيث هما قبله الذي فقد الخطم فان التفرقة في المعنى  
ليست بالجدوة بل الدلالة المستوية المحسوسة يراد بها ما مر ان اشتراط المطابقة  
انما هي من الاختصاص فكيف يغير الاختصاص منه والجواب انه ان الحرف وهو الاختصاص  
معنى الفعل وشبهه الاسم او المؤول به فلا يدخل الابهام او المضاعف والمفظة فرع  
المعوية وهي بتقدير الحرف المذكور وقيل لما اردوا انقضاء امر الفعل حطوا الفرع  
عن تبه الاصل اختصاص والحركة التي لا يعلمان والتنوين لانه اما تمكن مخولة او تفر  
واضحا في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف والفعل متطابق فيه او تتكبر ووجه الوجه الاخير  
من الامم المتفرقة وفيه ما قيل هو مختص بالاسماء والافعال والقواعد المشابهة ووجه  
اختصاص الاسماء او لمقابلته نون الجمع على رأي من جعل عروفا غير منضمة والفرع  
فيها لانه مختص بالتثنية ومنعها بتقدير اخرى فصلا كما لا يكون الا في الجمع  
المؤنث الساسم الترم يقال ترم بكذا اي رفع صوتيه مطرا معنيا وكذا التنوين  
يستعمل في القوافي المقطوعة والمشبوه والمشبوه ما يلحق القافية المطلقة في الحركة  
التي تولد من حركتها الحذف والمدح لا عنها لان حركتها مدح في الحلق فاذا ابدت منها  
التنوين يحصل الترم لان التنوين غنة في الحشو وقيل سمي لان حركتها اصلها في  
الترم باؤها من المدح في التنوين اشعها بترك الترم لخلو التنوين من المدح واما

واما ما يلحق القافية المقيدة اي الكشاف في الخروج الشعر بواسطة عن الوزن  
للمراد كمالها لانها لا يخلو الفعل ايضا قال اقل العم عادل والعتابن وقول ان حيث  
لقد صابن وقال وقام الامام خاوي الخترة بفتح ما قبله شبيه بالتحفة وكسر  
الشاكين وهذا زيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والحجج ان غاية الدلالة في ذلك  
عند الاطلاق والاستدلال اليه الظان الضمير راجع الى الاسم فيراد بالاختصاص معلوم  
عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفة بعد معرفة الاسم بالخاصة واضطر الشرح في قوله  
القصي قال الفاضل الجاني والمراد به كون الشئ مسندا اليه في حقيقته فاما الاستدلال  
بالاستدلال الى الشئ وارجاع ضميره الى ما هو كذا اظهر كالمذكور ولو يفسر بالاستدلال  
الى الاسم اقول ان يكون الشئ مسندا اليه والاستدلال الى الشئ تباين وان تلوذ ما وجوه  
كونه مسندا الى الفعل والاسم والذي عند ان مر الجاني ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار  
جنس الاسم للتحقق الاشكالين وقال الهند والاستدلال الى الاسم والحكم عليه  
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفاد من اليه التحصن عقلا فيفيد  
الخبر فافانتم يريدان الاستدلال مطلقا نوع والاستدلال الى الاسم صنفية ومعلوم  
الاختصاص هو الثاني الاول ورد بان الاول ليس مختصا قيل الضمير راجع الى الاسم  
كون استا بمعنى مسند فعلا وما خص الاسم المستفاد اي هذا القسم لا يوجد الالف  
الاسم الخاصة تطلق على المحرور وغيره فكيف يقال الضمير خاصة الاستدلال القاطنة  
خاصة الاستدلال ان الاستدلال ليس بفعل بل فعل في صوت والمصدر هو بمعنى المفعول  
لا بمعنى الفعل الذي في صوت لا معنى له ولا وجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة  
المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل قديم في صوت المصدر فالوجه هو الاول ووجه  
الاختصاص قيل لان الفعل وضع ان يسند الى شئ فلو اسند اليه لزم ان يكون مسندا  
ومسندا اليه في حالة واحدة ورد منع فسا مسندا بمثل اعجني فتر زيد عمر



والجواب ان المراد بالاسماء النسبية وقد بين هذا الراد في مواضع كثيرة بان النسبة  
متفرقة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا ترتبط بشئ اصاد والجل الواقعة خبر او  
حالا او صفة لا تشمل عليها وان نسبة المصنوع والصفة لا تشمل فظا لا تشمل فظا  
لا الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لم يكن حلا ووضع فان  
اراد فقط ان لم يوضع لان يستند فلا ينفذ وان اراد وضع لان لا يستند اليه فم  
ولو سلم فاما خبر من الاختصاص وكان اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد الراد  
والايمان يقال ان الفعل وضع لان يستند معنى مضد فلا يجوز جعله مسندا اليه  
ولا يخرج عن وضعه فراد فقط ظنا منه انه يراد به الراد الشا اعني منع الاستحالة  
يزد ونقص معنى مضد وهو محط الجواز ومحض كون الفعل مضع لاسما مفرد  
مضد الى شئ والمستند ليكون الا اذا تافلوا كان مسندا اليه لم يزوج عن الوضع  
اذ اللفظ الواحد يراد منه لفظا والمفرد معنى واحدا والاضافة اي كون الشئ مقارنا  
اذ اللفظة فرع المعنوية المفردة للتعريف والتحصيل على استقالاتي الا انما الاختصاص  
كون الشئ مقارنا اليه فقد علم من اختصاص الجوز ونحوه ينع الضائق من صحتهم الصحيح ان  
المضا الى الجمل فلا يجوز حمل الاضامه عليها وايضا هي اما من المعلوم فصفة المضيف  
او المجرى فصفة المضاف لا وجب جعلها صفة للمضا اليه لابل اصله وحذفها ليس  
ولذا ذكرت في الاستاء والاختلاف اللفظي دليل الغرض ان المقدم في دليل المصير  
والاجمال المعروف في الفعل طلبا للايجاز وتدريجيا في الانتقال من الادي الى الاعمال فالاسم  
اعلى كونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجردة ودونه الفعل كونه مسندا  
فقط ولا يمكن تحصيل كلام من مجردة والحرف اذ في منها لانه لا ينع مسندا ومسندا اليه  
وقدم في التفصيل هذا الاسم ثم الفعل بقية الاشرف والاشرف وما فرغ من شأنا  
الكلمة شرع في تركيب منها فقال الكلام لانه كلمة ما شئ او الشئ الذي وجد له

لا بد وهو مضمون كلمة حقيقة او حكا او اكثر الى غير ذلك او اكثر من غير ذلك فانه تامة  
على ان يصح السكون عليها بان لا يبقى للمخاطبة شيئا الى السند المستند ويخرج المستند  
من قوله من سمين حال من الضمير المحرور او فعل معه اي مع الاسم وانما المضاف  
لان الاسماء يقتضي المسند المستند والحرف لا يكون وحدها وانما الفعل يكون مسندا اليه  
ولان الواجب في واحدة لا يكون الا احدها والتركيب الثاني سنة ولا يوجد معها الا في  
هذه النسخين هما الشا غامضة كافي الكلمة لا بد من بيانها وتبين الوقوف بالصيد الطالبي  
على مستقيم ويرجع اليه من هو فضلا لا قديم ولا حوال ولا قوة الا بالاسم العلي العظيم  
الاولى والفرق بين الجمل والكلام هل هما مراد فان اول الجمل اعم مطلقا وليس له لفظا  
واجبا الى الاصطلاح الجمل بل في انه هل يفهم من استعمال المتقدمين منهم وتعرفياتهم الفرق  
والاعتماد تنصيصهم على شئ فالحق انه وان فهم من غير بعضهم المترادف في صيرفهم  
فانهم اذ رجحوا لم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع خبر او حالا او صفة او شرا او جزءا  
ما ليس بنسبة متماثلة في الحال وان كانت في الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا وكذا فدل  
انهم انكروا في الجمل بوجود الاستاء في الاصل وان ذهب في الحال ما ذكر وما لا يوجب اصل الكلام  
والضام من فروعها فلا تسمى جملة ايضا واشترطوا في الكلام ان يتوفا بالاسم في الحال  
فيكون ان لا يكون اعراضا اصله لانه النسبة تمنع الربط بالغير كما سبق ولقد اتراهم يقولون  
كلاما الذي لم يحل من الاعراض كذا ولا يقولون الكلام الذي لم يحل من الاعراض والثاني في انهما  
لم يجمعوا بينهما اربعة اسمية وفعلية ووظيفية وشرطية وبعضهم يرجع الشرطية  
في الفعلية وبعضهم يرجع الشرطية ايضا فيها وخيرهم اوسطهم لو استحقوا غير اعراض  
الشرطية والاعراض لا يستحق باعراض التريدين مثل ما ان يكون العذر وجبا او فردا  
او جبريا او مالماله او نحوها فيكثر الاقفا جدا وان الظرفية وان قد يرفع الكون جعل  
الظرف مقامه انقل الضمير اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترطوا في الاعتماد



والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقاديرها امتثالات هذه الاشياء استحق  
ان يجعل قسما براسه الثالث في زيادة القوت في هذا الكلام بعضهم زاد ومفيد الى السامع  
عالم ما لم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه ان الكلام  
يطلق على الجملة المفيدة ومما يشبهها والله اعلم استمالها على السبيل التي يصح السكون  
عليها كما يتناولونهم ان يخرج جميع القضايا بعد المعنى عن الكلام حتى كلام الله ورواه  
لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر انهم افادوا في الجملة اعني بعض الاوقات وبعض الاماكن  
ولما شملوا القيد الافادة بالاولى والمخصوص بالثانية وبعضهم زاد ومقصود  
عن حيث التمام والاضافة لاخره قال ابو حنيفة لا يشترط في قصد الكلام ان يشترط ان يكون  
على هيئة التركيب الموضوع في تلك العز وبعضهم زاد والذات احترزا عن الجدل التي في حكم  
المفرد كالمواصفة خبرا فانها لا تقطعها بالغيرها فلا يسهل كلاما في اصطلاحهم وقد  
عرفنا ان تلك الجمل لا استمالها في الحال بل في الاصل والبناء في الحال ويجعل البناء على البناء  
فلا يخفى ان الذات والرابع في تقسيم اسمها هو اما اشياء واجبات والاشياء كالذات والاشياء  
الذات خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون نفسه ثانيا لنفسه هذا معنى ما يقال الاشياء  
اشياء ما يمكن كالاتي وانما فان معناه اعني طلب الفعل والترك من لفاعل يحصل بنفس  
الضعفة بخلاف الخبر فانه الذي يكون لتبعية خارج تطابقه فيكون صدقا ولا تطابقه  
فيكون كذا بغيره يتصور ان في الاشياء والاشياء الحيزي ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت  
شيء في غير زيد قائم او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمي او ثبوت او سلبه عنه نحو ان  
خرجت فان استطالق ولستان قد بدت بطالق فيسمي ليا او ثبوت انفسا او سلبه عنه  
نحو اما ان يكون العذر زوجا او فدا وليس ان يكون العذر زوجا او زوج زوج في  
انفسا وليس طرفي الخبر استا وحكم بل في الجمع وفي الثاني يحكم بانفسا الجز الثاني  
للاول ولزوم وسيله في الثالث بانفسا الحد من الاخر ومنافاة له او سلبا لاول

منها جميع اجزاء مسند اليه ونسبي مقدما والجزء الثاني كذلك مسند وسبي الى اقص  
موجبها انما يتحقق الزوم والمنافاة وكذا بعد التحقق وسالهما على العكس لا اعتبارا  
لنفس الطرفين وكذا بهما لو اعتبر فيهما الحكم الحيزي مثلا قوله تعالى ان كان للرجل ولد فانا  
اول العابدين كلام متناقض مع ان الطرفين لو اعتبر فيهما الاشياء الحيزي كانا كاذبين فاذن  
هذا عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين ان الطرف قد يكون جزءا من جملة الاشياء  
التي تشمل على اكثر من شئ كما بعضا حيزيا وكما ان حيزا حتى لو شك بعضا في قول الاشياء  
التي وما ذكره المصنف ما يمكن ان يتركب منه ماله الاشياء ولا يفهم هذا من عبارة بل يقتضي  
ان يتولد دلتا في القسمين المذكورين لكونه من اسمين حال كونهما يتناولان عيانا كالكافور فانها  
عارية عن هذا الاقضاء فالوجه ان يقول الكلام ماله الاشياء واقوله اسمها او فعل معه  
والحاصل ان ما عدا المسند اليه من جهة الامر من لفظة ذلك هل يدل في حقيقة  
الكلام لا وظيفه المصروف حيث قال الكلام هو التركيب من كلمتين استدل على ذلك  
يقتضي الخروج وظننا الكافية بشعر الدخول والحق في القليل ان كان مغيرا كاشياء  
يؤخر كمال الكلام يتوقف الاشياء والحكم على ذكره والافلا اذ لو تحقق الاستا قبل  
لزم التناقض في الاستثناء المتصل ووقع الطلاق على جميع النساء والعق على جميع  
العبيد في قول جميع نساء طالق الاربع وجميع عبيد معق الاربع واللام بط فاللزم  
مثله فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتى ومن هذا الجنب عرفت ان الخبر زيادة حقيقة  
او حكاية ولا استا لا يكتفي للجمع طرفي المتصل والمفصلة لا يمكن التعبير عنهما بالمفرد  
كائين في المنطق فلا يكونان في حكم الكلمة وكذا نحو ما جاء في القوم الا يزيد بل فانه نحو  
نحو حق مملوك مملوك زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام واقسامها شرع  
في بيان الاسم وقسمه اولا فقال وهو اي الاسم معرب لو اختلف آخر الجمع الاسم  
لا العز وهو من غيرته اي اوضحة واظهرت فالعز محل اظهره المتكلم على المظهر اعني العز



وعمل الشيء على الوضع والمراد بلخر الاسم منها هو الحرف الملقب آخر عند الاضافة ولو  
فما في قسم الحقيقة كذا زيد والجاري كذا قاتل ويا بصير وواو مسلو على المختار بخلاف  
التنوين ونون التثنية والجمع بالعامل فيخرج ابن هون. وهذا في الاعراب بالحركة لان  
الاسم من السكون تاليها واما في الاعراب بالحرف فيشكل لوجها قبل العامل مثله نحو مسلمون  
ومسلمين صيغ موصولة التركيب حتى اذا اردت بعد الجمع التثنية المذكورة اما تقول مسلمون  
مؤمنون مسلمون او تقول مسلمين مؤمنين مسلمين وكذا التثنية وملحقتهما والاسماء  
الستة المضاهية لمسلمين ومسلمين مراد فان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال  
الاول عند ورود الرفع والثاني عند النصب للجاء فالعامل لا يحد شيئا من الاختلاف بل  
الاختلاف من الوضع فكان كيو ويا ووات واما ان كان الواضع شرط ان يستعمل هو  
وانت عند ورود الرفع والماء ويا ان عند النصب فكذلك التثنية والجمع في هذا ظهر  
ما في قول من قال في تغيير لحنه الاخذ انا اوصفة ومن قال ان هذان وهذان اللذان  
والذين صيغ موصولة ليس فيها من العامل بل من الواضع فتكون مبنية تحت التثنية  
والجمع فيكونان معربين والذي عكس في حل الاشكال ان حروف الاعراب قبل العامل  
اما غير التثنية على شيء او دالة على معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كدالة على المعنى  
الموجبة للاعراب فيتعذر الدلالة في بعضها فيجوز في الحرف الاخر بسبب اوصاف هي الدلالة  
الحركة الدالة على المعنى التفضيية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا او صفة فقط عرفت  
الاعراب قبل العامل بالمرئ وان كانت موجودة انا فالاعراب من حيث هو لا يكون الا  
بعد العامل وان نحو هذان وهذا معربان وان كان مفردا هما مبنين لان  
التثنية لما كان لفظا قياسيا مطردا اما اداة وان جعلوا كدالة على تبيين واحدة من الاعراب  
وليس على هذا الاعراب الا من اثنى عشر مع بناءه من غير واما نحو هو وياه فالاختلاف  
ليس الا في فقط بل في المادة والصيغة ولا لاجل جعلها اعرابا وان دالة على المعنى الموجبة

لان الاعراب وصف في الاخر واما اصلا وهذا هو سبب الضم عند اعني انهم سئلوا  
بذلك نفس اللفظ عن لالة الاعراب فظهر ان المراد باختلاف الاخر اختلاف صفة فقط لكن  
تلك الصفة قد تكون حرة وقد تكون دلالة واحدة تعلم بالصواب ولو كان ذلك  
الاختلاف تقديرا مقدرا او الاختلاف في الاخر اما بقدر في الحال ووجوب في الاصل وهو  
الاعراب التقدير او بوجوب في الحال لكن في الاختلاف قد لا يعلم المتفاوتان الاختلاف  
فيهما موقوف في الوسط وهو اخر للضام فيقف في اخر للضام اليه قد عرفت انها كلمة واحدة  
على المختار وعلى الاعراب اخر الكلمة لكونها دالة على المعنى والاعراب على صفة المتأخر عنه ولا  
يلزم خروجها من الضام زيدا ورجال الا ان يكون التقدير في معنى نفس الكلمة لا في الاخر فذلك  
افترق التقدير والمحل فان قلت فيلزم كون اعرابها لفظيا وقد حكوا بان اعراب  
جميع المبتدأ على قلت اللفظ ما وقع في لفظها له الاعراب وفيها كذلك وان اردت  
ما وقع في لفظها فيجاء مع المحلى والا اي وان لم يختلف لحنه بالعامل في شيء فهو مبني  
وانواعه اي انواع الاعراب الدالة عليه من الاختلاف وان كان اقرب واظهر لان المختار  
ان الاعراب نفس الحرف والحرف لا الاختلاف لانه مثلا من جهة الظهور والادراك بالحرف  
ونصب جبر ولم يذكر الجزم لان من اعرب الفعل والضم في الاسم سمي بالرفع لان الاصل  
النصب والواو وعند ما يضم الشفتان ويرفعا والاصل في النصب والالف وعند ما  
يفتح الف فكان الف شيء ساقط نصبت لفتح ياءه والاصل في الجر الكسرة والياء  
وعند ما جاز الفك الاسفل فكانه يكسر الكسوة سيقط ونحو الى الاسفل فظهر  
هذا وجه تسمية القاء البناء ايضا اعني الضم والفتح والكسرة اومع البناء وخصيص  
الجر وهم اما وجه الاختصاص فقد القاء البناء لانها من حيث الاول انطلق على غير اربعة  
وضم الشفتين وفتح الضم وكسر الفك مقدم على رفعها ونصب جبر وهذه التفرقة  
عند البصري والكوفي يستعملون الاختلاف في الاخرى بالافرق تبينه مراد المصنف



الكافية بقدر ما يمكن مع اشتغالها فيها مع زيادة ليس يحفظه ويكثر نفعه فانقص  
ظهر الاستغناء عن حصول المراكاة في قوله وهو حرف في الالفان قد نقص اكثر  
عما الكافية بلا اخلو بالمقصود فلا حاجة الى التبيين وان لم يظهر فلا بأس بالبيان وكذا  
زاد ان ظهر نفعه والافان فيه وهم ناقضون فاندتين دليل الحصر تعريف المبني ونقص  
نقص المعز والاعراض بما مدلوله انواعه والقائل ولفظ اختلا وافر العامل وجه  
نقص الاول ان المقصود من تعريفه ان يعرف افراده في غير الاعراض وهذا لا يحصل الا بغير  
جميع المبني حتى يعلم ان ما عداها معز فذلك يقتضي تقديم المبني كافعله صاحب السباب  
ولنا تعريفين للمعز في هذا المقام مع اختلاف في نفسه اطلاق المركب لادجز كل  
والركب مع الغير تركيبا تحقق مع عامله واراد بالمشابهة المنية المتماثلة التي ترجع اليها  
وهي تحتاج الى تفصيل على جميع انواع المبني واراد بمبنى الالف الحرف والمبني الى  
وكذلك لا قرينة على المعز في غاية الاختلاف في تركيبه والاكتفاء بما يفهم من دليل الحصر  
من المعز على قسم من اقسام الاسم بغير وكذا المبني وحواله تمام المعز على عتبات المبني  
وجه الثاني حصول مجموع قوله وانواعه وقوله بالمفرداه وقوله المرفوعة القائل  
وجه الثالث ان معز العامل لا يحصل بغير جميع اقسامه وكيفيته لعمادها مشرطها ونقص  
ابن التمام في مقدمه والمقتضى والاولا ما يفهم من جميع اقسام الفعل والاسم  
والحرف العاملة والثاني بغير جميع اقسام المرفوع والمقتضى والمجوز فان قلت المرفوع  
غير الافراد والموقوف هو الثاني دون الاول والمعز بالعكس ان تعرف الاسماء بالحوال  
الناطق لا يتوقف على معز جميع الحروف والناطق بل يحصل بغيره من ما قلت نعم فيما يمكن  
معز الافراد حين الفرضية كالمثال المذكور واما ان لم يكن كافيا عن غير هذا فقد تكرر  
وجه الاجابة ان اختلاوا الاخر بما من خاصته شاملة وباختلاها القول بمعارضة لعدم  
وجوه في مجموع والسؤال الاول مع انها الخصر لما بين انواع الاعراب اراد ان يبين انواع

الفرق

المعز بالشيء يعلم اقسامه الانواع ونشر على ترتيب الالف فاو الالف الاول الانواع  
فقط والثاني للثاني ان وجد الثالث للثالث والافانها وهذا يستغنى عن فعا و  
نصا وجرا فالعز اما بالحركة او بحرف اللين على ما يتبادر او بتمام او ببعض منها  
فالافانها اربعة واسمها الى الاول بقوله فالعز ولما كان هذا تفصيلا لسبق عطفه  
بالباء كون مرتبة بالاجمال وسمى هذا ترتيبا ذكره بقوله تعالى فاما الذين امنوا فليعلموا  
الاية فقولوا ان ابن من اهل الاية والمراد بالمعز هي ما لا تشفى ولا يجمع بقرينة  
ذكرها بعد والجمع الكسر لا يطلق في الاصطلاح الاعلى للجمع وهو ما يتغير ولوح  
النظر قال في ايضاح الفصل في النظر في الالفانها الحركات الثلاث والنون في  
شبه الفعل وهذا لا ينفك بالمعز بالحروف في الالفانها الستة واما الالفانها بالحقبة  
بها وفي حكمها فلا يدخل في المفرد ففاسلن الالفانها ان يكون فيما كان في حكم الجمع من كل  
وجه ككلا واثنين وكعشرين واولى ولو اريد بالمفرد ما سبق مع زيادة وما لا يشترط  
حكمها ولو بوجه فهذا مع كونها خارجا عن الالفانها اربعة لمقابل المضاعف والمركب والحالة  
والثني والجمع وعدم القرينة غير معتقد فيه فخرج عما اشارت اليه في الحقيقة وفي بعض  
الاحكام مثل كون الاعراض اما وادخل فيما خالف فيها ما يحجب المشاركة في كون الاعراض  
بالحرف مع مخالفة في مقتضى وكذا الجوابان القضية هامة ان اول الاستغراق يوجب  
اشتمال الافراد لاشتمال الاحوال فاستد الغرض ضبط اعراض انواع المعز واصناف الاعراض  
وذا لا يحصل بالاستغراق لافراد والاحوال والابقى مما لا يفرق كيفية اعرابها على  
ان اشتمل الافراد ايضا لا يستقيم في ذلك علم ان الاصل في الاعراض الحركة لحقتها وعدم  
الكسر للاختلاف الغرض فان الالفانها جعل على مرتبة تسهيل على السيل البديهي والاحتياج الى  
علامة اخرى فاكان على هذا الاصلين اعني المفرد والكسر المنصير للبحث الى علمه وسبيل  
وما خرج منها او لم يخرجها فاحتاج اليها بالضممة اي ملائمة في الضمة فروعها بالضممة



منضوب والكسر غير واو جاني زيد ورجل ورايت زيد ورجلا ورايت زيد ورجلا  
والقلم الثاني اعني ما يكون بعض الحركات نوعا الاول ما يكون التروك فيه الفتحه وانشاء  
تقو والجمع المؤنث السالم سابق في الكسر وهو ما زيد اخوه الف ونا والجمع مؤنثا و  
او مذكر اخو قوله تعالى الله اعلم ما في السنين بالمؤنث بالفتح والفتحة ملابس بالفتحة  
مرفوعا والكسر منضوب وجور اخو جاني مستأه وحل نصب الجركون على قرية اصل  
اعني المذكر السالم ما سبي والنوع الثاني ما يكون التروك فيه الكسر وانشاء اليقين غير  
سبي ملابس بالفتحة مرفوعا والفتحة منضوب وجور اخو جاني مستأه وحل نصب الجركون على قرية اصل  
على ما سبي منع منه ما لم يكن في الفعل اعني التووين والكسر والجري بالنصب الرفع  
وكو فاعلة الفضلة والرفع على العدة والقلم الثالث ما كان بتما حروف اللين اشاد  
بالفتحة في اسماء الستة الانية لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احتراز عن المصغرة فانها  
بالحركة اقول هي اخوة في المفرد المنصرف فلهذا لا التما الى الاحتراز عن نحو ادخلوا  
في الكسر لا عن نحو ابواب واولي الخواص في النفي والجمع ويمكن ان يقال ادخلوا هذه الاشياء  
من خلا المصغرة فان المشتد يتوهم اشتراكها مع الكسرة فلا بد من الاحتراز والا  
فلا حاجة الى كون مفتاح الان المفرة ايضا اذ اختلف في المفرد المنصرف مفتاحا ثانيا او  
صفة الى غير ما التكم بقرينة الاضافة مبدلة بالواو مرفوعة والالف منضوب والياء مجزوءة  
وانما جعل اعربها بالحرز لانها اسماء او اخرها تامة في حالة الاضافة على اختلاف نحو  
مخدوفة نسيح حال الافراد مجزوءة نحو العشاء شربت الزائدة فامكن جعلها على ما في النية  
والجمع والكسرة الخ من الخرك فانقلب الى الهمزة بسبب ضعف الحرف اصاله خفة دون  
الحركة فتلا نحو ان يحتاج الى زيادة في الجرد الاعراب وقد صفا العين اخر احوال الاعراب  
بفتح اللام نسيح مجزوءة نحو العشاء اللام لم يفتح اصاله فلم يشبه الزائدة فكان جزاء خفضا  
من الكلمة والاعراب وصف فتا فيا واللام التوك في الصغير بسبب عاد الى الحركات

والاى وان لم يكن مكبرة مضافة الى غير الياء بان كانت مصغرة نحو اخيك ومفردة  
نحو اخ او مضافة الى الياء نحو اخي فلا بد من التما في الاولين وتقييد في الثالث  
لانواع في الاخر وهو اكثر لجل الياء وهذا من ذهب البعض وعند البعض المضاف الى الياء منى  
فهذا مستغنى عنه لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاحتراز في المفرد المنصرف نحو  
كيفية اضافتها هنا استطراد للبيان وفي الكافية ذكرت في اخر الجور فقال ومعها اي  
مع ياء التكم يكون الاسماء الستة الى واخي وحولم قريب زوج المرة فلا يضاف الى الياء  
وهي الهمزة التي يستعمل كره كالقوة والصفة الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة  
منقوصة واو تامة لا بد لامها عند الياء وفي اصل قوة بدل هو اختلفت الياء استقامت  
الواو ميا وجوبا في حال الافراد وقليل مع الياء والاكثر بقاء وهاو ادغامها في الياء  
ولذا قال وفي بالادغام اكثر استعلاء الانشأ في وفتح فاء الفم مفردة او مفتاحا احتراز  
عن في فان الكسرة متعين اكثر منها اي من الضم والكسر المفهومين من الفتح والضم  
مفرد بالواو من فتح اللام ايضا الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف  
باسم الجنس ذكر القاء الغير المشهور فقال وجاء الحركا التثنية بالحرز الثالث للاعراب  
لفظا لا وشك ولا رد لام ولا زيادة همزة لان الاصل في العطف التثنية ويعلم حال  
الانما بظهور دخولها في المفرد المنصرف فيها اي في الاسماء الستة المكبرة المضاف الى الياء  
لنحو القابلية التثنية في قوله والافعال الحركا سكوني كمن القوة للاستثناء الان يجعل  
استعمال الخذفين وبقاء المعرب نحو واحد فتقول هذا ابك واخك وحك وهناك  
وفلن لا وجاء القصص جعلها مقصودا كعصا نحو هذا ابا واباك واباي واخا واما  
واخي وفا وذاك الخ والتشديد تشديد الاخر نحو هذا ابك واباك واباي وفا وذاك الخ  
وجاء اخ كد لو نحو هذا اخو واخوك واخواته وجاء حم كد لو ونحو يعني بالقرينة  
مكا الواء مطلقا قبل القصص والتالي يعني مفردة ومضافة الى الياء او غيرهما وانما هذه



القامدة في الرضى وغيره مع زيادة الاستيحاء فلم اجده والقسم الرابع اعني ما  
يكون بعض حروف المدون ما يكون المتروك فيه الواو وانما اليقوله والثاني سيجي  
حده واثنان وكذا التثنية والتثنية وكلام مع انضام الضمير لاسم بالالف مفعولة والياء  
منصوب ومفعولة وكلام مع غير اى مع غير الضمير لوقال ومع الظاهر لكان اظهر انضام  
بالحركة القدرية والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الالف وانما اليقوله وللمع المذكور  
الهاء وهو ما لا يتغير بناء واحده لاجل الجمع والتغير في نحو سنين وارضين ثنين  
وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمع او لرجوع ذوم غير لفظه وباعثه يعني نوع  
عشر ما اشتمل على ملحقات الجمع من العدد وهو ثمانية الفاظ ملازمة بالواو مفعولة والياء  
منصوب ومفعولة ووجه عددها من الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه الاسماء الستة  
واما من الثاني فالاعتراض عن البعض الاحوال الثلاثة فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة  
العدة الحق بالاشياء الذاتى والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف والالف وكونه ضمير التثنية  
في غوضها ويضربن والواو لكونها تحت الضمة اولى برفع الجمع من الياء فلزم اشتراك  
الاربعة في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسرها فيه لما كان هذه الحروف في التعليل معنى التثنية والجمع  
لم تنحصر للاعتراض تنحصر الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدال على الساكنين  
فراذ وانواعها عنهما فبالنظر الى الاولى لم تسقط مع اللام والوقف والى الثانية  
سقطت بالافتقار الى التثنية وكسرها في التثنية وفتحها في الجمع تعالى وافتقار  
بينهما اذ قد تزولا العلة الاولى بالاعلام نحو مصطفين ووجه الحاق التثنية الثانية  
لانها كالتثنية لفظا ومعنى واما كالا ففقد اللفظ والمعنى فراعوا في الاضمار الى المظهر  
الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى الضمير الفرع ثانيا المعنى مع ان اللفظ ايضا  
في اصل الاعراض والحاق باب عشر ايضا لكونها كالجمل لفظا ومعنى وكذا الواو وعد  
التنوين والاضمار ولما ذكر في تقسيم الاسم الاختلاف القديري اراد ان يبين ما مضى

ليعلم ان ما عداها لفظي واما الحكي في خصوصها بالاشياء على زعمهم وقد بينا ما هو الحق  
فقال وعصا اى لغز لغز عصا اى الاسم المنع الذي في اخره الف مفعولة وان حذ التنوين  
ونحو لا اى لغز بالحرية اضيف الى الياء المتكلم ولو حذ او قبلت ونحو قاض اى ما في اخره  
ياء مكسورة ما قبلها ولو حذ التنوين في كل حال متوحا لنفسه وقد يمكن بآؤه في نصب  
شيئا كما يحرك اى مثل تحريكه جرا اى جرد التنوين في الشبهة متعلق باحد الفعلين وتفسير  
الاخر فيهم من التشبيه يجوز ان يكون من التنازع كقوله ما ان رايت ولا ارى في مدنى  
كجاري بلعين في الصحاح قيل ثبت التحريك في الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزدق  
في شر العروق حيث الشرف كالي الاذن نحو مسلمى اى لم يذكر سالما اضيف الى الياء  
رفعا اى مرفوعا والحكى بناؤه نحو خمسة عشر على الاشهر او اعرايه مفعولة كان نحو  
من زيدا فيمن اقتتر زيدا ونحو عنى عن تميان او مكيلا نحو زيدا وهو زيد عليه لو كان  
ذلك الحكى جملته نحو تبطشرا علما فان الصحيح انه معرا اى تقديرى وقيل منى كما  
قبل العلية والثنى كالتامع ما اى لفظ اول ساكن يعنى بحى بعد متصلا رفعا فاعرا  
غوجا اى مسما القوم وفي نصبه جرحه تحرك الياء بالكسرة فتح ما قبلها والاسماء الستة  
المنع بالحرف والجمع المذكور الكسامة اى مع ما اول ساكن لا بد من استثناء المنقوص  
فانه تحرك في الواو بالضم والياء بالكسرة فتح ما قبلها بالاعلال فاعرا لفظي في  
الاحول كما غوجا اى مصطوا القوم الى مطلقا قيد لكل سموى ما خص اى ما يكون  
غير مقيد بها او زمانا او اعرا اى مطلقا تقديرى جبر وعصا اعلم ان الاصل الاعراض  
هو اللفظي لان من ثلث العلة الظهور فان منع فان في الاخر فقط تقديرى والاعراض  
ومجموع مادة كالمص ثمانية نقص زاد من عبارة الكافية ولم يحصر وخرج اشياء  
وهذه اربعة تحتاج الى البيان اما الاول فالمانع في المقصود تعدد الحركة على الالف و  
عند الحد للساكنين مقد كالمفوض لا مبنى كيد وفي الثاني وجوب الكسرة او التنوين



او الفتح قبل العامل وبعده وتعذر اجتماع الحركة والسكون والمركبين في وقت واحد  
ولم يمكن جعل الحركة والفتح اعرابا بعد ورود العامل وان قال البعض كما يمكن  
جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعد في التنبيه ولمع لفتة بالتدليل باختلاف  
العامل بخلافها ولا وجه البناء وان ذهب اليه لم يزد الاضا الى الضمير ليعبر عن  
غلامك وغلامه وفي حالي المنقوص لزوم التسكين لا اشتغال الحركتين على الابد الحركتين  
ما قبلها بفتح الفتح وفي رفع نحو مسلمي لزوم القلب لا ادغام واما السكت في الحركتين  
بياء مدغم وفي الحركتين لزوم اشتغال الاخر بالحكمة فصلا كاشان وفي رفع الشئ لزوم  
فتح الالف الساكنين لتعذر تحريكه وفي الاخير لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك في بعض  
والاشتغال التحريك للزوم الحركتين الثقيلتين في الاكثر واما الثاني فللفظ في تعذر  
واستشقل واللفظ في اعماده وجه الاولين التداخل لانه ان اراد قبل الاعمال في  
غلا في مستشقل وان اراد بعد الاعمال وتقره فاكل مستشقل فانه لم تحرك الياء في القاض  
وعا الواو في مسلمي والياء في قاض مع الحركة لزوال الاعمال اذ ادعاه الواو مع الحركة  
في عصا وفي بعضهم بان موجب تقدير في المنقوص ونحو مسلمي الاستشقال للموجب  
نفس الاعراب او قلبه في الفصول لا يوجب الاستشقال في الحركة التي هي الاعراب بل يوجب قلبها  
فبعد يحتاج الى التقيد للتقيد فالموجب التقيد لا واه اذ قد صرح بان القلب يمكن  
اولا لتسكين عركته وسبيل نقله في قلب كون التسكين بالعرض لا يفيد يمكن ان يفتا  
من ابن الحاجب مع قطع النظر عن الاصل والاعمال فتحريك الالف منقوطة او مقطرة  
والتحريك بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن والياء واما كون مستشقل والحركة  
اللفظي للياء المتعذر في قاض وان كان متعذر لكن لما كانت كثيرة القوة كانت في حكم القوة  
فالحق بانها وجعلها في المستشقل فان قلت تحريك الساكن مع سكونه متعذر فكل الحركتين  
فان فرقي بين القاض وعلا وقل الياء واولا قلب الالف واولا في فرقي بين العما

ومسلمي قلت اسكون عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول حله اياها والافلا قابل  
اصلا بخلاف الضد والمثل وقل الياء واولا الحذف لغير العرب وقل الالف واولا الحذف  
لحله ثم يحتاج الى الحركة فالحركة المتعذر الاعراب بالنسبة لها وهذا نفيس في وجوب الثاني  
ان اعرب المعز متعذر في اعزهم وقد اشنا اليها سبق بقوله ولو تقدير اذ توجه  
في المعز وهو اذ في من المتعذر يقال ويقال ولو محله فاذا الخطر المتعذر في ثمانية  
كان ما عداها فظيافا فاجابة الى الذكر ولما الثالث فالاربعة الاخيرة والتسكين  
والتحريك الضرورية ويمكن ان يدفع الاولى بان المعز داخل في تعذر ولم يحضره في  
الاثنين والثلاثة الاخيرة في الاستشقال ولم يحضره ايضا في الاثنين واما الرابع  
فالمعز بالحركة الوقوف بالسكون نحو واحد ومثلا وضارمة مطلقا ونحو زيد  
رفعوا جرا والمدغم كبير كما في قراءة ابى عمرو وغيره نحو الرجم ملك يوم الدين  
ونحو بارككم بتسكين الحرف في قراءة ابى عمرو وايضا وما يتبع حركة اخر متعذر في غير  
نحو لا تكتبه السجدة بضم السين على قراءة ابى جعفر والياء بكسر الهمزة على قراءة الحسن  
ومنه تابع النبي على لفظه نحو ياريد الظريف ومنه الجراوى ايضا وقد صرح  
الهامني في شرح معنى البيت ليس بحركة اعلمية ولا بانية بل بالنسبة والعرب  
مقدانه فيكون التسمية بالجرا المشاكلة واما اعتبار الكافية فشاملة اكثرها  
بالكلمة ومعها كلها ولما ذكر فيما سبق غير المنظر احتاج الى شياع ان الحكماء  
لا بد من معرفتها ويعرف المنظر ولم يمكن ان الاعدام تعرف بالملكات نعم  
لوفر لا يبدل الكسر والتوين لا تفعل الامر كند وورى اذ الغرض من التعريف  
معرفة المتعذر وتمييزه حتى تجري الاحكام ولا فائدة معتد بها في مجرد معرفة الاعمال  
بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشريفة هذا نصرة لاس الحاشي في تعريف  
المعز وقل لما كان غير المنظر اقل ضبطا منه بنضبط المنظر ايضا على قياس الاعراب



التقدير واللفظ رديان القلة في الافراد والفهم والمجاز ان المقاصد  
 معرفة الافراد الاحكام بحري عليها لا على المقصود وضبطها بالانواع والاصناف  
 في الاقل والتفصيل وسيلة ومقصود بالعرض غير المتضمن لان اقبل على الفعل المشابهة  
 فاخذ بعض الحكم لم ينص ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المتضمن لانه يمكن في الثانية  
 بالاشابه شبه الفعل بخلاف المتضمن فانه اسم ضمير وانما هي ما هي في الاولى والاشابه  
 في ذلك الشيء للجمع ترك التفرقة مستقلة وعدا لا بسبب الامثلة استغناء بالقصير مع  
 ان ذكر العلة التقريبية في التفرقة له وقد تم ما قام مقام العليتين لقولنا انكم ان  
 القصير تام بغيره وحكم الشيء بغيره عبارة كافية فلذا قدم في الحكم على القصير لكن  
 لغير بعض الاحكام عنه والناسخ كالفعل المصير المراجع المعنى الذي اسم اللفظ ولو  
 كان ذلك الجمع مرجوحا في الاصل لافي الحال كضاجر علم الوضع مفقود جمع جسيم عظيم  
 البطل مبالغة في عظم بطلها او في التقدير بان لم يكن جمعا لافي الحال ولافي الاصل لو قدر  
 وفرض حفظا لقاعدتهم كسروا فانه غير متضمن في الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقد راجع  
 سر والاحتفاظ لقاعدتين اختصا هذا الوزن بالجمع وعدم منفرد به وهذا تقدير العدل  
 في عمرو لم ينفذ الى العمل على الظير وحكم من يادة العمل وان لم ينفذ جعله حكما  
 جعل الجمع اربعا حاليما واصليا وتقديره وحكما على انه دبر يوم اتى الشرط والشرط  
 ح وان كان مردودا بان الشرط غير الحكمي انه مستغنى عنه بنفسه ان لا يلزم ان يكون  
 ما هو شرط الشيء شرط الماهية فحكمه كحكم العضو المهيأ للقطود المستكن وبان  
 الشرط هو الوزن فالشرط الوزن او الكون عليه وشرطه اي الجمع في منع الضرب  
 وزن حضاير وسراويل او وزنهما او وزن نوعهما اذا شئنا نحن ما اوجز ما لم  
 كذا حيث تدبر في المثالين الشرط والمراد الوزن الصغير لا الصغير في الامور نحو ساجد  
 ومصباح ويغني ان يقول ولو في الاصل ليدخل خود وان جوار على الصحيح الاستدلال

اختصاصها

اختصاصها بالجمع وامتناع التكرار اخرى وتكرار البعض في البعض والاسم في الجمع  
 فتقول الجمعية بغيرها حال من الوزن لان المعنى يمنع وزن حصصا او صفاتا لا تفتقر  
 كالمزاج جعل خبرا بعد خبر يحتاج الى تقدير يكون المفهوم كان وغيره يعني لا تقول جئت  
 بغير مال والا يلزم اشتراط انما شئ غير الماهية لوزن ولا يفهم اشتراط عدم الماهية  
 الموافقة اذا التفتنا بشئ بغير شئ لا ينافي في الانشغال والمراد بالهاء الحرف الدال على  
 غير اللفظ طريق عموم الجمع والقيمة شرة استغناء الراء بهذا المعنى عند اعني الفرع الخاص  
 كان القيمة في الاصل قد مر في دار فلا الهاء الا في الاول ولا حقيقة ان  
 بها الموقوفة لعدم شمولها للحالين فيخرج خوفه ويخرج خوفه في اوله وملازمة  
 وجه الاشتراط كونه بل هو المعاني من المفرد كراهية فتضعف ولما كان من هذا المعنى  
 كونه الثانية كونه براسها مطلقا على ما بينا لم تغير الوزن المشروط من فخرج الى  
 نفسها لكن ورد نحو مداني فانه منصرف وجو الشرط فاستطاع الشرح في القصير قبل  
 هو مفرد محض ليس في لافي الحال ولا في الاستقبال وانما الجمع مداني وهو لفظ اخر  
 فخرج خوفه في اوله وقيل بامتناع الراء بخرج عن المصنعة المقبرة ومبناها على جعل الراء  
 جزا والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراك بغيرها لانه كالياء فلا فرق في نحو  
 فخرج خارجة عن الوزن المعبر وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد  
 والجمع ونحوه وروم وروى حاصل يرجع الى عموم الجمع بعد هذا القول وهذا  
 فاسد لعدم القيمة وعدم كونها مخوفة من مداني فيلزم ان يراد بالهاء الحرف  
 التبعي في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم من الراء اصلا ولا في غير معتبره قبل  
 ان الكلام فيما تحقق جمعيته باقية على حالها ومثل هذا لا يدخل في النسبة وانما اضاعها  
 في الجمعية كضاجر ومداني ونحو دخول ياء النسبة في لا يعتبر جمعيته الصلبة ان قد  
 صلا كلف في نحو ياء النسبة حاصلان ضمير شرط الجمع الحالي وفيه يلزم افعال



شطر الجمع الاصلي وهو عدم دخول الياء وقبل المذلل للجمع جميع حروفه وفيما لا يمتنع  
بمدان في مداني وهو جمع في الاصلي جميع حروفه الا ان يجعل الياء جزءا وقد علمت  
حاله فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اختارنا من كون الياء في امثالها جزءا وبقاء  
النسبة كلمة براسها مطلقا يحتاج الى ذكر الياء دون التاء واما اذا تخلص عن الياء  
معنى النسبة نحو كرسى ومغنى فلا نزاع في جزيتهما فلذا منع جمعاهما لوجوب وزن  
وقل صرفه اي سراويل ارجاءا للفتح قبل وجهه للجمعة في بطلان العضو الوزن  
والتخلص ما يجعله غيبا او جعل الياء كالمقدم ومثل جوار كل حال استوفى كفايه  
اختلفوا في مثل جوار في الرفع والمركب من غير لان الاعمال خرجة عن الارتفاع  
كسلا وقيل لان الياء مقدمة للاعراس ومنع الضم مثله في كونه حكما لفظيا وهذا  
مذهب بنيوي وهو الصحيح والتنوين عوض عن الياء والمنع ما التزم في هذا الياء  
لنقدم الاعمال الذي يصحح الصيغة على منع الضم الذي يصحح جوارها والغالب  
الاصلي في الاسماء الضم ولما نظر بعد الاعمال الى حال الصيغة وجد مستحقة منع  
الضم في تنوين الضم واتي آخره من الياء او جعل هذا التنوين الذي للضم  
في الاصلي عوضا عنه بعد الحذف قبل كماله المصحح على هذا فالغرض من التشبيه الياء  
ليست عدم ضمه لا ينافي اعرابه لانه تقدم يريان وجه التشبيه بكون الياء مقدما  
الا الضم ولا يكون الاعراض مقبلا واطهر من هذا قول بعضهم بحسب التنوين حذف  
الياء وثبت التنوين وهذا البناء من الاستثناء المذهب الاول وقيل لفظ بجوار  
اي جعل جرمه كنسبه بتقديم منع الضم على الاعمال لقول الفرزدق ولكن عبد الله  
مؤمونا واليا وهذه لغة مستحقة وانما استعمال الفرزدق مع فصاحتها اللامها  
للجوار والفاء الثانية معطو للجمع بتقدير ههنا اي احد الف الثاني مقصود  
جلى ومدودة نحو جوار قبل انما قامت مقام العليين للزمها الكلمة وضعا مثلا

لا يقال اجل ولا حرج في التاء فانها الزمت بعارض كالعلة اقول ان ارادوا  
عمر السبعة التاء فنقص بنحوه اذ لا يقال اظلم بعناها وان ارادوا سلب  
القول فكذلك التاء نحو كرسى وضربا وان ارادوا بجمع التاء للفرق مطرد في بعض  
الصفا فكذلك المقصود في فعل التفضيل والمدودة في فعل الصفة الا ان يدعوا  
مع عدم تغير الصيغة والكسرة ولكن ليس يقرى الا ان ينضم اليه قبل التاء في الوقف  
هاء وهي حرف خفي كان مقدما فغايبا فارة التاء ونذر مفارقة الاقرب فالحكم  
لغالب النادر كالمقدم والنادر كالمقدم ولما فرغ من الاستبان التامع الصرف  
شرح في الناقصة فقال او اثنان من العلية قدما بالشرطتها في الاكثر وعرضا  
بشيء ولما كان ما عدا العلية من غير المقادير غير مغير جعل العلية نفس السبب في اللفظ  
التي هي الكيفية الجارية اوقصر للفتا ونظر ابن الخطيب في الفرعية للتشبيه في القو  
اكثر في العلية والحد من عن الطير في قول مثلثا والعقد من الفخ والايضا وهو  
في اصطلاح النحاة حروجه الى العقد الدلول بالعد باعتبار ان الاصلية لم يرجع  
الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر سحر واستعمل في الا ان يراد  
بالضمير الثاني التادون الوصف عن صيغة ترك الاصلية لانه الاضافة اذا اصلها  
العلم بالاصلية هي المعروفة المشهورة والمراد من الصيغة الاسم من الافراد والكثرة  
يشمل سبب كرسى كرسى اعتبار الوحدة لانه ثمة صيغتين او صيغتين متساو  
اطور ما قد في الجار فان عمل الاول في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بحالة التكرار والمعرف  
باللام وخرج عن هذا التفسير ما حدث أصلا وقيل لانه نقص وهدم للخروج صيغ  
الشتقا والمصغرة وغوها اصلية لها ما نحو صيغ اصلية لا مشتق منه والكبر  
وغوها فلا نقص والمراد من الاصلية ان يقتضيها القاعدة من غير معاضة كما في  
في الاختلافات تشمل الصيغ الغير القياسية واما الفرق بين اخره من جهة معدلة



عن الآخر يمنع وبين معنى اللفظ الفصيحة اعني البناء على الكسرة لم يمنع عن الصرف  
مع تحقق اللفظ في ما قبله معنى اللفظ في الاول ولا ضرورة واعتبار جعله  
جزءا من المعنى في الثاني ولا ضرورة وما تفسر مع كون غير منصرف عند الجور  
فالعناية التقديرية اذ تفسر اللفظ غير معتبر في منع الضم بالانفاق وعند البعض معنى  
الفتح لتضمن اللفظ واما ضمي وعشيت ومساء وبكر معناه فظن ان اللفظ  
ولم يمنع التقدير العلي واما عدم بناءها فلكون اللفظ متقد ولا متضمنا معناها الجواز  
انها ما والمضمة لا يظهر واما غوى وكيف وابن فليكن الصيغ اصلية بل لا يفتن  
معنى حرف الاستم فلذا ثبت واما اللفظ كما للمفرد فمستقام للفظ المقدر ولم  
يجعل جزءا من شيء فلذا لم يبين وبقي غير القياس من الجمع الشك وغيرهما لم يذكر خروجه  
داخلة في اللفظ ولا حاجة لنا الى الخرج بالان يجرى فيها على اخرى مع كونها منصرفا  
ولم يثبت الاثر ان الرضي جعل الغايا وضمي وعشيت ومساء وبكر معناه فظن ان  
لكن بني الاول لوجه ان الضم البواقي لغيرها سبب وهذا لان الضم لفظ اللفظ  
فكان كوصف والثاني فانها بوجه في ضابطة مع انصرفها وانما لم يبنو اللفظ  
في البناء والمضمة لغيره ومن هذا سقط تكلف بعضهم بان اللفظ كالتقدير  
والمقسم انما هو الاصل في وجوه تحقيق بلا شك فلفظ تخفيف في اللفظ كالتقدير  
وهذا مع كون حرف اللفظ وجعل سبب من الاسباب اعتباريا محضا متقد  
بنحو آخر وجمع فان اصلها متقد لم يستعمل قط ونحوه فان اصله اعني ما حقق  
بلا شك فلفظ في قوله ما وفيه دليل على ان الاصل شيء اخر فلفظ تحقيق  
والافتقار ويجعل المحقق هو الدليل لا الاصل اللفظ لان لم يرد تحقيق الاصل تحقيق  
دليل اصله وتقديره تقدير اصله تسامحا وسبب في هذا الوجه عدم ذكر  
اللفظ في غير الشاذة وقد عرفت وجه جمع جمعا مؤنثا جمع وقياس كسر

فعلة صفة فعل واسما فعلا لا في موقعه عن جدهما ولحقنا وان كان لجمع اللفظ  
افعل تفصيل فجمعا شكا والسبب الوصف الاصل على الاصح وان كان للخرج تقدير  
متقد كعرفان خروجه عن عامر لم يدل على ذلك قد حفظا القاعدة من عدم المنع  
الابطين او ما في حكمهما ولا شيء ولا يجمع اي عبرا الاستقراء كجماعهم كلاهما او كلهم  
والوصف وهو كون الاسم الاعلى اسمية باعتبار معنى معين هو المقصود الاصل  
اي الثابت في الوضع احتراز عن العارض بحسب استعماله في مرتب وشواذ  
او التوهم كافي للجماع اذا لا ثبت بالشك والتوهم ودخل في الاصل اما اذا اختلف  
الاسمية كما شوق لا يحتاج الى الضم بعد ضمها ولا يغير الوصف الاصل مع العلم  
فلا يلزم منع نحو حاتم اذا سمي به وهذا تخصيص للوصف الاصل ولو لم يذكر لهم الالتفات  
وحدهم الاعتبار الوصف يقتضي الاهتمام والعلية التعين بحسب ما يتبع  
اعتبار المتضامين في حكم واحد اعني منع الضم والثاني شاي بالبناء بقرينة سبقه  
لفظا ومعنويا وشرطه اي شرط الثاني بالبناء بقرينة سبقه منع الضم على العبر  
لانما لان الاعلى محفوظة والتغير بقدر الامكان ولان العلية وضع ثاب فيكون  
الثاني حرف معنى بلا خلاف بعد كان حرف معنى فليزم وهذا الشك كافي في وجوب تأثير  
اللفظ لقوته بظهوره القلبي وفي جواز المعنوي لافي وجوه ولذا قال وذات الثاني  
المعقول لان الاشارة القريب يؤثر في منع الضم وجوبا اي تأثير وجوبا وتأثيرا لوجوب  
الترادف او وجوب منع ضم لو كان ذلك المعنوي متحرك الوسط او عجمي اي نالجه  
او عجميا او زائدا حروقه على التثنية الاحرف وجه هذا الاشتراط ضعف البناء  
المقد فلا يقوى قوة المفوضة الابقاشي في اللفظ مقامها ولو بالواسطة  
والرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في غير موضع وجوبه في خوف قد يرد  
وتحرك الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحد في خبر مع جوب جلوب



والعجة وان لم تكن مؤثرة في الثاني الساكن الوسط على الاصح فلا اقل من تقوية الثالث  
 ولضعف هذين لا يؤثران الا في اسمائنا ثانيا فحذف الرابع واما حيث مقاومة الخفة  
 فلا طائل لهما الا في اوله فان تأثير العمل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فمقد لزم للثقل  
 لها كيف والعلية والوصف والعلة لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير ظ  
 واما ثانيا فالاثر في خوفه وماه وجواعلها المذكور يد على ان مدار الاشتراط  
 وعكس ضعف الثالث وقوته اذ الخفة والمقاومة يسكن في الحالين والمسمى اي الذكر  
 الذي سمي بالمعنى لو كان تائيه اي ذلك المعنى اصلها بان لم يخرج الى تاويل غير لازم  
 والا فخر في كل حال ككل مكسب غير تاء فان تائيه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز  
 تاويل بالجمع وهذا القدر زائد على الكافية ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كذا اذا سمي  
 مذكر شرطه اي شرط تائيه اسمه في منع الضم او على الاستعمال ولا يجوز ان يراد باله  
 المعنى المخلوق عن شاعرا ذكره المسمى لان يجعل نائب الفاعل على ضمير المذكر ولم يسبق له  
 ذكره في الزيادة على ثلثة الحرف لغاية ضعف الثالث فلا يقوية الا القام مقابلا  
 ولما بين حال التسمية المذكور بالمؤنث المعنوية كان مظنة خفاء الخاص معرفة حال العكس  
 فقال زائد على الكافية ولو سميت مرة مقابل تقوى والمسمى والمضام غير متناه فيحتاج  
 الى تقدير ولو قال ههنا والمسمى او فيما سبق ولو سمي به كان لنفس كراي بلفظ  
 مذكر مثل جعفر وحسن يد منع ذلك المذكور من الضم حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة  
 او منع مطلقا ومنع ما عدا الثلثة الساكن الاوسط اتفقا ومنعه ههنا المختار  
 كشيء خليل ووجه دفع البس قفوي اعتبارا الثالث بهذه الضميمة فوجب التعجيل  
 نحو ههنا في باقية على الضعف اذ لا مقول لفظيا ولا معنويا والعجة وهي كوكبة  
 غير عربية في الاصل وشرطها في منع الضم العلوية اي كون حلا علميا في اول استعمالها  
 اي استعمالها او على الاستعمال سواء كان علميا في العجم ايضا كما ابراهيم واسم جنس

كثا لون

كما قالون فان في العجم معنى الجيد ثم نقل علما الاحد رواية نافع فظهر الخلل في عبارة  
 الكافية وما وجبه من التعميم الحقيقي والذي فجع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة  
 لغو المجاز والاقرب ان يقال ان العلة في هذا الاشتراط بقاء العلة بمجالها واما  
 بعد تفتت العز بادخال لام الضمير والاضافة والقرب والتغير فيكون كالكلمة  
 العربية فيضعف العجة فلا يؤثر هذه العلة مؤثرة في قالون فليكن نحو ابراهيم  
 دلا لهما ولكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوهها خفاء لا ينبغي والزيادة  
 اي زيادة حروف حلا على ثلثة احرف او تحرك الوسط نحو شمر شمر فوج منصرف  
 اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب جعل العجة كالثاني المعنوي دليل اعتبارها في ما وجب فيكون  
 في نوح الوجها كهنه فهدا للزخمى وقد يفوه بان التائيه امر حقيقي وله علامة  
 تظهر في بعض التطار والجملة امراض في لاعلمته لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار  
 التائيه في نحو ههنا اعتبار العجة في نحو ههنا واعتبارها في نحو ههنا لا يقوية الاستعمال  
 السببية لسمع قطع من ضر في نحو ههنا ههنا والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط  
 في العجة اصلا فلو التائيه لان اعتبارا في التائيه اقياما مقابل الرابع القام مقام  
 التاء فيقوى بوجوه التائيه في الجملة وهذا لا يعقل في العجة اذ لا علم له حتى يسبقها شيء  
 فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب  
 يرفعوا الاوزان الحقيقية ويكثر ونها في كلامهم فقوية الزيادة للعجم متقولة  
 وعبر زيادة حركة لا يوجب ما هو في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو جحر حلا الرباعي  
 وههنا مذاهب كثيرة واكثر احوالها وارتضا الرضى والثالث اعتبارا بدليل منع نحو  
 وشرو ههنا من باب التاويل من تبعه وردها بانها اسما بجمع وقوله واما يظهر  
 التمر في قولك اسم رجل ولم يسمع منه ووزن الفعل وهو ههنا توجه الفعل  
 قديم على التركيب طبا ومنه سببه للعجم من حيث انه دخيل في الاسم لا اصل ولا يجمع



وزن الفعل بالعد بالاستقرار بين هذا الحكم ههنا لا يجازي ولقبيل الدهر ما يجي  
من قوله ولو تكو ما فيه الم من غير تردد واختلاج شبهة ولا من احكام وزن الفعل  
وعند جمع الغدير وان كان من احكام العد في غير هذا ولم يعكس لان الحول الى العلل  
اولى وشطبه في منع الضمران يختص ذلك الوزن به اي بالفعل في الوضع الا ان فلان  
جاء في الاسم المنقول عن الفعل او العجم غوضه لا او مشد العجم او يكون  
في اوله اي في اول وزنه زيادة اي وصف هو زيادة كزيادة الفعل او في محل اول  
زيادة كزيادة الفعل او في اول وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا بالحول  
والمراد بزيادة الفعل ما له نوع لخصا بالاول الفعل يعني حروف اتين غير حال من  
الزيادة قابل للتأخر في اخره واما اسند عدم القبول للزيادة كونهما سببا في البعض  
الا ترى ان زيادة الفرق للتفضيل او الصفة سببا في صيغة المؤنث بخلافه  
قائم وجشتم ووجه اشتراط تأكيد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق  
بقابل او غير اي يمنع عن قبول التأخر باعتبار السبب في منع الضم فلو قيل باعتبار  
غير السبب فيضركا سوا اسم الحية السوفان السبب فيه هو الوصف الاصل باعتبار  
لا يقال للمؤنث اسقوبل سوا باعتبار الاسمية العارضة يقال لا يثنى من الحية الاسوة  
والاسمية ليست السببية في شئ مجتهد يعزل وارمل قائما يقبل التأخر باعتبار  
الوصفية يقال لفاقة يعلم وامرأة ارملة والوصفية فيها وان لم تكن مؤنثة  
لم يخرج من السببية وهذه زيادة على الكافية لا بد منها كرايت والتركيبة قبل هو  
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلية فالوجه ان يقال هو  
او كلمتين اكثر ولا بد في تأخير في منع الضم من اشتغال اسمين في الاصل لان نحو  
النجم وبصري علمين منصرفان ونحو من زيد وان زيدا وزيدا مع الضمير اعلاما  
محكيات فلا يظن منع الضم وقداضا في زيادة هذه على الكافية والعلية

في ان الاسمية الم من العلية فلا يستلزم ضم  
وجو العلم وجو العلم فلا

في ان الاسمية الم من العلية فلا يستلزم ضم  
وجو العلم وجو العلم فلا

في الحال التحق الاقرار ان مع الضم حال الكلمة وهذا التعليل اول من قولهم ليا من  
من الزوال فيحصل قوة واما قول بعضهم او لتحقق الشك في فساد الاشتراك  
وعند التعيين وعدم الاضطرار في الاصل لان الضم لا يكون ان اثنى غير محتاجا لئلا  
تؤثر الحرارة والماء البرودة والمؤثر في وضع غوضه ومضاوان ههنا في التركيب  
لتحقق الشك وعدم الاستحوا باطشرا وزيد قائم عليان لان الجملة محكية على  
حاله فلا يظهر فيها منع الضم قبل لا بد من ان يقول وعدم كون الثاني متوخوا  
سببا ولا متصنا لحرف العطف نحو عشرة علماء فان الاصح بقاء البناء دون منع  
الضم ولا معر باقبل العلية غوضا ب زيد او حيو ناطق عليان واجيب الاولين اما  
بأنهما مبنيا ويا غير المنصرف من المعرب وفيه نظر لان من المحكي على البناء والاصح  
للجملة وان عدم منبني الاصل اذا صاع على كونها معرفة محكية فاطنك بالعارض اي  
حشتم وقد عد المص في سابق المحكي مطلقا من المعرب اما بانه اكثي ما ذكره فيما بعد  
وفي ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلية ولو قال المص والتركيب شرط العلية  
وعدم النكبة احصروا شمل وامنع وادتها بالاشتراك بعد كونها خلاصا اصطلاح  
تقتضي استدراك الفيد والالف والنون المريدتين في الآخر وهو توحيد التفسير  
باعتبار كون سببا واحد الوكان في صفة وقد عر تفسيرها فشرط في منع الضم عدم  
فعلة في مؤنث لتحقق مشابهة لا في الثاني وقيل وجو قفلي والاول اول لان  
المشابهة بعدم قبول التأخر لا بوجو فعلي بعينها واشترطها لاستلزامه والاول  
ههنا عم والا اي وان لم يكن في صفة فشرط العلية ليمتنع بها عن التأخر والوجه  
النون الالهة جاز المنع ولا يجزئ ان كان من الحسن فله فعال وان كان  
من الحسن فله فعال وهذه فائدة رائدة على الكافية والفا الحاق المفردة ينبغي  
ان يراد بالحق المعنى اللغوي ليتناول الف قبحه في فانه غير منصرف حال العلية



مع الف ليس الا لما قال الاصطلاح اذ لا سادس في الاصل حتى يلقى وشطه منع  
الضمة العلية لم تمنع عن الماء فيتحقق مشابهة لالف التانيث المقصود نحو اظلي  
فان الف ليست للتانيث لحي اطرطة واحترز بالمفارقة عن المدة فانها لا تليق بالالف  
التانيث الممدة ولو مع العلية لان هتئما التانيث الممدة الف في الاصل بخلاف  
الحق فلا يتأكد المشابهة بخلاف المقصود وهذه زيادة على الكافية لا بد منها ولو تكو  
اي غير منصرف في علمه مؤثر في منع الضمة احتراز عن الجميع التي التانيث فانه العلية  
غير مؤثرة فيها لاستقلالها بالتأثير في احوال الثالث متبعة صغر لما تبين انها شرط  
في اعداد العدد ووزن الفعل وهما لا يجتمعان في التكرير بقي بلا سبب على سبب واحد  
الا نحو احرير يد ما كان الوصفية الاصلية في ظاهره قبل العلية كسكران و احر فانه  
سيبوي يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع عن الاعيان اعني العلية لما روي  
الاعيان جعلها كالتانيث لانها تعوق والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلية والاعيان  
بالتكرير والاصل في الزلزال لا يعتبر وجه سيبوي اعتبارهم الوصفية الزائدة في اسود  
وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان الوصفية لم تنزل بالكلية في الاعتبار  
معلوما تباين زوال الالهام فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس فاسد  
واما نحو اجمع وافعل بالفضل بغير من اذ اسمي هما ثم تكرر فيضرب بالاتفاق لعدم  
ظهور الوصفية الاصلية فيها ومع من غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصف  
ونصرف يا اباي اعني ما في العلة التحقيق فيتناول جمع واخر ونحوهما المذكر  
اذ لو جعل علم المؤنث لا يضر بالاتفاق وما ذكره المصنف اكثر الحق لان العلة  
في هذا التتابع للوصف فيزول بزواله وذهبا عن اليمين الضمة اعتبار العلة  
الاصلي مع العلية ولو تكررت المانع على مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى قياس  
سيبوي ايضا لا اعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال المانع والعلة تابع لما في الالف

وقيل

وقياس هتئما الاخفش الضمة كذا في احر واما العلة التقديرى فقد علم حاله ولو  
تكرر ما فيه بخلاف التحقيق وتكريره اي تكرر ما فيه علمية شخصية يحصل بان يراد واحد  
ما سمي به البارز ان الاسم والمستكن في سمي السمي ما في ما بان وقع اشتراك  
لفظي بعد الوضع كقولك رب عرو لقيته والصفة المشبهة عصف على واحد كقولك  
لكل فرعون موسى اي لكل مبطلي حق وتكرير علم الجنس مشابهة اي بالصفة المشبهة فقد  
اذ لا يتصرف ووقع الاشتراك في تأمل وقل المانع من الضمة العلية وحده الضمة  
الشعرية كاهو هتئما الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوز له الاكثرون لان الضمة ترد  
الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عنها والاضمة هو الاصل والصغير غلب وزن  
تخصه نائب الفاعل فلا يصغر فخصص والاضمة البارز للوزن اي غير بوزن وقع  
الاختصاص به فيضرب نحو ضرب تصغير ضرب علما على صيغة الجمع ولا يصغر نحو اخمد  
ويشكر لان الاعتبار للوزنية في هذا القسم بالزيادة الموجبة في الجاهل وفي الاول  
بالاختصاص المذهب بالصغير والعدد والجمع اذ الصغير وضع مستانفلا كالكبر لا على  
والجمع فيجوز انما اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر الجمع الاصل لبقاء السمو على ما والصفة  
تخل ايضا يمنع الضمة مطلقا اي بجميع العلة لا بما اي باسم كانت النسبة مفردة نحو سبي  
جمع كرسى فان النسب لا يخل وحكمه اي حكم غير المنفرد ان لا يكون بتسوية التمكن  
ولا كسر لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق  
والافادة وكل علم فرع لشيء يمنع منه مانع من الفعل اعني التسوية واكثر للتسوية  
كقوله تعالى سلاسله واعلا لا على قراءة نافع والكسائي والزحاق وهو تغيير  
في اجزاء الجمل لا يخل بالوزن لكنه يخرج عن السلاسل جواز اقيد للقسامين اي يجوزها  
جواز او الضمة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله اعدة كرسى ان لنا  
قبل دخول الكسر مانع الاستغناء عنه في دفع الضرورة بدل على ان منع الكسر



بشاعة التزيين لا بالاصالة وجوبا وكذا كسر المنصرف في حال الجر لا بالاصالة  
 المعرفة او الاضافة اي كونه مضافا لانهما من افعال خصائص الاسم فيضعف شبهة  
 الفعل فيرجع الى الاصل لما وقع من تبادلات انواع الاعراب وما يتعلق بها اراد  
 ان يبين محالها وبذلك يعرف انها لما اعلت فقال **المرفوعة** اي الاسماء المرفوعة  
 على انجع مرفوع لان الذكر الذي لا يعقل حكم المؤنث كالجنات الصافات والايام  
 التالية او مرفوعة بتاويل الحكماء ولم نقدها شمولها المنزاع ولم يذكر واللام  
 للاستغراق والرفع في قسم الاسم لكن يرد انه في قسم المعرفة فالتقدير المرفوعة فيلزم  
 كون القسم من المقسم او تخصيص الاسم فقط او مع الحدود وكلها بعيد وايضا  
 تخصيص انواع الاعراب بالمعرفة يستدعي ان لا يكون المرفوع ولا منصوبا  
 ولا مجرورا ولا فاعلا ولا مفعولا وهنالك الاجماع فالوجه ان يجعل الاعراب  
 مفعلا عام وهو ما اقتضاه موضع معنى يتعلق العامل ليكن دليلا عليه فان لم يرفع  
 مفعولون شي فلفظي وان منع حال في اخره فتدري وفي نفسه فلي وهذا الاعم  
 لمقتضى فيجوز في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع  
 الثمانية كذا حالها واقعا والمعرفة في الاصطلاح ما اشتمل على الماضي فظهر ان الاستا  
 تقديم التبع على المرفوعة وبنا المحل ايضا ثم المرفوعة اما موقوفة لعدم العامل او  
 محذوفة او مبتدأ خبر محذوف او مجوع قوله **الفاعل** مفعول ما لم يسم فاعل المثل  
 هذا حلوا ماض فيكون ما اي مرفوع خبر محذوف والمحل معتزلة اسند المرفوعة  
 الاصطلاح في فعل الفعل وان عم ما في حكمه كونه خلت التبادلات الجارية جمع  
 بين الحقيقة والجناس ولا قرينة لعدم وايضا ان اريد بالاستنا الاصطلاح في كل واحد  
 الكلام فلا يجمع ولو علم المعروف وان اريد معنى النسبة مع تبادل فلا يمنع  
 وكون جماع المرفوع لا يفيد لان العرف من المرفوع لا يجراد اعراضه

لا يجد معرفة الاصطلاح فالاصطلاح في المرفوع او شبهة وصية ولا  
 الى ذكر التقديم لان السند في نحو زيد ضرب الجمل لا الفعل ما قيل من الاسناد الى  
 ضمير شي استنا اليه الحقيقة في المعنى على ما يشعر في الحقيقة لا في اللفظ الكلا  
 في الاثر ان رجلا في قولك رايت رجلا ضربك اسندا الى الضمير في المعنى مع كونه  
 منصوبا واما المبتدأ المقدم خبره فالمسند ما جاء مدمركم لافعل وشبهه فاجتبا  
 وجو التقديم في النوع لاخراج ضائع والمتبادر من الاستنا والنسبة بالاصالة  
 فيخرج التتابع وانما يقع الانكسار والاشياء والنجاسات والسلب وحقا اصل  
 الفاعل والاولى ان يليه اي ياتي بعد الفعل بلا فصل كونه عاملا في مع سلب  
 اليحيى جعل كالجمل الاخير من شبهة اسما للام في نحو ضربت وضربت دون ضربت وضربت  
 وهذا لا يمنع وجوب الولى واشتباها على اصل هذا الظاهر والمثل يستعمل  
 في الواجب بما لا يعدل عدول فصيح الاصطلاح اي اشياء ضامير الفاعل الفاعل للتعقيب والرفع  
 قبله قبل ذكر الفاعل نحو ضربت رجلا لانه وان كان مؤخر اللفظ فمقدم رتبة كان  
 كعكسه بقوله تعالى واذا ابلى ابراهيم ربه والمتع ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على  
 الفعل قبل التلا بل يتبعه لابتداء وهذا لا يفيد الوجوه الجوزا قائم زيد ولعدم شبهة  
 في الشيء والمجوع وعدم تقدمه ما دليل على ان المفرد المقدم ليس فاعل ولا يتعد  
 لفظا بلا خلاف في قول التلا يلزم قيام حذو واحد محليين في نظر لان مدلول الفعل  
 الجنس المرة ولذا لا يشي ولا يجمع كيف ولو تم لا منع قام الزيدان والزيدون و  
 لا يحذف في الصحيح افاة الفعل بدون والحق عند عدم التلا حقيقة حكما  
 فلا يشمل الاستنا وينبغي ان يزيد بلا نائب والحركة والمنقيا اما مرفوعة معطوفة  
 على الاسمية لكونها احكاما ماثلا وعلى الفعلية اذ الولى يقتضي التاخير على ما فسر القول  
 اللفظية اذ التداخل متع والمؤخر مفعول والوجه لكن هذا لا يفيد لزوم المط

تدبر عدول الفاعل بعد فاعل الاول في قوله تعالى فاعل الضمير  
 نعم على احتياج العدد والى من يحذف فيكون حقا في خبره



بل يفيد عدم الفرج لا يريد على الاصل فلا يجوز ان ينص على يديه وفيها في الثانية  
لكن يكون دفع الاثر بهما اما بعوم الجنا او جوار النجم كاهو من هذا المثل واشتركت  
للق معنى بين الخاصين وعدم القرينة لفظية كالاعراب والتاء في نحو خضر موسى سلى  
او معنوية نحو كل الكثرى عيسى وانما اى كون الفاعل ضمير متصلا بارز او مستكنا  
احتراز عن المفصل مظهر او مضمير او وقوع مفعول اى الفعل او الفاعل بعد الاول  
بعد معناه وهو في انما واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضمير يرفع  
الاقل الفاعل ومع شئ اخر قبله نحو انما ضمير زيد عن او يوم الجمعة يوجب  
كل واحد من هذه الاربعة تقديم اى الفاعل على المفعول دفع النسخ متناع فصل  
الجزء وانقلته المعنى هذا ولا بد في الثاني من شرط تاخر المفعول على الفعل وفي الثالث  
من توسط الابهى اذ تقدم المفعول مع الاجازة ضمير مستحسن نحو ما ضمير الازدياء  
لقد انقلته المعنى ولزم قصر الصفة قبل تامها وانقلته المفعول اى كون ضمير متصلا  
بدونه اى اتصال الفاعل احتراز عن نحو ضميرتك وضميره اى اتصال ضمير المفعول  
اى بالفاعل نحو ضمير زيد اعلمه ووقوعه اى الفاعل بالرفع بعد الاول بعد معناه  
يوجب تاخير اى الفعل عن المفعول لتتافى الفصل بالمظهر للاتصال وامتناع الالتماس  
قبل الذكر لفظا ورتبة وانقلته المعنى ولا بد في الثالث من انما سبق وجها تاما  
اى الفاعل وحده نحو ما الفاعل وعامله لو وجد قرينة قيد لها نحو زيد لم قال  
من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجدت عامل الفاعل لو فسر لك كان زيدا  
فزيد فاعل الجاء نحو وقال لا مبتدأ لان حرف الشر لا يدخل الاعلى الفعل لفظا او  
تقديره والمراد بالتفسير هو الالة الابهام الحاصل من اللفظ ولو ذكر المفعول لفظا  
كالتمثال المذكور نحو الالة الابهام بدون اللفظ فانه يجوز ان يكون مفعولا متعلقا  
لها الشيطان قال يا ادم ونحو رجل اى زيد واخر بحث التنازع عن مفعول ما لم يسم فاعل

عزال

بخالف لابين التاكراهة الفصل بين الشئ ونائبه بالاختصاص والتقدير نائب الفاعل  
اخضر واظهر فقد تناولا ونحو رها في اعطى زيد رها اصلا ونحو جنى المعنى الاثر  
اللفظي مفعول في الاصل نسبت وصفت اولية مجزى اصطلاحا وشبهه اسم المفعول  
ولا يقع نائب الفاعل المفعول الثاني من تاملت يعنى ما كان الثاني من عين الاول اذا  
والثاني والثالث لو وجد التباس من تاملت يعنى ما يتعد الى ثلاثة مفاعيل هذا  
عند المتأخرين والمقدم مفعول مطلقا لا متعلق كونه الشئ مسند او مسند اليه  
مع اسناد انما ما يتعد نحو اجبني ضمير زيد وهذا بعد كون قاصر غير متوجه الى الالة  
تأما بين المفعولين حال المفعولية فالحق ما قاله المتأخرون من انه المانع هو  
الالتباس كما اذا اتفق القرينة نحو علم احوك زيدا واعلم عمرو زيدا كما يجزى نحو  
علم مطلق عمرو واعلم الكثرة زيدا مستغنى اذ التكرير يشد ان الغيرة في الاصل والفعل  
ان المستغنى هو الكتاب في العتار كذا والتباس لو قال ولا ينطق لسانى الثاني  
والثالث من الفواسخ كان اخضر اظهر واسلم ولا يقع الزمان والمكان والمضد  
نائب الابهى ان لا يكون ذكره عبثا اذ لا بد لكل جزم مدلول اشتق من عطية فلا يقال  
ذهب من اوجين او مكان او موضع او ذهبا بل يقال ذهبت المعنى او فرسخ او  
ذهبتا شدة وقعدت شدة المضد المعنى وجوا من مقدان سيجوز الاستغنى  
المضد المدلول للفعل في خوفه وقيم وهو مجزى عن الزائد وتقديره ان ما امازه  
المضد المعنى ومثل ان يقال المتوقع المفعول والقيلا ان لا فائدة في الاستغنى الى التوكيد  
وهو ملغى فكيف اذا نوى ولم يلفظ كذا ذكر ابن حروف ولا يقع المفعول للمفعول  
اما الاول فللزم زوال شعر العيلة وهذا يحتاج الى الجواز في الظرف واما الذى  
مع اللام فيقع ولا يقال له مفعول عند اكثر من بل مفعول به غير صريح كذا  
ذكره الرضى واما الثاني فلان في واو شائبة العطف على شئ غير مسمى



وجو المقطوع مع هذا المقطوع ليسيا ولم تحتل في زمانه مفعول معه وما قيل ان الواو  
 دليل الانقطاع والفاعل كالجزم منه فكما لا يتوحد مع الواو لا يكون ثابتا معها منتهوض  
 بالجار والمجرور والمفعول الاول من باب اعطيت يعني ما يوجب الثاني من غير الاول فاننا  
 اول بان يقع نائب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس لان في الاول معنى الفاعلية وهو  
 الاخذية مثلا في استجابة الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية وهو الماخوئية مثلا  
 فلم يناسب نحو اعطى زيد درهما ويجوز اعطى درهم زيد او عجب فروع الاول للثانية  
 باللسان فعلى نحو اعطى خالد بشرا اذا كان البشير واجيرا او ظميرا ولا يجوز اعطى  
 بشرا خالد ولو وجد المفعولية الصريح مع غيره من الفاعيل تعين الثانية لشدة  
 شبيهة بالفاعل فان تعقل التعبد يتوقف على ما يجزئ سائر الفاعيل وان اعترض المفعول  
 المطلق فليدفع بتذكر ما سبق والاى وان لم يرد المفعول في الفاعيل الثانية من ان  
 الثانية سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل ولو اقتضيا اي العاملان للسبق  
 او الفاعل والغرض من الاستاء والعل ويعلم حال غيرها بالمقارنة كحال الأكثر  
 واستثناء المضى العديمة قطع التنازع على المذهبين لاقتناع الاضمار بتعريف  
 الاضمار في الفاعل اللازم والمضى لا يلزم بالاتفاق فيكون كالمفعول في القطع  
 بالخذ ما بعدهما واحدا او اكثر اسماء موصولة او غير مظهر او مضمرة منفصلا  
 ومعنى الاقتضاء والتنازع توجيهاهما بحسب اليمين مع صحة وقوة في ذلك  
 الموضع مفعول كل منهما على البدل فلا يتصور في المنطق الجرد واما في المقدم الترتيب  
 قبل لا مجال للتنازع اذا الاول يستحق قبل الثاني وادفع بان الثاني قبل الاول لا ينافي  
 وبعد لا يمكن فيما اخذه الاول ولا يلزم تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع قد  
 استحق الاول على وجوه الثاني لا على استحقاقه والكفاية لصدق هذا التنازع ودعوى  
 تقدم استحقاقه دون وجوه تحكم ان لو اريد الاستحقاق على المفعول فعلا ولو على الترتيب

ففعل الوجوه ايضا والحال ان التنازع انما هو في التية والقليل مخرج واللفظ انما  
 يبعد بعدا قطع فالصواب ما قاله الشافعي ان لكل واحد منهما ايضا جاز لكل التنازع  
 عند الترتيبين اعمال الاول بخلافه الموحى لعل وجه اتفاق اولوية تقدم العامل ووجه  
 مع الفعل لو كان ما بعدهما جوا لوضعا منفصلا وظاهرا بعدا لا يقيد بما هو حاضر  
 وما اكرهنا الا انما والازيد في ما بعدهما من العامل الاول دون الثاني ان الترجمة  
 اقتضاهما بالاتفاق فكل يوافق الكفاية هنا صريح به شرح التنازع والابواب  
 فادعوا لقولهم قالوا ما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عند التنازع  
 وهو متبع ههنا الذواضرون الاضمار المعنى والرواية لا يصح احكامها في المرفوع واما  
 في المصنوع وما صتر وما اكرمت الاياك او زيد فالفرد الاول لا يختلف المضمرة  
 رفعا ونصباً حالان او تمييزا او مضى على هذا المضافات لا يجوز الخرج بل يجب ذكر  
 المعلن كاستعمال الاياك وما شئت الا انك لتقدير صيغة المرفوع والمضى في المضمرة  
 فلو ايدى على الاخر فله المظهر نحو ما صتر وما شئت الازيد ولو قال فلان بعد لا  
 يحدث من الاول لا في المضمرة لاختلافها بالكان اخضر شمل نحو ما صتر ولا فقه المالك  
 ولو كان ما بعدهما ظاهرا غير اي غير ما ذكر من لواقع بعد باقي المنفصل بل الامملا  
 نحو قائم او قاعدات اذا جعل فاعلا واجترأ بعضهم على التنازع عند اشرافه الظاهر  
 في هذا ابتدا فعلى هذا فتوقا ام قاعدات او زيد او الزيد جاز في اللفظ على مذهب  
 الكفا والاضمار على غيره ولم اجب نقلا سوى دخول الأخير في اطلاق ظاهره ولو اريد  
 به المستعمل باللفظ ليشمل المنفصل لا يفرق بينه وبين الظرف الاشارة المذكورة  
 كانه وجه اعمل العامل الثاني عند البصريين واشتبا إلى ترجيح بترك البشارة وهم  
 يجوزون اعمال الاول مرجوحا واضم العامل فيه اي في الفعل الاول ان اقتضت شمله  
 على طرقة اي وفق الظرف المذكور والتاينث والافرام والتية والجمع فيكون الاضمار



قبل الذكر قطعا وهما من تحت الفاعل بلا نائب لا نظير له في غير ما سبق بخلاف  
 الاضمار والنقض نحو ما كرم الالهنا واسمع بهم واضربوا ضربين واضربوا القوم  
 واضربوا واضربوا القوم غير وارده لوجوده في الاولين بارز او مستكنا ووجوده  
 في الباقين فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذفهما من الاضمار والفعل مبتدأ الى ان يفتي  
 العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا لظهر قبله مفعولا بتاعلت فيه ان المص  
 والوجه في قوله تعالى وتفسيره تعالى وتفسيره تعالى وتفسيره تعالى وتفسيره  
 فان كان الخبر مبتدأ فاذن جازم خبر مبتدأ الخبرية جازم ذلك ايضا وقال ما للزواب  
 ههنا انما المنع هو لاقتضاء ان يكون الخبر مستقيا قبله بالضرورة ما في حذفه من قول  
 نحو استعنت واستعنت على زبيدة ورغبت ورغبت في الزبيدة عما هو مت و ما في زبيدة  
 اليه بالاضمار في قوله تعالى وتفسيره تعالى وتفسيره تعالى وتفسيره تعالى وتفسيره  
 الفاعلية شيء والاخر مفعولية وهي تعما بالواسطة وما بدونه كمن في تسمية فاعلية  
 من قوله ولو منع منها فظهر اشكال ولا اي وان لم يكن ضروريا في حذفهما من الاضمار  
 في النقص ولو اعمل العامل الاول كما هو متنا الكوفية لكان اول الظاهرين اضمار الفاعل  
 فيه اي في الثاني على طرز الظاهر بلا غلا والمفعول معطوف على المستكن في ان يلاقيه  
 لوجوه الفصل مشتملا على الوجه الاول لثلاثة اتيوهم ان مفعول متنا المذكور ولا الضمار  
 قبل الذكر ويجوز في كونه فضلة ولو منع من نائب الفاعل الى الاضمار والمفعول  
 ذلك المفعول قبله بتاعلت نحو حسبي وحسبي ما منطلقا الزبيدة منطلقا فلو  
 اضربنا في الثاني مفعول الفاعل الاول ولو متنا في الجمع والاقضاء امتنع ورده  
 نحو المخالفة والاقضاء ولو صومنا في ليس الى الاضمار والمفعول وحل المنع  
 على اللبس في قوله فيما سبق لزوال الاشكال وترك الجواز عن قول امرئ القيس في قوله  
 عن الحق وهو ضبط المتنا مبتدأ لما كان مشتركين حقيقتين حقيقتين بحسب

كالعين لم يكن جمعا في حد واحد فادخل وليد على النوعية والاستقلال بخلافها  
 الاشتراك الشكلي لان لا يمكن فالنوعى الاثران من قال على فلان ما تدوم  
 صا لكل مقرا بحسين فاجاب في زيد وعمر وقد صا المصحح من الحكم المتدا  
 من الخبر ولم يخلط كان تمام اي اسم اولفظها او من المرفوع اسند اليه نائب و  
 ضمير الى ما ومنفكا حال من العامل اللفظي المراد ما يعين بالاضمار فيوجد الانفكاك  
 المذكور في قوله لزم قائم وجب عليك قيل وجب عليك من الخبر الى الانفكاك اقتضاء  
 الاول سبق الوجود والثاني وفيه خفاء اوصف اي لفظه الى ان يفتي به باسم  
 معنى موقف على العمل والمفعول والصفة المشبهة والنسب نحو اقرب من اخي والمستحق نحو  
 اقرب من اخي اسد الزيدان بعد حذف المفعول الاستفهام لفظ الحرف حشو على ان الذي لم يما  
 يستقام الحرف وهو لا وانما والاسم غير قائم الزبيدة والفعل نحو ليس قائم  
 الزبيدة وكذا الاستفهام الحرف وهو الحرف وهو والاسم نحو ما صانع الكون ومن  
 خاطب الخالدان وكذا متي وابن وكيف وكما ويا ابن ويرد على المصرون ابن الملجأ  
 يذكر غير مصغر ولا موصوف او لا يقال اشوب الزبيدة ولا اضمارا قبل الزبيدة ورافقه  
 لظاهر يخرج غوا قاتما الزبيدة او الزبيدة ان الصفة هي ما تعين الخبر اذ تفرد  
 الصفة عن رفع الظاهر مشابهة الفعل الذي يلزم من قولهم اقرب من اخي بعد الفاعل والثاني  
 البعيدة ما اقام ابو زيد والجواب ان المراد بالصفة المحقة التي لا يشوبها الموصوف  
 والمصغر كبريها والمبتدأ من بعد الاضمار لفظا ومعنى والاستفهام او انتهى في  
 المعنى باخلاق على المبتدأ وفي غوا قائم زبيدة في ما طابقت مفعول امر ان تكون الصفة  
 خبرا مقبلا ومبتدأ ما بعده فاعله شامسا من خبر جازم غوا قائم الزبيدة او الزبيدة  
 فان الصفة فيها ما تعين للمبتدأ وما بعده للفاعلية اذ المطابقة لازمة بين المبتدأ  
 والخبر ويتقدم اي المبتدأ اصلا تقدم اصل واصليا على حد النسبة المراد الاول



فصح الالهام اي اتيان ضمير راجع الى المبتدأ قبله اي قبل ذكر المبتدأ لانه معنى خوفي  
داره زيد واشنع صاحبها في الدار ويجوز تقديم المبتدأ لو تضمن عدل عن الاشتغال بالاعتقاد  
ما شئت الله الصدا كاستفهام والنظر والتعجب القسم ببولس على ما ذهب اليه فان من  
مبتدأ عنده وان كان كنهه وخبره معرفة وعند غيره ببولس مبتدأ وخبره واول قال  
كن قلم كان اولى واخصر وكان خبره فعلة اي الاعلى فعل المبتدأ اي حال فيشمل نحو  
زيد قائم لا يثبت بالفاعل ونحو انما لا يثبت بالاكيد ونحو الزيدان قاما والزيد  
قاموا لا يثبت باليد او الفاعل على لغة من جعل واحق الفاعل حروفا او بعد مطلقا  
نحو ما زيد الاقام او معناها نحو انما زيد قائم لا يثبت المعنى وهذه زيادة على الكافية  
وكاها التي تاذكر في الفاعل او مائة مطلقا على فعله اي في اصل الشعر نحو المظفر زيد  
او اصل التخصيص افضل منك افضل مني وعلام رجل صالح خير منك لا يثبت الخبر الا  
بقية معية المبتدأ والاستثناء مفرغ اي يجيء تقديم الخبر المبتدأ اذا كان خبره مائة  
ملاسا بكل شي الاما لا يثبت في هذه زيادة لانه كونه بنو ابناء وبنات  
بنو ابناء الرجال الابعاد فان غرض الشاعر الحاق ابناء الابناء بالابناء وبنات  
بنوات ابناء ائمتنا معين للمبتدأ فقدم خبره بعد الالهام والكافي في عمدة القاص في البيت  
ويجوز المبتدأ جوارا عند القرينة الكافي بذكرها في الفاعل ويجوز المبتدأ في نحو الحمد لله المجد  
بالرفع يريد كل نعت في الاصل قطع عن معنوية بحالفة الاعتراف لزيادة مدح او ذم وترحم  
لزيادة معنى فيه وسمي المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولودكر المبتدأ بغير قصد هذه  
الثلاثة وكذا المنصوب على هذه الثلاثة شريطة في عامله كاذن الصبيد فالرفع بتقدير هو  
النصب بتقدير اعني وسمي بالرفع على الحكاية عطفا على قول الله يريد كل مصدب على الفعل  
فلا يجوز انما ثم رفع على الخبر فجعل على النصيب وجوز الخاف اي امرى سمع ويريد كسفع العرب  
الخبر بالنصب بالرفع بالرفع بتقدير زيد كل الخبر هو كل زيد كل خبره بصفة ذكره

على الاشتغال قبل انما وجب في هذا اذا لا يبين تقديرنا خبر زيد فالمذكور لا يجوز ان  
يكون مؤكدا للمبتدأ لان المؤكد لا يثبت للمضامين الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لا لاكثر  
بل بعد فتيان الخبرية الحذف وهناك ترى لا يفيد جوب الحذف ويكون كنهه لو يفيد وهذا  
مذهب المحققين من النحاة والمصر والمجوس وطوا التخصيص شئ تم اختلاف في عدد  
التخصيص واجبا للتخصيص وهي قد توجد وبه كوكب النقص اشتا فلا وجه  
لاشتراط غيرهما كما انهم من وق على اللغة القمية وعبد مومن غير غلاة النصارى والمعتز  
في اي في النار المذكورة بخلافهم رافضي وشراهم رابع الى المعتز الى والرافضي فيه كنية  
وتخييلية وترشح وسلام على اهل السنة والجز الذي لم يقبل الانفسا اصلا وجوز  
في الخارج وفي المثالين الاولين رد المعتز وفي المثال الثالث الخبر باللفظ استثناء تاما  
الى المبتدأ فجاء نحو مومن بعد مومن خبر من مثله وما قبل في وجه الخروج لان المراد  
هو المسند الى المبتدأ بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل سهو وهذا الشعر الحسن  
واظهر من نفي من الحاجب كمن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم اخوه  
جاء قائم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما في زيد قائم ابوه او ابوه قائم فيلزم كون  
الاعتراف في وسط المعلوم وقد عرفت انه لا يشاء فيه مع كونه كلمة واحدة اذا عت اليه  
ضمرة وكان اخرها في الجملة فاطنك في الاكثر وعدم كون خبر قائم في المثال المذكور  
خبر ظاهرا من اللفظ والمعنى ويطابق بقا بقا الخبر المبتدأ في التذكير والتانيث والافراد  
وتعدد لو كان الخبر مشتقا لالابدان زيد او في حكمه كالمتنوع ولم يكن افعلا من لاسباب  
ولا فاعلا بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة مثلا بعد ان يدبر بطا الى المبتدأ لانها هي  
هي مستقلة وذلك هو الضمير الغالب قد يكون الاشياء نحو قوله تعالى والذين كفروا  
وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار والمعلوم المشغول على المبتدأ نحو قوله تعالى ان من يتق  
ويصبر الله لا يضيع اجر المحسنين ولان الخبر نعم الرجل زيد على وجه الظاهر



خو زيد قائم ابو طاهر النكفي باب طاهر وهو الخالق بما الحاقه ويستثنى منه خبره  
واما خبره في السواد فمما قلنا انا والنيكوس في الاله الا الله ومقتضى زيد منطلق  
فالخبر فيه ليس على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد وجدنا القياسا اذا كان خبرا  
والجمله اسمية ومتبداها جزء من الاو او نحو البر الكريستين درهما وسما على غيره  
والظرف هو في الاصطلاح اعم من الزمان والمكان والحيز ويتعلق بفعل  
معدوف الاسم فاعل على الاو في الالف في الالف بسا بقية معية للفعل  
خو الذي زيد في الدار فله درهم او معينة الاسم الفاعل نحو ما عندكم فزيد  
وخرجت فانما في التاريد وتقدم الخبر على نحو تقدم على المتبدا وان كان على خلاف  
ويجوز ان تقدم لو تضمن الخبر ما له المستفاد من حال من فاعل تضمن غير جملة نحو كارتيد  
فان ابن مفرس وجعل حقيقة ان قد المتعلق فعلا والمضما اليها تضمنه في حكم  
وجوز التقديم نحو صبيحة اتي يوم سفره او خصصه اعمين تقديم الخبر خبره بيمين  
لولا يقدم التبيين للصفة نحو في الدار رجل لا المصطلح اعني تقليل الاشتراك فلا يشك  
تجوز الابتداء بنكر غير محصية له بقول او صحه كابن الحاجب لا بد من استثناء الداء  
نحو ساء عليك او كان الخبر خبرا عن ان المفتوح الواقعة مبتداء مع متخويلها نحو  
عندك قائم لولا يلبس المكس ولا بد من استثناء ما بعد اما لولا بعد اللبس  
نحو ما لك قائم فلو لولا ان زيدا قائم لقت ولو قال اولزم لبس تاخر بل قوله او  
خصصه او كان خبرا كان اخصر ازيد او ضمير معطوف على ضمير كان الفضل او كان  
ضمير الخبر اي الضمير العائد اليه وجوابه اي في المبتدأ نحو في الفم مثلا زيدا فان ضميرها  
عائد الى المبتدأ وهي جر الخبر في الحقيقة فالاضافة لاني مثلا او كان المبتدأ بعد الا  
او معناه يعني انما لا ينقلب المعنى ويتعد الخبر حوازا نحو زيد قائم صا حك ويجب  
تعد الخبر لفظا هو محلو ما مضى والخبر في الحقيقة مجموع ما فكل واحد جزء الخبر

فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن ما تعد لفظاها اخرى لا اعتبار على ما عاظم جواز  
اعتد العول الواحد باعبارين اذا تعد لفظاها كاعتد المعولين بواحد اذا تعد لفظاها  
تقتضي القوم اعلم ان دخول الفاء واجبة خبر المبتدأ مع اما او لا عند الا لفترة وجاها  
ذكر المصنف منع فيما عداها وصح دخول الفاء في خبر كل مقضا صفة كل النكرة وهو  
او غير موصوفه نحو كل نعمة من الله والوصف موقوف على فعل او ظرف نحو الذي ياتي انا  
او في الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصوف المذكور والمضما اليه نحو قوله تعالى ان الله  
الذائقون من فانه ملا فيكم الآية ونحو غلام الذي ياتي في درهم والنكرة الموصوفة  
بها اي باحدها وكذا المضما اليها نحو غلام من ياتي في درهم وينبغي ان يبع خبر  
دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لان دخول المشابهة الشرط والمجرر الذين قيل  
الاجتناف في الدلالة على السببية وهما يخرجان الكلام الى الاستثانة وفيه نظروا في اخواتها  
الاربع لستلا والصحيح الجواز ويمنع ساء النواحي مثل كان وطلعت بالاتفاق فلو قال  
وينبغي النواحي الا التوحيات من الحروف كان ايفد بعد الشبهة ويجوز الخبر حوازا لغيره  
ويجوز في التزام في جملة خبره فيستغنى منه كخبر لولا الاستثانة فان جزاء  
التزم محل خبره عاما حال من الخبر لولا لعله واما التام فيجب ذكره ان لم يكن خبره نحو  
قوله عليه السلام لا قومك حديثا بعد بكركم لقصص الكعبة فجعلت لها ما بين وان كانت  
فالامر ان نحو قوله تعالى ولولا انكم مؤمنين اي اغويتم وما عطف على خبر لولا لا يربط كل  
مضد لفظا او معنى اضيف الى نائب فاعل او لمنع الخلق مفعول وبعده اي بعد اضيف  
حال من احدها او من اخصر زيدا او زيد قائما او قائمين وان تضمن زيدا قائما والغير  
حاصل اذا كان اي وجد قائما والقائم مقام الخبر لعله وافعل عطف ايضا على خبر لولا انما  
حال من فعل الى هذا المضام المذكور نحو خطيبا يكون الامير حاصل اذا كان قائما جعل  
وجود خطيبا مبالغة وما عطف ايضا على خبر لولا عطف عليه نائب الفاعل او عطف







لا يتقاضى بغير قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين واما نحو ليس وسيل في الخاف الزيادة  
وارى هذا هو الحق وكلام المصنف في هذا حيث قد جدد وقتر بيليك ولم يصح السماع  
في غير انه لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا القسم الموالي بان لم يذكر القاعدة فيه بل  
اقصر على الامثلة الجزئية فاوهم انه اراد به التعميم او يمكن ان يجعله متعلقا بالثاني على الخارج  
مشقة للثاني باللام وليك بالاضافة فيوافق الرضى ولو قال ويجب فياين فاعلم ومفعوله  
بالافتتاح او اللام غير نوع لكان اولي وما عطف على فاضد اي مفعول مطلق هو مثبت بعد  
نفي او معناه دخل كل منهما على ما في فعلنا نسخ او اسم وهو اولي من عبارة الكافية لا يكون الفعل  
المطلق خبره لعدم صحة الحمل الا بما كانا انت ضريا وما كان زيد الاسير وما وجدتك  
الاسير البريد او مكر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون خبره غوزيد سير اسيرا  
وان زيد او كان سير اسيرا وجه وجوه الخ ان المقوم مثل هذا الحذف التكرير وصف  
الشيء بدوام حصول الفعل ووضع الفعل للتحديد والاسم العامل كالفعل مع ان هذا الله  
بعد المحذوف المذكور ليتبين العاملين وان اريد زيادة البساطة رفع المصنف للزيادة  
بماز انما زيد الاسير وما مفعول مطلق كذا مضمون جملة وهذه العبارة اظهر واوضح  
الكافية والمراد بالجملة غير العامل في المفعول المطلق فلا بد من غوزيد يسا فمسا كذا على  
كذا اعترافا فان اعترافا كذا مضمون على الذي لا يحتمل الاعتراف في كذا النفس انتقام  
حقا فحقا تأكيد لمضمون انتقام الذي يحتمل غير الحق فتم كذا لغيره او البتة او بغيره  
الموقوفة واحدة ليشبه ترد بحيث اجزم وارجع واجرى ثم اجزم فيكون قطعان او  
اكثر بل لا ينبغي فيه النظر والسموع قطع هنري البتة على غير القياس وهو تعريف اي مقارنتها  
اي البتة قال في البال والتا والاكثر في الاخير اي فيما يحتمل غيره انظر باللام وفيما قبل التكرير  
وجهه ان ما احتمل غيره يحتاج الى زيادة تأكيد فاسم اللام العهد والجنتي في الاخر  
ولا يعقل وجه ما ذكره المصنف في شرحه المشيئة الله وقيل بجي اللام لانها في بعضه

كالبته فان شئتو حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة وانا وحيث العامل في هذين بان  
الجمتين كالثنتين عن الناصب حيث دلالة عليه ولذا قيل هما عاملتان في المصنف لان  
معنى الفعل وانما قدم المصنف هذا القضاخا الكافية المناسبة الشافى التقوية والتأكيد  
او فصل عطف على كذا راجع الى مضمون الجملة والمراد بالانتر الغرض من هذا من حوقله  
تعالى في هذا الوفاق فاما ما سابعه ولما قداء فالضموشد الوفاق والانتزاع والفتاة  
وانما وجب الحد في لالة الجملة عليه ولم يذكر كرتين مع اشتراط في الضابطتين كقوله  
باشعنا التأكيد وتفصيل اثر او شية اي شية بالمفعول المطلق فيه نانا فيفاعل علاما مال  
من الجوز في شاراعن الاعضاء الظاهرة كالضرب والصوت ويلزم الحد وغيره العلام  
ليكن كذا كالعلم والزهد ويلزم الاستمرار بعد اي جملة تضمن اجباى المفعول المطلق  
والمراد هنا نوعه لاشخصه وما اي اسما ملا بسا معناه راجع المفعول المطلق كذا  
مضمونك اي تصويتك باقامة الاسم مقام المصنف كذا في كالت كلاما ووجه الوجوب  
ما سبق وتقول في غير العلام على الفقه على الوصف والبد ولا يصح تقدير الفعل  
لذات على الخ والمراد الاستمرار المفعول في اللغة الذي الصقية الفعل وبه نائب الفاعل  
وضميره عائدا للام وفي الاصطلاح ما تعقل الفعل اي الذي ما يتوقف تعقل كذا  
على من تعقل الكافية لعدم تناوله نحو عرفت زيدا وجعل الوقوع بمعنى التعقل حسا وعقلا  
لخلافية له ويرى على المصنف لفاعل واللوانم البينة الشا للاخذ او يجعل ما عطف على الاسم  
المصنوعة بنية المصنف يخرج الكل لكن فيه ما غير مرة ويقدم المفعول على ما لا يجوز زيد  
تبر وجب التقديم المذكور لو تضمن المفعول الضد اي ضد الكلام كاستمراره والشرط  
وكما قبله والمشا الى هذا حكم رجلاه او رجل جبر وعلم كم رجلاه او رجلاه منبر  
ويستحق التقديم لو كان العامل شمل لا يقال زيدا رويد لضعفه او شية مضافا اليه  
نائب الفاعل وضميره عائدا لموضوعه ولا يقال انما زيد علمه فساد المفعول لا يتقدم



على العامل لكن ينبغي استثناء غير فان يجوز ان يقال ان زيداً غير ضار كونه بمعنى لا ضارب  
 وحده المفعول جوازاً لو كان ضارباً بقرينة ولو كان نسياً فيسياً فيجعل كاللزم فلا يخرج  
 الى قرينة كعطي اي يفعل الاعضاء فلا يقد المعطى لعل يعلق القرب وعامل عطفت على ضمير  
 جحد وجوز الفصل جوازاً نحو مكن من استعطي اي تقصده ويجوز في العامل في سبقت  
 سماعي في ذلك في الامثال وامثالها فلا يجوز ذكره لاستماع تغيرها كما هلا اي ايتت كما هو  
 او معقولاً لا الجانب والحوالي قياسية والثاني بالاشتغال او يقال بالاشتغال او ما انبر  
 عاملاً على شريطة التفسير منه على النداء في الفاعل كما في جحد اس تباعد لا قسماً فعلى هذا  
 تقديم التخيير والاعراض والاختصاص وما مفعول عطفت على الهاء كان بعده عاملاً فعلى  
 شريطة لا يفسد المفعول على زائد في غير ضمير كزيداً ضميراً او متعلقة كزيداً ضميراً او لا  
 يحيط الذي جاز او غير او الخامس جو الضمير على المفعول او معنى فيه او في متعلقة شرطاً قالوا  
 ان يقولوا ضمير او متعلقة فخرج غوزيداً ضميراً بطو وامكن اعاد الى العامل المذكور في المفعول  
 النسا او الخال متعلقاً بالضاف رفع او بقى على جرح على الاقل او عطفت على الجرح وعلى مذهب  
 الكوفية واحترى بالمكان كاستمع لمانع لفظي كان ولتوة وللم ابتداء والالتقي وما  
 وان جحد بواقي جرح في النفي والاونو في التاكيد وفي العطفت وفي السجدة موقعا  
 غير زائدة ومنه قوله تعالى الزانية والزانية الية عند المبروك والاستعها والعرض والتخفيف  
 والنظر والتفصيل بحسب اسم المفعول المضاعف والصلو والصفة وجوز القسم كقولها  
 من جرحي ومنه قوله تعالى الزانية الية عند سبوت ان تقديره عند حكم الزانية والزانية  
 فيما يتلى عليكم وفاجله اجله لغيره بياضه بعل في قوله والفاء زائدة او تفسيره  
 او معقولاً كمن المعنى او جحد المفعول كما في قوله تعالى وكل شئ فاعل في الزبر فانه لو نصب  
 فان تعلق في الزبر بفعلوه فشد ان كان صفة لكل شئ لزم الثاني اذ الملق ان كان مفعولهم  
 ثابت في الزبر لان كل ثابت في الزبر بفعلوه وعمل معنى الابتداء في غوزيداً ضميراً مانع ايضاً

وينبغي

وينبغي ان زيد لولا اي لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان وان المانع منصرف  
 في العمل ويحصل الاحتراز منطوقاً من غوزيداً ضميراً بطو وعبارة امكن او في  
 لوسلطاً بدياً در منه عدم الاعتماد بالمانع اللفظي نصباً مفعول الخاله فهذا  
 مستغنى عنه لان العامل لا يرفع ما قبله وان جعل مفعول عمل يحصل الاحتراز  
 عن غوزيداً ضميراً فالمناسب والانساقنا لفظاً صفة اي لفظاً غوزيداً ضميراً  
 او معنى اي معنى يا خيل غوزيداً ضميراً وعلى الثاني فاللفظي غوزيداً ضميراً علامه  
 والمعنى زيداً ضميراً به كزيداً ضميراً لا يستلزم او مراد اي جاوزته مثلاً لان الاست  
 يعلم ان يعم اللزم والمراد في ولما اقضى المناسبة المغايرة قدم الكامل في الزيادة  
 مثال الاول الوضو ثم هذا البنا اربعة اقسام ما يوجب في الضمير على ما يسمي  
 الرفع وما يوجب وليس فيه الرفع من هذا البنا في ترتيب الاقسام نظر ان المرفوع الذي  
 وهو قايماً ذكرنا اختارنا بين الحاجب غير انه قدم اختياراً الضمير السجدة وتقديم النفي  
 بالتألف الاحق وهو ترتيباً ذكرنا وهو الاول واختار المطلق تقييداً وتضييماً  
 الاشتغال اول من رفعه لوعطف اي وقع العطف في باب الاشتغال على جهة فطرية  
 كقام زيد وعمر اكرمت للتائب لولبل العطف عليها او المعطوف ذات ومكان  
 الفعلية والاسمية واحتمل الى العطفين غوزيداً قام وعمر اكرمت في اية النصيب  
 للرفع وليس عطفت على عطفاً بالمفسر بالصفة لورفع كقوله تعالى انا كل شئ خلقنا بقدر  
 فان الملق انا كل شئ مخلوقنا وانه بقدر والنصب فيهما واما الرفع فيجوز فيكون  
 خلقنا خبراً فالق وصفه فيفيد ان كل مخلوقنا بقدر وهذا بعلم الملق او كان  
 بعده اي المفعول المذكور امر او نهي كزيداً ضميراً او لا تضر لان الطلب لا يقع خبراً الا  
 بتاويل القول والنصب عن غوزيداً وهو اي المفعول المذكور وقع بعد النفي نحو  
 ما زيداً ضميراً وكذا الاختلاف ولما ولى ان ينفذ معولها فلا يقد بالاستغناء

ونبغي



والاستفهام نحو ازيد او هل زيد اضرب والرفع في هل اضعف وعند النعت نحو  
بل ارجع النصب في ليس بذا ضرب ويحذف نحو من زيد اضرب على ما في التوضيح وفي الرضى  
ان الاسماء المضممة للاستفهام تدخل على فعلية فعلها مفعول به كل من وقع متى  
زيد اضرب ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد اضرب اقبح البقيتين كما في هل واذا  
كان المضمين للاستفهام هو المفعول المذكور فرفع اولي نحو اقم ضربه وحيث واذا  
كانت النشيط نحو حيث زيد تجده فاعلمه واذا اريد اكرمه كرمك وانا ارجع النصب  
في هذا المفعول في النشيط على ان ولو واما ما سألنا من ان لا يفصل عن الفعل الا  
للمشبهة فلا يكون من هذا الباب ويحب النصب بعد حروف التخصيص هذه والاشبه  
ولو لا ولو ما وجر في الشرط ان ولودون اما لانها لا تدخل الا على الافعال المتصلة  
والرفع اولي في غيرها اي المذكور اما التثنية في النصب وسببها في وجود قوتها  
الرفع حال من تحذف وفيها موجبا اقوى منها اي المذكور في الترجمة النصب المتصل  
كاذ الفاجاة نحو قام زيد واذا امر ويضرب به لان غلبة وقوع الاسم بعد  
الفاجاة اقوى تناسل العطف وهذا مذهب البعض وبعضهم يوجب الرفع بعده  
واما غير الطلب يعني الامر والهي والدعاء نحو قام زيد واما امر وفاك منه قلب  
فدخلها على البدأ اقوى من رعاية التثنية فاجتمع الطلب والنصب لان وقوة  
خير انما او لا بعيد فقلب على الغلبة نحو اما زيد فاضرب او فلا تضرب او ففقد الله  
تفاوت الجواب عن الايتين الكريمتين لانه وظيفة المفسر الثالث بالتحذير  
واشا ايد بقوله وما اي مفعول به حذر مفعول من مدلول ما ذكره وراى  
ما بعده ملاس بالواو نحو اياك والاسدي اياك بعد عن الاسد والاسد بعد  
عنك والجمع بين ضمير الفاعل والمفعول المتى واحد جاز ان كان احدهما مفصلا عن  
الرضي ومن نحو اياك من الاسدي اياك بقدم الاسد ويحذف من جواز كاي بالان

بجاء اياك الاسد فانه لا يجوز لان هذا الجار في غير المواضع العديدة شاذ  
هذا العاطف شاذ وبابها عطفا على ضمير محذوف وضميره الى من اي يجوز حذف  
حروف الجمع ان وان حذف فاقاسيا اي قياسي وهذه فائدة استطرادية  
وما اي مفعول به عطفا على محذوف من مدلول لو كرر نحو الطريق الطريق  
وانا وحيث في العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت وعدم الفرصة يذكر حقيقة  
او اعتبارا وعاملها اي عامل قسمي التحذير بقدر الاتق التثنية كقوله قال الجاهل  
ونعم ما قال تقدير بقدر في نحو الطريق الطريق غير مناسب للمعنى على الاستفهام  
من الطريق لا على تبعية فالصواب ان يقال بتقدير بقدر واتق او نحو من التثنية  
والرابع الامراء وهو المذكور بقوله وما اخرى مكررا كما حال الامراء اي الامراء  
وهذا احد قسمي علم ان زيدا ومعطوف على الواو كشأنك والجمع ليدخل القسم  
الامر واما نحو المهدى الزم او احفظه فلا يجوز حذف عامل وان سمي امراؤه  
ويجب الحد ما تقدم في التحذير والخامس باب الاختصاص كالقوله وما نصيب الاختصاص  
كنس العرق تفعل كذا اي يخص ونعني العرق ومنها ما نصيب الاختصاص ما نصيب  
على الدخ نحو الحمد لله والدم نحو قوم تظا وامرأة حاملة الحطب والرحم  
نحو يا وى الى نسوة عطل وشعثا مريض مثل السعل ولا بد فيه من اختلاف  
لما قبله لانه يسمى وصفا مقطوعا ايضا وقد يكرى الغالب باب الاختصاص  
التعريف وقد يكرى شعثا في البيت السابق واعلم ان المصنوع الاختصاص من الدخ  
والدم والرحم والمشهور تبينه ما ذا الاختصاص لفظ ايها الموضوع في الام  
بعد ضمير التكميل للافتتاح نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اكرم مختصا  
من بين الرجال وللتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل المختصا بالسكن  
من بين الرجال او لجمع بين المقربين لنا الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل المختصا



بالدخول في هذا القسم منقوله من النداء حال في الحال ولذا لم يذكره المصنف واسم ضم  
دال على مفهوم ضمير المتكلم السابق اما مفعول باللام مفعول محذوف ففعل كذا او مضارع نحو  
قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لانورث واختلاف في هذا القسم لان منقوله من  
النداء ايضا والمختار منقوله باعني واخص لان النقل دليل على ان هذا القسم  
مع ان خلاص الاصل وذو اللام لا ينادى والمفرد المفعول بالنداء ما اذا لم تقدم ضمير  
المتكلم نحو مخرج بالفاسق والسكين والمرد لله الجيد لا يعد من باب الاختصاص بل سمي  
بالنداء والندم والفرح ويجوز تقدير العامل في الجميع اعني او المصنف او المصنف او ادم  
او ارحم الخلق والمصنف بايا واحدا لا يشاركها في جواز تقدير اخص تقبلا  
للاقتضاء به لا والاضطر والسابق بالنداء ولم يعرف المندى بما عرف من الجانب  
بالاكتفاء بقوله وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيدا وتقدر غفوة تقابل  
اعرض لا تخش الى تعسفا مفسدة للحد وجواز الاقبال لادبار في نحو يا الله ويا زيد  
لا تقبل او ادم ويا سماء ويا الماء وانما وجبت في اعني ادعوا لشيء ارفع ليس الخبر  
ايستحرف النداء بل على ذلك الوجه لا امتناع للجمع بين التاني المنفرد وحده هو  
التشديد جواز عند القرينة مثل قوله تعالى يا ايها السجدة فيمن قرب بالتحفيف الى اليا قوم  
وزاد هو يصح العطف بعده والحق في نحو حذو حرف النداء ايضا من غير الجليل  
بمعنى التكرار قبل النداء فيشمل انما مع جواز النداء ما اذا وصف بذى اللام والنداء  
لان نداء هو التكرار في النداء والمستغفار والنداء لان المطلق هو امد الصوت والقوة  
وينبغي ان يزيد والتعجب في نحو يا الماء ويا الدواهي والمند نحو يا زيدا لاقتلاك  
واذا كان في المشغول كان التعجب يستتبع بالتعجب ليحضر فيقصي من العجب و  
يختلفه وكان المند يستتبع بالمد ليحضر فيستم منه ويستخرج من المخصوص  
فما كان على التعجب مخرج قبل النداء بسبب الضحك والسرور فكيف يفصح العجب

ويراد التخصيص ان التهمة يقتضي الاستعلاء والاستعلاء التذلل وان يد  
ولفظ الجلالة لتعدي جواز الخفض عنها ايضا ففي العلم غير الجلالة والمضاراة  
الموصوب باللام نحو يا الرجل وايضا الرجل قد حذو بها محذوف الكافية لانه عدم  
الانتيان المقدم على الذكر المنفرد عليه في الاحكام والتعدي بالنداء لانه شدة  
الاحتياج اليها ويحذف حرف النداء في اللام او وقع الميم المشددة عوضا عنه  
وامتناع الجمع بين المعوض والمعوض عنه واخر الميم تبرا باسمه تعالى هذا عند  
سبوه واتباعه وعند الفراء اصله يا الله اما بلير وجوز دخول يا عليه لانه  
جعل الميم عوضا عن بقية الجلالة ورد بجواز الهمزة بالخير والهمزة العرف فلا ما  
والدعاء على نفس امتناع الهمزة حذو ولا يوصف لفظ الهمزة عند سبوه حذو الهمزة  
مانعا وجعل ما لك الملك في قوله تعالى اللهم مالك الملك منادى لا وصفا واما غير  
سبوه فيجوز واو يبنى المندى على رفعه مجازا بعتبا الكون او الاو شاعرا  
لواو الجمع والفاء التنية والضممة لفظا او تقديرا او محلا لو كان مفعلا غير متنا  
ولا مشابها معرفة قبل النداء نحو يا زيدا وبعده نحو يا رجل كيانا بل من مثل  
بنية التكرار ليكون قرينة لارادة احد مقادير المند ويظهر نحو الرفع والمعرف وانما  
بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومثابته باها افراد وتعرف في مثل ادعوا  
المشابهة لكاف المفعول المرفوعة لفظا او معنى ولما كان المختار في العلم المند الموصوف  
بابن وابنه مضافين الى علم نحو يا زيدا بن عمرو ويا هندا بن عمرو بخلاف  
يا رجل ابن عمرو ويا زيدا ابن ابي عمرو ويا هندا بنت عمرو الفتح مع جواز الضم  
وكان ينافي المندى المشبهة في تابعه قال وزيد بن عمرو واولى وهذا الجواز  
محل ولو قال وفتح زيد بن عمرو وكان اقرب وجرا المندى بلام الاستغناء  
لانها لام الجر التخصيص لانه على ان مخصوص من بين امثال النداء ولو زاد والتعجب



والتي قد كان أفيد واللام مفتوحة في هذه الثلاثة على ك ولو عطف بغير  
نحويا للكهولة والتبني كسرى في المعطوف ولا تستعمل فيها الأيا واما العرب مع اللام  
لضعف مشابهة الحرف بدخول خاصة الاسم وفتح أي بنى المنادى على الفتح بالفتح  
أي بدخول الفاء الاستعلاء لقضائها فتح ما قبلها ولا لام عطف على فتح بقدر فيه  
ح قيل التناهي أثريها أن إرادته مطلقا لم يجاوز وأغلام زيدا وإن لفظين  
فلا تقرب ونوقض أيضا بنحو الأجداد مع عدم جواز ولجيب الجاء على الظاهر  
وجعل التناهي في الصفة اعني البنانية والامرية دون الذات اعني الفتح والكسرة  
في اللام في النوعين المختلفين ضعيف واللام لا توجب البناء واما الوجه الثاني  
القوة التي تزول باللام وقيل التحريك من التكرار وهذا لا يوجب الجمع خصوصا  
إذا لم يجز اللفظا ونحو ما يطأ فيه المد والظويل وقيل التحريك من الجمع بين  
وهذا يتوقف على كون أحد الضمائر الآخر وهذا مثل إذا مناسبة للاستعلاء عوض  
الافعال للام ونحو المنادى الضمائر كعبدا لله وشبهه إرادته ما انقل شي من  
معهولة نحو يا حسنا وجهه ويا خير من يدا ونعت لوجه نحو ليلا لا تعجل أو طرفة  
الأيام من منادات عرق فحده يازيد الطريف ومعطوف على أن يكون الاسم الشيء واحد  
نحو يا ثلثه وثلثين عدا وعلمنا نحن يازيد وعرو والتكرار المفردة كقول الله يا زيدا  
خديدا وتابع المنادى الذي مبتدأ خبره يرجع احترز من المعرف فان تابعه لا يجوز  
رفع والمراد غيوا فيه الفاء الاستعلاء إذا تابعه اسماء يرفع نحو التأكيد اللفظي  
فإنه كالمؤكد أعربا وبناء على الأصح ومعطوف عطف على التأكيد يخل بالعلم بغير  
ذي اللام غير الجاء والبدل عطف على أيضا الاستعلاء لانه لا استثناء الآخرين  
فيكونان كالمندى المستقل أن كان ذلك التتابع مفرا لوجوب حقيقة بان لا يكون  
ولاشبه ولو كان الأفراد حكما حكما بان كان مضافا لفظيا أو شبيها لضمها

الذي

المعنى وجوبا على الاشتراط ولما كان الحكم شيئا وجب نصب الفعل المنادى مباشرة  
بالألف والواو عند الواسطة برفع للتابع حلا على لفظ المنادى لشيء بهته  
الفتح في العروض والألف في النظم واللام البناء والاسم إن هذا الرفع مثل  
الجر الجاري ورفع لللام كذا السجدة على قراءة أو جعفر المشاكسة والتابع ليس عرب  
والبناء والتسمية بالرفع والجر جاز ونصحت على عمله وترك ذكر أخيه الخليل  
وإن مرروا بالعباس من التعارض بسبب الاختلاف في الإشارة الممنوعة من الإطلاق  
وجب زيادة لفظ أي هذا أو لفظ أيها أو لفظ هذا مع نداء ذي اللام لئلا يلزم  
اجتماع ألفي التثنية وزيادة هاء التثنية في إيهام أنه مناسبتة عوض عما يقتضيه  
أهل المصا إليه ولما كان إيهام الإشارة أقل من إيهام الجاز بيهنا بدون وصف  
دون يائي عقبيه تدرج في النزول من إيهام إلى التفسير فلم يلزم الاستدراك  
بل ارتقت درجته من اختصارها فذلك قدمها سوى الله استثناء من ذي اللام فيقال  
في الله لا توسل مع قطع الهمة لكونها عوضا عن حذف وزومها خلافا  
نحو التجم والناس قطع الهمة إياهما إلى الخروج عن دلالة التثنية وقيل لينة الوقف  
تجمل الجلالة ويرفع ذو اللام المذكور وجوبا وهذا تخصيص لقول وتابع المنادى  
لأنه في هذا التابع ولا يجوز ضم تابعه استعلاءه المقابلة لنداء وتابع القرين  
على التثنية كذا قيل والآخر منقوض بنحو جازي ضارب زيد وعمر وتوصيف العرب  
بالذي لا محل من الأعراب سوى الرفع لرفعه فاسد ههنا وضم منيا ونصب  
معها ياتيهم تيمم على يدي المنادى التكرار إذا اضيف الثاني فقط وجهه الأول  
والثاني جعله مضافا إلى المحذوف مثل المذكور وإليه والثاني تأكيد فاصلا وجزا  
بالألف يسكنون الياء ويأخذون بفهمها القرينة التكرار وثقل الضم والكسر أصلية  
والشكوك أخفية ويأخذون بحذفها وإبقاء الكسر يأخذون بما قبلها الفايدي



ان المنادى المضاف الى الباء يجوز في اربعة اوجه والاول ان يكون في غير النداء  
 ايضا وبالهاء الخاضعة الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اي مثل  
 المنادى المضاف الى المتكلم في جواز الاربعة بيا بن ام ويا بن عم وجانها  
 تحتها وابقاء فتح الميم ككثر الاستعمال وكذا ان يمتد مقام ابن فخر بنحو يا ابن  
 ويا بنت وامت عطف على غلدي اي جانها زيادة على الوجوه الاربعة قلب الباء تاء  
 مفتوحة او مكسورة بلا الف وبلا الف يجوز تعويض حرفين من واحد والآخر بيا بن  
 لا يرجع بين العوض والمعوذ وادى شاذيا غلام بفتح الميم بغيره سبق الكسر  
 العطف وبالضم تشبيها بالمفرد فيما اي منادى متعلق بجازيا غلام على اضافة  
 اليها اي الياء لا في كل منادى مضاف اليها فلا يجوز في ياء ودق القلب فلا يجوز  
 فيه الاسكان والفتح فقط كما في غير المنادى وهذه زيادة لازمة ويرحم المنادى جوازا  
 وهو اي الترقيم او ترخيم تحت آخره المضاف في الضمير الاسم والمنادى ولا بد من  
 زيادة لجره التخفيف جواز النجح نحو قاض ويد وغيره عطف على ضمير في مفعول  
 وقت ضرورة لا في سعة الكلام كقول علي ان افتقاري فاطمي بعد حمد وقد يغير في  
 يري ان الاكثر البقاء على ما كان فيقال يا حارس البراء والاصل تغييره جعل اسما  
 براسه كما اكرامه وان فلما ندم قبل في كرو على الاكثر ويكرام على الاقل كونه  
 بعد الحمد مثل عفا شطرا اي شر ترخيم المنادى العلية اي كون المنادى على عدم  
 البسوة ثم تاء على التثنية اي حرف لا يلزم لاختلاف الانية وفي انصافا اشكا  
 ولعل الخط المعنى على ما فسر او التاء للتانيث عطف على العلية فلا يشتر العلية  
 ولا الزيادة نحو يا شيبا لان الاختلاف من الواضع وهذا يدل على ان تاء التانيث  
 كلمة براسها وان لا يكون المنادى مضافا فينفي ان يزيد ولا شبهه قيل لانه لا يمكن  
 من اخر الاول لانه ليس من المنادى معنى ولا من اخر الثاني ان ليس من اخره فقط وهذا يشع

كونه

كونه كائين والذي عند تعليله بعلة سند ذكر في جمل ولا مستغنا انصافا الغرضين  
 ولا مندوبيا فذلك ايضا ولا جمل لانها محكية فلا تغير ولو كان المنادى مركبا غير  
 اضافي ولا جمل تحت الآخر كما يعل في بعلك لنزول منزلة تاء التانيث نظر الى الال  
 ولو كان في اخر حرف صحيح اصلي كان بعد مدة زائدة ولا بد من هذين القيدين  
 لان جمل من نحو سعادة وتحتا الا حرف واحد او زائدتان في حكم زائد واحد  
 بمعنى انما زيدتا معا زائدتان من ضمير اخر على اربعة احرف كما سماه ان كان اصله  
 وسما على ما ذهب اليه سيبويه كان مثالا للثاني وان كان افعالا جمع اسم من السمو  
 كما هو من غيرهم كان مثالا للاول ومنصور حذفا ولا اي وان لم يكن المنادى  
 ولا واحدا من الاخير حرفي فالجمل حرف واحد نحو يا ما في مالك والسابع  
 باب المندوب كما اشار اليه قوله وما لك اي جعل مندوب او هو في اللغة ميت يكي  
 عليه في الاصطلاح المتبع على اي فقهه والنفع التوجع والتحرز معروفا  
 بعد التاديب في ندبة على او غير ولو لم يكن مشهورا ولو نكرة مشهورة او ب  
 عطف على غير يخل بنحو يا حارسا او ما من تمام التثنية والباء الاولى للسببية  
 والانية ولا يندب بغيرها وسادى خمسة لباوهنك تترى يشعربا ياتية المندوب  
 المنادى وقد سبق ما يدل على ائمة المنادى وهو اي المندوب والمنادى في الاعراب  
 والبناء والتوابع وصح زيادة الالف في المندوب وفيما اضيف المندوب اليه  
 نحو امير المؤمنين وكذا في شبيه الاضافة نحو يا طاه اجبله وكذا في الصلح نحو  
 يا من حضر بنز زمراه لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا لغيره فلا يقال  
 واذا الطويله الا عند لان انصافا الموضوع بالصفة ليس انصافا للمضاف اليه  
 والموضوع بالصفة لانه حتى يما تمام المضاف والموضوع حتى بالصفة بعد تمام  
 الموضوع فرض التحصيل قال يونس اخذها في المعنى مجازا والمضافين الموضوع



جاء نقص اللفظ في نظر فلو التغير المراد بزيادة الالف زيد  
منه مناسبة كواغلامك في غلام الخاطبة فلو زيد الالف بالنسبة لمطبخه  
واغلامك فلو زيد الالف بالنسبة الثانية والماء عطفت على الالف وقفت على النون  
وقد تحرك يريده ان اصله الشكو ويحوي تحريك الضمة الشكر الساكنين او  
بالضمة بعد الالف والواو تسمى بالياء الضمير والفتحة بعد الالف تسمى بالياء  
مثل المفعول في الاخر قد مره مخالف الكافية كونه سبب الفعل وجوا او تصويها  
المفعول فيكون ممدول الفعل في الجملة بخلاف المفعول نظر الكافية وكل وجه هو  
ما اى منقوص هو ما عت على الفعل واختلاف الممدول غير مرق لكنه اقل خلاص من حد  
ابن الحاجب ترك اتحاد النجاص لضعف وشرطه اى شرط المفعول تقدير الازم اذ لو  
ذكرت الالف المفعول عند الممدول المفعول غير الصحيح خلافا لابن الحاجب لذا قال في  
نصبه لو لم يقدر ايضا لا يكون مفعول لعدم اشغال العلية وجات تقدير الازم لو جوى  
ممدول المفعول ممدول عامله وفاعل اى فاعل ممدولها واحد اى يشتركان  
في الزمان والفاعل يكون فاعلا واذ اتا فيهم من الباعث وهذين الشطين واشتاقوا  
لما جواز ذكر الازم مع الشطين المذكورين ولكن لا يجوز حذفها الا عند ما عاقت  
اكثر من الازم لو عدل بذلك امس جنتك لا كرامك وجه الاشتراط خصوصاً في  
بها فتعلق الفعل به بلا واسطة تعلق المضد المفعول فيه امره مثل ما مالى  
منصوب في الفعل اى وقع في ممدول الخ من هذه حيث خرج خوف فضل الله يوم  
وشطه الشط نصيبه خلافا لابن الحاجب ماذكر المفعول تقديره في اذ لو كرت كان مفعول  
بواسطة المرفوع غير ممدول لم يقدر ايضا لا يكون مفعول انتفاؤه لا يقبل تقدير  
في الزمان مطلقا بهما كحين وزمان او موقتا كيوم وشهر في الاول جزء الفعل  
وغيره على غير الثاني على الاول الاتحاد الحقيقة النوعية والمكان بهما على الزمان

المهم

المهم لانها الصفة بخلاف المكان الموقت لاختلافهما اذا توصفة وغير الزمان  
المهم لعدم الالتصاق في النصيب عليه وهو اى المكان المهم ماسي ممدول به بسبب  
خارج عن مسما فان تسمية الشيء اماما مثله بوقوعه اذ وجه اشتراكه  
في شمل المثل الست وعند ولدى ووسط بالشكو وازاء وتلقاء وبين وخو  
فرح وميل والموقت ما لا يشك ان كالدائر والمسيح والابدين استثناء جازية ما  
معنا ودخل البيت وخارج الدار وجو البيت ووسط الدار بالتحريك من المكان  
المهم لانها لا ينصب الظرفية كاض عليه يسبح وكذا لا بد من استثناء كل اسم كالمسح  
اوى ما لمعنى الاستقرار الا ما اى مكانا موقتا كان بعد دخلت وبعد اى فعل  
معنا اى معنى دخلت وهو سكنت ونزلت من مفهوم الكلام يعنى لا يقبل  
كان المعين التصديق في الاما بعدل نحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت المكان  
والضمر عطفت على الزمان والمكان لو اتسع في محذوف في وجا التوسع في الضمير الفعل  
الازم نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربت  
زيد على فاضلا د معنى التوسع جعله كالمفعول فيكون كالمفعول اربعة ولا اكل  
له ويقتضى علمه جواز اذ يوم الجمعة من قال متى شر ويجوز حذف عامل المفعول فيه لو فسر العال  
على شريطة التفسير المفعول على التفصيل سابق وتقدم جوارا على ماله نحو يوم الجمعة  
شر ويجوز تقدير المفعول فيه عامله لو تضمن المفعول فيه الضمير نحوكم يوما او يوم شررت  
واى يوم شر شر المفعول معه قيل معه نائب الفاعل كيه وله وفيه واعتذر عن نصبه  
باجز بعض الحاش من سنا الفعل الى الازم النصيب تركه منصوبا جوارا على ما هو عليه  
في الاكثر واليه هب قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصيب وفيه نظر القاعده  
لانت بالاحتمال والاشتمال الى الضد ثابت مقطوع فوجب العمل على ما هو في الآية  
الكريمة اى الذى فعل العمل مع ما اى منصوصا مع ما قيل احترازه عن نحو كل واحد



فالرفع فيه واجب ان قصد صاحب العمل وفي نظر ادما بما عن مقتضى بقرينه  
المقسم اعتبر به هذا القائل وتقييمه يكون عاملا غير محتوي لا قرينة له بالاول ولو كان  
كان عاملا لفظا وامكن العطف بما العطف والمطابق المفعول معه نحو جئت انا وزيدا  
وزيدا قيل المراد بالامكان الخاص بمعنى عدم الوجوب والامتناع ونحو جئت انا وزيدا  
العطف فلا يرد وهذا فاسدا المراد يجوز العطف جواز جمع النضام غير مطلقا فيكون  
عين الزاد ولو زاد به عارض استقام وان كان عاملا معنى مستبطا من اللفظ لا نحو  
الجر وامنك العطف مكانا عاما مفيدا بجانب الوجوب وجعل العطف بصيغة العامل  
نحو ما زيد وعمره والاى وان لم يكن العطف في الصوتين فالنصب المفعول معه واجب  
كجئت وزيدا مثال العامل المنفصل مع عدم امكان العطف وما للتو عرنا مثال العامل  
المتو مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه على عاملا ولا منفصلا ان يجوز كونه  
ضميرا منفصلا نحو جئت واباك لا اتصالا منع العطف والمال في فخر الحاشية كونه لان  
منها وهو تقييد الحاشية النسب الى صاحبها يحصل بها فيصير اللفظ حشو توضح كيفية  
العامل كانه عدل عن الشبه اختصا مع احتيا الى قيد الحاشية وخروج نحو جئت انا وزيدا  
طالعة الا ان تكلف والتعريف لا يحتمل وفي جئت انا ولا فلاون العامل في الحال هو  
اللفظ والحال انما توضح كيفية جز مضمون الذي هو الحاشية لا بد من ما لها من الدلالة في الحاشية  
واما تانيا فلا توضح صفة الفاعل او المفعول به والحاشية انما هي صفة اخرى للفاعل  
واحد صفتي شي او شيئين لا يكون كيفية اخرى اذ كيفية الشي صفة لاصفة موصوفة  
او اخر مثلهما الركوب في جئت انا وزيدا ركبا صفة زيد لا الجئت نعم الحاشية في صفة التانيا ايضا  
وهو المقارنة لضمير الحال كونه التانيا لا يصح في التعريف وامانا التانيا لا تقاض بالمره  
والنوع التكرين وعدم اشتراط التكرين فيها لا بدفع وان ظن فانهم ظنوا التعريف  
الصحيح كونه توضح كيفية حاشية العامل التانيا في دفع بالاول والاول وبنا الاخر الاخير ان

مشتقاهي حال من فاعل توضح بتاويل المتكر واللفظ او غير معنى لا يشتر الاشتقاق  
ولو وجد الايضاح المذكور في الجامع لم يجر هذا المصير طبيا فانها لا يكون  
فاعل ابيض جوهها والعامل في طبيا طبيا اتفاق وفي سراسر ايضا في الصحيح اسم  
الاشارة اذ قد يقع الاشتقاق لا التمرق فيفسد المعنى فاطيب طبيا اصل الطيب عاملا في  
طبيا وابتغاء زيادة الطيب بسكونه قيل هذا اذ اذ طيبه طبيا ويقدم معول  
التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشي واحد لا يان باعتبارين يلزم ان يلى  
كلها متعلقة فالشبه تعلق بالفضل وهو هذا باعتبار انما في ابيض الضمير  
بالشبه المظهر كالعقد فاقم المظهر مقامه فوجب ان يلى ابيض تعلق بالفضل  
عليه وهو ضمير فوجب ان يلى وتقع الحال مضمنا ما اذ اسماء ووقوع سماع كائنته  
ركضا اى ركضا ولا يجوز ان يقال ان تيته ضحا كما مشا لعدم التماس ولا يتقدم الحال الى  
الغوى وذوى الحال الجور ونبصها ما كانت شيئا من الاشياء الا كانت مظهرا فاقون  
لو كانت والمجاز والجور وداخل في الظرف هذه العلة لا تخفى عن خلل اما اولها فلا لفظ  
ان الاستثناء يقتضي ما معا فلزم جواز تقدم الحال الظرف على الجور ولم يذهب  
امدوا اذ ذهب البعض الى جواز تقدمها مطلقا على الجور ويجوز في الجور وضطره فلا  
الحال بالشبه الاول والى صاحبها بالشبه الثاني فيكون منه هذا البعض  
المذكور وهو الاستثناء مضاف الى الاول فحقه ان لا يفصل بينهما وامانا تانيا  
فلا بد ان ارى بالمتوكل جامد مضمون معنى المشتق كاسم الاشتقاق وغيره يلزم جواز تقدم  
الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلة الاجماع واما الخلق في تقدم الحال مطلقا  
على العامل الظرف منه سبب مطلقا وجوزة الاخفش بشرط تقدم البتة على  
الحال نحو زيد قائما في الدار والحال الظرف على العامل مثل جئت انا وزيدا ويقدم  
الحال جواز اناهاى صاحبها الرفع او المنصوب بقرينة سبق الجور واضنا اذا



الى الضير وقبض وحكم بشدود ما وقع وهو اذ وال حال الفاعل او المفعول به  
او كلاهما لفظا او معنى ويعرف ذوالحال غالبا في غالب الاركان او الحال او تفرعا  
للمحكوم عليه في المعنى فالضير اصل فيه ويجوز تقديم الحال على صاحبها لو كان نكرة مفرقة  
لأنه لا يتبين بالصفة في ذوالحال المنصوب قدمت في شأن الموضع طرأ اليها فان اختصت  
بوصف او غيره لم يجز تقديمها عليه لقرينها من المفعول وتكون الحال اجزا مختصة لا انشائية  
لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية غير ثابتة في نفسها فكيف ثبتت لغيرها ولما  
كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا لغيرها لزم وجوب رابط وهو الضير  
او الواو مع الضير وحده وضعف وقوع الجملة بالامع الضير وحده لو كانت اسمية  
او الواو او كلمة ما سوى المصاع المثبت لا بد من تقدير مع فاعله لكونه استثناء من الجملة  
فانه اي المصاع المثبت يقع حاله بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لانه اسم الفاعل  
المتعدي عن الواو ولزم الماضي المثبت الواقع حالا فاعله لزم وقد يقدر قداي  
في بعض المواضع والاول والى الاستانم الثاني زيادة وحذف الواو لزم ان الفعل  
اذا وقع قيدا لشيء يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك التقيد  
فان اقبل مثلا جاءني زيد فكيف فهم منه ان الركوب قد كان متقدما على الجي فلا بد من  
حتى يقر الى زمان الجي في ان القيد لا يكفي بل لا بد من المقارنة ويجوز ان يكون الحال  
جوازا لقولك لمن يريد سفر ارشداه يداي سر ويجوز في علمها في الحال المؤكدة  
وهي التي لا تتغير من صاحبها مادام موجودا غالبا والمستقلة وهي قيد للعامل لا التوكيد  
لو كانت تلك المؤكدة مضمومة لاسميتها احتراز عما يؤكد مضمومة لاسميتها فانه لا يجب  
حذف عامل القول تعالى ولا تعز في الارض فمفسد كذا يابوك عطفوا في اى احقة  
بفتح الفقرة اي ابوتك بمعنى تحققته وصيرته على يقين او بضم الفقرة بهذا المعنى  
او بمعنى انتم الله وبعض النسخ المفسدة بفتح الهمزة اسمية في المخرج في كل التوكيد

والاول

والاول والى واسم المعنى المفعول يقع في الحال المؤكدة جملة اسمية كاي قبض مفعول وضعف  
ولا تصد تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل بالضير وحده لشدة ارتباط المؤكدة بها  
والواو تقتضي التوسط ولان الواو لا يدخل بين المؤكدة والمؤكد تقول هو الحق لا شك  
فيه وهذا كالاستثناء ما سبق من ضعف ربط الاسمية بالضير وحده التمييز  
بين نكرة العكس الاحتياج الى التعريف فيجوز صفا للمها كما في الجمل لا تكلف وعطف  
اليها لاشترائها التعريف فيه ولو وضع فيقول الوضع في فان ابهام بقوله لاشترائها  
وللمل بالوضع ووصف المنصوب مراد بقرينة القسم فيجوز نحو خاتم فضة ومائة  
رجل نزل الابهام الوضع فيجوز صفة المشتري نحو رايت عينا جارية فان ابهامها  
استعمل في اشياء من هذا الموضع لا عن انتزاع النعت والحال فان ما يميز الابهام  
عن صفة صاحبها وكذا النعت والنوع عند توكيد او مقابلة اشياء في التمييز فالاولى  
ما يربط الابهام عن انتم مذكورة بقرينة عن مفعول ليس في ولا شيء فاعطف بقرينة قدر  
الشيء وهو خمسة غالبا من العدد والمقياس بيان المقدار وسيا في اعداد او  
الكيل اي الكيل نحو قفاز برا والوزن اي الموزون نحو رطل زيتا والمشاغور باع  
فواو قد راح سحابا والمقياس نحو مل الارض ذهباً فقدر اي التمييز عن مقدار  
غير العدد وقصد النسبة لا النوعية والعتية وقصد يستلزم كون جنسا هو  
تشا جراوه ويقع مجرعا على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت والضر  
نحو خورجل وفرس والاى وان لم يقصد النسبة بل قصد النوعية او العتية فقط  
التي يما قصده النظر بها لليليل فريته هذه العتية على عتاي بن الحاف فقدر ان كان جنسا  
الا ان يقصد النوع وجميع في غيره فان في تطويله ونقصه من وجوهل الانواع  
على ما فوق الواحد وجعلها شاملا للمفرد مع تقابلها في الاستعمال وجعل الجمع  
شاملا للثنية وتثنيه بنحو قصد ولو كان المفرد المقدر مالا بسا بالنوعين او



او يكون التثنية والجمع الواو معنى او مثل نحو الاخيرين اما الواو وحده ووجوهها  
بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن نسبة في شجرة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد  
بنون الجمع نون الجمع فان نحو اضافة على فله جازية الاضافة الى التمييز اضافة  
بيان لخصو الغرض مع التحقير وتلك الافلاكون مفهومة الشرط والمصير بقوله  
فان نحو اضافة المضاف الى المتاع ما وذا الام لا ينطبقين وعن غيره عطف على مفعول  
مقدار وضمير المقدار كخاتم فضة ولجر في غير المقدار اكثر لقصور في الابهام من المقادير  
وما قيل لخصو الغرض مع الخفة يقتضي اكثر في المقدار ايضا والثاني اي ما يراه الابهام  
عن ان مقتضى ان يرفع نسبة اي عن ان مقتضى نسبة الابهام بالتداني المنسوبة اليه  
وبواسطته في النسبة كطائر زيد بنفسه اي طائر زيد بالاضافة بنفسه ويعني طيه  
اباى طيه شيئا اوقا انما بالتداني الى ان النسبة ما في الجمل وبسببها وان منه  
نسبة صفة لا يحتاج الى افرادها بالذكرة في الكافية وان التداني المقدار لا يجب ان يكون  
التمييز عنها ويجعلها كالحجج المذكورة بل يكفي اشتماله على الجمل فظهر غموض قولهم  
التمييز عن النسبة في المعنى وبعضهم جعل التداني المقدار في غوطية بامونا مبدل لانه  
جعل الجمل لان في القسمين فيلزم في صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل مشتركا  
كذلك وهذا مع كون تكلفهم هذا الابهام اذا الابهام في الشيء الذي هو زيد فالوجه  
هو الاول ليس وما اى تميز صلح لذي وهو ما انتصبه ومعنى الصالح الجمل المتعلقة  
عنوايا في طائر زيد باقائه على زيد فيجوز ان يراد به زيد بنفسه ابو والعين هو القرائن  
واستشكل بقرينة نفسان اعين ما انتصب مع انه لا يجوز في الابهام فاجتر بعضهم  
على جواز ما فيه ايضا وهو ما يعتد وبعضهم راد في الصلاح على نحو الاضافة الى  
ما انتصبه كالجمل ونفسه فيقال ان زيد سعى الصفة استثناء ما صلح فانها لذيها  
فقط لا المتعلقة لان الصفة تستلزم موصو والمذكور او ذواتها اذا قلت طائر زيد

والا

والا كان الواو الهوزيدا لا غير مجزاة الاسم غوب تطابقه اي توفى الصفة  
صاحبها في الافراد ونحوه والتذكير والتثنية وتحتل الصفة المذكورة للمحال نحو  
طائر زيد فارسا فان سائما تميز باعتبار اشتماله على الفروسة التي تزيل الابهام عن  
شيء منسوبة الى زيد وحال باعتبار اثنين هيته زيد عند الخط في دفع الاشكال ان اللفظ  
الواحد لا يرفع عن ذات شي واحد وصفه معا انما فيه الابهام ههنا انما متعلق  
زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة نعم يراد عن جعل التداني المقدار مبدل عنها ويمكن  
ان يقع اشتماله رفع الواحد الابهام عن واحد مستند بنحو هذا ليسر الطيب وطبا  
وما يميزه يصلح لفتاى لم يجعل عليه اي لم ينفذ فقط غوط طائر زيد ابو وعلا او  
دارا وذا ان اي ما صلح وما يصلح في باقي الافراد والمطابقة كما يميز ذكره في الابهام  
نحو مذكرة اي يفر كل منها ان قبيل شيئا فيطابق ولو اكتفى بذكر الاول في الاول  
في الآخر كان انحصار واظهر ولا يتقدم التمييز على عاملا مطلقا لضعف الجمل او كون  
فاعلا في المعنى في اخذ حكمه في عدم التقدم والمتران تقديم التمييز على العال الفاعل  
وشبهه الموقول بشي لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه المستثنى اي ما يطلق عليه لفظه  
في عرف النحاة متصل اي متعلق عليه فهو وهو اسم عالم دخوله في المستثنى من باعتبار  
القوم لا المراد وخرج باعتبار العكس وظهر عدم دخوله في الحكم فخرج المفصل والصفة  
بأنواع الافلا تناقض ومفصل متصل وصلة المتضامين على واحد نوعي في حالة  
واحدة سائر كما قال الانسان فقير وغني وعالم وجاهل انما المستحيل على الواو الشخصية  
وهو ما بعده اي بعد الاو علم عند اي عدم دخوله في المستثنى من باعتبار القوم  
كما في القوم الاحاد والمراد كما في القوم الا زيد اشير الى جامعة خالية عن  
زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقيمة كالاشارة وفي الحكم يتاالا  
في الفصل لهما بيا الافلا يلزم تدخل القسمين والا اي وان لم يعلم دخوله



ما بعد ثبوت الايقان قبله ولا عدم دخوله بل يكون على الاحتمال ولم يفسر دخول المستثنى  
في المستثنى منه للقبائل الضقة والاستثناء الا ان يراد اللغو على طريق الاستحسان  
فصفة اي قبيلة الاصفة فان كان الالف معني غير لغو الاستثناء بنفسه فباعتبار  
المصنف في المصنفين الثاني في التعميم من وجهين عند الخصا الصفة بالاولى تبعية للجمع  
المذكور الغير المحصور والاولى واما الثاني فدار العمل على الصفة بعد الاستثناء  
كما ان من ثلث انفسه التبع قد يكون في غير الجمع كما جاء في رجله الازيد وفي الجمع  
المفرد كما جاء في الرجل الازيد الذي لا يوجد فيه العهد والاستغراق فلا يعلم الفرق  
وعند فقه الاستثناء على ما صح به الاذكي والمالكي وفي المحصور كما جاء في ما  
رجل الازيد وقد لا يتعدى في الجمع المذكور الغير المحصور كما جاء في رجال الاطراف  
وقد يفهم المستثنى كما جاء في القوم ليل في الازيد وينصب المستثنى وجوباً  
مقتضى على المستثنى من بعد البدل لا امتناع تقدمه على نحو او منقطعاً عند المجازين  
قل ان لا يتصور في الابد الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان الغوى  
لا يثبت عن اصل الجواز لا عن لغو وتعبير بعضهم بقوله وهو لا يصح الا بطريق السهو  
والفقه والمستثنى المنقطع يصح بطريق الروية والقطر غير مفيد للصحة  
م وبديل الغلط قد يقع قصداً في كلام الفصحاء لكنه لطيفة بينا الشرح في  
المطول وقيل لو كان الابد الفصحاء في القوم الاحرار كان اما بذكر العامل نحو  
اي جاءني جار فيفهم المعنى واما بذكر المنفى اي جاءني جار فيلزم الغلط في العامل  
والعوامل معا وكذا في المنفى نحو ملجاني القوم الاحرار ولا يخفى على ان الغلط في  
في التصريح في البدل على ما بين في موضعه ولا غلط اصلاً في المستثنى منه القطع  
ولو سلم فاذا ذكر انما يرد لو كان البدل مجرداً عن الا وهو م كيف فيلزم تغاير البدل  
والبدل منه ثانياً وثباتاً فالوجه في ان الالف المنقطع بمعنى لكن فيعمل على الابد

انهم اختلفوا في عامل المتصل ان الفعل او معنا او الاتفاق في المتأخرين في المنقطع  
ان عامل الاو خير ما اخذ وفي الاغلب قد يظهر وقد ير في مع ما يجوز ان يكون  
منقطعاً او اللغو بطريق الاستحسان في لغة تميم على البنية ان كان البدل من فروع  
وقد يجز ان مجرور نحو مرت بالقوم الاحرار وهم مجوزون البدل في اقبل اسم  
يصح حذفه ما جاء في القوم الاحرار ويوجب الضمة لربك كذلك كقولهم  
لا عامم القوم من امر الله الامن رحم فظهر الخلل في كلام المصنف من جهة التوضيح  
او واقعاً بعد ليس لا يكون وما خلا وما عدا وعلماً ولا يكون خبراً او مقولاً  
والمستثنى بهم ايضاً يلزم انما اسمها في باب الاستثناء والمجمع فاعلم المذكور  
اي ليس لا يكون المجاز مثلاً وما في الاوسطين معتد وخلاف في الاصل لانهم  
يتقدمون فمعنى جاوزا وقت او وصل الفعل والتميم هذا التضمين والخلاف  
في الاستثناء ليكون ما بعد في صو المستثنى بالالف التي هي التا وفاعلهما  
كاسمها والمحل محال ولم يظهر قدم الخرين ليكون اشياء لا يؤول المصنف  
بالفاعل ويجوز في تقديره زمان منضاً وقد يحرم ما يبعد او خلا على انه محرفاً  
جراد واقعاً في موجب مثبت لا نفى ولا انفي ولا استم كما ذكر في المستثنى من كجاني  
القوم الازيد فلو كان المستثنى في غيره اي الموجب اي مع ذكر المستثنى منه  
فالدلالة على ان الضمة على غوقه تعاماً فاعلموا الاقل لان المستثنى فضله قطعاً  
بجمله البدل ولو تعدى البدل عن لفظ المستثنى منه ومحل القرب فيسبباً على محله  
اي البدل منه كلاً واحد فيها اي في الدار الازيد فانه تعدى الابدال من محله لا يحد وهو  
الضمة لا انتقاض النفي الذي عمل الاجل بالا فالبديل من محله البديل هو الرفع على  
الابتداء ومع عدم اي مستثنى منه يعجز المستثنى باخره اي المستثنى منه ما لم يذكر  
المستثنى فاذا ذكره ينصبها والآخر قد ينصب او قد لا ينصب كما حكم ما فوق







ثم استعمل في البدن الاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والضمير  
فيها رفعاً وجراً ونصباً وحاشا عطف على سوا لانه حرف جر في الاكثر وقل النصب  
على المفتوحة اي جملتها على ان فعل متعد فاعلم ضمير ومعناها تارة المستثنى مما استثنى  
المستثنى منه نحو ضمير القوم من احاشا زيد اي رد الله تعالى عن ضمير عرو ولا سيما  
عطف على سوا ايضاً لاضافه شيء اليه وما رانته او الى ما وهي نكرة غير موصوفة  
والاسم بعد بلانها والسعي في التثنية واللقب الجسدي خبرها من وف والواو الدالة  
عليها في بعض المواضع اعتراضية فعني جاء في القوم ولا سيما زيد ولا مثله زيد  
موجود في القوم الذين جاءوا اي هو لخص ولا شد لخصا في المعنى وجاء الرفع  
فيما بعد لاسيما وهو اقل من الجر على انه خبر محذوف وما معنى الذي او نكرة موصوفة  
بجمله اسمية وقل الضمير لاسيما على انه مأكدة غير موصوفة واعني مقدرة وغير عطف  
على سوا ايضاً وهو اي غير صفة في اصل وضعه لدلالة على اهمية باعتبار معنى  
معين هو الغيرة ويعبر عنه اي في الاستثناء دون الصفة انه هو مع باعراب  
موصوفه كاعراب اي المستثنى بالاعلى التفضيل من وجوه نصيحه او منقطعاً بانها  
المضاهية وفي موجبات وجواز الوجهين مع الاولوية البدن في غير الموجبات التام  
والاعراب يعمل العامل في المفعول وجه انتقال امر المستثنى اليه خبر باب كان  
اي نوعها اي لافعال الناقصة وهذه احسن عبارة كافية المسند اي اللفظ  
الذي اسند اليه اسم عائداً الى البناء الوجه في ضمير الجزئية المسندة بالذات والحقيقة فخرج  
نحو يترددون فاعلم وقائم في كان زيد يضرب وابوه قائم بلا تعسف بخلاف  
عبارة الكافية وهو اي خبر باب كان كالجري كغيره في التثنية في اقسامها وحكام شرط  
المذكورة وجواز تقديم معرفه مشروطة بوجوه الاعراب اللفظي في احد المعولين  
وهو قرينة هي الاختلاف اعرابها بخلاف خبر البدن لا اتحاد اعرابها فلا في الجواز

هنا

هنا من قرينة اخرى فلا في القريتين الخبرين وابن العاجب لما غفل عن الاستثناء  
في خبر البدن اخل في القريتين في هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويجوز عاملاً جوازاً  
والوجه ان يقول ويجوز كان لا متناعاً في خبرها كان خبراً في خبر وفيه اي في مثل  
هذا الكلام في مجي اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم وجوه نصيحه الاول ورفع الثاني اي كان عليه  
خبر الجراؤه خير وهذا اقوى لقلة اللفظ وقوة المعنى وعكسه اي ان كان في عمله خير  
فكان جزاءه خير وهذا اضعف بصدى على الاول ونصبها ووضعا فيهما من  
الاولين وجهاً يتقدم حرف الجر ليقاس ويحذفه في كان ما وما انت بفتح الخ  
او كسر اي لان كنت تفسير للمفتوحة تحت اللام للمارة قياساً ثم كان لخصصار  
فانقل المتصل منفصلاً وزيد ما عوضا عن كان فادغم واصل المكسورة ان كنت بلان  
لام فعلمه ما مر اسم بان معمولة عائداً الى البناء المسند اليه في القريتين خبراً  
في ان زيدا ابوه قائم بخلاف عبارة الكافية ولا يجوز اسم بان بخلاف المسند الا لظهور  
الشعورية ولا بد من استثناء ضمير لانه فانه يجوز حذفه اذا لم يرد فعل صريح المنصوب  
بلان في صفة الجسدي غير التغير لقلة الضمير اسم لا بخلاف ما سبق المسند اليه الموصول  
عبارة عن المنصوب فلا بد من خبره في الاغلام رجل ابوه قائم يليها يقع بعد الابلا فاصلة  
نكرة مضافاً او مشبهة نحو لا عشرين درهماً كالحول ضمير الجرو ولو كان مطلقاً المسند  
اليه بعد لا لوجوده في ضمن التقييد فغيره غير مضاف ولا مشبهة مع وجوه الاولين اي على  
على علا نصيبه فمعرفة من الاستغراقية كونه جواباً لهل من شيء نحو لا رجل ولا غلام  
لانه مسنداً بكسر اللام بلا تنوين عند الجر ولو كان المسند اليه بعد لا مفصلاً لا عنها  
نكرة او معرفة متصلة وان كان كل واحد منهما مفرداً ان للوصل رفع وكرر وجوباً  
لبطابق السؤال والمراد بالتكرار النوعي الشخصي فيحصل ست صوراً في المقتضى  
واثنان في المعرفة وتلك حقوقية ولا ابا احسن قد عرف ما تقدم وكشفت اي



المستند بطل في مثل الاعلان اي للباس المراد فيما وجد الخبر كان قد ثبت بشرط  
وجود الاسم للدينم الاحجاف وفي مثل الاحول ولا قوة اي فيما عطف مع تكرير  
تكريرتين مفردتين متصلتين وجوه فتحمل على الاصل المذكور عطف مفرد او جمل  
بتقدير خبر الاول ونصب الثاني عطف على لفظ الاول منونا لانه ورفعه عطف  
على المحذوف ولا زائدة فيها ورفعه بالابتداء ليطابق السؤال ورفع الاول على ان  
لا يمتنع ليس في الغاء العمل للتكرير ولا تغير الزيادة الداخلة على الالف في الغاء العمل  
لما كان الداخل على نحو ادبني بالجرم وتقدیر المرة المذكورة الاستفهام حقيقة نحو  
الاجل في الدار وانني نحو الاماء فاشرب حين لا يرحى ماء والعرض نحو الانزول  
عند وقت البني من اسم لا مفرد اليه لان من ضمير بني للاتحاد ويرفع محذوف على  
عمل البعيد وينصب على لفظ او محذوف نحو الرجل ظريفا وظرف في الدار والاي  
وان لم يوجد احد الشروط فالاعتزال رفع او نصب لا زرع لعدم الالتحاق بعطف  
لفظه عائدا الى البني اي بالنصب محذوف بالرفع ولا يجوز البناء لكان الفصل بالعاطف والالف  
من تقييد المقتضى بالثبوت ان لو كان معرفة وجب الرفع لان الالف فيها وبعد التكرير  
لما علم حاله من نحو الاحول والاقوة والبقا من التوابع اي غير التفت والعطف كتوابع  
النسابة فيبقى البناء اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظي ونحو الرفع والنصب في عطف  
الياء ونحو الالف بالالف فصل بينهما ولو فصل عن الالف في الدار لك لم يجز ان الالف  
وكذا الالف في الالف اي لا يجوز الالف فيها وكذا الالف في الالف بالالف ونحو الالف  
الاول في اصل المعنى هو الثاني وشاع البناء على الاصل نحو الالف لها والالف  
لها خبر ما ولا شبهة بين الالف والالف اسمها فخرج نصيب فما زيد يصير ابوه ولا يعلو  
في بني تميم ومبطل علمه بتقدمه ان الخبر على اسمها ويزيادة ان بعد الضمة على ما  
استفاض النقي بالالف في العدة في مشابهة ليس لعطف على خبرها مجيب كسر الجيم اي

عاطف

عاطف بغير الالف وهو بل ولكن رفع العطف محذوف على خبر او على الخبر مبتدأ  
محذوف ولا ينصب انتفاض النفي والاي وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصب محذوف  
على لفظ او محذوف على توهم تقدير الباء في الخبر ونحو الرفع ايضا بتقدير الباء فقط  
**الجرور** موقوف او مبتدأ ما بعده او محذوف او خبر المضاف اليه الاصطلاح  
المشهور ما لفظ نسب اليه الى مدلوله بالحقا فقد احتراز عن الملقب او المضمحل يؤثر  
في العمل احتراز عن المفعول وفيه نحوهما في الالف والايضا وهما الجمل الاولان  
الجرور كما ختمها تشمل الاصل مدخول الحرف الجار الاصل والاضافة المعنوية والحق  
مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوفى قسمها ينبغي ان يستوفى قسمها وقد ذكر  
نصف كل قسم وابن الحاجب نصف الثاني والثاني ان العقول والمنقول من النحاة ان لا  
تقدير في اللفظية وتصحيح ابن الحاجب بطلان التقدير وتكلف بعضهم بتقدير الالف  
تقوية للعمل في خصوص ما يزيد ومن ابيانية في نحو حوسن الوجه فاستلجوا نحو  
الضارب زيد بالاتفاق فلا يتناولها المشهور ونحوه لا يتناول الجمل والجرور بل حرف  
الزائد كذا ذكر التفسير فكيف يقسم الاضافة اليها والثاني ان المذكور ولعل في كنه  
صيغة الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتفسير لفرد الاصل بالجمعة بالالف والقوة  
بمسألة اليمين ليس يفسرهما ان لا معنى للاصل بطلان اعتبار التقدير اصلا حتى  
يجوز ان يقال جاء الرجل اذا جاء واحد بل مقابلا في انسيب وكونه بمعنى كل الاثر  
في ان يعتبر كل فرد فيه كان ليس غيره وغاية ما يتكلف ان يقال لما يكسر الحروف  
بالجرور كما في بدورها في اخر الكتاب ولما كسر الجر بالالف بالحرف الاصل لم يرض ابن النحاة  
بتكرير اسما في المشهور ولما انتفى التثنية في الجر بالالف مع صحة الحوالة تركوا وما  
وانتفى احداهما فقط في اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرها على وجه يشعر  
بالخطا ورتبها عن المعنوية بان اخرجها عن تعريفها وادخلها في قسمها



بان ارجع اضمير هي على طريق الاستخدام لما يطلق عليه اسم الاضافة اما بطريق نحو المجاز  
على ما ينهم من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك على اى هذا الضعيف كثر في الكلام  
والافراد بالتوفيق وصيغة الجمع اما بالنظر الى افراد المذكور او الى التقدير والافراد  
حواله واكتفاء بها اذا قاتل وشروطها الى الاضافة مطلقا كون المضاف مجازيا باعتبار  
القول والالزام تقدم الشيء على شرطه بلا تنوين ولو كان التنوين مقدما بمعنى انه  
لو كان في تنوين لفظ الاضافة نحو حكم رجل وحواج البيت الله وما عطف على تنوين  
يقوم مقامه اي التنوين وهو نون التثنية والجمع بها الى بسبب اضافة متعلق بكونه فذو  
اللام لاضافة لانها سابقة على الاضافة في اللفظ والظاسم بها في الوجه ايضا فلم يجد  
الجنس بالاضافة وينبغي ان يزيد او نحو على ما لم يجمع ان لا ينفصل في ذلك الجائز من غرضه بانك  
على قول والمحسن الان يعم ما يقوم غير التنوين وايضا لما فرض وقد التنوين  
في المبني وغير المنصرف مضافاتهما للتثنية كونه على التمكن ولا يمكن فيها بناء على ان فرض  
الحال جائز في المانع من فوضته ذوى اللام الان يعم التنوين ويخصص الغرض  
بالوقوف ولو بالنوى والوجه خبرها والشروط لا يمكن في وجوه الشروط بل بالبدن يقتضي  
وهو هنا تحصيل ثمة ولا فائدة في اضافة نحو الفلام فلا نقص وهو اى ما يطلق عليه  
لفظ الاضافة لفظية قدما بتقديم اللفظ على المعنى بالنسبة الى المعنى المقوم من الكلام  
وابن الخليل انما تقدم المعنى بالنسبة المتكلم المحذوف ظاهر او شرفه وعقبة ثمة بالان  
لو كان المضاف اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة  
الى معمولها فخرج نحو كريم البلد وخالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط فنفذ هذه  
الاضافة ولهذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة ولذا قيل انها في تقدير  
الانقضاء واما التخصيص فهو ضار بزيد او رجل فاصل قبل الاضافة بالمعولية  
والتخفيف في التنوين ولو مقدر نحو حواج بيت الله ونائبه والضمير نحو الوجه

واللام

واللام اخف منه خجوا ووضعا والاستباح في توصف الكثرة بها اي بالصفة  
الفتى الى معمولها ولو معرفة لقد اكتسب التثنية وصح نحو الضارب زيد وكذلك  
الضارب زيد لمصو والتخفيف محذوف النون والضارب يعني له يصح المفعول المعر  
باللام المضاعف التخفيف اذ سقوط التنوين باللام التثنية الا لو كان المضاف  
ضمير متصل نحو الضاربك قبل حلا على ضاربك الذي قد تنوين لا تضاعف الضمير  
للاضافة اذ لا تنوين مع الاضافة اشتراكا في هذا التنوين اذ لا تضاعف  
مع التثنية من جهة الضارب مع ضمير زيد مع ضميرك فيانه يلزم وجود  
الشيء بلا شرط ولا مقتضى وقيل اصل ضميرك ضاربك بالان بالتنوين في الاضافة  
في التنوين واصل الضمير لا ينفاء المانع ثم عمل الضاربك على التثنية في الجوز لانها  
في اللفظية من وجوه الاستعمال بلا اضافة كونه في تقدير الانقضاء كما لم يرد  
ضاربك بالتنوين لم يرد ضميرك وايضا ما الحاجة الى العمل ان ينجح ان يقال  
اصل الضاربك الضاربك وايضا التثنية لا يمكن في العمل والاحراز الضارب زيد  
وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فورد في التنوين في الضاربك والضاربك واجب  
بان النون بوزن نفسا ما بعده عاقل فلا يجمع الفصل الموزن  
بالانقضاء في منقوض نحو يستفتونك وحل ان لا يثنى للتنوين من كل وجه  
الان يجمع مع اللام ويثبت في الوقف والاقرب ان نحو ضاربك مضاف  
والتنوين محذوف لاجل الانقضاء والاضافة معاك في خود ونك وكله وكونه في  
تقدير الانقضاء من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجوه شرط العمل ونحو  
ضاربك وضاربك مجرما او محلي باللام مضافا والنون محذوف لاجل الاضافة فقط  
ونحو الضاربك ليس هذا التخفيف بل هو مثل الضاربك في تقديره باللام او  
نحو الفتى الرجل حلا على الحسن لا اشتراكا في كون المضاف صفة والمضاف ايضا



معرفين باللام او مضافا اليها الى الذي للام نحو الصادق ذي المال فانه في حكم ذي اللام  
وكذا المضاف الى ضمير نحو الرجل الضائع والاى وان لم يكن المضاف صفة غير مضافة  
الى معرول نحو مصارع مصر وخالق السموات لاضافة معنوية مفيدة شيئا في المعنى  
دون اللفظ فلفظ وشروطها الى لاضافة المعنوية تنكير المضاف للبناء بل من تحصيل الماهل  
او المضاف فان كان ذلك اللام حذلا له وان كان علم انكر بان يجعل واحدا ماسي بذلك  
الاسم نحو زيد ناخير من زيدكم وان كان مضمر او مضافا لا يفتقر الى تنكير وتفيد  
المعنوية تعريف اي المضاف بالمضاف الى المعرفة لان وضعها للمعنوية المضاف فيها امكنت  
وذا في المعرفة دون النكرة ثم يستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل  
جاءني غلام زيد فقها جاني غلام فخصم لزيد ومنشأ اليمن غير اشارة وهو فيكون  
نكرة واذا قيل جاءني غلام زيد فقها ذاك مع كون شيئا اليه ومعروفينك وبين خاطبك  
اما بكونه اكبر علمانه او اشره او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل  
وضعها ثم يستعمل بدون اشارة وعندها كالا فيكون كالنكرة كقول ولقد ارسل على  
النبي يسرى الامثل وغيره وشبهها بخفي ظن وشبهه وشبهه كما في ما عندنا من النسخ الظاهر  
الامتلاء وغيره كونه استثناء عن ضمير تعريف ويمكن ان يجعل مثل مضمر يشتر  
ظرف لمفهوم الاستثناء اي لا يفيد الاضافة المعنوية تعريف مثل المدة عدم اشتهار  
كل من اجماع المضاف اليه في شيء من الاشياء او بما يرتبه فاذا اشتهر بتعريفه في وجه  
الاول لتوغلها في الالهام في ان التعريف للعهد كاسبق فلا يفرض التوغل كيف وتوغل  
الله ومقدوره ومعلومه اكثر اجماعا منها مع اضافة التعريف بالاتفاق وقيل كونهما  
في تاويل الماتل والمغايرة فيكون الاستثناء منقطعا فيه ان يحد التعريف بالاشتهار  
الا ان يقال بتعيين الماتل فيكون تأويله بالصفة ويمكن ان يقال بالاشتهار دليل  
العهد فيكون المضاف في على اصل فيقر من كل وجه وبعد ينعد العهد فيكون معرفة

اصلا او نكرة استعمالا فيكون ان يطال معاملتها فيه ان لا تسلم الا نهديا والسند سبق  
وان يتوقف على وجوب المعاملة المعرف بها اشتهارها كاسبق والى هذا وتفيد  
المعنوية تخصيص المضاف بالمضاف الى النكرة قبل التخصيص قليل الشيوخ ولا شك ان اللام  
قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج  
غلام امرأة وقتل فيه ان التخصيص يحصل من الاضافة بل بالاختصاص الى المضاف اليه  
خرج من المخصص بعضه في نحو غلام لرجل ورجل اخر فبين غلام زيد وغلام رجل  
وغلام لرجل بل هما كفتان زيد وضارب يدا في حطو المعاندة اللفظية والمعنوية  
فاوجه تسميته الى معنى وشاينة لفظية وتقدم من البيان في الاضافة المعنوية  
لوصف كل منها على كل منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذه التقدير  
لابد منها ولا قرينة عليها والاى وان لم يفتقر كل منها الى الخرف اللام مقدرا اي فيقد  
اللام نحو غلام زيد وضرب اليه وعلم الفقه قالوا لا يفر في تقدير اللام صحة التصريح  
بها بل يكفي اضافة الاختصاص الذي هو مدلول اللام في نحو ضرب اليوم دون في كالمذهب  
اليمن لما يجب عدم الاحتياج الى التفتك بالبيعة في نحو كل رجل وشجر الاراك فيه ان  
التقدير غير الضمير لان الاصل صحة التصريح والثاني عدمها وذلك لان بين الظرف  
المعروف والمنفوق ولو اراد به الضمير كذهبية عبد القاهر ومن تبعه واعتدروا  
عن عدم البناء اما بان الضمير يجوز البناء لا موجه لتختلف في اي واما بان الاضافة  
تمنع البناء في الاصل الاعلى وبيان المضاف اليه بقرينة التوغل لا يجمع البناء وكله  
ضعيف المنقضى بنحو غلام رجل صحة التصريح ولو منع اللزومين لزم بيا فرقا آخر  
للاختلاف كما في الوجه عند صحة اللزومين وان التقدير هو بناء معناه وان المراد  
بصحة التصريح بغيره فلا يفرض عدمها في الاستغراق فيحكم على نحو كل رجل وانما بان  
يصح فيه تصريح المرفوع بغيره وعلى نحوين ومتى بان يصح فيه حفظ القاعدة ثم وانما بان



من الاثر واعلم ان ابن الحاجب قدّم بياناً بتقدير الحرف في الفائدة واخر الشعر نظر الى الاء الكلا  
في الجرو وتاثير البشارة الى بيتا الحار الحقيقي وان التوام بالذکر وعكس النظر الى الوجوه  
اولا الى الحق الا هم الانفع ثانيا وهو فائدة الشعر وهو التخصيص بتقدير الحرف في الج  
فلا يصح معنى التخصيص الحرف فنظر المفضل في القبول الحق ولا يضاف الى الموصوفين ولا  
يشتمل على سلب العكس الذي هو اضافة الموصوف الى الصفة والملا بين الموصوف والموصوف  
والعكس فهو روي والحق وقوي فلا تناقض والمراد مع ابقاء المعنى المضاف بالكتابة  
الوصفي حاله لان كل من هيتى التركيب الوصفي والاضاف في معنى اخر لا يوافقها  
مقام الاخر حله فاللوكوفين غير ترتيب الكافية ترقيا وتكيدا واحتراسا عن كون  
الثانية كالحشو هذا الاولى بالرعاية من تقديم الاء بالحق الذي راعاه ابن الحاجب  
ولا يضاف الشيء الى الشيء في العموم والخصوص مرادين او متساين لعدم الفائدة و  
اولا خواصا خلق ثانيا بالاضافة في ثانيا مثلا بالموصف بانه حذ الموصوف وصفا الصفة  
كالاسم فالشيء المضاف اليه لا يسمي حيث انه موصوف وسجد الجامع في المجمع بالوصف  
بان تقديره مسجد لوقت الجامع وقيل في في المثالين كونه اسمين لواحد بان يرد  
بالاول المدلول والثاني اللفظ او بان يتكرر الاول باتفاق الاشتراك فيكون كسج  
الاراك وفي مثل هذا يضاف الاسم الى اللقب كونه اوضح دون العكس ولا يجوز ان يضاف  
مقار اخرى ولا يجوز تقديم المضاف الى المضاف ولا الفصل بين ما يشي الاء بالنظر الحقيقي  
والجار والجرو والضرورة الشعرية كقول الله در اليوم للام والحق في هذا ساقا الى ابن  
هشام في النوع وهو ان الصفة اقسماء ثلث تجاز في الصفة اضافة المضاف  
الى فاعله والفاصل مفعول كقراءة ابن عامر بن للشكين قتل اولادهم شركائهم او ظرفه  
كقول بعضهم تراكب يوما نفسك وهو اسع في رداها واطافة الصفة الى مفعول الاول  
الفصل الثاني بقراءة بعضهم فلا تحسبون الله خلقا وعده رسلا او ظرفه كقولهم

هل انتم تاركون في صاحي وكون الفاصل قسما كذا غلام والله زيد واربعه تخص  
بالشعر الفصل بعول لفظ غير المضاف وبفاعله وينقعه وبالداء وجملة هو اي  
المضاف اليه وبني المضاف في الغاية وقد يترك على حاله بغير تنوين وهذا في الغاية  
اذا اختلف على ذلك المضاف مضافا الى مثل ذلك المضاف فمخوذ نصف وربع ما  
حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم فلا يجوز عليهم اي قالوا فلو شئ وفيما عداها  
بقي على اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله تعالى وكلوا من ثمره اذا ارسلنا والغيضا ويعرب  
المضاف اليه اعرابه اي المضاف وقد يترك على اعرابه بقراءة بعضهم والله يريد الاخر  
بلحز عند عدم التسل في حذ فان التسل في حذ في السعة ويجوز في حذ في السعة  
والمضاف اليه يقال هو مني فربما اي مقداره مني في حذ في السعة ويجوز في حذ في السعة  
ما ليس اخره حرف علة والمحق به يعني ما الخرم على الساكنة ما قبلها باضافة المضاف اليه  
ضمير المتكلم وهي الباء مفتوحة او ساكنة وثبتت الالفان كان في اخر المضاف الى الاء  
قبله اهذيل تقلب الالف بياء وتندغم الالف التثنية فتثنيها وتندغم الباء والواو بعد قلبها  
ياء فيها اي في بياء التكلم وينج بياء التكلم ولا يسكن الساكنين نحو قاضي ومسلم  
ومسلم ومصطفى الا التابع اذ البحث فيه فيدخل في الحذف فعل وفعل مؤكدان ووجه  
لا عمل لهما من الاعراب تأكيد وعطف او بيا والتي لها عمل في حكم الاسم ولكن في حذ  
يقرب ما سبق والا قوب ان يقال ذكرها في استطراد ايجاز او كثيرا الفائدة ما لفظ  
تبع سابق في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية اتحادها في النوع مع كون الاء في الجمل  
الاء الاولى بعد فلا يرد نحو الاء المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن القاب  
ولا اشتمل عبارة الكافية على وجود من الخل ذكر الجمع وكل الذين للافراد والعرفان للهيئة  
وثان غير شام الا لثالث فصاعدا الابتداء ويل وباعراب سابق المحتاج الى حذ المضاف  
او اداة النوع وعدم المنع غيرها ولا يتقدم التابع الا العطف بالحرف في الخبر



الشعر كقولك عليك ورحمة الله السلاه وهو اي التابع نعت لواردي ماثبات فيداي  
المتبوع المذكور التزم ايراد عليه البد والعطف في مثل العجب زيد علم او علمه والتاكيد  
في نحو ما في القوم كلهم او اجعلوا الدلالة على الشوق وزيادة مطلقا لدفع كقولهم  
غير مفيد بخصوصية مادة بل هي توكيدية مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بحضرة  
مواها فاسدة اذ ليس العطف من التوابع مع متبوعها هيئة مخصوصة ولذا  
قد يحذف في تابع ان يكون نعتا وبدا وبينا فانظر الى الاختلاف المتفاوت وان اخذ اللفظ  
التركيبية وكذا الاحتراز عن الحال كقولهم ايضا لمخرجها بذكر التابع فالوجه على ما ذكره  
الشيخ ان يقال لواردي ان معنى غير المتبوع في غير لواردي الدلالة القنينة او على  
الاشتهار الوصل الى اللفظ بخذوف وما عيان عن معنى مخصوصا فاد المتبوع لاستقام  
كقوله المثار وتبعه اي تبع الدال على ما فيه متبوع في الشعر والتكرير والافراد والتثنية  
والجمع والتذكير والتانيث والوجه الاستثناء ما يستحق في المذكور والمؤنث لاشتراكه  
بينهما فالنوع حاصل وهذا الاعتراف اذ ان التكرار وذكر الواو في الجمع لا ينافي  
من الجانبين لواردي كل الافراد منها المذكور والافراد في التثنية وقدم التبعية على التاكيد  
اللفظ على المعنى والليحاز على ان ذكر الفائدة استطراد لانه وظيفة الشاعر ترانها التذكر  
في غير النعت في ان لا تذكر في مثل هذا المختصر لانه لا يقدح او في متعلقه لما كان دلاله  
النعت السببية في المتبوع التزامية مثلا اذ قيل جاء رجل حسن غلامه د بالانتمى على  
حسنه في غلامه وباللزام على كون الرجل بحيث حسن غلامه ليرضاه المص بارضيتها  
ابن الخلفاء وتبع الدال على معنى في متعلق المتبوع اياما في الاولين اي التكرير والتكرير  
وكان كالفعل المستلزم في الباقي مفردا انا ومذكر الا ان يكون فاعلا متوقفا  
متصلا في تانيثه او غير حقيقي او منفصلا في نحو وجه الافراد في الفعل لزم تعدد  
الفاعل في تركب الصواب في غير موازته ومناسبة حتى اذ خرج عن الموازنة بالتكرير

اولم يكن مشتقا من المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو مريت برجل قفو غلامه  
واسوانشا واشاعة عوامه فظهر الخلل في الاطلاق ووجب ان يراد بعد الباقي  
ان موازاته والا فالوجه ما يخص النعت متبوعا بقول اشتراك في التكرار نحو  
رجل عالم او يوضح غوزيد الظريف ويأتي لمجرد التثنية لانه الكرم ولجود الدم  
نحو الشيطا الرجم ولجود التاكيد غوزيد قوله تعالى المين اثنين وليس له المطابقة  
بجى للترحم غوزيد الفقير والكشف كالجسم الطويل العميق ولما توهم كثير من الحاجة  
شرطية الاشتقاق في النعت رده بقوله والمستحقين وذو اي لفظ نعت بالقوة  
مطلقا في جميع الاستعمال اذ وضعه باللام على التثنية ومعنى فيها فكانت كالتثنية  
الاشتقاقية ولفظة اي نعت لتكره لهما اللام الاولى للتخصيص الثانية للتعليل نحو مريت  
برجل اي رجل اي كامل في الرجوة واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل قبل ان  
هناك على التثنية والرجل على معية وخصت الالف المعية على معنى في التثنية فان  
هذا حاصل في غير هذا خصوص في نحو شي او معلوم رجل ولا يصح ان يقع نعتا و  
الحق ما ذهب البعض من انه عطفيا ولفظ هذا نعت لعل غوزيد مريت هذا  
او مضى الى علم غوزيد زيد هذا او مضى الى ضمير غوزيد علامك هذا او مضى  
الى ضمير غوزيد هذا هذا قيل كون هذا في هذه المواضع بمعنى المشاكلة وفيه انه  
بمعنى جميع المواضع وامتناع كون نعتا لغير المذكور انما شرط وهو الموافقة  
واعرفية الموضوع او مشابة فلا فرق بينه وبين النسب وذو فالوجه عن معهما  
خاصا ان يكون كل من اي الى الاخر خاصا بما ذكر لا مطلقا وبوصف التكرار لا العرف  
بل بالثبوت لا الاشياء لانها لا تقع صفة الابنا ويل بعيد كما اذ قيل جاءني راضيا  
اي مقول في حقه اضرب اي مستحق لان يؤمر بضربه بعاند راجع الى التكرار للتعليل  
المذكور او مقدره وانقوا يوما لا يجزى نفسا اي فيه والمضمر لا يقع صفة قبل لانه



يدل على ذلك احياء مفعولها في ضمير الغائب قد يرجع الى الدال على معنى ان  
الا ان يقال حمل على نحو سطر التا والاولى ان يقال انه اعرف للعارف فلا يقع صفة  
لغيره لهذا السطر ولا ضمير في ما يذكر في قوله ولا موصوفين لان ضمير التكم والمخا  
اعرف العارف فلا تخالفا الى الوصف الموضح وحمل على ضمير الغائب الوصف الموضح  
وغيره وضمف هذا فلذا جاز الكسب والرجحان مفعول ضمير الغائب في مثل قوله  
تعالى لا اله الا هو العليم الحكيم وعكس المصير ترتيب الكافية وهذا الى الموضوع اعرف من الصفة  
او مسماها في النظر اي يجب ان يكون الموضوع ان يعرف بالصفة او مسماها  
واليجوز ان يكون انقص منها لما يلزم للرفع من غير ان يكون على الاصل والمنقول من سببه  
والجواز ان يعرف الضمير في الاعلام ثم اسم الإشارة ثم المفعول باللام والموصولة  
فيه ما ساء وتعرف بالصفة مسماها في النظر اي عند الجبر ووصف بآية هذا  
اسم الاشياء باللام شامل نحو الذي دون مثل والضمير اليه والذى باللام مع جزم  
النظر المذكور لا بهما ولا يتصور دفع الابهام بالهم واما المصا الى ان لا يعقل  
لانه لا استقام من المستعير والسؤال من الفقير في ان اريد النقص فيقولون انما  
صفا الفرس فانما جاز بالانفاق وان اريد التبيين ودفع الابهام في الجوز ان يكون  
المصا اسم جنس كغلام فلما جاء ترتيب هذا العطف فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع انها  
في الثاني اكثر وقد يحذف الموضوع جواز اذا علم هو قوله تعالى ان اعمل ساعة اي دروا  
ويحذف نسيانها في علمه لاسيما كالفارس والحصان والرجل وعطف عطف على  
نعت ترك ضمير ابراهيم الا ان العطف في غير الواو والفاء وثم وحتى الابتداء بهيد  
اركتب البعض واقصرت ما يفهم من قوله لومع في عاطفة فلا يترك المصا الواردة  
مع الواو لزيادة الموضوع كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا بالآية المعلوم على  
رأى وعطف المفعول او يقع العطف على المظهر الجبر وبلا فاصل نحو مرتب و

والضمير

والضمير بالجبر وبإعادة الدار او ملاسبا بالجار على الوجه الاول نحو مرتب  
بك وبزيد والمال بينك وبين زيد لانه لما اشتد الالتصاق بينهما للاحتياج الى الطرفين  
لفظا ومعنى جند الفعل والفاعل المتصل كانا كشيء واحد فاشتد توهم العطف  
على بعض حروف الكثرة فلم يفصل بل لزم إعادة الجار فلذا قدم للمصالح  
على تأييد المخالفة الكافية وهي نبعث وهو انه يفهم من هذا جواز نحو مرتب بزيد وليست  
بإعادة الدار وهو مستبعد بلا خلاف الا ان يقال عدم جواز معطوف من تحت الضمير  
او يقال والضمير الجبر وبالرفع عطف على الجبر وعلى انه نائب الفاعل لكن يلزم لهال  
المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل من عطف اسمية على فعلية والضمير الجبر في بناء  
العطف ملاسبا بإعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون اشمل واوجز والرفع في الجبر  
عطف او الرفع مبتدأ المتصل ملاسبا او ملاسبا في بناء العطف بلا صفة بين وبين  
المقطوع تأكيد او غيره ولو وجد تلك الناصلة بعد اي العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا  
ولا ابائونا الا للضرورة اي وقيام هذا هو الاول عند النظر ويجوز ان يفتح  
من غير فاصل ولا ضرورة وعند الكوفي يجوز مطلقا وهذا الضمير قولهم أكد  
بنفصل الا ان يقع فصل قالوا في وجب التفصيل الفاعل المتصل بالجزء من الفعل  
ليكون كالعطف على بعض حروف الكثرة في التأكيد يظهر انه منفصل حيث الحقيقة  
ولا يجوز العطف على التأكيد لانه المقطوع في حكم المقطوع عليه فيلزم ان يكون  
المقطوع تأكيد ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام فيحسن الاختصار  
انتهى وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المقدمة  
فالقول يحسن الطول حتى يفهم عن التا خارج عن النفا واما ثانيا فلا الاختصار  
على ما ذكره استحسني فكيف يعارض الواجب فيضلع عن الرجاء واما ثالثا فلان  
الفصل بكلمة اقل حرفا من التأكيد لما كان ما ذكر في التأكيد لا ينبغي ان يفتقر الى الفصل







خودهم ودينار ويوم وليلة لا خورجال ودرهم باعد النفس العين فالوجه  
ارجاع الضمير الى كل واجع وكلا وكلتا بعد الاولين واحدا لا شتر كما في اقتضاء  
الاجزاء المتفرقة وغير المتشابهة وكذا الاخير ان الاختصاص بالاشياء واتباع الجمع فيكم  
واجع ولما كان اختصاص النفس العين بالمعارف فجمعها على ما يذكرها بمختلف البواني  
ولو قيل بها اي بالموكدة المعنوية او بها اي بالموكدة المعنوية كان اوجه ولا بعد ان  
يجعلها بالتحقيق فاسم بها واسم وان قلم النسخ ولا يوكد المظهر بالمضمير كونه كالمؤكد  
فكما يجوز ان يكون الموصوف او موصيا فكذا الموكد ويوكد المضمير بها اي بالمضمير  
كقولك انت وكرمتك انت ومررت بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربه ياء ونحو  
انك لبيت زيد اياه بتقدير رجع الضمير زيد فبدل عند النسخ وتاكيد عند الرضى  
لرجوعها الى الشيء واحد وبالمظهر نحو انما حدثت كذا ومرت به زيد ونم انتم هؤلاء  
على قول وبدل او هو اي التابع المقصود بالذات من النسبة فقط دون المتبع فخرج ما  
عدا العطف مجزأ الاضمار قبل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقابلة ثم بدله فامرضه  
وقصد العطف فكلاهما مقصود وهذا اسم بولانهم قالوا في معنى الاضمار الاضمار الذي  
وقع من المتكلم لم يكن بطريق القصد ولهذا ضرع عنه بكلمة وقالوا بدل الفلظ ثلثة  
اقتضا ان يقصد المبدأ من قصد ثم يوهم الغلط وشرطه ان يرتفع من لادى الى الاعلى  
نحو همد بد رشم غلط صريح كما اذا اردت ان تقول جار سبق الشا الى اجل ونسبها  
النق وسبق الشا الى غيره ثم يتذكر ويدرك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان  
وقع في كلام فقه الاخير عن الاول المخلوط فيقبل فظهر ان لافرق بين الاضمار  
وقسمي بدل الغلط الذي وجه التدارك فالفصحاء يريدون بل فيصير اضمارا والاوسط  
لا فيصير بدل الغلط وان الغلط والنسب يقعان في كلام الفصحاء لكن يصرون عنهما  
والاوسطا يريدون فالوجه ان يريد بلا عاطفة وهو اي البدل لكل لو كان مدلول

البدل عن اي عين مدلول المتبع في الخارج يعني يقتضا فان في الجملة وان لم يكن ثابتا  
ولا متصفا بين نحو جاني زيد اخوك وبدل بعض لو كان مدلول البدل جزءا من مدلول  
المتبع في الخارج ايضا كضرب زيد راسه بدل الاشتغال لو كان يضم الدال على ثابت الفاعل  
اي على مدلول البدل لاجل الدلالة لاجل الاوجه لا يغير اي بغير كل واحد من العينية والمركبة  
نحو سلبك يدوب فان التوبة لاجل الاستسليم يداد لا يسلبك انت الشيء بل ما يحويه مثل  
الجلد والتوب وهذا هو الضمير واما اقتضا ابن العاصب على الملازمة بغيرها  
فيقتضي كون غلظ في جاني زيد غلامه بدل الاشتغال وليس كذلك بل هو غلط والا  
اي وان لم يوجد احد الثلثة في البدل فليغلط سواء كان هناك غلط او ايهما او شيئا  
فيشمل اقتضا الثلثة المذكورة بخلافه عيانا كالكافية الا ان يتكلف ولو بالذكرة من معرفة  
فالعتاى نعت البدل لازم لثلاثة يكون الحق انقص من غير الحق من كل وجه فاقوا فيه  
بصفة التكون كالجابر لما في من نقص النكارة مثل بالناسية ناصية كاذبة ولا يظن  
من ضمير كلاى بدل الكل الا ان غائب لان المضمير المتكلم والمخاطب اقوى ونقص لا من  
الظاهر فالبدل الظاهر ما بالكل يلزم ان يكون الحق انقص من غير الحق مع كونه لوليها  
واحد بخلافه بدل البعض والاشتمال والفظ فان المانع فيها مقفول باختلاف المدلول  
يقال اشتريتك نصفك والعجنتي عليك والعجنتك على وضربك للجار وعطف بيان لو  
يوضحه اي متبوعا وحصول الاجتماع غير صفة فخرجت هي نحو اقبسم بالله ابو حفص عمر  
ويظهر الفرق بينهما اي عطف وبدل من حيث اللفظ في ياهذا زيد وبالنسبة من فروع ونقص  
اذ جعل عطف بيان وبالضم اذ جعل بلا والشارك البكري بشر اذ جعل بيان بالبكري جانا  
وان جعل بلا لغيره لان في حكم تكرير العامل فيكون كالضام زيد وقد مر استناعه واما  
الفرق المعنوي ففني عن البيت الاسماء المبتدأ اختلا لجمع اشارة الى ان الكلام في الاخر  
واما الكلام في التكرير والحكم فقد سبق في ضد الكتاب وعرفت فشا نعرفها من الشا



والمراد غير ما ذكر من المنادى واسم التبرئة وتابعها وهو مخصص بالاستقراء  
في ثمانية ابواب والقاب اي القابحركات او الحركات وسكونها وانواعها كافي  
الاعراب لان معنى الحركات الاعرابية مختلفة فصاحقا في حركات البناء وسكون  
متحركة من حيث عدم دلالتها على شيء ضم وفتح وكسر ووقف وقد سبق التفصيل  
في ضد الكتاب المضمرا اسم خرج كاف نحو ذلك ورايتك وضع لئلا تمكلم او في الخطاب  
فان الضائر موضوعا لجزءا باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له خاص  
والوضع عام بخلاف لفظي التكلم والخطاب فانهما موضوعان للضمومين الكليين  
فكلهما عامان او لمكلم او مخاطب به بخلافه فانهما المتكلم بآي كلام كان وطحا  
كذلك والتكلم من حيث يحكى عن نفسه والمخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب في انفسه  
بحقوقك انك اذ خلعت انت الان يذهب اليه تعدد الوضع واريد الاول واما قولك  
انت مخاطب لنفسك في اذ وبان لفظ الخطاب كناية لان يزيد فيرجع الى الخطاب  
او غايته تقدم ذكره لفظا نحو ضر زيد غلغله وان كان ذلك التقدم تقدم معنى بان يكون  
الاصل فيه التقدم نحو ضر غلغله زيد وفي اذ زيد واعطيت درهمه زيد واضربت  
في اذ زيد او يكون جزء مفهوم التقدم نحو اعد لواء هو اوقى سلقا او مذكرا  
بقيا الكلام التزاما كقوله تعالى ولا يوتى لانه لما سا الكلام قيل في ذكر الميراث علم ان الله  
مورثا وقوله تعالى حتى توارث بالحق اذ العشي يدل على الشمس ومن قوله تعالى اننا انزلنا  
في ليلة القدر انزل في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن  
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة  
فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها على ان المراد ظهر الارض وكذا ذكر الفناء مع ذكر  
على في قوله تعالى كل من عليها فان فيه بعض الدال على ان كذا يقال ان المولد تقدم  
ذكره معنى بل المناسبات يجعل من المتقدم الحكيم وانما لم يذكره المصنف في ذكره تأنقا

اذا شئ ما ذكر فيه قول الرضى التقدم الحكيم ان يكون المفسر مخرقا لفظا وليس هناك  
ما يقتضي تقدمه على كل الضمير لذلك الضمير ففقدناه وان لا يكون متقدما على الضمير لا  
لفظا ولا معنى لان معنى التقدم نظر الى وضع ضمير الغائب في قوله فان قلت فانما يقال  
لم على مخالفته يقتضي وضع ضمير مفسر عنه قلت قصدا للضمير والعظيم فظهر من  
ان ضمير الغائب في التقدم الحكيم يجوز ان قلت هب لا يجوز ذكره في التقدم في قوله وجب في نفسه  
قلت لا بد من تقدمه فقد ان الحكم ياتي بعين الاثر الثابت للشيء منه قوله الحكم شيء يعقد  
وشروط يسبقه ومضد الحكم مثله وقوله المستتر في حكم الملقوم معنى انما يجوز  
بلفظية لوجوه اثاره فيمن كثر فاعلا ومؤكد ومعطوف عليه وهو ما يجوز  
بان المفسر مخرقا لوجوه اثاره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبني على كون جواز وهو في  
غاية العقد ايضا لا يلزم في الجنا الاحتيا في اللوازم ولا الشبهة فمن بين من يرمي الحكم  
بالقدم وهو الضمير فيصير قد يكون مفهوما وجوبا والاستقلال في التلخيص بين  
اللفظ كالمذكور وهو ان المفضل مرفوع المحل اذا كانا الى هه منقول المحل كذلك  
كاي الى اياها من تركه اكتفاء بما سبق والاى وان لم يستقل في التلخيص ففصل نحو  
الريان ضربتها وهو ان المفضل مرفوع كناية عن كونه في موضع الرفع المفضل في القصة  
اسم فاعل ومفعول وصفه مشبهة وافعل تفضيل مطلقا مفعول مشق وجوب مذكرا  
ومؤنثا اذ لم يستدل التقدم الصفة لاطرافها والماضي للغائب المرفوع في كونه  
المرفوع اذ لم يستدل الى الظاهر والمضارع لهما في اللغاية الغائبة بالشرط المذكور والتكلم  
دائما ولعل الاوفا والمخاطب المرفوع دائما ايضا ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستقر  
فيها مطلقا وامر المخاطب المرفوع مع وجوبه ايضا وادخل في المضارع مع اشتد فيها  
لفظا ومعنى وحكا بعيد بخلافه والامر الغائبة مضمون كذا ضرب في الجمل في  
المفضل فانه لا يجوز له فالصاحبة انواع والاى عند عددها اربعة لا يجوز



لا ينفصل المعنى والاعمال لتكلم ستة ثم الاصل في الضمة الانفصال لا ينفصل المعنى  
 الا عند انفصال الفعل ولوم وجه والتعبد بمواشاة اليها بقوله ويفضل الضمير  
 قدم عامل نحو يا ابا عبد الله الانفصال ان يكون باخر العامل او فصل بينهما وبين عامله  
 نحو ما ضربت الانا ولو كان الامم اخوانا ضربت انا وعبارة كافية اعني او بفصل  
 لغيره اشمل التناول نحو في زيدان واما انت اوزيد واسكنك ولقيت اباك او است  
 اليك الضمير ما صفت جرى على غير ضمة نحو زيد عمر وصار به هو فانه لو لم يذكر  
 هو يتبادر اليه المستتر راجع الى عمرو لقرينه فلما انفصل على خلاف الظاهر  
 جازا الفاعل هو زيد وحل عليه نحو هذ زيد ضامة هي وان لم يلبس الباء واللام  
 بالجرى ان يكون خبر او نعتا نحو من هذ رجل ضار به هي او حاله نحو من اجاب  
 زيد ضامة انما اوصله نحو الضامة انت زيد والمنفصل كيد لان لا فاعل الجواز نحو زيد  
 ضامة هو من بلا ضعف وهذا داخل في الفصل الغرض فاشترك مع ضمير فيكون  
 وعلى ان لا يذكروا مستقلا فصلا على الفصل ولو كان التثنية الضمير فعلا  
 جازا الانفصال والانفصال لان الانفصال لا يرفع اللبس في الفعل الذي مواضع يسيرة في  
 الصفة وبنية في الرضى وكان عاملا في الضمير حرفا وهو الى الضمير فوجع نحو ما انت قائما  
 ان المرفوع لا ينفصل المرفوع في لغتهم جازا المنصوب نحو انك او كان عامل الضمير نحو يا  
 زيد لا متناع انطق اللفظ بالنعني او كان عامل الضمير وفامثل اياك والشر لا متناع  
 انطق اللفظ بالجرى في عكس ترتيب هذه الثلاثة نظر الى العا فان اللفظ مقدم على المعنى  
 والثابت على الحذف ولما فرغ من مواضع وجوب الانفصال بين موضع الجواز في الاول  
 والاولى تقديم الاول لغيره من الوجوه فقال ولو اجتمعوا الى الضمير مرفوعين الاول ان  
 ينفصل مرفوعا عن هذا ان لو كان لوجب الانفصال نحو ضمة بك ان المرفوع كالمرفوع من الفعل فكان  
 لم يتحقق الفصل فلو كان هذا اعرافا من الاخر وقدم الاعرف في الانفصال والانفصال في

عن ضربك وضرب اياك واعطيتك واعطيتك اياه فان ضمير التكلم اعرافا من الاعرف  
 من لفظ فان الفصل الغير المرفوع لغيره انما يكون فصله في النظر الى الاول في هذا المثال  
 لكون عامله معنويا والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالرعاية من الشبه الاكثر  
 في الاستعمال انا انا لا ينفصل الضمير كونه مبتدأ او عسيبت الى ايضا بانطق الضمير  
 لكونه فاعلا للفعل مقارن واتى في بعض النقا لولا بالانفصال وعسا بانطق المنصوب  
 فسيبوتنظر في العامل فاعل لولا في هذا الوضع فقط حروف عسيبتنظر في العامل فاعل لولا  
 في المعنى فالضمير على اصلها والاختصاص ينظر في الضمير ما مستقلا المرفوع على قولهم  
 ما انا كانت فلولاو عسيبتنظر في الضمير ما مستقلا المرفوع على قولهم  
 اخت الجرحه بالاسم وكسر نحو لم يكن الذين وقول الحق عارضة بانطقا كانه مستقلة  
 فلم يمتح الى الوقاية مع الياء المنصوب للتكلم في الفعل ماضيا ومضاعا او امر الجازع  
 نحو انظر نحو ضربني ويضربني واضربني وهذا الوجه واصل من عبارة الكافية نحو  
 ثبو الوقاية ولا يمتح اي مع ثبو الامر بغير نحو ضربوني لان كراهة اجتماع النونين عارضة  
 الوقاية المذكورة ومع ذلك وان الى الحرف الستة المشبهة بالفعل محافظة على الحركات البناء  
 والسكون وكراهة اجتماع النونين وحلا على الاخوات ونحو ثبو الوقاية في ليت لترجح الحما  
 على اللزوم وعن وقد وقطعها بمعنى حسب لترجح محافظة الشكوك الذي هو الفصل في البناء  
 على كراهة اجتماع النونين فيما قل حروف وعدم المعاضة في الاخير فظهر ان الحما سبب  
 لا يجب جازا الصياغة على كسر الفعل ولعل عكسها الى المذكور فيختار فيه ترك النون لتقليل الضعف  
 وكثرة الحروف وفي المتريل على اعرصا الحما وقد استأصحت قد ضمير ثبو لكونه ضميرا  
 بلا نقلا وعظم ثبو وفائدة على ضمير الفصل الذي هو حرف في الصحيح البحث عنه هنا انظر الى  
 لانتها الصواب في ثبو الوقاية التي هي حرف ايضا فان البحث عنه راجع الى الشك فبالسبوق  
 الجملة ضمير لسان اي الضمير يعني الشا وهو ضمير ضمير غائب مفرد من غير الجمع



يفتحها اي بالحرف ولا يقع متبوعا للتلاويح والابهام المتقدمة لان ذكر الشيء بهما ثم مفسر  
او وقع في النفس ذكره او لا مفسر لبيان يكون مضمون الجمل شيئا عظيما يعنى فلا  
يقال هو الذي يطير ويختار تانيته لو فيها اي في الجمل المفسر مضمون عمدة في النسبة  
لا لدرج الى ذلك الموث لان تانيته باعتبار القصة حقوقه تعالى فاذا هي خاصة  
ابضا الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز وان لم يضمن الموثنا لم يسمع تانيته  
وان كان قياسا باعتبار القصة ولو كان الموث فضلا او كان الفضل نحوها بنيت  
غرفة لا يختار تانيته وانما اي ضمير الشا واستأ و غيرهما اي انفسا على حسب انما  
فان كان مبتدأ نحو هو الله احدا واسم نحو ما هو زيد سلطان كان منفصلا وان  
كان اسم بالكان وكاد مستتر نحو قوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق وان كان اسم باب  
او اول مفعول بنات على كان بارزا نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وقول الشاعرت  
لحق لا يخفى على احد وقل خذ النضو كقولك ان من دخل الكنيسة يوما يلقي فيها جارا  
وطيئا اما جوزه فلكونه على نحو الفضل واما قلته وضعف فليل لانه خذ ضمير  
مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل وفي نظره ويجوز ضمير الشاعر ان مفتوح  
مخففة كقوله تعالى واخذ عواصم ان الحمد لله في العالمين وذلك لانهم لما وجد الكسوة  
المخففة عاملة في المنفوخ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة المفتوحة ولم يجدوا عمل الفتحة  
في المنفوخ مع كثرة المشابهة قدر واعلمها في ضمير الشاعرت فخذ وقل لا يفوت  
التخفيف المطبوع يقع بين المبتدأ والخبر لو لم يوجد عامل دخل على ما نحو زيد هو المنطلق  
ولو وجد عامل كذلك نحو كان زيد هو المقام ضمير الفصل لفصل بين كوما بعد  
نعتا وخبرا في بعض المواضع وهو اي ضمير الفصل ضمير فروع منفصل مطابق  
للمبتدأ في الافراد والتنسبة والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والتكلم والخطاب  
والخبر اي حين يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل لا يحتاج اليه فيها

او افعل من الحاقه بالمفعول المتناع اللام وهو اي ضمير الفصل حرف للدلالة على  
غير مستقل وهو رفع اللبس لئلا يكون احظ من العرب اصلا وتسميته بالضمير لكونه  
على صوته وبعض البصريين يجعله اسما ملغيا لا محل له بمنزلة ما اللغاة في انما وهذا بعيد  
لانه نظيره في الاسم والكوفيون يجعلونه تأكيد لما قبله وقد سبق ان المفعول لا يوكد  
بالضمير ويدخل في ضمير الفصل الابتداء نحو انك انت الحليم الرشيد واللام لا يدخل  
تأكيد الاسم وقد يخبر عنه اي ضمير الفصل بما بعده فيجعل مبتدأ كاجاء في غير سبق  
كانوا المظالم وان ترن انما اقل منك برفع اللام فيكون اسما ضميرا بالاشبهه  
اسماء الاشياء ولما دل الاسم على الحد الكافي به والاشارة حقيقة في حسيته الحاضرة  
فيخرج الضمير والمقاربان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذكركم الله في الغاية  
الظاهرة وكان محسوسا شهدنا وما عطف على خبر للذكر المفرد في حال والعامل  
معنى الفعل المفعول من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر المجمع وايضا لم يرد في خبر  
المجوز هاهنا من الخبر بل جماعة من المتضمنين من ما المذكور وهما من المبتدأ وجعلوا الفاعل  
ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير المفعول على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلة المشهور  
ونظيره قورصا التلخ في الفضا في المفعول وقد افتتانا في الكافية وقال الشريف  
اصلا في ذلك لوعاية جانب المعنى ثم قال وقيل على هذا امثاله من التراكيب دواعي في الجزالة  
المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ والالوجه يجعل اسم الاشارة  
بمنزلة مبتدأ وفصل او خبر محذوف او محذوف والمذكور به ويمكن ان يجعل المبتدأ  
ثانيا بتقدير منها خبرا والمذكور حال من فاعل الظرف والعكس الخبر الاول واذان  
رفعا وذين نصبا وجر المبتدأ اي لثني المذكر وتا و قد قبلوا الفاعل بموت بقلبيها  
ههنا بغير صلة وتتم بصلته الياء وزه وذهي كته وتتم وذي قبل هي الاصل كونهما  
بازاء الموث وتان ودين لثناه وهذا يدل على ان الاصل تان واولا بالمد والضمير



لجمعها إلى جمع المذكر والمؤنث والتي في بعض النسخ أنها أي ذان وتان بالالف مطلقا  
في الحال الثالث قيل ومنه قوله تعالى هذا لسانك على قراءة تثقيل ان وتقل الهاء  
للتثنية على اواخر هذه الاسماء ما لم يلق اللام اخرها نحو ذلك وتلك وتقع بينهما اي بين  
الهاء واسم الاشارة القسم نحوها والله ذا الضمير المرفوع المفصل نحوها انم اولاء  
وقل وقوع غيرها وتصل ياواخر هذه الاسماء في الخطا يعني الكاف تينها على حال  
الخطا في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفية عدم حظه  
من الامور التي لا يمكن جعلها تاءا لاسم الاشارة لبتاينها وعدم الفصل لنسبة الاسم الاشارة  
ايضا وقيل لاقتناع وقوع الظاهر ما يمنع مستند بنحو افعال واجيب بان في دليل التثنية  
وهو الاستدلال ولا يخفى ان هذا كلامهم على السند واللام اثباتا للقيمة الميمية وان هذا  
في ضمير الاشارة مع حرف الخطا خمسة وعشرين اذ حرف الخطا خمسة عشر في الاشتراك التثنيين  
وكذا اسم الاشارة لا اشتراك للبعين ففصل التثنية الخمسة يحصل ذكرها ما ذاك ذلك اذ كان  
ذاك ذاك وان كان الح وتاك الح وتانك الح وتانك الح وتانك الح وتانك الح وتانك الح وتانك الح  
وحرف الخطا مطلقا في جميع الاحوال سواء كان الشا اليا والخطا بغير او منق او  
محو تاء او يما ذكر او نحو وهي اي اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك والنون المشددة  
في التثنية نحو ذلك للبعيد وباللهاء نحو هذا والكاف نحو ذلك للنوسط وبغيرها اي الكوا  
من اللام والكاف والهاء والنون المشددة للقرين ثم يفتح التاء وهنا بضم الهاء وتخفيف  
النون وهنا بفتح الهاء وتثنية النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء للكان الحقيقي للمشي  
خاصة لا تستعمل في غيره الاجازا والثاني للقرين بالظرفان للبعيد واما ما عداها  
فتستعمل في المكان وغيره الاسم **الموصو** ما لا يصير جزءا من الجملة الا جملة خبرية  
لانها تامة وعائد نقص التام لانه اتم ان لو كان الاعراب لجمع الموصو والضمير ليس  
كذلك والصلة لانها متساوية في المعرفة والجهالة وتفسيرها بالضمير لانها متساوية في المعرفة

كذا ذكر المالك في التسهيل وحذفت الخبرية مع التام من التثنية مصغر التي والتي  
اي الداهية للصغيرة والكبير والحذوفة من فضا امرها ككت وكيت وكثرت  
اي العاصفون وقل مبتدأ وخبر ورا وقد صنف في زيادة الكثرة وهم  
اختصاص الجواز وهو اي الموصو الذي للمفرد المذكور والتي للمفرد المؤنث وجاء حذف  
الياء فيهما وحركة ما قبلها بالكسر للذان واللتان بالالف رفعها وبالياء نصبها  
وجاء والاي كالعلي جمع الذي من غير لفظه وقيد بحرفي للمؤنث والذين جمع الذي من لفظه  
وهما اي الالي والذين لا ولي العلم خاصة بغيرها وشاهاها وجاء حذف تاء  
اي التثنية للظول بالصلة وجاء للذول جمع المذكر ونحو حذف تاء في ايضا ولو قدم  
لكان احسن اللهم من مكسوف فقط واللاي بياء مكسوف فقط واللاي بياء ساكنة  
فقط واللاي بغيره ولاء واللاي بياء ولاء كما جاء في وقد تستعمل المذكر واللاي  
لجمع المؤنث والالف واللام اي جمعها كما في شرح الفتح للتثنية والتثنية في اللام  
وحذف على ما هو المختار في حرف التثنية فعلى هذا في قوله وال كمل ولما كانا اسما  
واحدا رجع الضمير للمفرد المذكور في قوله وصلت اسم الفاعل واسم المفعول بسبب ان  
من الجملة الفعلية لا مكان سبب اسم الفاعل مع فاعله ما فاعله مبنى الفاعل وسبب اسم  
المفعول مع نائب الفاعل ما فاعله مبنى المفعول في الضومفردان وفي المعنى والمفيدة جملة  
فلا يخفى ان المفعول هو العلم ان الضمير وضعوا الضمير التعليم فيما فعله وتذكيره  
ولختياره بأكف يبنى فلان من فاعله كذلك النحويون وضعوا للاجل ما ذكر يا الاجا  
بالذي فانه سبب كبر كثير من مستان نحو وميزان بغيره من انبساطه في الاستعانة  
وسرعة الانتقال فاراد المصنف ثانيا فقال ولو اخبر بها اي بالموصو المذكور عن لفظ  
في جملة لكن بجر العادة على التثنية بالذي والباء للاستعانة بالموصو بغيره صددت  
في الجملة الثانية الموصو لامبتدأ كونها معلوما للخطا وجعل ضميرها الضمير المراجع الى



الموصوف كما شاعل المخبر في الخبر عن في الجملة الاولى من ان التعديل يكون اعظم من الكلام  
او اللجأ في الاول يعني الخوا في الثاني معنى السؤال ونظر في المعنى والمبالغة في اللفظ  
والظفران الموصوف مع صفة الابداع في الوصف الذي هو الخبر في الحقيقة علة السور  
عنه فانه زال على الثاني الغالب لهذا السور الخبر عن زيد في خبر زيد بالذي فيقال  
الذي خبر زيد فيعكس في الظرفين انه لم يطابق الخبر السور لكن المطابقة في المعنى والمنا  
على ما بينا وهي المقبرة ولذا لو قيل خبر في زيد في خبر زيد عن الذي قيل الذي ضربت  
زيد كان في غاية الركابة والقبول على هذه عن في الثاني واما على الاول ففي غاية الضعف  
لا يخرج الباء عن صفة المذكور مع كونه في غاية التبادر وهو مقابلة بعن مع كونها  
في غاية الشهرة وتعليق المعنى على الغالب اخر الخبر خبرا في الظن ترك شرط الاجابة بالاذ  
واللام لانها ما سبق ولو تعذر شي ما ذكر تعذر الاجابة بالموصوف لانها لو تعذر  
على الجملة فيقعد تعذر الذي في اخيره والموصوفون الصفة والصفة بدون الموصوف  
جعل الضمير في الموصوف واما مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاجماع نحو الذي خبر العاقل  
والمضاد بدون الضمير لان الضمير في الموصوف والمضاد العام بدون الموصوف تعذر الضمير  
فظهر ان ترك المضاد خبر وافيد والحال والتمييز للزم تنكيرها والضمير المستحق لغيرها اي  
الموصوف وما اشتمل على اي على ذلك الضمير لا يمنع جعل ضمير الموصوف محلا لبقاء ذلك  
الغير بالضمير كذا ما وقع في الجملة الانشائية لا تمنع جعلها صلة وكذا المضاد الذي  
الاعلام لعدم معناه فلا يصح جعل الضمير محلا وما عطف على الذي في قوله وهو الذي  
او على الالف واللام اي في الموصوف لفظا وما كان مشتركا بين الموصوف وغيره  
ذكره دفعا لتوهم الاختصاص وكثيرا للفائدة فيكون قوله استشهد اي منسوبة  
الى الاستشهاد بكونه خبرا معناه كما لا ما استشهد بتقدير يكون او محي ولو زاد الواو  
كما استشهد بها اي انما الاستشهاد مع الجار والمضاد نحو كتابه عندك والجر نحو قوله

٤٣  
عم تيسر اللون للفرق بينهما وبين الموصوف ونحوه ولذا لا يجزئ قول الموصوف لا يصح  
بالاستشهاد وتقلب النماها كما في نظر فانها التكت كاهيه وشرطه نحو قوله تعالى  
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها او موصوفا ما يفتح نحو قوله تعالى وما  
يجزئ كقولهم انما كره النفوس من ربه فرجة لكل العقول ونامة غير محتاجة الى صلة  
وصفة موصوف واستشهاد ما بمعنى شي او الشئ نحو قوله تعالى فما هي وصفة نحو  
مثلا ما في مثله عظيما او حقيرا او نوعا من انواع ومن الموصوفين وهو كذا في قوله  
الذي التام والصفة في يكون احكاما وخضت من ما يعلم وخضت من ما لم يعلم في قوله  
من شي على بعضه ونفس ما سويها نحو وفي حيث وخلاف يعرف في الطول ونقطة  
اي من وما على الواحد والذكر وغيرها اي الشئ والمجموع والمؤنث كان معناه  
مثنى او مجوع او مؤنثا اكثر من المثنى على المعنى ويظهر ثمة المثنى في الصلة والصفة والضمير  
ولا يقع اي من وما موصوفين وموصوفين معا في قوله الذي يقال امرت بالذي  
اكرمه الظرف لانها معرفة فان موصوفين وتكرتان موصوفين فيمتنع اجتماعها واي  
المذكر وايه للتثنية وهو اي كل واحد منهما مكن في ثبوت الاربعه وانتفاء الاثنين فالموصوف  
نحو خبر ايهم لقيت والاستشهاد بامية نحو ايهم اخو والشرطية نحو ايها تادعوا الموصوف  
نحو ايها الرجل واما اي في نحو امرت رجل اي رجل في الجولية فاستشهاد بامية  
نقلت في الصفة فكما تعظم شتا وكالبلغ مرتبة لا يقر كنهها فاسال عنه ويقر كل واحد  
منها من بين الموصوف ما لم يجد صد حسوه اي صلة سماها حسوا لانها كالفضيلة لان  
الموصوف هو الاصل والصلة كما يفسر لهذا يقال لا اعرب الموصوف فقط كما يقال الموصوف  
والصفة في هذا ظاهر ايضا الصلة ترك التام في بعض الموصوف واما في على الصريح لتاكده  
شبه الحرف من جهة الاحتياج الى حذف وتوفيقا لغيره في قوله تعالى فما يفتح الله للناس من رحمة  
شيعه ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكرنا الموصوف في نحو ايها الرجل سبقه



في النادى قال سيبويه الاضاح جيد ولا يلى كل واحد من اى واية الفعل الا  
المستقبل فادى في خبرهم في الدار بل لا اختر او سخر قال ابن السراج لانه ايا  
بعض ما ايضا اليهم فمحمود فاذا كان الفعل مضيا علم البعض الذي وقع بالفعل  
وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصوفين ما كان للاستمر كما صنع  
ما التنى ما معنى الذي فالرفع اولى في جوابه فيبقى الشئ في كونه اسمية ويجوز  
التنوين بالفعل المذكور اى شئ فالنصب في جوابه لبقاء كونه فاعلا ويجوز  
الرفع على انه خبر عن زوف ومن الموصوفين والطاوية اى المنسوب الى بنى طى وهى في شهر  
الغمامية لا ينشر تقول جاء وفعل وفعل ورايت ذوفعل وقدي في التثنية  
والافراد وغيرها اى التانيث والتثنية والجمع مع اخر اجمع متصرفا على الذي  
بمعنى خاص هو ذوا اعراف وهذان ذواتا اعراف وهؤلاء ذواتا اعراف وذواتا  
اعرف ومنهم من يقول ذواتا اعراف وذواتا اعراف ويوجدان في كل رجال ومنهم  
من يقول جمع المؤنث ذواتا اعراف في الاحوال اسماء الافعال اصل اسماء معاني  
الافعال لا يفرق من الالف اقل معان افعال مخصوصة في الضايعات وقد  
في صد الكتاب وجه كونها اسماء ما اسم خبره محذوف وراجع الى الفعل اذ التثنية للاجابة  
للالافراد ولا يمكن اسماء العلية اذ لا يقال شلار ويد اسماء الافعال اقل عليها ما سمي  
من الاضاح والركب او ايراد صيغ الجمع للتثنية من اول الامر على اعتبار الافراد فاعلم  
التأنيها سبق ان يقول للفظ والموصوفين المعنى الامر قد كثر في الماضي فلما قيل  
ان معنى انخير واقه بمعنى اتوجع فالمراد به تنجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع  
الحال لان المعنى على الانشاء الذي في ان يقال فالتأنيث والدليل على كونها في الاصل  
بمعنى الماضي ثم نقلها الى المعنى الانشاء الحالى وبكى في بيانها كونه بمعنى الفعل  
الذي الاصل فيه البناء لغد مقتضى الاعراب المضارع عارض بسبب الشبهة التثنية

فيها كرويد بمعنى اهل وهيما بمعنى بعد وفعال اى ما كان على زنه من التثنية المجرد  
بمعنى الامر الظرفان حالان من ضمير قياس اى منسوب الى القياس عند سيبويه بشرط  
كونه متصرفا ما فادى يقال نعام ولا كون وكان عليه نذكرها ولا يدعى ان لا يقال  
قوام وقفا لا يشترط في القياس سماع كل الاقوال وبين شارح بالانفراد ليل  
سبويه وصح مذهبه فيرجع اليه وفعال صفة مؤنثة كفتى بمعنى فاستق قد منها  
لتحقها بلا شبهة بخلاف المعرفة فان الرضى شك ومضمة معرفة كفى بمعنى الفجرة  
وعلم الاقوال لا لعلها كالثلاث جمع اشارة الى كثرة الافراد مؤنثة المتشابهة احوال  
من ضمير معنى لشابهتها الاول في الزمة والمبالغة الشالبنى الاصل في افعال المعنى فيه  
ان جمعت المشابهة مختلفا فادى نتج قياس المشابهة والخطا ما ذكر في بناء التثنية المفرد  
المعرفة وذات اى ما كان علما للاعتناء المؤنثة يعزى في لغة تميم كخدام وقفا الاما لغيره  
راء فان اكثرهم يوافقون الجازيين في بناءه كخضا لانهم احصل للاسماء في ذوات  
الراء والمصحح لها كسرها فالتموهما وقيل لان الراء في متفق كون في خبره كالكور  
فاختير في الالف اخفاذا سلوك طريقة واحدة اسمها من كل طرف الى مختلفه وفيه ان هذا  
يقضى اخشا الفتح وفيها انما يقتضيان عدم التحصا سلبيا في مناسبة معنى الاصل  
وان ضموا ما ذكر الجازيون للغا ما ذكروه وكفاية الان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ  
درجة اليجنا الا بضم ما ذكرنا والمصدر والاصل دون الضميمة **الاضاح** في معرفة الالف ما لفظ  
حتى به صوغ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره على اللفظ سواء كان الجازي والموافق  
والحكاية اما بنفسه المكي عنه نحو قال زيد غاق او غاخ واما عشايمه نحو قال  
الغراق او غاق صو الغرق او قلت غاق فاصلا صا مشتاقا صو الغراب  
عن نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم في التثنية الى الكل بمعنى  
حكاية الغرض الاصل من نحو معرفة التراكيب في خارج ما وقع فيها واذا حال ما وقع



غير معقول مع انج لم ينحصر في ما ذكر والتعليل بانح اسم لا صوت بتعليم الاول  
مردود بان الصوت في عرف النحاة اسم للاسم وهو الحكي وبهذا الاعتبار من اقسام  
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت لحيث وصدر عن طبع وبهذا الاعتبار نقل اسماء الاسماء  
او بانح يصدر ما قسمه واحد اسم وانما الثاني نفس الصوت والداخل في الاول حكايته ثم  
قالوا في سبب الاصل غير الحكيم هو نقل التركيب في انه مذهب جرح والمختار  
مذهب الخشوع كون غير الحكيم معر باموقوف وليد على جواز الساكنين في نحو يد مع  
استماع في نحو ابن والحكي كونها حكايته عنها وقد عرفت ما في من حميين والذي عرفت  
ان لا يقصر وتعد الحكاية عن الصوت بنفسه قصد واغاية المشابهة فهو اعراض عن ان يقصر  
وتحرك اخر نحو غاف في التركيب لا كسر لاسم الساكنين فاعراضا بتقدير كحق ينح  
الطاء وكسر وسكون القاف حكايته وقع الحارة بعضها على بعض او صوتا للهاء  
كبح بفتح الهاء وسكون اليم اخر الغم قال بعض النحاة هذا القسم اخل في اسماء الالف  
وارتقاء الرض وادى ان الحق لا يدخل في حد بل في حد ثلث الصوت وهو لفظ غير موضع  
ضاع عن الاشياء والاعلى معنى بالطبع كبح عند الانح او ذي المتدم واه للجمع واح  
الشيء وهذا القسم بكرة وحكم اخر على يقتضي الطبع فادكي دخل في الاول وقد  
سبق الكلام فيه **المراتب** القعدة من المتأخرات ما احصا اسماء واحد كعبلين وسبويه  
وبهذا الاعتبار عدم اقسام الاسم ومنها ما بقي على حاله كخمس عشر المراد بناء جزية وهو  
كلمة ما لفظه كرس من اسمين فعلان او حرفين او غير موضوعين او مختلفين في الال  
فلا بلا نسبة تعلق مفهوم من التركيب في نحو قوام زيد وعبد الله وتابط شرا  
فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا عاطفا او جارا نيا قبل اما الاول فلو وقع اخره في  
الكلمة الذي ليس الا للاعر والتالي القسم الذي فيه ما كلفا بلا خلاف لانه لا جز للفظ  
على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار السبب على ما سبق بيان والذي عرفت

ان القسم للجزئين معا فلذا نيا كجاء في عشر يربد مادون القسم وفي  
القسم سواء اريد المتعد وهو واحد عشر واحد عشر الى تسعة عشر وتسع عشر  
والقسم في نظا والواحد من المتعد وهو ادى عشر الى تسعة عشر فصفة غير ظ  
اذ ليس المعنى حاي وعشر فوجه ان القياس ان يكون المنع من المتعد اسما على صيغة  
الفاعل مشتقا من ذلك المتعد ولا ينشئ ذلك في الحاضر ولغواته فاضطر الى ان  
يوقعوا اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤدى من اول الامر ان المراد المقوس من المتعد  
لا تعد وعطف الثاني لفظا على تلك الصوت ومن حيث المعنى على العد المشتق من منه ثم  
خذ العاطف في نحو ادى عشر بقى في نحو حاي وعشر من والمعنى واحد الى عشر  
فان الاول منها مقرر قبل ما خذ العاطف كان صوتا للضاح في ذلك وانما يقر قبل  
اجراء التثنية تجري واحد او هم الذي يقولون باعر اخوه اذ والذان وان حذ  
النون لا ينج المطا وينا من الحذف والاى وان لم يشتمل الاخير حرفا اخر كرس  
ومنع من الضم كون كلمة واحدة واوله جزيا حقيقيا فلم ينج الى السيلين وسكون  
اخر الاول ان كان حرفين نحو معد كرس وفتحها في غير تخفيفا وينبغي ان يزيدان  
لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب اجترار عن نحو سيبو وقد يعز المركب الذي لم يقص  
للمرفعة فاخره الاول الى الثاني في الصوت تشبيها بنحو عبد الله علم اخر الثاني  
في بعض القياسات على عدم شرط التركيب لما منع من الضم او منع منه في بعضها لعدم  
الاضافة في الحقيقة والمعنى **الكلمات** لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو يعبر  
عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة على تعرض كالبهايم على السامعين في نحو  
غير انها معنى كى به والمراد بعضها لان بعضها معرفة كفلان وفلان وهن  
وبعضها من غير هذا التاكثير الغائب كيت وبيت بحرف التاء ولا يستعمل  
الاكرين بو او العطف للقصيدة اي للكناية عن القصيدة نحو قال كيت وكيت وكاه



من الامرين وذيت في نيا كذا ما عاين عن العلم التي عد من البني الاصل ينبغي  
ان يذكر كاي فانه مبني ايضا بمعنى كذا الخبرية واصلها كذا التثنية خلت على وصار  
المجموع اسما واحدا مبني على السكون اخره نون ساكنة لا تونين ولهذا يكتب بالتون وكذا  
قدما ذلوا اخر من مبني يلزم تباعدا الاسم ولو قدم على مبني فقط كاي في الثاني لم يزل الفصل  
بين الشئ ومباوكم للعد وجا كذا كناية عن غير العد ايضا فخرجت يوم كذا كناية  
عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كجي لمعنيين يحتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييز في اللفظ  
تمييزا بين ما ومير كذا الاستفهامية منصوفة محلا على ميز العد والوسط فان خبر  
الامور واساطيرها وميز كذا الخبرية سميت بها وان كانت الاشياء الكثيرة باعتبارها للخلق  
تمييزا بين ما ومير كذا الاستفهامية منصوفة محلا على ميز العد والوسط فان خبر  
عليها في الخبر وميز العد ايضا بعض مفرد وبعض مجموع فحلت على ما دفعها التكم وقد  
يجد فان اي ميراها القرينة وينخل من البقايا في اي الميزين جواز ويجب خول  
من فيها لو فصل بين ما وبين ميزها بفعل متعدي لا يلبس الميز بفعل غفول تقا  
كتركون من جتا ويصيح اي لها صند الكلام لانها لا تشاء فاذا يدان يعلم من اول  
الامر ان من اي نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية بتاويل  
اللفظين والاسمين والوجه ان يقول وكل يقع مجرورا بالجار للشافع علام كم حلا  
او رجل اشترى ثوبا والحرف نحوكم رجلا او حلا مرت قدومه لرعاية التناهي الجريسة  
النص كونه ماعلا الفضلة والنصب سبب في الاشتراك بين الاسم والفعل  
واما المير والرفع ففي غاية البعد لرعاية الترقى من الاضعاف اعني الجرعمة وجودة  
في قسمي المير الى الاوسط اعني النص كونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعني الرفع  
كونه علامة العدة ومنصوب وجوبا بفعل ينبغي ان يزيدا وشبههما بعد كل واحد  
منها قد اشتغل ذلك الفعل او شبهة اي بكل واحد منها اي عمل في في ضميره ولا في

نقل

متعلق ضمير وعلم بحسب نحوكم يوما وضربته ووجه جاز النصب شرط  
التفسير مثل كذا رجلا ضربه والرفع على انه مبتدأ او خبر وما اقصيا الصلة  
لم يجر دخول حرفا شرط والتخصيص فلم يجر النصب شرط التفسير لان وان  
لم يكن كل واحد منهما مجرورا ومنصوبا وجوبا وجوازا افرغ كونه مجرورا عن العمل  
اللفظي مع خبر لو كان كل واحد منهما ماضيا فخرجت يوما سفرك قدومه لوجوه والا  
اي وان لم يكن ظرفا لكل واحد منهما مستلحا كمالك هذا الاطلاق على ما ذهب اليه  
فانه غير عند معرفة عن كونه متضمنة للاستفهام وعند غير خبر مقدم وكذا في  
كم في وجو الاعراب اسما الاستفهام والشرط لكن لا يتالي الرفع على الخبرية في من وما  
الاستفهاميتين لاستناع ظرفيتها وكذا في سماء الشرط ان لا يقع بعدها الا الفعل  
وهو لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية منها كتي واين والى وان الالف الجريسة  
الجار نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا وتركت بينا الوجوه في مثل كونه للجار  
وخاله لانه في صند القواعد لا في بيا اعراب الالف **الالف** المهيوة عند النحاة في باب  
البناء كركب المير اذا كان واحدا وهو اي الظرف مطلقا معربا ومبينا لغويا وخرقا  
جارا ومجرورا مستقرا مستقربه لوتعلق ذلك الظرف بقا كالكاش والخاص  
والموجوه والمستقر فانها عامة لكل الموجوه فمن اللفظ نحو في الدار زيد وعز من  
قائل والاى والى يتعلق بقا كذا سواء يتعلق بخاص نحو زيد كل في الدار او عام  
ملفوظ نحو قوله تعالى لم يكن فالظرف لغو فضله مستغنى عنه لا ينقل اليه شيء  
من التابته المذكورة ولا له اعراب نفسه ما النصيب في نحو مرتب زيد فلا وفقط  
اذ الجار الة ووسيط في افضاء معنى العامل اليه في اذن من جملة العامل فكيف يكون من  
جملة المفعول فقول بعض المعربين الجار مع المجرور مشا ونحو تسمية الكلب باسم الجرو منها  
او من الظرف في البنية ما ظرف الجملة خبر الظروف وما بينهما اعتراض او مستأنفة



قطع اضافته تحت المضاف اليه بالامتناع اذا لم يمتنع عنه كما ينال التقطع في غير وهو  
في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا باللائم في الظرف فيلحق قوله وكلا  
قليله كاد غصن الماء الغرات والمعنى في الماين ولحد وقال بعضهم المحذوف من  
في الماين ومنه في القوم وقال الرضي الحق هو الاول قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدم  
وراء وخلف واسفل وودون واول ومن على ومن علو ولا يقاس على ما فيها  
نحو عين وشمال ومنيت لاحتياجهما الى المحذوف على الضم جبر الفصاها باقوى الحركة  
ومثله في مثل الظرف المقطوع على الاضافة في البناء على الضم لا غير وليس للاشتراك  
في العلة المذكورة وفي الشبه بالغايات في شدة الابهام في ما مر من علم الانحاج ولو  
قبل في الاحتياج للغا الواسطة وشرط بناء غير مقارنته بله وليس له ان يسمع في  
وحسب الاشتراك المذكور ايضا وقيل الشبه في كثرة الاستعمال وعدم تعرف  
بالاضافة وهذا من القراءات في ثمانى عاجب ما مر غير مرة واستعمال المستعير  
وسؤال من سأل الشا الفقيه وعدول من قوى المشابهة وهو انما المعنى واسطها  
وهو الابهام الى الادنى وهو كثرة الاستعمال والوثب وهو من اصل الى الفرع اذ  
عدم التعرف فرع الابهام على زعمهم ولغوية توسط غير يتحقق مشابهة بالغايات  
بل توسطها ايضا يتحقق مشابهة بل عرف كاذرنا ومنها اى من الظرف في البنية وتكررها  
انستجبت لكما البهم ونصنا الى الجملة اسمية او فعلية اضافة او زمانا اكثر وقد يضاف  
الى المفرد قوله اما ترى حيث سهل طالعا فيهم بعضهم لزوال الابهام وهي الاضافة  
الى الجملة المفردة من مبنى الاصل والاشهر بقاؤه على سائر اشدة الاضافة الى المفرد  
تفعل الاضافة الى الجملة لا يوجب البناء لتخلط في صفة كثيرة بل لزومها عند نحو ما نحو حيثما  
تجلس جلس ساو له تضمين وان اذ اعطى على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذ ان  
اى غير المستقبل بمعنى الماضي نحو اذا طلعت الشمس في اذ لا راجع الى غير قوله

حتى اذا بلغ بين الشد وفيها اى في اذ معنى الشد ولذا نظير معهما الفعل المناسب للشرط  
الفعل ولم يحركا تبا ولو لم تكن تاصلا فيه وقد تجوز اذ معنى الشد للظرفية بقوله تعالى  
والليل اذا يغشى وتستعمل اذ اسما بلا تقدير في غير رفع ويجوز ان يقوم زيدنا  
يقعد عمرو ومنعه الرضى لعدم الشاهد وجاء اذ المفاجاة فيدخل البتة اذ لا عدل  
عن الزوم لتلاينا قضا ما سبق في باب الاشتغال وتاويله بالهبة تعسف اذ التوا  
الماضي وان دخل غيره اى الماضي كقوله تعالى واذا يكره الذين يدخل الجليلين الاسمية  
والفعلية على السواء لقد معنى الشد ولو قال ويستعمل الجليل كان اظهر وان اذ  
للمفاجاة نحو ميناء عند فلان انطلق رجل فيدخل الماضي واين وان استعمل في شوط  
حالان بتسمية ان اسم بعض المدلول المكان ومعنى فيها اى في الاستعمال والشرط  
وايان استعمالها كالمهم كالمهم كيف اسفها ما للحال بمعنى الصفة لا الزمان وهو  
جاء بحرى الظرفية بمعنى على اى حال فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت والفعل  
فهو حال نحو كيف جئت وقدم الاحوال الاشتغال بها على سبيلها على الظرف ومذ ومذ  
ذكرهما في الظرف وان لم يكونا ظرفين لشابهتهما في الالة على الزمان اما كذا يعني  
اول المدة فليهما المفرد لا التثنية والجمع الا ان يؤول بالالف نحو ما رايته ماذيها  
الذات صاحبنا فيها اى زما المصنوع المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو ما  
رايت مذ يوم لقيتني فيلانة لافاندة في جعل الوقت الجملة اول مدة فعل للعلم به وجميعها  
اى او بمعنى جميع المدة فليهما الزمان المفرد او مثنى او جموعا وقد يدخل الفعل  
نحو ما رايته مذ سافر قد لفظوا احتياجه الى المحذوف والمصدر نحو مذ سافر وان خففه  
نحو مذ ان سافر وان مثله نحو مذ ان سافر لم يحذفوا احد الاحتيا في التثنية الى  
التكلف البعيد فيقد زما مضيا وهو اى كل واحد منها مخبر عنه بما بعده اذ لا يجمع  
فانه عند خبر عما بعده ويلزمه كون المفرد خبرا عن تكرر في نحو ما رايته فلنضعفه

حتى



لو يذكره الضمور في نظره في البنية وقد عرفت ما يليك بالضمير المقصود ذلك  
بضم الدال وسكون التاء والى على اقله فلذا زاده ولم يكتف بحجم العطف بل بفتح  
الدال ولدن بكسر الهمزة وفتح اللام وضما وسكون الدال وكسر التاء وليست يكون الدال  
وليدضم اللام وليضم اللام الدال كما يعني عند وقط بفتح القاف وضم اللام  
في اسم القائل للوقت الماضي وعوض بفتح العين وضم الصلبي المشهور للزمان المستقبل  
المقربين فعلمنا كلهما يعني ابدأوا الضيف عوضا عن نحو عوض العائضين اي  
دهر الداهرين والداهر الذي بقي على وجه الدهر ونجا الفتح اي البناء على الفتح  
في الظرف ففتح الضيف الخ قوله تعالى هذا يوم يرفع الصادقين صدقهم فمن  
قربا لفتح لاكتسابها البناء من الضيف اليه واسطة بعد اللزوم ومع اشتقا  
الخ قوله تعالى من جزى يومئذ فمن قرأ بفتح الهمزة لاكتسابا وكذا في مواز البناء  
على الفتح مثل وغير مع اشتقا وان سبق وجه الزيادة وشيئا من البناء  
ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظرف المذكورة لما هو سبب في الظرف  
امثلها قاي مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم واقول غير ما نقول  
ان يقول وانك تقول علم ان الاسم تقسما متداخلة باعتبار مختلف تقسيمه  
الى المعز والبنى باعتبار مختلفا اخر وبالعامل وعد وقد فرغ منها والى العرق  
والنكرة باعتبار الاشياء المعينة وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار وجود  
العلة وعد والى الشئ والجمع والمفرد باعتبار الاشتقاق وعد والمصرف  
الى المصنف والمفعل والمفعول والصفة والتفضيل باعتبار اختلافها فارد  
المطرد بين هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد والجامد كونهما سامين  
ومعرفة ما على الفصل تحصيل اللغة وعلى الاجمال من مقابلتها وزاد اسماء القد  
لان لها احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لاسماء في التانيث والتذكير

ولذا ضم اليها مؤخراتها والبحث عن هذه الاقسام هو المطلوب من الشا  
بل اما من المتعلق بالتقسيمين الاولين ولكون الاحتياج الى الاول الشدة ولما كان  
المعرفة والمؤنث وجوبين داخلين تحت الضبط قدمها وبعال مقابلتها كما في المفرد  
والجامد ولكن فيهما نوع خفاء فذكرها مجزأة فيهما واما من مباحث الضمور كالخبر  
والبحث عن المتضمن حيث العمل من المخو ومن حيث الضيف من المجرور ولذا ترك للضم  
**المعرفة** ما اسم في نفسه فقط كالمضمر والاعلام والمتمم فان الاشارة دلالة على  
او مع غيره كالمضمر او في جازة كذي اللام والنازي فالاشارة اشارة عن ضم هذه  
الاشارة خاصة بالمجاور واما ارادة هذه الثلاثة فمنها ما يطرأ على المعنيين الحقيقة  
والجاء على مذهب الضم او عموم الجازان وجمعي مشترك وقوية اشارة ذهنية الى  
معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد فانه وان كان في الحقيقة  
معينة كمن لا من حيث التعيين فخرج استا بدلا تعريفيا كافي لعدم تناول المعنى باللام  
والنداء والاضافة لما عرفت وهي الى المعرفة ضمير الحكم فضمير المخاطب في الغالب  
فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية ستا وسبحا فالجملتها اسماء الاشارة والمؤنث  
فالمرء باللام العنصرية والجنسية المنقسمة الى الثلثة والمفرى بالنداء كما هو في الضم  
معنى ان لم يتوغل في الاهتمام بمندى الى الله بالذكاء كعلم زيد او بالواسطة كعلم زيد  
كغيره يريد انهما متساويان في التعريف وما دخل الفاء فغيره انقص ما قبله وما فيه  
الواو فسا وفي هذا بعض مخالفة لما سبق ما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان  
ما على العلم معلوما واحدا وحكا خسر العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة ما اسم او  
مفر لا يتناول غير راجع الى واحد معين فخرج غير العلم بوضع والحد في الاعلام  
المشتركة فان تناولها باوضاع مختلفة تناولنا وهذا ومن فانه بوضع واحد  
علم في ان خواصا غير داخل في هذا الحد الا ان يدعى ان تناولها لافراد مجاز ويجوز



عدم الفرق في الاستعداد بينهما وبين اسد فالحق قال ابن التاء والرضي من ان يعرفها  
تقدير كغير الامور لفظية مثل استماع اللام وضع الضم وهو اي العلم مطلقا  
باللام وجوبا لو ثبت اوج بعد العلية نحو الزيد بن الزيد بن واما حال العلية  
كباينين بلين متقابلين وعرفا فلا لام في وسمي اي العلم اي جعل العلم علم بها  
اي باللام كانه غير صفة حال من نال الفاعل وهو صدر او غلب اي جعل العلم عالما  
في تعيين يريد كون العلم بعلية الاستعمال البوضع واحد معين بها اي باللام  
كاليت للكعبة ونحوه لو سمي بها اي باللام او بدو بها صفة كالمشعر الضم وهذا  
ليس كذلك لان قال الحيد والعلو ومضد كالمفضل فيما عداها متع اللام ولو جعل لفظ  
مبنى على الال في نفسه حكاية على سائر غالبه وقد يعرف نحو ليت نصب لوجعل سمي على  
غيره اي لغير نفسه للفرق واجبا اذا سمي بجزء ليت والكون في الاصطلاح ما سواه  
اي ما سمي ما ذكر من قسم العرف والمؤنت في عرف الحما اي اسم في التاء ولو كان ذلك  
التاء مقدرا نحو نار وعرف قال ابن الحاجب في الاصح حكم بان التاء مقدرة في الجمع  
وان كل في التالف اوضح وقال رضي واما الزيد على التالف فيكون ايضا بتقدير التاء  
قياسا على التالف انه هو الاصل وقد يرجع التاء في ايضا شائنا نحو قد يدية وورث  
فظهر ان ادخال نحو عقر في اللفظي مخالف للعقل والنقل والالف مقصود نحو جمل او  
مدودة نحو حراء والمذكر ما اسم عدا اي لم يكن في احد التالف في هذا التعريف  
الحال الاول ان اردت بالتاء ما يصير في الوقف يخرج نحو صافنا واخت وبت  
وان اردت المطلق فلا بد من التقييد بعدم الالتواء وان لم يقيد بالآخر فلا تراش  
وتكون وان قيد بالآخر للفتي خرج نحو ضابطين وان بمعنى اكون بعد الاصول  
خرج نحو اخيه وان اردت بالتاء التانيث لزم الدور والتلفي ان من المؤنت صيفا  
مؤنت كهي وهما وانت ويا نحو ضربين ونون نحو طير وتاوت وهذه وهذه

وكان

وكتا وثنتان وكلها داخل في حد المذكر والتا ثلثان الالف قد يكون الالف فان  
اريد المطلق فلا منع وان اردت بالتانيث لزم الدور والجواب ان اردت باللام من  
الحقيقي والكون بعد الالف ونقد التاء في الامثلة المذكورة ومنع التانيث  
بالصفة طرد التاء وحفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ونريد الالف لانهما  
مستقلان في منع الضر وذلك معلوم باستعمال العرف ويمكن ان يقال التعريف  
لفظي يارب التعيين لا التحصيل دور وهو اي المؤنت حقيقي لو كان بارزانه اي  
بارزا سمي ما ذكر من الحيوان كما ذكره رجل واقفا على رجل والا اي وان لم يكن مقرا  
ذكر من الحيوان فالمؤنت لفظي كظلم وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره  
الضمير المؤنت مطلقا حقيقيا او لفظيا سمي نحو طوطي اي علم المذكر فانه لا يجوز  
التاء في المسند للضمير لا يقال طوطي جاء او ليعني عطف على ضمير المؤنت اي  
اسند المشتق الى النفس لثبوت الحقيقي غير الجمع ان ضميره داخل في ضمير المؤنت وحال  
الجمع سمي وينبغي ان يزيد من الادميين نحو غوستا الناقية بلا تاء بلا فصل بين  
المشتق والحقيقي احراز عن نحو جاء القاضي اليوم امرة والتاء لان في التثنية  
نحو اشتمل طاعت وجاءت هند ولو قال فالتانيث يشتمل نحو يا هند فخر وتقدر  
لكن طوطي وجاء التاء في غيره اي في غير مؤنت غير ما ذكر من ضمير المؤنت والليقة  
بلا فصل سواء اي سمي نحو طوطي استثناء من غيره فانه لا يجوز التاء في مستند التاء  
طلع الشمس او طلعت وجاءت هند وجاءت وكذا في جواز التاء في ظاهر الجمع  
مطلقا واحده مذكر او مؤنت حقيقي او لفظي نحو جاء الرجل وقال نسوس  
جمع المذكر الصاف فان لا يجوز فيه التاء الا ان يشبه التفكير بكونه في التاء كقولك  
امت به بنو اسرائيل وضمير جمع المذكر العاقل سواء في سؤال المذكر الصافان ضمير  
الاولا لغير ضمير الزيد ووجاءوا ضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصطلاح



الرجاءات واجابوا ووضح جمع المذكور غيره اي غير العاقل ووضح جمع المؤنث مطلقا  
 فعلت وفعلن لما ذكر نحو الابل وام والسقود هبت او ذهبن **اسماء العدد** لم يعرف  
 لانه على معنى اللغوي الذي هو اظهر ما عرف به لو سلم من الاعتراض انما هي اصول اسماء  
 العدد التي تفرع منها باقية بالنقص او الزيادة او باضفاء او العطف لفظا او تمديدا  
 ولحد الحشر فظروا الى شرف المعنى وتقدم في الخلقة ولكن في جعل الجر فوعا والمزيد  
 اصلا وهو قبل الموضوع وتقدم الطبع مع انهم اقلوه بالحدث فاستوفوا خلق  
 اعتبارا للقدرة واسما للثقل في التفرع وتتم كسرتها الى عشرة حوزات عن توالي  
 التفرع مع ثقل التركيب المجازيون يسكنونها لان اصل الحذر وتوالي الحركات  
 لم يصح تقديم هذا لانه يوجب الاطلاق وهو مقيد بالتركيب في التأخير ومائة  
 والف والاصول اثنا عشر كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد الاحكام الخمسة  
 بهاترك ما كان على القياس فبدل من الثلاثة فقال وثلاثة بغير تنوين لكونها على نفسها  
 ولذا جازى قوما بمبدأ اليها اي منتهيا الى غير فان قيل الاستدراك في ثلثة فلا انتهاء  
 وان يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول ضد الكلام على سبيل القطع فكان كقول  
 تعام اتوا الصيا الى اليل واما الدخول في تناول القطع كقول تعام وايكم الى المرافق  
 قلنا تقدير الكلام وثلثة والزائد عليها اليها فالاستدراك والتناول قطعيان فيكون الغاية  
 لاستدراك ما وراءها لا للمدح اليها الذي هو حكم عدم تناول القطع فلا يس  
 بالثنا كما في المذكر او بالعكس اعتبارا لتأنيث الجماعة وبدونها اي التثنية كالثلاث  
 فراجحها والمذكر تقدم بالشرف والزمنا ووجه ترك ما دون ثلثة همنا وفيما سجي  
 سبق ولكن لو ذكر اعلام الوجوه ووجد الى الحد وواحدة الى الحد عند التركيب مطلقا  
 ووجد التثنية من ثلثة واثنا عشر عند التركيب مع العشر كان اوجه وثلاثة عشر الزائد  
 عليها منتهيا الى تسعة عشر كان المذكور ابقاء للجزء الاول بحال وعند التثنية من الثاني

كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بحال واحد في عشرة  
 وتاء ثنتان واثنا عشر في الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من الكلمة  
 وظهر الوصل للابتداء لا للتفويض كجنس اخر واما في التثنية من احدى عشر واثنا عشر فلا  
 على نظيره وتبعيد عن نقيض ثلثة عشرة الى تسعة عشرة للمؤنث تحقيقا لتمام الخلقة  
 وبانواع عشرين وهو ثمانية الفاظ مستعمل فيها الى المذكر والمؤنث ويعطف العدد  
 الاكثر الزائد على تسعة عشر يعني العتق الثمانية على العدد الاقل يعني العدد في التسعة  
 من غير تغيير حاله الا في الذكر والتانيث نقول ثلثة وعشرين وثلاثة وخمسون الى  
 تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة والف وما ثلثة والف واستعمل في ما الى المذكر  
 والمؤنث ولم يذكر جمع العدد لانه على عدم معين وهي المراد من اسماء العدد والمذكر  
 بضعة ولو لم يذكر التثنية ايضا كان اوجه لدلالة الاختلاف في المفرد على ما مع كونها في  
 وهو اي هذا العدد مائة وما زاد مائة يس كسرة ما سبق في باب العطفية بانه يعطف  
 الاقل فيعمل الاكثر تقول مائة وولدت وثلاثة وخمسة عشر والف ومائة وواحد قد  
 الحسن حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكرا كسختض ون المقيد بان اريد المنة  
 مثلا او كانا ملامسين بالعكس لكان اللفظ مؤنثا كفسس المقيد مذكرا بان اريد  
 الرجل مثلا فالاحسن عايتة اي رعاية ثلثة اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جازية  
 تقول ثلثة اشخص واربع انفس هو الاقرب الاكثر في كلامهم ويجوز ثلثة اشخص  
 واربع انفس على وجه تمييز العدد ولكن لو فرغ من قوله ويجوز في ثلثة عشرة الف والباء  
 كسرة الفوات والسكون لثقل المركب بعد كسرة المفعول فتحمل الى التثنية لغاية التخييف  
 لقد الالة على الباء المحذوفة لكان او كما لا يخفى والاوجه من الكواذمة في المذكر  
 والمؤنث لقد اختصا باسماء العدد وكذا الحسن تقديم قوله ولا يميز لولا اثنان  
 وكذا الولاية واثنا عشر للتقدم الطبيعي وترك وجهه وهو الاستغناء بلفظي



مقدّمهما مثل رجل ويجزأ لافادتهما النص المقابلة في ضد المسألة الأولى ولما  
كان لتيار العود الحكم خصوصاً أيضاً قال وميز الثلثة والرائد إليها إلى العرقين من الغرض  
تختص بالافاضة التخفيف مجموع لطابق المقدّم وان وجد جميعها معنى من جهة الغرض  
دون اللفظ هو ثلثة وهذا الذي ثلثة إلى تسعة وذلك لأن المائة جمعان ما بين الالف  
المقدّم إلى جمع المذكور لا يقال ثلثة مسلمين ومات فلزم وقوع جمع اللوح للثلاث  
ونحوه بعد وقوع جمع المذكور للثلاث بعد ويلزم عند كرمها كان يقال ثلثات  
يجزأ مثلاً ان يميز المجموع بالالف والفاء بعد وقوعه في مجموع بالالف  
والنوعان في تسعين وهما كونهما ضد الفاتين مكرهات فاقصر على المرد مع  
كواخسر وميز اثنى عشر وتسعين منصوص في الاشارة كراهتهم جعل ثلثة اشياء  
كالاسم لا في خمسة عشر وان المضاف اليها كان غير العدد كان بثلاث للعدد ويجزأ نحو  
ثلثة رجل فان اخذ الاولين منع الاتحاد في غير ثلثين وابقا ما في صوت الجمع وحذف  
نونه في غير كونه لخفض في ثلث التركيب ميم مائة والفاء وميز ثلثين ما وميز جمادى  
الفان جمع المائة لا يستعمل مع الميز يجوز بالافاضة التخفيف كاسبق مفرد لانه قد  
يضاف اليه نحو ثلثة فيحصل كيف فرج الخفة على اللفظ وحمل المفرد على ثلثات ولما كان  
من احكام العدد ان يشتق منه اسم فاعل او ما في صوت وكل منهما بحث مختص شرع فيقال  
والفردى اللفظ الدال على الواحد العدد التعداد لا بيباً عتياً قصيره اي تصير معنى  
ذلك المفرد عند النقص اريد عليه بواحد الثاني الى العاشر والعاشر لا غير لا يشتق ما  
فوق العشرة لانه اسم على حقيقة فقطضي مفرداً مشتقاً كالثلاثين اي مصير ثلثة  
يراد ان يضاف اليه الى الانقضاء رتبة ان لا يتصور التصير بزيادة الواحد في الانقضاء حين  
او السحابى او الزائد وباعتبار حاله اي رتبة من العدد غير اعتبار معنى التصير الاول والاول  
الي الى العاشر والعاشر والحادى عشر والحادى عشر والحادى عشر والحادى عشر

ولا يأتى به بزيادة العشر ولكن بالواو تقول الحادى والعشر والثاني والثلاثون  
والثالث والاربعون ولا يمكن هذا القسم فاعلى الحقيقة نحو اشتقاق من الحادى  
الاول والمعنى على الواحد من العشر ثم ان الاول ايضا الا الى ما فوقه يقال اول الاثنين  
او الثلثة الى ما لا نهاية والباقي ايضا الى ثلثة وما فوقه يقال اثنى الثلثة وارجع النسبة  
ولا يضاف الى الناقص فلا يقال اثنى ثلثين معاً واحداً واقعاً بثلثين فقط كما في  
اثنى عشر باضاً المركب الاول الى المركب الثاني والحادى عشر متاخراً عن شرفى الحادى من  
المركبين وحادى عشر مجزأ عن الاخير من المركب الاول مع بقاء المعنى على حاله وهو الحادى  
الاولج لانتفاء التركيب الموجب للثبات وبني الحادى ان السابق الوحدى في ما انتهى اليه كالمركب  
موضع اخره ولو حذف كان اظهر واخصر فالدان او ياكذلك في ما قبله الى الياء  
الظهور في فتح ما قبل الالف ونون كسر ليفيد ذلك الاسم ان معنى مع مدلول مفرد  
ومثله اي مثل ذلك المدلول في الوحدة والجنس فقط فرج نحو فلان يقال فلان لظهور  
وحيد عندهم ولو تعدد الجنسية جازاً الزيد وقرين لانها بمعنى السنين وقر حقيقة  
او جازاً في تحقق الجنسية عند التوعد الاشارة الى ان كونها جزءاً من الالف كالتخيم  
ولا يقتضى خروج النقص لان المراد اصل الوضع وجعلها عوضاً عن المركب او المتوحد  
يقضى عدم وجودها الابد وجو التركيب مع العامل ولكن ذلك وارجاع ضمير ليفيد  
الى الزايد يقتضى كونها كلمة لاجزائها والمشتق غيرها فان اردت الوقوف على ما هو الحق  
فارجع الى ضد النقص ولما كان انقضاء الهزقة والالف في المشتق من حيث الضمير لا حجة اليه  
في نحو اسلا ترك مجزأ تعريف يحتاج اليه بحث الامر والنعت ونحوها وخذونه  
عند الافتراض فانه من لوازم التركيب في سبب نحو الباعل بتغير التركيبية من الالف والباء  
فقال ويجزأ نونه بالافتراض شبهة بالتنوين لا لقيامه لا لقيامه مقارناً لغيره ولو تقرر لم  
يجزأ البناء في خصيصاً ثنية خصية والياء ثنية اليه على خلاف القياس في الالف



بحيث لا يتفق باحد دون الاخرى فكانا كالمفرد ويحويان التاء على القياس كان  
الشيء يتعلق بالجمع **المجموع** ما اسم جعل الزواجر وفي معنى اولفظان حرف  
معنى ذلك الوضع على افراد فخرج التشية واسم الجنس وضع للماهية فلذا يصح في الوا  
واكثر فلا وجه لقول الفرع ان كل اسم جنس واحد باكثر او بالياء كروى جمع مع عدم  
ويجوز اوصاف من عدم النسبة التصغير وعوضه المفرد اليه واما ما ليس واحد كذلك  
كحل وتراب ليس بالجمع بالاتفاق وخرج اسماء القديس لانها تدل على العاد والجزاء لا التوا  
فان امر الله بالشيء بالجمع قد اوصف اصله على ما جاء في احاده فافراد العشر مثله كذا في  
والحاه كل واحد منها فلذا لا يحال بالافراد مفرده ليس له ما ليس في الجمع  
للدور وخرج جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا كانا او اعتباريا  
كانا عيم فانما من حيث دلالة التاء على افراد من ثم جمع ومن حيث دلالة التاء على ثلثة من ثلثة ما في  
جمله معدة واحدة مفرده لا ناعيم فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصح على اقل من تسعة فخرج اسم  
جمع لا مفرد له كابل وغنم فانه ليس بالجمع بالاتفاق وان شكا في الدال على الافراد وعند  
الصحة على الواحد والاثنين واما له صوم مفرده من لفظ كركب وركب باق في تفرع  
عند الاخفش لصحة حده عليه واسم جمع الجمع عند سيبويه فركب بقر ليس بمفردى ركب  
وباق عنده وان اتفق اشتراك في الحروف الاصلية والذي حمله سيبويه على هذا امر لفظي  
وهو عدم خواص الجمع التثنية وقد سبق في صمد اكناف ان نظره لما كان في الالفاظ  
جعلوا خواص اصلا والحد تبعها وتخلوا فيهما وقدروا ما لا يجوز له حفظا  
للقواعد تسهلا للضبط وترك الضريح بعد جمعة نحو ركب ما اكناف  
بعد صمد الاخر تشبه منه بيبوا وميل الى مذهبه الاخفش وهو لفظ ولو كان ذلك  
المفرد اعتباريا لا يستعمل ولا يثبت نحو عينا يد يقد له بعد ود ونسوق يقد له كواشياء  
مفرده اكناف وغنم وهذا كبر في جمع ذكر يقد له مذكور او مذكور ومحاسن في جمع حسن

يقد له مشبه به في جمع مشبه له مشبه الخايت الذي عليه في جمع متحد وليس جمع  
الاشياء المستقلة لانها الشيء الطيف الذي هو شي على السامع من ثلثة بغير ملحق من  
حرف او زيادة حرف او حركة او نقصا ويخرج جمع المستقلان زيادة الجر او تشبيه عدم  
جواز الانفكاك مع الضيق تغييرا في نحوهم ولو كان ذلك التغير تقدير تقدير ما  
لا حقيقيا كشيء من الجمع لمفرد اعتباريا وقد سبق وذلك مثال الجمع له تغير تقدير  
فضة فلان مفردا كفضة قتل وجمعها كطمة اسم هو اي الجمع مذكور في الجمع فخرج  
مستقلهم وظل لان تغيره بعد الجر لا يدل على الفرق او في ثلثة واحد لو تقدير بواحد  
اكناف والاى وان لم يغير صيغة واحد فصحيح والصيغة لا تغير عند تغيير الضمير  
ما ذاتا ووصفا والاذن بطله اللحاق في نحو سلفي الرجل وعدانية الاسم الذي اربعين  
لا عشرة والتغير الذي هو فلا تناقض مذكور ذلك الصريح كان في اخره قيل اي في اخر  
مفرده فيلزم تكلفان والظما قلنا في الشيء فواحد ولو ترك في تسليم مع اليجوا و  
او بالحق ما قبلها بحسب ما في ضم ما قبل الواو وكثير قبل الباء لفظا نحو سلفي وسلفين  
او تقدير اخو مصطفو ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع في هذا نحو صاحب القوم  
ويخرج نحو سالكين كونهما على التسم لان المراد كون المذكور رائد كما حذر في الشيء  
وقد عرفت فتشاجلا عوا ليعيد الجمع والروايد ان معاني مع مدلول مفرده اكثر منه  
من حيث قول ثبو الكسوف في المفرد فرضي كفلان افقه من النار وقد سبق وجه ثلثة الاعلان  
وقدم قوله وقد يكون اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما سبق مع تونه حكما مؤخر الشرط  
طبعاً لغير من ذكر النون وشرط اي شرط قياس من الجمع الصحيح الحاجة الى ارجاع الضمير الى الاسم  
الذي اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو في غاية الكفاية حال كونه اسم لا وصفا ان يكون مدلول  
مفرده مذكور لفظيا والمراد بالثنا الاصطلاح فلا استدراك فيه في نحو ركب وسلفي  
اسم ركبان فانما يجمع هذا الجمع بالاتفاق ونحو طمة يجمع على طمات يسكنون الدار عند الذين



وبفتح ما عندنا بن كيت فكان المصنف قد قوماً أو ما يكون المراد من ذكر ما يكون محط  
عن التاء ولو لم يفتح الخرج غوطمة ويخل غورقا، وسلي فبعد كونه مخالفاً للغة  
والاصطلاح غير مفهومي من اللفظ أصلاً لعدم الفهم على أي مدلول عالما ويجوز أن  
تقديم أن يكون مفرد مذكراً أي داله فالوجه أنما هيان لا هيانها إلى أن لا تحذف  
ولو قالوا لم يذكر عالماً كان أظهر واسم ولو أكتفى بتذكير العالم كان اختصاراً وشرطه  
حال كونه صفة أن يكون مدلولاً مفرد مذكراً عالماً إذا ذكر التوجيه بين لكن الأول  
فهو ما يرجع لعدم المشقة بتدليل العقل بالعالم ليقولوا في حق قولنا تعافم الماهذ إذا  
يطلق العقل على تعافم وإن لا يكون مؤشراً أي مؤثراً تلك الصفة المفرد فعلا كحرفاً  
لا يفرق بينه وبينه وبينه أفعال التفضيل كفضلوه ومعنى الصفة كالمفعول في التفضيل  
لأنه على الزيادة هنا سببه في الجمع ولا فعل يفتح الفاء كسلي لا يقال سكراناً فرقاً  
بينها وبين فتاة كند مائة وتكون التاء أصلاً في الفرق اختياراً في مذكرها الشرح في نحو  
تدعائون وإن يستوي أي الذكر والمؤنث في أي في تلك الصفة كرجع بمعنى مجروح  
أو مجروحة وكلمة ولذا اقتصر على الشرط الخمسة وترك الأساس المذكور في الكافية  
وترك الجمع الشدة لأن موضعها اللغة ومؤنث عطف على مذكر والمراد بالاصطلاح  
أيضا في دخول غوطمة لو كان في آخر أي في الجمع الصحيح كما سبق الف وثناء زائدتان  
وشطية أي شرط هذا الجمع لو كان مفرد مذكراً كان مذكراً بالواو والثواني في أي  
الأحوال أن كان أي وجد مذكراً كسلي لئلا يلزم مرة الفرع على الأصل والأي وإن  
لم يرد مذكراً فليس وجوب التاء في مفرد مذكراً صفة وطامته لمن حذوها الخلف فيقال  
حائضاً وطامته حائضاً والخائض والخائض فانه بمعنى من حيث هما في الجملة أي الباقية  
في جمعها خائض وطوامته غير والأي وإن لم يكن صفة جمع من غير اعتبار شرط ولو زاد  
سماع السلم عن اعتراض الرضى بعد الطول والجمع الصحيح مذكراً أو مؤنثاً بتدو أفعال الجمع

على وزنه كقواس وأفعال بضم العين كالفعل كالعين كالفعل كالعين كالفعل كالعين  
الفاء كغلة القلة خبر يعني يطلق على ما دون العشرة بآقنية وغيرها أي غير المذكورة  
من الجمع لكثرة أي يطلق على ما فوق العشرة بآقنية وغيرها أي غير المذكورة  
الطلق الجمع فيصالح لها وأعلم أنه إذا لم يأت للجمع فانه كالمفعول في الرجل والجمع كثر  
كجاء في الرجل في شربك بآقنية القلة والكثرة وقد استغنى عنها لا يجمع وجوده  
كقولنا تلتقوا مع وجوب الأرقام ولما كان الأسماء المقصولة بالالفاء مبنية في كتب  
الضرب مطولاتها وتختص بآقنية التثنية والجمع فلهذا تعريفاتها وإن كان الثاني  
وقد ترك صيغاً أفعال المضارع كالفعل المشتق منه لا يطلق عن قيد الزمان لأن  
علمنا الاشتقاق وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل فيعمل مع كل ما عندنا في  
الفاعل والمفعولان علمنا اشتباهاً بينهما فيصنع فاشتبهت أن هذا إذا قرأ فيه  
أن عمل الجمع من اشتقاق الجمع كونه تقديره أن مع الفعل كالتعريف به وهما لا  
بدلان على المال البتة فلا من عدم الافتراض لها ومن أراد التفصيل فليجمع إلى أن  
وتشعر ما لم يكن مدة عدم كون المصنف مفعولاً حقيقة تأكيداً أو نوعاً أو عدداً  
فلا يعالج لأن العمل لفعله وهذا من فروع التقدير المذكور كعدم علم موضوعه مضر  
ومعرفاً باللام كذا في الباب الثاني والرضى قبل أن لا يجمع أعمال الضعيف مع مبدء القوى  
وهذا لا يفيد الامتناع ونحوه ضرب الأمير اللص بأعمال المصنف مجزأة لتسميته بالطلق  
بما ذكرنا في الرضى لا لو كان المطلق بدلاً عن المحذوف وجوباً استثناءً مفرغاً من  
القدر المحذوف ولو لم يفتح تقديره لأن العمل لفعله في كل موضع أو وقت لا مخرج أن  
كان لا فإن فيه لعل فافعل السيجر العمل للفعل المقدر وعند سيبويه المصنف بآقنية  
مقام الفعل المقتضى كونه مقدراً بان مع الفعل حتى جوف تقديم معوله واستثناء الضمير  
في جملة النظر العامل فعلى كلا الوجهين يجوز تقديم المعول كذا في الرضى والباب



فوجه الوجهين واحد وجرمان كما توهم ومعلوم ان المصداق يقدم على الوصف فاقوله تعالى  
ولا تأخذكم بهما ذلة ظلموا بكم مع السعي لان المانع تاويله بان مع الفعل فان معمول  
المصدر لا يتقدم على الموصوف وليس المقول بشئ في حكمه من كل وجه مع ان الظاهر كالمعجم  
لأن الآلية الاعلى فيدخل فيما لا يدخل الاجزاء ومعلوم ان المصداق كيف يدغم الفعل حتى يعمل في  
فعل الذي هو قوله تعالى ما انت بنعم ربك بجزئ هذا ما اختاره الرضي والحم وهو معمول مطلقا  
وقد رواه العامل فيما ذكر من الاستين وغيرهما ولا يضمن نائب الفاعل اي لا يقع الاضمار  
في المصدر بان استرفيع فروع كالفعل والصفة بخلافه ضرورة ذلك لان النسبية  
الرفوعة ما حوق في وضعها فيحكم بالاستتاء عند عدم واما المصدر فالواضع نظري  
وضعه الى ما هيته في لفظ لا ما قام به فاقضاه في المرفوع على الاضمار فلا يحتاج  
الى التامر لكي وقيل ان اللفظ في المصدر لا ضمير في مثله وجوبه قياسا على اللفظ في الجماع  
التثنيين والجمعين وهما في الفعل راجعا الى الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فان  
لفظي نفسية وجمعا وفيه جها اما اولها فان تمنع صحة القياس لوجوب المانع على غير  
القياس فكان كالفعل واما ثانيا فان لا يجر في التاكيد فلو قيل فقد عرفت حاله واما  
ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل ذلك لكونه في الاستتاء وان ارادوا  
لا بد من علة في استتاء ضمير التثني والجمع ولما اتحد في الصفة كقوله يفتت بها فاعلم ان الاجتماع  
بخلاف المصدر تمنع لزومها والسند الظرف واسم الفعل وقول من قال ان اللفظ فيهما  
تساع لقيامها مقام ما اضفي للاحقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه كلاما  
على السند الاخص لان اللفظ الغير التضرع وافعل من مثل اسند اخر غير صالح لا اضمار  
حقيقة في شئ من الاشياء بل هو كمن يحضر واعتبأ في حقيقة في صفة الكثرة والافرق  
بين الفعل واسم المعنى بل في امولة لفظية لاسم والمقتضى للاستتاء وهو ان لا يسمي الفاعل  
موجوبه على السواء وان ارادوا الاجتماع في اللفظ كما لكون المستتر حكم المفعول

فمنه

فمقتضى الصفة وكونه فاعلا عليها في ذلك والمقارح لا يدفع المصدر بل يزيد ويجعل فاعلا  
اي المصدر لما ذكر في الاحتكاك بغيره وقيل لانه لو لم يجر لزوم اضماره ان كان غائبا مقدر وهذا  
بعد كونه مبنيا على مغايرة العلتين ثم ان لو اريد بالاضمار ما سبق اعني الاستتاء وهو  
فاللارزة لم يوازنه يقال مثله زيد ضربه شدة وان اريد المطلق فبطالة اللزوم ثم  
والسند وجبا اضافة اليه الفاعل قيل مع انه اعمال انويا او في المانع اقوى شيئا في الفعل  
كونه نكرة وهذا مع كونه مخصصا بالاضمار المرفوعة بخلاف ما صرح به الرضي من العكس في المصدر  
وقيل انما الى المصدر ملاسما باللام المرفوعة لاستتاء تقديمه بان مع الفعل واما  
تجاعي قلة فرق بين شئ والمقتضى وهذا في الفاعل والمفعول الصريح واما في الظرف  
فكثير كقوله تعالى لا يجلبه الله الى السوء اسم الفاعل يجر كقوله لو كان ملاسما بمعنى الى الالف  
او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمر الان او غدا او كما يشاء بان يقدركم انفسكم  
في ذلك الزمان الماضي او يقدركم الزمان المذكور وموجو الان كقوله تعالى وكلمهم باسط ذرا  
قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول بالفي الفاعل مضمحل والاف في الظرف واعتد به في ظرف  
على الفعل المحذوف في بعد على المبتدا ولو بعد التامع نحو كان زيد ضاربا عمر او نرى  
الحال كزيد زيدا ركبا جلا او الموصوف كجاء رجل ضارب عمر او الاستتاء بالحق او بغيرها  
نحو استتاء زيد عمر او غير التثني من اولها وان ولو في المرفوع ليشمل النفي المستغنى عن الاسم  
والفعل كذا ذكر في بحث المبتدأ الماندة في تقدير عبارة الكافية والنداء نحو يا طاعنا  
وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بان لا يستعمل النفي في القريب  
من الفعل لان خبر النداء مخصص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقال لا اعتد به في مخرجه  
على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن النجار وقول ضرورة ابن مالك ان خبر النداء قائم  
مقام ادعوه وهذا يكفي في التفرع لوجوب الاعتماد على الموصوف المقدر للفتاوى الاعتماد الذي لا  
لكونه من اجتناب على المفعول او مقدر ولم يذكر الموصوف لان المراد بهما اللزوم



اذ الصفة لا تقع صلة الاله وسيد كره فلو ذكرهم بالزم التكرار ولو اتى بالاول  
او هم اشتراط الحال والاستقبال في فعلهم ان مراد من التام صيغة غير الموصولة  
يعني انهم لم يقل ان هذا الاشترط في البارز في المستقر والظرف ونقش اي اسم  
الفاعل لو ارد ذكر مفعول في المعنى اليها فاعني لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا تمنع نفسه  
ولو جزم مفعول مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
الصفة ليست مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
الاول مع كثرة ورود في الكلام كان قرينة التقدير وقال السير الاجوان يقال انما نصب  
هنا الثاني ضرورة حيث لم يكن الاشترط اليه لا يجوز به هذه الضرورة وقال  
الاندلسي ردا على جواز الاشترط لا يستقيم للثبوت في مثل هذا طان زيد مفعول الاشترط وقال  
الرضي يكن ان يرتب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا لا يسبي في فاعل العلة ويضعف  
مذهب السير قولهم هذا صواب بل ما من غير ان الاصطلاح هنا ان نصب عمر ولا يلزم  
على اعز السبع الظاهر وبالله الام اي بسبب اللام الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل  
يستعمل في جميع الازمنة كونه فاعلا حقيقة ومعنى وكذا المباعدة او زانها  
العاملة ثلثة مفعول وفعل وفعل وزاد سبب وفعل او فاعل ان اراد ان او ر المبالغة  
كفي اللام في استواء الجميع المستقيم في المعطوف وان اراد انها كالمفعول في العمل الاشترط  
يريد انهم صرحوا بان الاشترط معنى الحال والاستقبال في المباعدة ثم ان هذا عند البصرة  
وقال الكوفي لا يعمل المباعدة لفرق الشبهة بغير الصفة وان جاء بعده مفعول ففعل  
مفرد عندهم وانما البصريان اعمى الى ما فاعل المشابهة اللفظية ورد بان المباعدة  
كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جازما ويمكن ان  
نفع بان الاصل في فعل التفضيل الزيادة على الغير هي التي بعدت من المشابهة والمباعدة  
الزيادة والمبالغة في المفعول كونه بمنزلة التجدد واسم المفعول هو اسم الفاعل في العمل

والشبهة

والاشترط والمثنى والجوهر مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
العمل والاشترط والمثنى والجوهر مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
ويجوز ان يكون ثنائيا وجوبا بالاعمال اي بسبب ان الفعلية مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
اللام الموصولة لا تستطاع ان في اللفظ التثنية والبدن من القيد المذكورين لعدم جواز  
للمفعول عند انتفاء اللفظ على ما جزم به **الصفة** بالفاعل من حيث انها مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
تعمل كعملها بالزيادة على ما تنص عليه البصري لافعالها من غير اشتراط وان يكون مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
الشعر لا المفعول في القضية لزم المفعول على ما سبق وهي في الصفة المشبهة مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
باللام المفعول ان مفعول الصفة المشبهة الظاهر المفعول باللام او مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
او بها لا مطلق المضى او مجرد عن ما قيل في المفعول باللام او مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
ايضا حقيق للانع الخلو كما توهم بغير الاشياء في التثنية يستعمل وهو في مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب على التشبيه المفعول في المفعول المفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
للام الجوزون تعريف التمييز على التمييز الكوفي المجوزين هم ايادى وعلى التمييز المفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
اي جعل مفعول الصفة يميز في غيرها اي في غير المعرفة او مجردا ايضا الصفة فيصير  
بقتل الستة في الثلثة ثمانية عشر وامتنع منها الخمسة باللام في الصفة المفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به مفعول به  
مفعولها المفعول فائدة الاشباخة لانها اما مجرد التووين او التووين او مجرد التووين  
الموصوف منها او من مفعولها او نقلت منها اليها والاشياء منها فيه وامتنع للموصوف او  
غلام باللام في الصفة المفعول الى مفعولها المجرى عنها لان هذه الاشياء وان افادت  
التخفيف ينقل الضمير اليهم ليجوزوا ايضا المفعول الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو  
حسن وجهه باضا الصفة المجرى عن اللام الى مفعولها المفعول فائدة الاشباخة لانها اما مجرد التووين او التووين او مجرد التووين  
فانهم يجوزون في السبعة بل في انتفاء المانع من المذكورين وما قسم ضمير  
واحد لما في نفس الصفة او مفعولها حسن الضمير بقدر التام من غير زيادة ولا نقصا



وما في ضمير حسن لا اشتراك في المحتاج اليه الحسن لما على زائد والاى وان لم يكن في الصفة  
ولا في موضع ضمير فحينئذ لا يربط بالموصوف لفظا ولا كان ويجوز في الصفة غير ظهوره  
في المعركة قاعدة يظهر بها ويجوز عند فقال ولو وقع بها نائب الفاعل اي بالصفة  
اي لو وقع الصفة اسما ظاهرا بالفاعل فلا ضمير فيها لا اشتراك بعد الفاعل والاى  
وان لم يقع بها سواء نصب على التشبيه جريا بالاشتراك في الصفة ضمير متاع خلق الصفة  
عن الفاعل كالفعل مطابق لذلك الضمير للموصوف في التذكير والتانيث والاخر والتثنية  
والجمع كطابقها اياه والفاعل والمفعول الا انما اراد بلزوم المفعول تعدية فعله  
الى واحد فانه لك الواحد يتوهم الفاعل فلا يبقى مفعول متوهم فيكون كاللزام و  
المتوهم كاشي كاشي اي بالصفة التشبيه ذكر من الاقسام والاحكام واما التعداد فانه لا  
يجوز تعدية ولا جزمه لانه لا يشبه بالمفعول على تقدير جزمه وحمل على عند الكثيرين ذكره  
منبوذ بعده **اسم التفضيل** قال الفاعل اي تفضيل على غيره في الفعل التفضيل المفعول  
لو كان له اكثر الاشتراك فعمله قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقتبها سماء التفضيل  
المفعول كاشي اي اكثر منه في ولترك هذا ايضا لكان انشبا من احوال الوضع والصفة  
وسيتعمل اسم التفضيل باحد الثلاثة بطريق الانصاف الحقيقي باللام المفترضا بان موضوعه  
افراد وتثنية وجهها وتذكير وتثنية الزوم مطابقة الصفة لموصوفه المانع الذي  
سبحي كزيد افضل زيدان الا فضلا الزيدون الا فضلا هذا الفضل عند ان  
التفضيل عند التفضيل او من هو مفر دكر ح لفظا ابدا وان كان موضوعه كراهتهم  
لحوارة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخرى في حكم الوسط لا متزاجه من  
التفضيل كونهما الفارقة بينه وبينه باخر فكانها من تمام الكلمة عكس ترتيب الكافية لان  
الثاني في الاولين في المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس ون الثاني والاشارة  
في له معنى الثاني الاول وهو لاكثر بقوله لو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة على على

المضاف اليه الدال على الاضافه وشي شرط اسم التفضيل في افادة هذا المعنى وخوفه  
اي خلود لول اسم التفضيل مع المضاف اليه ان كان خارجا بحسب الالزام لا يلزم  
الشي على نفسه الجملة معترضة بما المطابقة للموصوف المانع المذكور والاخر مع  
التذكير وان كان موضوعا غير المشابهة افعل من كون التفضيل مذكورا معه والاى  
وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا فمطابق في  
لغة المشابهة وعمل اسم التفضيل في فعله رفع على الفاعل لانه لا يوصف الا بصفات  
في نحو قوله وهو علم من فعل تاسيس علم واما العمل في المستند في تزيين شرط  
بل لانه اذا لم يقع ظاهر وكذا العمل في الفاعل والحال والقياس لانه لا يوصف الا بصفات  
رائحة الفعل واما العمل في الظاهر فانه شرط في نحو ما ريت رجلا متسقا الكحل  
منه في عين زيد يريد اسم التفضيل يكون صفة للموصوف والمضاف اليه الموصوف يكون  
في متعلقه لانه يدخل من التفضيل على ضمة فاعلم مقيد لعمال ورواية بعد الكافية  
نقوضه وصغوه فهم واكتفى بالتشبيه التمثيل لوصف لا يستعمل على التشبيه وقد سبق ورا  
وجه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل بمعنى فاعل الذي في الكلام يتوهم على القيد  
في الزيادة فيبقى اصل الفعل فيكون اجسلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل جاز في اسم  
التفضيل الجبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين مقوله اعني منه يا جني  
وهو المتبادر لو لم يكن فاعلا لا اجنبيا ونجاس من زيد يريد جنة الضمير الجبري وروية  
وكلمة امخوها في نحو المثال المذكور مع بقاء البواقي على حالها وكعين احسن الكحل  
يريد تبيد رجلا احسن منه الكحل في المثال الاول ونحوه بهذه العبارة ونحوها  
وفي هذا المثال من التفضيل متقدرا بعد الكحل فيلزم الفصل **الفعل الماضي** ما فعل دل  
بالوضع على ما مضى المعنى او زمان او حدثا وشي مضى بالمعنى النقص في نحو اس  
ولم يفتقر في نحو ان كان ضمر مترو وعسى وبني الماضي لعدم مقتضى الاخر على الفاعل لفظا نحو



نحو تقدير نحو غزالا السكون مع كونه اصلا وفي البناء لمساواة الاسم في  
وقوعه موقفة في نحو زيد صر وضما ما لم يحق اي الماضي الواو الضمير منه لقرب  
الاسم من الفتح ووجوبه لانه اي الماضي يضم لفظا نحو ضربوا او تقدير نحو غزا  
والضمير المتحرك الرفع لانه يسكن نحو ضرب وضربا وضربتم وضربتم  
**المضارع** ما دل اي بالوضع على الزمان الحال والاستقبال بالاشتراك على الهمم وهو  
المضارع معر لمساواة الاسم لفظا ومعنى واستعماله من بين انواع الفعل لا غير  
لقد المشابهة السابقة في لو ان اتصل به اي بالمضارع فهو التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه  
ح مبنى على الضم في جمع المذكر وعلى الكسر الحاضرة وعلى الفتح في غيرها لا يماثلة للرفع  
فلو دخل الفتح قبلها لم يرفع دخول في وسط الكلمة ولو دخل عليها في كلمة اخرى حقيقة  
وتنوع جمع المؤنث فانه مبنى على السكون حلا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع  
ونصب جزمه فالمضارع الصحيح الآخر المرفوع غير المنثى والجمع نحو الحاضرة في الحجة  
ملا بسبب الضمة رفعا والفتحة نصبها لفظا ملفوظين والشكوك جزمها كضرب والضرب  
ولم يضرب وغيره اي غير المرفوع المستثنى من الحاضرة صحاحا معمله بالرفع رفعا  
وحذفها نصبها جزمها نحو يضربان ولم يضرب بالان الضمير فيرفع لما عجز عن ان يرفع  
اخر نحو يضربان ونضرب جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو لم يجعلوا  
اعرابه بالنون لانه حرف العلة في نحو في الجرم حذ الحركة وجعلوا الضمير بون  
الرفع لان الرفع بدل للرفع في نصبه مخرج اصلها وكونها علة الفعلة فلذلك جعل  
على الجرم الرفع في الاسماء فينا سببه فيحمل عليه الالف ايضا والمقتل الآخر لان  
قدم لفتحة ووجوبه بالضمة رفعا والفتحة نصبها تقدير امقديتين والمقتل اي  
حذ الجرم ما نحو ينشئ ولن ينشئ ونخشى والمقتل بغيره اي غير الالف يعني  
الواو والياء بالضمة رفعا تقدير او الفتحة نصبها لفظا والمقتل جزمها نحو يعزو

نحو

ويرى ولن يعزو ويغزو ويرى وفي كلام المصنف من وجوب الاول ان الضمة و  
الفتحة في الضمير يكونان تقدير في الوقوف والثاني ان السكون فيه ايضا يكون  
تقدير في نحو ضرب الرجل والثالث ارجاع ضمير غيره الى المرفوع بالوقفة مع ان اللفظ  
رجح في الضمير الرابع الفتحة في المقتل بغير الالف يكون تقدير في الوقوف لوقال  
فالمرس على الحاضرة بالضمة والفتحة مطلقا ولو تقدير او الشك في الصحيح لكان  
في المقتل وغيره بالنون وحذفه السام من الالف ويرفع المضارع لوجوه من انما نصب  
الماز في الاثنين وعامل التثنية عند الكوفيين ووقوع موقع الاسم عند الضمير  
ونصب المضارع بان وكلمة ان التي بعد العلم مخففة من المثقلة وقد نصب المضارع بالانصاف  
للتحقيق فينا سبب العلم والناصب للرجاء والطمع فلا يناسب في الابد من السنين سوى  
او قد اوحى في النفي كقوله تعالى ان سيعلمون والتي بعد الفاعل تحتل المخففة باعتبار  
دلالة على الوقوع والناصب باعتبار عدم اليقين ونصب المضارع بـ لن وهي اي  
موقفتون في الفعل المستقبل واذن لو كان فعله مستقبلا لاحالا اذ الغالب في ان  
معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب في الاستقبال واذن عامل ضعيف  
فلا يعمل الا على حال اغلب اقوى وقديح من الشرط كقوله تعالى فاعلم انك اذا انا من  
الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته ففهم ما في قوله ان قال كونهما  
وجزاء وهما لا يمكن الا في الاستقبال وقد اضاف في تقديم هذا الشرط اذ في عبارة  
الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن لم يصح تبديل الاعتماد بالعلية قوله ولم يكن  
فعله مع ما قبلها اذ لا عمل في نحو وانه اذن لا يخرج من الاعتماد مع عدم العمل كالا عمل  
في نحو انا اذن اكرمك وحصر الاعتماد في هذه الثلاثة فيكون المراد الاعتماد الكمال  
ووجه شرط ضعفه وفعله بينه بوقوعه بين المتصلين لانوار العاملين على معول  
واحد لانه تشبيه الاولين والاختلاف بالكتابة والجزئية في المعول كما في قوله لا يرد



ان تقوم ولقد استأبل وقوم اذا اختلف محل العمل كرت بريد فلم لا يجوز ان يكون كرمك  
في الثالث منبوا لفظا وجروما محلا واما الاعتم النافض فيمنع وجو العمل للجواز  
وذلك في موضعين يتبعها بقوله ولو كانت اذن بعد الفاء قدمها لكون الاعتم فيها  
اكثر والواو جاء اذ ان بناء على ضعف الاعتم لاستقلال المعطوف كونه جملة والواو  
بناء على وجو الاعتم في الجملة وضعف العامل وصح الفصل بينهما اي يراى ان ومعلوم  
بالقسم نحو اذن والله كرمك والدعاء نحو اذن حرك الله كرمك والنداء نحو اذن يا زيد  
اكرمك لا غير كثر دور هذه الاشياء في الكلام خاصة دون اخواتها وهي  
السببية اي سببية ما قبلها لما بعد كاسلت في دخل الجملة وان اي ينصب المضارع بان  
مقدّم بعد حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة لما قبلها وان كان بالسببية زمان  
الكلم غير وهي اي حتى ح حرف بمعنى ك السببية سلت حتى دخل الجملة او الى الانتهاء الغاية  
كثير حتى يقبل الشمس ولو فصل المضارع لما التحققيقا كمر حتى لا يجره ولو كان ذلك  
القصدي كما به ككنت شرا من حتى دخل البدل يرفع المضارع بعد حتى لقد تقدّر ان يكون  
للطبع والرجاء فينا في الحال فيكون حتى حرفا ابتداء بمعنى ان ما بعده كلام مستأنف  
لا يتعلق لما قبلها من حيث الاعراض الحرف جروم يجب السببية ليحصل اتصال المعنوي  
جبر لما قام الاتصال اللفظي وترا القربى لظهورها المتصد هذا الكتاب وبعلا ك  
بمعنى ك السببية هي حرف جركي لا يدخل الفعل لا بتقدير ان مثل اسلمت لا دخل الجملة  
وبعد لام الجروم والاشارة الى لام الجروم لانه للتاكيد بعد لفي كان اي لم يجره وترا  
وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله بغفر لهم اذ الحمد متحد بالرفع في الجميع لا اصل لهم  
كان المعنى لا لا يخفى فيقدّم مضما في اسمها او خبر الصبح المحل مثل ما كان صفة الله  
او ان اعذبهم وبعد الفاء لو كانت للسببية وبعد الواو لو كانت للتحقيق لكانت  
ما قبلها ما بعده وما مبتدأ قبلها اي الفاء والواو اخر خبر والجملة حال في الفعلين

الحال

المقدّمين بعد لو كرت في فاكرمك اي ليكن من زيادة فاكرم معنى او منى كلا شتمني  
فاضربك اي لا يكون منك شتم فطهر منى او نفي قدمه لمناسبة النفي كاتينا ففقدنا  
اي ليس لنا اثنا ففقدنا منا او من قدمه لمناسبة النفي كليت لي ما لانا نفقة او عرض  
قدمه لمناسبة النفي كالانزل ففقدنا اي الا يكون منك نزل فاضاخير منى او شتمنا  
كل عندكم ماء فاشربها اي هل يكون منكم ماء فشر منى وبعد ولو كانت بمعنى الى  
او الا تزل ان فيها لانها خارجة عن معنى او مقدّم بعد والتوجيه في الواو الا ان  
على ان المقدّم بعد غير وجه بل التوجيه يقال مراد من التوجيه بغير معنى الى او  
الان وجوه هذا المعنى في التوكيد لكونها معنى او نحو لا زمك او تعطى حتى ويهد  
العاطفة مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفاعل على الاسم فيقدّم ان يكون  
في تاويل الاسم فصيح المعطوف كقوله للبيس يدقوقة عن حب من لبيس الشفوف وجا لها  
ان معها اي العاطفة كما عجزت قيا عك وان تدهش مع لام كيجتلك لان كرم منى ويجب  
اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع بعد لام بمعنى كى كقوله تعالى لا يعلم لا سكره  
اللامين المتواليين وينع اظهار ان فيما عداها واعلم ان ان الناصبة تصغر غير الموضع  
الذكر ككثير كمن ليس بين كافي تلك المواضع من غير الضعف كقولهم تسمع  
بالقيد خير من ان تراه ومع عمل مع الشدة كقوله الا يا ايها اللاتي احضرن لوعى  
في رواية النصب يحرم المضارع بلم ولما وهما اللذان في القلب المضارع الى معنى الماضي  
وتا اشارة الى اللام استغراقاى استغراقا من الماضي من وقت الانتفاء الى وقت الحكم  
ولايجب الاستغراق في لم وتجاخذ فعلها اي لما عند القرينة دون كشارفت للزينة ولما  
اولا ادخلها ويختص ايضا بعدم دخولها في الشرط عليها فلا يقال ان لما يفسر  
ويكثر في نفي الفعل المتوقع ولام الامر يجر المضارع بها وب اي هذا اللام بطرد  
الفعل وقد يحد هذا اللام للضرورة الشغور كقوله محمد لقد نفست كل نفس



وقد يقع هذا الاسم ونحو السكون في هذا الاسم بدخول الواو والفاء ونحو قوله تعالى  
ولما طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا ولم يقضوا الا انهم بالاضافة تنكير المضاف  
يخرجون يد الشجرة او الوصف والبيان وويل الدال على انهم اي بلا هذه بطلت  
وكلم الجازاة اي يحرم المضاع بها وهي ان وما واذا ما وجبها وهما لا يجوزان بل هما  
والى قوله لانه الظرفين واين ومتى وهما جزم مع ما وبدونها وما ومن واى و  
قل الجزم مع كذا واذا وجزم المضاع بان مقدم بعد الا فاعلم ان السنته الشاسع التي  
لوقول السببية قد تقدمت ولو لم تقدم لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا  
او استينافا ولو قدم هذا فقال وهي ان ونقد بعد الاتفاق الا كان لفظه احسن  
وانسب للسياق والمقام واللام الجازمة تدخل الفعلين السببية والسببية الثاني ولو جعل  
التكلم ولو قدم هذا ايضا فقال وكلم الجازاة وتدخل الفعلين الا كان مثل ما سبق  
وسميا الى الفعل الدخولان شرط وجزا فلو كانا مضافين او الاول الى الشرط لم  
لان في المضاع ولو كان الثاني مضافا فقط فيجب انما الجازمة والرفع في المضاع  
ولو كان الثاني مضافا فقط المسبب الجزاء ما ضيا بلا قد لفظا او معنى قبل الماضي  
فيشمل نحو ان شرطه او شرطه او قد يخرج نحو قوله تعالى ان كان قد قدم من قبل ففقدت  
اي فقد ضل شرطه الجزاء لانه لا يثبت في الشرط فيقبل معناه الى الاستقبال فاستغنى  
عن الرباط ولو كان السبب عام مقارنا باللفظ لا او مضافا عا مضافا فيجوز الفاء وتركه  
لان اداة الشرط لم يقبل معناه ولكن منسوبة للاستقبال فكان مؤثرا من في دون وجه  
والاى والى ان يكون الجزاء مذكرا للفاء واجبة لعدم تاثير اداة الشرط اصلا فاحتج الى  
الرابطة وذلك اذا كان ماضيا بقدر لفظا او معنى او مضافا بما اوله وسواء السين  
او جلة اسمية او امر او نهيا او تنبها او عرضا او دعاء او غير ذلك ويقع اذا الى الابد  
مع الجملة الاسمية نحو قوله اي موقع الفاء لان معناه اني عن محدث امر بعد امر فيها معنى

الفاء

الفاء كقوله تعالى وان تسيتم باقدمت ايديكم اذا هم يقتطون بالصيغة محققا ان الامر  
باللام في ذلك كونه قسما من الفعل امر فاعلم ان المضاع لفظا ومعنى وحكا محققا انهم  
والامر باللام فافهم ان الحرف ليسا بسمين الفعل كالف في بدو وكذا المضاع لفظا وحكا  
ما فعل بطلبه مدلول ماخذ اي مضمون من المخاطب فخرج امر الفاء والتكلم في التاء  
فخرج نحو قوله تعالى فخرجوا من قرا على صيغة الخطا ونحو امر الغائب ونحو الامر بالصيغة  
عند البصر لولا وجوب الاعتراف على الشبهة التامة للامر في التاء على الشك في المخرج  
الصحيح وجمع المؤنث كونه اصلا في البناء ونحو عند حقوق الضمير على الساكن كترجمنا  
وامتدنا الخ في العقل والتعريف فيما كثر استعماله وهو استيفاء الصيغة لفظا والامر  
دون الفاء والتكلم وقيل ونعم ما قيل اصل فعل الفعل بالاتفاق اذا انطبع في قول الامر  
كونه منصوبا مقدما عند الكوفة فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا يشك  
في الفرج وانما لم يعد بعد ذلك الجازمة لما في **ما** مفعول ليسم فالتكلم لم يذكر كظاهر  
ولا مضمرا بارزا ولا مستكدا فاعلم ان فاعل ذلك المفعول مفعول نسبة تامة وعلى وجه  
القياس الى المفعول في الاصل كضرب عمرو في ضرب زيد عمر افان نسبة الفعل الى عمرو في الاول  
تامة دون الثاني وان نسبة المفعول الى المفعول وقومية ونسبة الجزاء قياسية والفعل  
مطلقا او توقف تعقل اي تعقل مضمون على متعلق وهو غير الفاعل في اصطلاح النحاة قال  
كثير زيد والاى وان لم يتوقف تعقله على متعلق فالنحو غيره اي غير متعد كذا زيد قال  
الرضي فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد وخرج في المتكلم كونهما الوازم ولا يبعد برسم  
التعقل بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذي لا يطرح يشتق منه  
ذلك يعني بغير واسطة الجازمة وقد يقع الفعل الى اثنين اما مفعول الثاني غير الاول  
كاغطي عينه وهو لا علم ويتعلق الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وارى وهما اصلا في هذا القسم  
فانهما كانا قبل ادخال الهرة فتعد الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهرة زاد مفعولا اخر



يقال المفعول الاول وانما ونحوه وهذه الاربعة ليست اصلية واسطة  
استعملت على معنى الالام والمفعول الاول لهذه الافعال المتعدية التي لا تملك فعل  
اعطيت في جوار الاقضاء عليه والاستثناء عنه ونحوهما والمفعول الثاني والثالث  
كفعل عمل في وجه ذكر احد عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا وغيرهما من المضافات  
**انما** المفعول الثاني افعا اصطلاحا لانه على احوال القتل من العلم والظن فانها اما كيف  
اوشا او انفعلا لا فعل وتأثير ويمكن ان يراد بفعل القائم بالغير فيكون من باب  
تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهي اي فعا القتل ظنت وحسبت وخلصت هذه الثلاثة  
الظن وزعت مشترك بين الظن والعلم وعلت ورأت ووجدت وهذه الثلاثة  
العلم تطلب شيئا او خبر افعا القتل فالحل معترضة او خبر ثان او خبر محذوف جزئي  
الاسمية على ان كل واحد محمول وخصة الافعال التي يترتب من بين الافعال انما هي الشان  
اذا ذكر لهما اي احد المفعولين ذكر المفعول الاخر ان اراد الذكر للفظي فلحكم اكثرى لا كلى  
ان قد ورد في نسخة من القصة في قوله تعالى لا يعصونك الا ان تأمر الله من فضل خبر  
له على قراءة القصة فالمفعول الاول محذوف لا يحسن لا يحسن هو خبر له ووجه  
القلة كونها بمنزلة اسم واحد المفعولين في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول تقدير  
علت زيدا قائما عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المؤول شي في حكمه من كل وجه  
وان اراد ما يعي التقدير في الحكم كى اذ هما جزاء الكلام تكونها مبتدا وخبر في الكلام  
فان لم يلفظ احداهما فالاول تقدير مع القصة ولا يجوز الحد نسبيا بخلاف ما اعطيت  
فان حد احد مفعول تقدير او نسبيا كثيرا واما حد المفعول لهما معا فشرط بين تقدير  
كأخرون سميع عليم وسال زيد عمرادها فاعطى او نسبيا كقولنا هل يستوي الذين  
يعلمون والذين لا يعلمون ولا يعطى ويمنع وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحد  
نسبيا مفعوليا علته الغائبة ان من لم يعلم ان الناس لا يخبر عن علم وظن وهذا

انما يفيد في الجواز عند زيادة الغير عن مضمون الحقيقة الا ترى ان علماء المعاني اوردوا  
الاية الشاملة لا الترتيل بمنزلة الالام فلو قيل العلم فيها بمعنى المقتضى فقول العمل  
مشترك وقد يفي العلم بغير من الجوز وجواز الالام عطف على ان ذكرى خصت  
هذه الافعال بجواز العمل كونها افعا والغاوة لاستقلالها بموهمها كالمال المستقيم  
هذه الافعال على مفعولها لا يجوز عند الجواز الغاوة لان عامل النسب في مفعولها  
يغلب المعنى وهو الالام والى من الاعمال مع جوازها لو تخرجت هذه الافعال عن مفعولها  
والاعمال اول من الغاوة مع جوازها ايضا لو توسلت هذه الافعال بين مفعولها وبين  
الالام بين الفعل ومفعوله كضرب احسب وبين الفاعل ومفعوله كضرب بكرم احسب  
وبين مفعولان كان زيدا احسب وبين مفعولها مفعولها نحو ضرب بكرم احسب وبين  
العاطف والمفعول نحو جازي زيد واحسبت هذه الافعال الجواز لتعلق من قولهم  
امرأة معلقة لفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارة حتى تنكح في هذه  
الافعال عند التعلق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب  
العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علته زيد قائم وبكر قائما قبل الاستفهام  
كعلته زيد قائم وهل زيد قائم او لا في الخبرين احصى وعلته غلام من عند وقبل النفي  
كعلته ما زيد منطلق وان زيد ذاهب لا زيد في الدار ولا عمرو وقبل الالام الابتدائية  
الداخلية على مفعولها لان هذه الثلاثة صدق الكلام وضعا فاقضت صحة المفعول والعمل  
التقدير كغيره فلا يضيع حقوقه من كل وجه فخرج الجازي وخصت بجواز كون الفاعل  
والمفعول متصلين متصلين لبعضين لواحدهما متصلا وامتنع نحو ضربت زيدا يقال  
ضربت نفسي الغايرة في غير افعا القتل غالبه فاذا اتحد زادوا النفس تصويرا ونسبها  
الى ما عسى ان يفعله عن بسبب بغيره بخلاف افعا القتل فان الناس بحاله اعلم بحال غيره فلا  
يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر والمتأثر الاصليين فيها فاذا اتحد معنى



كره اتفاقها لفظا فتحدد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال القدر فلفظها  
 في الحقيقة مضمون الجمله لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يكره الاتفاق اللفظي  
 وفيه عطف الخالف للأصل بناسبتين لا يفصل التبيين لوسلم فلا ينسب لزوم المغايرة  
 بقدر الامكان فلم لا يكره المغايرة لفظا ذاتا واعرابا ولوسلم فتقضي نحو ما مضى  
 الا ان اذ في الخامس وجه وهو الضمير والمغايرة ممكنة بازدياد هذا بان يقال  
 ما مضى الانفسك مع عدم لزومها وضنت وعلت ورايت ووجدت الملائكة  
 بمعنى اتمت وعرفت وابصرت واحسبت لف ولشررت يتعد كل واحد هذه الاربعة  
 خبر وضنت لانه اريد اللفظ الى مفعول واحد اثنين وانما يجعل بمعنى حال من فاعل  
 يتعد مع كونه اقوى من جهة اللفظ انهم في الخبرين واقتدير المتعلق معرفة لان فاعل  
 يتخرج ان رجع الى مجموع الاربعة ليستقم الى واحد وان رجع الى كل واحد لم يزل يلازم  
 الى معنى الاربعة الا ان يراد بالوجهين المفعول الذي ليس مفعول **الافعال** الناقصة  
 نقصانها عدم تمامها كما ما بالفاعل مجازا الافعال التامة باللفظ لا الفعل يشمل الماويما  
 والتسمية بالفاعل ناقص اصطلاح جديد والتاكون بعض افراده وجزء بعضها فزدين  
 للقديم ثم ما خبر مجزوف في المفعول لما لم يكن خبره ان كما يستدعي الى الجمله معترضة وضع  
 لاجل اثبات امر فاعل على عن القدر لانه القرار والدوام وعن النصف لانها بالوجه  
 فلا يشمل ليس للام صلة الوضع والا لا يشمل الا نحو صير بالتشديد معلوما او  
 مجزوف ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان خبره مثلا وضع لاثبات الفاعل وتقرن  
 لفاعله كلفوف في الخبر فبعضهم فصل لصفة بالخبري بخبر خبر الفعل الناقص وبعضهم  
 عن مدلوله وبعضهم بغير مدلوله مذكور شيئا منها لانهم من اللفظ فالنقطة  
 اعترافا لنفس الجمع المزمع المخرج لخرج ليسج ولو اريد بالمدلول المصداق في  
 الاستقلال او دخل خوفه بل اسماء الاول كما هو وقد عرفت فتساجع عبارة عن الفعل

وهذه

وبعضهم قال معنى الجملان العدة فيما وضعت هذه الافعال هو القدر المذكور لغير  
 مجزوف الفعل التام فان النصف عدة في ايضا وجعل الزما والاشتغال والدوام  
 ونحوها غير عدة وهذا لعدم تشبيهه ليس كونه كما يجعل القدر غير مجزوف الزما  
 لاقرته بعندها عليه فلا تنفك اليه للعدد ولو لم يلفظ بالمد والاسم وفتر  
 بالمد بعد دخول العامل عليه ما كان اقرب وترك قول من الخا على الجمله الاسمية ليعطى  
 الخبر حكم معناها لاضاءة التفصيل في عن هذا الجمل وترفع الافعال الناقصة الاول  
 من الائمة اعني المبتدأ على الفاعلية وتقطيها في منها الشبهة المفقودة في توقف الفعل عليه  
 ثم ذكر معانيها على التفصيل مقتصر على ما لا سيما نارا كما بالاشتراك لفظا فقال  
 صادق على كان لقوله وبمعنى صلا للاشتغال في النصف كضاريد عالما وفي الحقيقة  
 كصا الطين خرفا وكان امانا قصة لتحقيق الخبر زمانا ما مضى دانا من غير عدم  
 سابق او لاحق نحو كان الله علما او منقطع لعمرك ان زيد نيا فافتر وبمعنى صا  
 عطف على لتحقيق الخبر او للاشتغال خوافقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اي كان  
 عطف عليه ايضا ضمير الشأن كقول الشاعر المامات كان الناس شفا وهذا ليس كان  
 بل استعمال متفرع على الاولين فلو قال في نحو فيها الشأن كما احسن ظهر او تامة معنى  
 وجد كقولك تكان فيكون او زائدة لتحسين اللفظ بلا معنى ولا عمل كقول تعالى  
 كف تكلم من كان في الهدى صيا والنضوح حال واصبح واسمى وانجي وتكون هذه  
 الثلاثة تامة بمعنى الدخول في هذه الثلث والجمله معترضة من جملتين وظل ويا وقل  
 كونها تامين نحو ظلت بكان كذا وتبت بنيتا طيبا وهذه الجمله كالسابقة  
 لاقتراح الجمله اي المعنى الماخو من الجمله بما وقاتها وهي الصباح والمساء والظلال  
 والبيتون وتكون هذه الخمسة بمعنى صلا بلا دلالة على الاوقا المذكورة وليس فيهم  
 لستم وانما التي مضمون الجمله لا في الزما الحال وهذا مذهب الجمهور وقال السيوري



ومن تبع مطلقا وما يح وما فتي وما زال وما انك قدم الماوتيا المحض والاصل  
ثم غير ترتيب الكافي فيها لان التلويح الحق بالقديم ثم الصحيح المهم وهذه الاربعة  
بمعنى لدوام خبرها لفاعله ما يذوقه اي مذكر زمان امكان قبولها لفاعله المضمون خبرها  
فمعنى ما زال زيد عالما مثلا ودوام العلم مذكر زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر في  
او ان زمان الصبي بعد امكن القول وزنها اي هذه الاربعة في كونها ناقصة النفي  
وما دام لتوقيت امر عدة ثبوت خبرها بالاسم بابل الفاعل بالاسم اشعا بجوار التغيير  
فما فيها مستند بتقدير الزمان قبله ولذا اي لا يجوز كونها للتوقيت المذكور فافهم ما دام  
الكلام قبله لانه اي ما دام مع اسمه خبره ظرف منصوب وفضله فلا من ناصبه عدة  
غوا جسد ما دام زيد جالسا اي مدة جلوسه غذا واض وعاض وراح بمعنى صا  
هذه الاربعة مع كونها ناقصة لانها ملحقا والغالب كونه ناقصة فلذا راعى في الترتيب  
معانيها الاصلية ففصل بين غذا وراح مع اخوتها في المعنى وجعلها ظرفين كون  
مدلولها ماطر في النجاء واتى جاء بمعنى كان وقعد بمعنى صامها اي من الافعال الناقصة  
لغيرها لقله ايتامها ناقصين حتى قال لانه لاسي لا تجاوزان الموضوعين اللذين  
استعملهما فيهما قولهم ما جاء حاجتك وقعد كما نهضت فكان ابن النجاء  
اختاره واطلقها بالفرق كان المصنفان ولا يتقدم الاخبار اي الجواب الناقصة  
على ما فعل ناقص اول ما لانها انا نجيها لها من الكلام او مضت وقد سبق امتناع  
تقديم مع المصنفين والمصنف يعتبر خبره ابن كيسان حيث جزم مستدلان ما في  
هذه الافعال النفي النفي فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم حيث منعوا  
جواز التقديم في ليس النفي لان العدة في اقتضاء ما صدق الكلام خاصة فيها  
الانترى ان لم يلا وان ولا على الاصح لا يقتضي الضم وان كان النفي ومنه هو هذا الكلام  
جواز التقديم فيما عدا الماوتيا فاكفي ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء

اذ لو نظر الى الاصل فقدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو لم الحال فقد علم جواز  
تقديم المفعول على الفاعل فكذلك اشبهه **افعال** المقاربة لم يعرفها لانها نوع من الافعال  
الناقصة لصحة خبرها عليها وجوز حكمها ونفط المقاربة بل على الفصل ففهم انها  
فعل ناقص يدل على المقاربة وهذا جاد جامع وما منع وما كون تلك المقاربة مرجو  
كافي عسى او جزم وما كافي كاد لوم مشرعا في صاحبها فخرج عن النوع ووظيفه  
لغوية عسى كعسى يذوقه اي عسى جاز زيدا لوذا ان يقول وقال الكوفية ان  
تقوم بدال اشتغال فمضى ح تامة وارقتا الرضوان لعلى تعالىين مشرعا وان  
تكون ناصبة خبر الفعل المضارع مع الثاني ان يقتصر المرفوع وهو الخبر الاول  
فاشا الي يقول او عسى يخرج زيد فمضى ج اما تامة بمعنى قربها واستغنى عن الخبر  
وهو حاصله لاشتغال الاسم على المشتق والمستوي كافي علتان زيدا قائم ولا  
يتضر عسى يعني بالجي منه مضارع ويجزم وامر ونهى ونحوها لانه انشا كعمل و  
لا يفرقنا خبر هذا الحكم وجه وقد نجد ان في الاستعمال الاول تشبيها لها بكافلا  
يحتاج الخذف وقد يقوم السبق اي مقام ان لاشتراكها في الدلالة على الاستقبال  
يقال عسى يدى سيقوم وكاد كاد زيد يضرب فمضى مضارع بل ان الدالة على الجزم  
فلا يثبت الدالة على الرجاء وقيل الدالة على الاستقبال المنافي للمخافة كالايد  
على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استواء الاستقبال او شك  
مع كونه مع القسم الثالث الذي هو قول الحال من كاد وقل ان في خبرها تشبيها بعسى  
وبدخول كلمة النفي على كاد منفي معناه كسا الا فحار دلوق من قال نفي لا يثبت مطلقا  
ومن قال في الماضي للابتناء في المستقبل كالا فحار وطفق وجعل لا يفرق لتقديم وجه  
وكرب واخذ وهي اي هذه الاربعة مكانا في الاستعمال في كون خبرها المضارع  
بل ان لاشتراك في العلة واوشك اي اسرع وهو كعسى كون خبرها مضارع



اذ قد يستعمل في الطبع وكاد في كونه اياه بدونها فعل التعجب ما افعله وافعله  
اي ما كان على وزنها وهذا التعجب اوضح وامنع واللام على التعجب في من لفظه ولا يفسر  
بالثنية والجمع والثاني والثالث والنكح ونحوها ولا يجوز التقديم اي تقديم الفعل  
ونحوه عليها والفصل بينهما وبين معموليها كالحسن في الدار زيد اخلافا لما في في الفاعل  
وجاء الفصل كان وهذا بين ما وافعله نحو ما كان احسن وهي مزية وما مبتدأ  
تكره بمعنى شيء لان الكثرة يناسب التعجب ان يكون فيما خفي سببه خبرا ما بعدا وهو  
افعل للتعجب وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده مفعول وهذا مذهب سيبويه لقنانه  
المص وقال لا تخفش ما موصوول الجمل صلتها والخبر محذوف اي الذي افعله اي  
جعل ذافعل شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبان غير مسدس مستند غير معروف به  
في افعل مفعول افعل بمعنى صيره ذافعل على ان يكون همزة افعل للضمير والباء  
للتعجب والباء زائدة والهمزة للتعجب في الفعل ضمير هو فاعل اي اجعل انت اياه  
ذافعل اي صغره وهذا مذهب الاخفش لقنانه وعند سيبويه الباء زائدة في الفاعل  
لازمة الا اذا كان التعجب مع صلتها فيجوز حذف نحو احسن تقوم والامر بمعنى الشا  
والهمزة للضمير اي صا ذافعل وكون الامر بمعنى الماضي غير معروف فلهذا لم يختره  
المصنف افعل المدح والذم لما كان الوضع لا نشأه ما يفرض من اللفظ فالحاج اليه هنا  
مقر الاصطلاح ليتوصل الى معرفة الاحكام المختصة وذات الفعل الافراد استغنى  
عن الحد فيهم وتبين فاعلمها مقر باللام للبعد الذهني او مضى اليه الى المقرب باللام  
بلد واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطه نحو فرس غلام الرجل هذا او ضمير  
مميز بفتح الياء بلفظ ما بمعنى شيء نحو نعم اي نعم شيئا وعند سيبويه ما مفعول  
تامة بمعنى الشيء فيكون فاعلا بمعنى ذي اللام وهذا غير معروف فلهذا لم يختره المص  
وقد مر ويكره منصوصا كتم وجوز زيد ويجوز اي بعد الفاعل المنصوص باللام او الذم

وهذا هو الغالب قد تقدم المخصوص على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتدأ حال من المخصوص  
فيكون ما قبله خبرا مقبولا قبل الفعل واللام ولا يشي هذا المصنف المميز الذي هو  
غير عائد الى شيء او خبر المميز هو في قوله لا يشي هذا المصنف المميز الذي هو  
تعاين العبد ابو علي السلام قد مره لان المقطع ايضا الذي المقطع كالمقطوع وليس  
للانسيا ولا بد من مطابقة المخصوص الى الفاعل في الافراد والثنية والجمع  
والذكور والثاني والثالث والجمع من حيث هو فاعلة الذم والثناء والحقا  
جندا وفاعلة او جند كقوله في صا حيا ولا يشي هذا المصنف المميز الذي هو  
ولا يجمع ولا يوزن وان كان المخصوص لحد خبرا مجزى الماشا ليقال جند الزيد ان  
ومخصوصا في خصوص جند كالاول اي مخصصا في خصوص جند ولا يشي هذا المصنف المميز الذي هو  
في امره وما في قوله اي قبل مخصصا او بعد محال او ضمير على وفقه اي وفق مخصصا  
جندا والافراد والثنية والجمع والذكور والثاني والثالث كجند الزيدان ركنين وجند  
امراة هند وذو الحال والمميز هو الذي فاعل مخصصا ولما كان التمييز من اسم  
الاشياء قليلا في الاستعمال بخلاف الحال عكس ترتيبا كافيه ويمكن ان يقال التمييز  
من النسب كقطاريد والدا ولله در فارسا والتمييز راجح كونه اسبغ والذم  
فيستحق التقديم قد سبق منه حروف الجر هو اي حرف الجر ما حرف وضع  
لافضا الفعل اي ايضا او افضا معناه اي ما دل على المنة كالاسماء المنقولة بالفعل  
والظرف الى الاسم ولو كان الاسم تقدير امتداد كما رجت وهذا التعجب لا يشي  
الزائد ولا مثل رب فيكون حد للدار الاصل فيلزم كونه ذكر غير الاصل سطره  
مع كونه من مقاصد نحو ولوزد او حل على الصا من اللام في المكان بلا خفاء  
وفي الزم ايضا عند الكوفة كقوله تعا من اول يوم قبل علة حجة ايراد الا وما  
يفيد فائدة تقابلها مقابلتها نحو غاب الله من ذى النجى اليه عند فيه لا يشي في نحو







غور باضرة بسيف وواهاى واواضرب بها لا يدخل المضمركي دخل رب  
بل يختص بكرة موضوعة وبلد ليس بها انيس والعلم بها اي لب لقرنها فيكون  
الضمار المذهب الكثرة وواو القسم مبتدا ويختص بالظاهرة امر اضرب فلا يقال  
وك لا فعل وتاؤه اي القسم عطف على واو القسم ويختص بالقسم بالله من بين  
الاسماء الظاهرة يجب خبره فاعلم اي كل واحدة منها ولا يكون بالنصب او  
الرفع جواب كمنها طلبا اي الاعلى الطلب السؤال فلا يقال والله وقاله الخ  
وياؤه اي القسم يدخل المضمرة والمظهر اسم الله او غيره ويجوز فعله ويذكر ذلك  
لان البناء اصل الكل والواو بدل منه ومنه التاء ويجوز ان يخط مرتبة الرفع عن اصله  
ويجوز اي القسم بغير الطلب باللام الابدائية للتأكيد وحرف النفي ما ولا وهما بفتح  
الاسمية والفعلية والظاهرة سقط ان المختصة بالاسمية من قلم النسخ فانها  
ايضا يقع جواب القسم ويجوز جواب القسم لو توسط القسم بين اجزاء الجملة التي  
بدل على جواب القسم او قدم اي القسم ما بدل عليها اي على جواب غور يد والله فاشم  
وزيد قائم والله لا استغناء عن الجواز في هاتين الصورتين لو جزم ما دل عليه وعن  
للبعد انه على الجواز لهو مخو ادبت عند الدين وعلى الاستعلاء حقيقة كونه  
على السطح او جازا كهيدين وهما اي عن وعلى اسماء بدخول من الجازة عليها لاشياء  
دخول الجاز على الجاز نحو من عن يمين اي من جانب ومن عليها قوة والكاف  
للتشبيه نحو الذي كونه عرو وقد يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون اسما  
بمعنى المضاف فيجوز عن كالبز المهم اي عن استئصال البر الذاب للظاهرة اخر هذا  
لان استطردي ومد ونحو ذلك هو للزمن لا ابتداء في الماضي اي لابتداء الزمان  
بدل في الزمان الماضي يعني اذا اريد ما بعد الزمان الماضي فعنها ان مبتدأ زمان  
فعلها هو الزمان الماضي كسا فوسن البلد مذسنة كذا اذا لم يكن في تلك السنة

مبتدأ في هذه السنة وامتد الى الان وقال ابتداء الزمان في الماضي كما ان  
ولنحصر النظر في الحال اي ان زيد ما بعد الزمان الحاضر ولو ما بعد البعض  
فعنها ظرفية لفعلها مع التثنية كما رايته مذشرا او يومنا الاكثر في ذلك  
الشهر او اليوم اي جميع زمان عدم روي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر لانها  
لا ينقصا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى وانما فلا يصح عنها ما بعد الله  
وحاشا وخلا قد لا تقدم الحاء وعدا الاستثناء اي الاستثناء ما بعد ما قبلها  
المشبهة بالفعل في انقسامها الى الثلاث والرابع والاسمى البناء على الفتح  
والدلالة على الحد مثل التأكيد والتشبيه والمناشيد الاخر في العرو  
اكونها ستة قيل كهنم ما عبروا على المارة والعاطفة بصيغة الكثرة استعملوا  
تغير الاسلوب مع شيوخ استعملوا من صيغة القلة والكثرة في الاخرى على انها  
اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة في ان كهنم العرو المذكورة اقل من الفشرة  
فالمتارعية الكثرة بالقلة ثم عدم تغير الاستعمل وشيوخ الاستعمال انما يكون  
مع القلة والداعي فلا بد من ثبات الملة المذكورة الثاني فيما عدا التشبيه لا بد  
ان يقال ان هذه الحروف مفعول ما وضع للفضاء وما شابه الفعل وعمل عمله  
الفرعي ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلا حفظها اجمالا ثم يفرق الافراد  
الخارجية تفصيلا بالتقدم فاصيغة الكثرة في الابداء يصح اي يقع في مبتدأ  
الكذا الا ان المفتوح فانما لا تقع في الضد اصد قبل لانها مع اسمها ونحوها وتاؤه  
المفرد فلا بد انما يتعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما وج لو وقعت في الضد شئت  
بان الكسوف في الكتابة فيه ان العلام الالباس وباقى المقدسات ككسوف لو كانت  
لحروفها الكسوف لا يقع في افعص التثنية ويخرج عن الاختصاص بالاسمية ويدخل  
الافعال لا يدخل الاسماء يقال انما قدم زيد وانا زيد قائم ان الكسوف يفرق



معنى الجدة ولا يغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها اي مع الجدة كالمفرد فعني بلغني  
انك قائم بلغني قيامك فالكسار في محلها اي في محل الجدة والمفتوح لازم في محل اي محل  
المفرد ولو انك فاعل اي ان مع الجدة في لو انك قائم فاعل انك تقرر لو ثبت في ذلك  
في الفتح لو ثبت انك فاعل قد ثبت وقس على هذا ولو انك مبتدأ انك تقرر  
ولو انك فاعل انك فاعل في الفتح ايضا الامتناع كون المبتدأ جملة اقصر عليه الفتح عوض  
فيها وبقية الجاء النواق في القاعده مع عدم الحصر فلو احتلها اي فلو تقرر ان مع  
اسمها وخبرها الجاء والمفرد في الكسر والفتح كمن ياتي في اعلية يد ما وقع بعد الجاء الجاء  
الكسري وبقية الجاء الفتح على فاعل الخبر والمبتدأ اي فعلي ثابت له او جزاؤه فعلي قس  
عليه الواقع بعد المفاجأة كخرجت فاذا السيلج يا اي فاذا السبع بالباء او كذا بالياء  
ثابت فجار العطف بالرفع على اسم الكسري ولو كان كسر كما بان وقع بعد المفعول  
ان زيدا قائم وعمر لو تقدم الخبر وان كان تقدم تقدير مثل ان زيدا وعمر قائم  
اي ان زيدا قائم وعمر قائم تقرر على القاعده ان تقرر بالكسري الجدة فيقي معنى الابتداء  
الرافع فيجو العطف المحي وتغيرها المفتوحة فيزول معنى الابتداء فلا يجوز العطف  
المذكور وانما شرط التقدم المذكور ان لولا له الزم اجتماع عاملين على امر واحد  
مثل ان زيدا وعمر وذا الجاء وكذا كذا اي هي كان الكسري فيجو العطف المذكور لانه  
لا يغير معنى الجدة ايضا ولا يغير ان مع الجدة كما دخلت الام ابتداءية التي لتأكيد  
معنى الجدة على اسمها ان اسم الكسري لو فصل بينه وبين ما كقولنا ان علينا القدي  
او خبر كان زيدا قائم او خبر اي الخبر المقدم على الخبر كان زيدا طعاما كذا ولم يجر  
دخولها في غير هذه الصور كراهة تعالى حرق في الابتداء وقدموا ان ترجيح الحال  
او لفظا وصدارة الزم بلا ضرر وانه غير ترتيبا كافية وبذلك ما بينهما بمقوله المقدم  
رعاية للترتيب الطبيعي في دخولها والقرب من مقتضى اللام ودفع اللام مع في

فقد

ترتيب كافية فضلا بين المصل والرفع وقد دخل اللام في خبر كمن وهو هذا كونه  
مخو وكمن من جهة العهد واول بان اصله كمن انني فحقت وجه البصير مقاومة  
العاملية يكون التأكيد في اللفظ فاستوبا فلوحتهما يلزم ترجيح المقدم  
بلا مرجح وهذه العلة لم يجر دخولها على باقي المرفوعة المشبهة سواء المفتوحة  
المغيرة معنى الجدة فلا يدخلها المرفوعة ولو انك خففت الكسري في دخول اللام في  
الخبر للفرق بينها وبين الناقية وجازح العاوها اي انما عليها الفتح بعض مشابهة  
كفتح الآخر وجازحها على ما هو لاصل في دخول اللام في الخبر للفرق بالعل الاضداد بين  
المعجب خولها مبتدأ اي دخول الكسري الخفيفة في خبر على فعل المبتدأ والباء الجاء  
الناقصة وانما الفتح حتى لا يخرج عن اصله بالكتابة والكسري في خبره ويكن عطف  
دخولها على فاعل محب لم يجر عطفها على العاوها مع القرب والظهور ولا يشتر  
باختصاصها بكونها في خبر فان ضعف والمفتوحة عطفها على خبر خففت اي لو خففت  
المفتوحة فعل في خبر شامق وجوز لانها اقوى مشابهة من الكسري العاوها الجاء  
ولم يجر عليها في الظ فقد في مقدم وجوز لانها اقوى مشابهة من الكسري العاوها الجاء  
المفتوحة في غير اي غير ضمير الشا وتدخل المفتوحة الخفيفة في الجاء مطلقا اسمية وفعالية  
من التواضع اولا ويجب مع الفعل اي اذا دخلت المفتوحة الخفيفة الفعل المنصرف  
غير الداعية يجب ان يكون مع الفعل في النفي لا وان لم يكون كما في قوله  
للافرق بينهما وبين المصيدة لانها مع المصيدة ايضا ولذا قدمها على التثنية الاخيرة  
فانها للفرق ايضا مشاها قوتها ولا يرون ان لا يرجع اليهم وانما يجب ان يقدر  
بالحسب يره والسين كقوله تعالى علم ان يكون او شوق قوله وانما وجهه ان لا يرفع  
ان شوباني كراما قد او قد كقوله تعالى يعلم ان قد بلغه وكان وهو حرف في راسه  
كما هو انما على الصحيح للتشبيه قد يعمل بخففا والالغاء غالب كمن في ايضا مقرونة



عند البصر للاستدراك اي دفع توهم يتولد من الكلام المقدم يقع بين كلامي  
نفي واثباتا معني فقط كزيد حاضر لكن عمر غائب او لفظا كما في زيد لكن عمر لم يجر  
ولا يعمل لكن لو خففت اشياءها العاطفة لفظا ومعني فاجريت بحريها وديها  
اي كونه مشددة خفيفة المراءى لفظا على الجملة او الاعتراض وليت للثاني ان يشانه  
فيكون على السبيل كبيت الشبابة يعقوب وما والممكن الغير المجزؤ ويدخل بيتان المفتوح  
كبيت ان زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبر اسم بيت والغير حاصله وعند البصرية  
سواء كان مشددا كبعد علمت ولعل للترجي فيختص الممكن المجرى والمحق كقولنا لعل  
الشيء قريب العطف هو في اللغة الامانة مطلقا وفي العرف امالة العطف الى  
المعطوف على الواو والجمع المطلق والفاء للترتيب بلا مشروط وحتي عطفا على الفاء اي  
هما للترتيب ايضا ومعطوف على اي حتى جزء متبوع القوي والضعيف لا فائدة القوة  
او الضعف كانت الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشايخ لم يتحد منهم وما بينهما  
اعتراض او حال من حتى واو اما و ام لا محذوهم وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام  
اي غير مفارقة عنها من لزم المكان اذا لم يفارقة ولو كان الهمزة تقديرا كقولنا ادري  
وان كنت ادري بسبع رمين بالجرام بنما يليها اي الهمزة احد المستويين وبلي الآخر  
ام ويجتا بعينين احدهما او كلهما او نفيهما ولا يجتا مع اول الالان ام المتصلة انما تستعمل  
فيما اذا علمت شيئا عند التكلم بلا تعيين فيطلب خبرا لا فاء ومع الهمزة كما اذا قلت اجاك  
زيد او عمرو اي اجاك احدهما بلا تعيين او لا فيصح في الجواب نعم او لا وام القطعة  
للاضرب على الواو ومع الشك في الثاني فتستعمل في الخبر نحو اني ابل ام شاة اضرب  
الاخبار الاول وشككت في الثاني وفي الاستفهام كزيد عند ام عمرو قصد الاضرب  
عن الاستفهام الاول والثاني فدخل المقطعة المفرد لو كان بعد خبر اهدم التباس  
بالمقابلة فيكون بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام ح لدفع اللبس

والثاني

والثالثان مثل ويجتا في اول المعطوف عليها اي مع اما العاطفة كجاء في اما زيد  
واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام على الشك ونجات ما في اول المعطوف عليه  
ولم يجتمع او العاطفة كجاء في اما زيد او عمرو ورايت زيدا او عمرو الان او عام  
الشك الاول والعارضى واما الاول وخاصة وبلي للاضرب عن لكم اول يجعله  
كالسكون عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات اي في الكلام المثبت كجاء في زيد  
بل عمرو فكانه لم يحكم في المعطوف عليه شي لا بالحي ولا بقوله والاخبار الذي يقع  
منه لم يكن بطريق القصد اما في المعنى فحقيقه خلاف بين في المطول ولا لازمة  
للإيجاء اي غير مفارقة عنها بل في ما وجب الاول نحو جاء في زيد لم يجر ولكن  
عكسها اي عكس اي كدرة النفي ففي عطف المفرد نقيضة لا فيكون لا يجتا اما ان في  
على الواو نحو ما قام زيد لكن عمرو وفي عطف الجملة نظيرة بل في بعد النفي والاثبات  
نحو جاء في زيد لكن عمرو لم يجر وما جاء في زيد لكن عمرو قد جاء النقيضة  
الا واما يصدان اي جملة كانت اسمية او فعلية فاما مختص بالجملة لتوكيد مضمونها  
للجملة وكون الكلام بعد ما مبسدة اياه واما لا يختص بالجملة يدخل المفرد وغيره  
وكثر دخوله في اسم الاشارة حتى لا يعقل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين  
معا اسمانها الا بها نحو هذا الداء اي والهمزة للقريب اراد بها عدا  
البعيد مثل المتوسط فادى له والهمزة لا اقرب وجه تقديمها ظروبا وايها وهما  
للبعيد هذا مذهب الزمخشري قال واما يا الله مع كونه تقا اقرب من جمل الوارد  
فلا يستقصا الداء لنفسه استبغاله عن مرتبة المدعوتها وعند ابن جني  
يا عم وارنظ الرضى الإيجاء نعم للمقبر راي لقبر ثم ما سبق استفهاما  
او خبرا ايجابا او نفيها هذا في اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الإيجاء بعد النفي  
كقولي ولذا قال الفقه لو قال ليس عليك الف درهم فقال اني يكون اقرب ترجيا



للعرف على اللغة وبلي لا يجتأ النفي خبرا واستفهاما كجاء في جزم من قال لم يرق زيد او  
لم يرق اي بلي قام زيد واي بكسر الفتح وسكون الياء لا يشاء بعد الاستفهام ويدخل  
القسم بعد تصريح بفعله اي لا يذكر فعل القسم لا يقال اقسمت وزني ولا يكون  
المقسم الا الرب والله ولم يرق كقوله تعالى وستنبئونك الحق هو قول اي وزني ولا  
ويجوز بكسر الفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتضيق الخبر موجبا  
او نافية او جاء بعد الاستفهام والدعاء الزيادة وتسمى حروفا الصلة لانه  
يتوصل بها الى زيادة الفضا او اقامة وزن او غير ذلك ومعناها انها تقع  
زائدة لا انها لا تقع الا زائدة والمراد بزيادة انها اصل المعنى بدونها لا يحتمل  
لا انها لا فائدة لها اصلها والا كانت عبثا فلا يجوز في الفصحى لاسيما في الباري  
عليه السلام وفائدتها اما تأكيد المعنى كمن لا استغراقية والباء في خبرها وليس استفهاما  
الوزن او السجع نحو ذلك اللهم شكركم ولا ابالك عند سيبويه وكقوله تعالى وما لروا  
الا بعد الله وادبونا لا ابراهيم والكاف كقوله تعالى ليكنل شئ قدما العدم جملتها  
ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون النون بزيادة مع ما النافية نحو وما  
ان طيناجين وقلت زيادة ان مع لما نحو لما ان قت وما المصنف نحو وانظر ما  
ان جئت الفاضي ولو لم يفصل بين الاثنين وان بفتح الهمزة وسكون النون  
مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم ولو المؤخر نحو والله ان لو  
قام زيد قت وقلت زيادة ان بعد الكاف نحو كان طيبا طويلا الى ناظر السلام على  
رواية جزيية وما يزداد بعد نحو اذا خرج اخرج ومتى واي واين وان كقوله تعالى  
اما ترى شريفا اي حال كون هذه المذكورة تدل على الشرط وبعد بعض حروف  
الحركة كقوله تعالى فبما رحمة وعا قليل وما خيطا اتم وقلت زيادة ما بين المضاف  
والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم وايا الاجنين ومثل ما انكم تظنون

وقيل فيها كناية منكرة والحجور بعد الياء لا يرد بعد ان المصنف كقوله تعالى ما سمعت  
الا سمعوا بعد الواو والعاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما سمعت زيد ولا عمرو وغير  
المقتضى عليهم ولا الضالين ولو قد هذا لاطراده كان احسن وقلت زيادة لا  
قبل القسم كقوله تعالى لا اقسم ومن يزداد في النفي وما في حكمه كانهي والاستفهام ولا يزداد  
في الموحى كقوله الكوفيين والافخس والباء يزداد في النفي ينبغي ان يقيد بليس وما  
اذ لم يسمع في ان ولا يزداد في خبر صديق بل في مطلق الاستفهام كهل زيد بقاء ثم  
ولا يقال ازيد بقاء ثم يزداد في غيرها اي في غير افعال المذكور سيما عامسما والمقيسا  
كالتي يده وكفي بالله وحسبك حرفا التفسير في نظر الى الخارج تنصب صاعدا  
العقد في الاخر حروف التنبيه اي يفيد رأيي منهم مفرد كما رجلى اي زيد او جمل كقطع  
رزقه اي ما وان على نحو المصيدة يفصل بين القول والصريح ولما ليس معناه كقوله تعالى  
ونادينان يا ابراهيم المصد ما وان المحقة فخصنا الجمل الفعلية فيجعلها  
في تاويل المصد وغير سيبويه عم ما نحو قول في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة  
للاسمية خاصة الا اذا كتبت بما فيهم التحضيض هلا والاشد ان ولولا  
ولو ما تصد هذه الحروف الفعل اي يدخل على او الفعل فاذا اقتضاء الصدر  
والفعل بقاء وجيزه وان كان تقدير امقدا نحو هذا زيد اضطر الا للضرورة  
الشعيرة كقوله فلما انفس على شقيقها ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم على ترك  
الفعل وفي المضارع الحضيض على حرف الوقوع اي الدال على وقوع الخاطيء كقوله  
لم يتوقع ركوب الامير قدرك في الماضي التقرى بى تقريبه من الحال وفي المضارع  
التقليل كقوله في اكثر المواضع او الارثا وقد يكون التحقيق كقوله تعالى قد ترى  
قلب جبهك وقد يفصل بينهما اي بين قد والفعل بالقسم نحو قد والله احسنت  
وقد جئت اي قد كقوله تعالى فصد او فعلة كقوله لا تنزبه حاشا وكان قد اي وكان





قد زالت حرف الاستفهام الهرة وهل تصدان الكلام وجوبا والهرة تلى  
الاسم مع وجوب الفعل به فتح كان زيدا صرنا وقبح هل زيدا صرنا واما اذا لم يوجد  
الفعل فيستويان فيقال بل قد فتح ان يدا قام وهل عمرو قاعد وتاتي الهرة لا كما  
مطلقا اي سواء كانت مجرد الانكار كما تقرر زيدا وهو انما هو الاستبطاء لقوله  
تعالى الم يان للذين آمنوا الآية او للتخصيص نحو الالتفات لولول للقرير كقولهم  
الم يشرح للصدق او للتشويق كقولهم انذرتم ام لم تندرهم والشيخ كقولهم  
الم يزل ربك الآية او للتوبيخ كقولهم انكذبتم باياتي وهل لا تستعمل في شي منها وتدل  
الهرة على الحر في العاطفة دون هل كقولهم انك او كلما المن كان واثم اذا ما وقع و  
كون الهرة معا ولا لام المتصلة دون عرف في نحو وف العطف فلذا لم يذكر هنا  
وتجدي هي اي الهرة الاستفهامية عند القرينة ويجوز فعلها ايضا عند كقولهم  
اشرا منا واحدا نتبعه ولا يجزئ هل ولا فعلها حرف الاستقبال السنين في قوله  
اي في شئ زيادة تنفي في تأخير الشرط تصد اي يجبك تقع في صد الكلام  
ولو الماضي ولو دخل المضاع قدمها لتقدم معناها وان عكسها اي للاستقبال  
ولو تدخل الماضي ويدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل تقدير كقوله تعالى  
لو انتم تعلمون وان احدهم المشركين فالمر فوع نعد بها فاعل نعد وفي الامتداد  
تقدير الاول لو تكون فلما حدث الفعل انفصل الضمير ففسر تقدير الثاني وان  
استجابه احد ففسر لهذا اي لاجل وجوب دخولها على الفعل فتح هرة في لوانك  
لانها قد هوتت وخبر اي خبر ان ح اي حين وقع بعد وفعل وجوبا كقولهم  
من المحرف فيقال لوانك انطلقت المنطق الا لو كان خبر جامدا فجوز للتقدير كقولهم  
ولوان من شجرة اقلام ولو صد القسم على الشر وغيره لزم الماضي بشرط وان كان ذلك  
الضمي معنى لا لفظا نحو الله ان لم تاتي لكرمتك والحوالة اي القسم فلا يجوز ولا بد

اللام التي تدخل جوا ولا لفظا تقول والله ان جنتي او لو جنتي ما اكرمتك او اني لا اكرمتك  
ولا يجوز ما اكرمتك او فاني اكرمتك ومعنى في جوابها معا ولو وسطا القسم بامتنع  
او غير عليه الجواب ان يكون الجواب القسم فيكون غير مجزوم والشر ما ضا نحو اني  
او لم تاتي فوالله لكرمتك وانا والله ان ايتني او لم تاتي لكرمتك وان بلغ القسم بغير  
الشر نحو ان تاتي والله لك وانا والله ان تاتي لك وتقديره اي تقدير القسم في صد  
الكلام كذكره في لزوم الضمير وكون الجواب القسم كقوله تعالى اني اخرجوا الخرجون  
وان اطعمهم انكم تشكرون واما المنطق فيل اجملة القسم في الذكر او في الذكر فيندرج  
فيه ما وقع في اوائل الكتب فحدث فعله الذي هو الشر والتم في موضع جز جوبا اي امامتدا  
كاما زيد فمطلق تقديره ما يمكن من شي فزيد منطلق او معي للمبالغة كما لم يسم الخمر فزيد  
منطلق وهذا مذهب سيبويه فان يجوز وضع جز الجزاء في موضع الشرط وان كان هنا مانع  
اخر نحو ما يرمي الحق فان زيد منطلق فجوز تقديم ما يمنع تقديمه اجابة لاماعنده  
حرف الردع اي الرجوع والمنع كلا ويأتي بمعنى حقا كمن التقي تحقيق مضى لوجه فكأن  
فلم يخرج من الحرفية ترك تاما لثاني الشك لانك فهم من حيث الثاني ففر من التكرار التوابع  
توساكت في الاصل فلا تنضم الحرفية العارضة مثل عاد الاولى تتبع حركة الاخرى تقع بها  
فخرج نون نحو لن ولم يكن للتاكيد فخرج نوا للتاكيد الخفيفة ويكسر النون ويضم  
لقيام والكسر هو الاصل المطرد في تحريك الساكن والضم للاتباع ضمة الكاف وهو اي التوابع  
للتمكن اي اللام على امكنية الاسم الاسمية بعدم المشابهة الفعل فيكون علامة الانطباع  
فيختص بالشر والتكرار في حقه فان معنا اسكت سكوتا تاما جازما في غير نون فان  
معنا اسكت لان والعوض عن حرف نحو جوار والمضالك يومئذ وحينئذ وساعتئذ  
وعامئذ ومتر بكل قانا والمقابل للتوابع المذكور السكتا وهذا عند الحما وانا له  
يجعل تنوين التمكن لوجه في نحو مرقع مع منع الضمير للتاين والعلية وعند الخثر



مخو عن قانصتر وتنوينه للممكن ولا وجوه عند المقابلة لان تاء غيره متحصص للتانيث  
 لادلة على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت تقدير اخرى فقط  
 كالنعامة والترنم وهو الحق اخر الالفاظ والمصايح لتحسين الاشارة ويخفى التنوين مع  
 هنة ابن في اللفظ والخط نحو زيد بن عمرو يريد العالم الموصوفين بابن مضى الى علم اخر  
 كقوة الاستعمال بخلاف رجل ابن زيد وزيد بن مال فتويناها لا يحدقا من اللفظ ولا  
 هنة ابن في الخط وقل هو من جنس التنوين في غيره اي في غير نحو زيد بن عمرو وكقولهم  
 قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ بلا تنوين احد نونا التاكيد خفيفة ساكنة او  
 بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة يختص نون التاكيد بتسميها باستقبال في معنى الطلب من  
 الامر والهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم قل دخول نون التاكيد في النفي  
 تشبيها بالهي ويجب نون التاكيد في جواب القسم الميث وكثر نون التاكيد في نحو ما ترى  
 اي في الشطر المؤكد حرفه بما الزائدة ترك سوا احكام نون التاكيد لان موضع الصرف  
 هاء السكت هاء كسرة تلحق ما الاخر حرف متحرك بحركة غير عربية ولا مشبهة بها احكام  
 عن مثل ياريد ولا رجل فلا يلحق به هاء السكت وقفا لا وصل كما وردة فقه وما هيته  
 وسلطانية الكسكسة والكشكشة سين مهيمة وشين



ساكنتان تلحق كاف المؤنث وقفا حفظا

لمركتها حتى يلتبس كاف المذكر نحو

اكرمكس ومررت

يكس

٤٤٤

الحمد لله على التمام في بدا الفقير علي بن ابراهيم بن سليمان بن مراد بن يوسف السلسلي في اليوم  
 يوم الجمعة من ذي القعدة في سنة خمس وخمسين ومائة والالف بعونه وكرمه وحسن توفيقه

٢٧٩ من على كتابه  
 ١٩٨٠ من هذا التاريخ